العـــراق
عـقـدان ملـتـهـبـان
تـنـاسـل الازمـات.. امـتـنـاع الحـلـول

المجلّد الثالث

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي أ.د. أحمد سامي المعموري

أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض م.م. عمـار كريـم حميد

الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
أ.د. مجيد حميد الحدراوي
أ.د. نبيل جعفر المرسومي
أ.د. فلاح خلف الربيعي
أ.د. وليد خشّان زغير
أ.م.د. سعد سلوم
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي
د. جواد كاظم الشمري
م. ساجدة فرحان حسين

أ.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. اياد مطشر صيهود
أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ.د نصر محمد علي
أ.م.د. وسام صالح عبد الحسين
د. عماد علّو الربيعي
د. خالد هاشم محمد
م. م. عمّار كريم حميد

أ.د. ماجد نجم الجبوري
أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري
أ.د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري
أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. سلام عبد علي
أ. م. د. رنا مولود شاكر
د. علي عبد الحسين العنزي
د. ثائر صاحب الحسني
م.م. ضحى مهند الحمداني

مركز الرافدين للحوار

العراق: عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول

العراق: عقدان ملتهبان
تناسل الازمات.. امتناع الحلول
(المجلّد الثالث)

هيأة التحرير:

أ.د. حسن لطيف الزبيدي/ أ. د. أحمد سامي المعموري

أ. د. مقدام عبد الحسن الفياض/ م. م. عمار كريم حميد

الطبعة الاولى، بيروت/النجف الاشرف، 2023

First Edition, Beirut/Najaf, 2023

© جميع حقوق النشر محفوظة للناشر، ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة، إعادة إصدار هذا الكتاب، أو جزء منه، أو نقله، بأي شكل أو واسطة من وسائط نقل المعلومات، سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية، بما في ذلك النسخ أو التسجيل أو التخزين والاسترجاع، دون إذن خطي من أصحاب الحقوق.

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center for Dialogue
R.C.D

تنويه: إن جميع الآراء الواردة في هذا الكتاب تعبّر عن رأي كاتبها، ولا تعبّر بالضرورة عن رأي الناشر.

ISBN: 978 - 1 - 77472 - 204 - 6

ديسمبر/كانون الأول 2023

العراق: عقدان ملتهبان

تناسل الازمات.. امتناع الحلول

المجلّد الثالث

هيأة التحرير

أ.د. حسن لطيف الزبيدي
أ.د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض
م.م. عمار كريم حميد

مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D

الباحثون

أ.د. حسن لطيف الزبيدي	أ.المتمرس.د. كامل علاوي الفتلاوي
أ.د. عبد الحسين جليل الغالبي	أ. د. أحمد سامي المعموري
أ.د. مقدام عبد الحسن الفياض	أ.د. اسعد كاظم شبيب
أ.د. مجيد حميد الحدراوي	أ.د. اياد مطشر صيهود
أ. د. نبيل جعفر المرسومي	أ.د. حسين عليوي الزيادي
أ.د. فلاح خلف الربيعي	أ.د. خالد عليوي العرداوي
أ. د. ماجد نجم الجبوري	أ.د. عدنان عاجل عبيد
أ.د ابتسام محمّد العامري	أ. د. عاصم حاكم الجبوري
أ.د. ستّار جبّار الجابري	أ.د. صدّام فيصل المحمدي
أ.د. وليد خشّان زغير	أ.د نصر محمد علي
أ.د. سلام عبد علي	أ.م.د. سعد سلوم
أ.م. د. وسام صالح عبد الحسين	أ. م. د. رنا مولود شاكر
أ.م.د. محمّد جبّار العبدلي	اللواء الركن المتقاعد د. عماد علّو الربيعي
د. علي عبد الحسين العنزي	د. جواد كاظم الشمري
د. خالد هاشم محمد	د. ثائر صاحب الحسني
م. ساجدة فرحان حسين	م. م. عمّار كريم حميد
م.م. ضحى مهند الحمداني	

الفهرس

قائمة الجداول 11
قائمة الأشكال 12
قائمة الخرائط 12

القسم الرابع
أمن الانسان العراقي

الفصل الثّالث عشر: الجماعات الإرهابيّة... استباحة العراق من الجهاد الإسلامي إلى نهاية داعش/م.م. ضحى مهند علي الحمداني 15
أولاً: تمهيد 15
ثانياً: خلفيّة تأريخيّة لظهور الإرهاب في العراق 17
ثالثاً: مراحل تطور نشاط الجماعات الإرهابيّة منذ 2003 20
رابعاً: إرتباط الإرهاب بتخيّلات الهُويّة والتطرّف المذهبي 23
خامساً: الإرهاب في العراق بعد مقتل الزرقاوي 25
سادساً: أساليب حصاد الأرواح التي اتبعتها الجماعات الإرهابيّة 34
سابعاً: استباحة تنظيم (داعش) لثلث العراق 38
ثامناً: دور التنظيم الإرهابي في الإبادة والتطهير الديني 40
1. إبادة الإيزيديين 41
2. إبادة المسيحيين 44
تاسعاً: استراتيجيّة (داعش) الإعلاميّة في العراق 49
عاشراً: معارك التحرير 50
حادي عشر: معركة قادمون يا نينوى 55
ثاني عشر: الأضرار والخسائر للمحافظات المتضرّرة من (داعش) 58
1. الأضرار والخسائر على مستوى القطاعات الاجتماعيّة: 58
2. الأضرار والخسائر على مستوى القطاعات الإنتاجية 61
3. الأضرار والخسائر على مستوى قطاعات البنية التحتيّة 63
ثالث عشر: المجتمع المُحَرَر وعوائل (داعش) 64

رابع عشر: جيوب وخلايا نائمة 68
خامس عشر: الخاتِمة والتّوصيات 71
الفصل الرابع عشر: المؤسسة العسكريّة العراقيّة قراءة في مسارات البناء ومؤشرات الإخفاق 2003-2022/اللواء الركن المتقاعد د. عماد علّو الربيعي 77
أولاً: تمهيد 77
الجيش العراقي الجديد من 2003 ولغاية 2014 79
أولاً: حلّ الجيش العراقي 79
ثانياً: تداعيات مكلفة 80
ثالثاً: تشكيل الجيش العراقي الجديد 83
رابعاً: تشكيل وزارة الدفاع الجديدة 85
فرق القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب 88
أهم التحديات التي واجهت تطوير الجيش الجديد قبل العام 2014 90
إشكالات العقيدة العسكريّة العراقيّة 102
المبادئ الدستوريّة للعقيدة العسكريّة العراقيّة 103
اشكاليات العقيدة العسكريّة 106
انهيار الجيش العراقي عام 2014 وخيارات إعادة التنظيم 112
الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي 112
موقف قوات البيشمركة 113
دور الحشد الشعبي 114
عمليات التحرير 116
تحديات إعادة تنظيم الجيش العراقي بعد العام 2014 118
دور قوات التحالف الدولي في بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة 126
تردد وتلكؤ امريكي 126
دور حلف الناتو في تطوير الجيش العراقي 127
اتفاق الإطار الاستراتيجي وتطوير الجيش العراقي 128
خاتمة (كشف حساب العقدين) 132
استنتاجات ختاميّة 133
الفصل الخامس عشر: وزارة الداخلية/د. جواد كاظم كطان الشمري 135
أولاً: تمهيد 135
ثانياً: إعادة هيكلة المؤسسات الأمنيّة بعد العام 2003 136
ثالثاً: الأزمة البنيويّة في هيكلية النظام السياسي وانعكاسها على الواقع الأمني 142
رابعاً: بناء المؤسسات الأمنيّة في العراق بعد العام 2003 144

القوات التابعة لوزارة الداخليّة 148
1. قوات الشرطة الاتحادية 148
2. قوات الرد السريع 150
الوكالات والإدارات التابعة لوزارة الداخليّة 152
1. وكالة الوزارة لشؤون الشرطة 152
2. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي 153
3. وكالة الوزارة للاستخبارات والتحقيقات الاتحادية 154
4. المديرية العامة للاستخبارات 154
أهداف وواجبات المديرية العامة للاستخبارات. 156
خامساً: تقويم السياسات الأمنيّة في ظل الحكومات المتعاقبة 157
مجلس الحكم الانتقالي 157
الحكومة العراقيّة 2006-2010 160
الحكومة العراقيّة لعام 2010 161
الحكومة العراقيّة لعام 2014 162
الحكومة العراقيّة لعام 2018 164
متغيّرات ومعطيات ترشيح رئيس وزراء خلفاً للحكومة المستقيلة 167
الحكومة المؤقّتة حكومة السّيد الكاظمي 168
سادساً: دور وزارة الداخلية في محاربة تنظيم داعش 169
بداية ظهور التنظيمات الإرهابيّة في العراق 169
ظهور تنظيم (داعش) واستراتيجيّة مواجهته 171
سابعاً: دور وزارة الداخليّة في التعامل مع تظاهرات تشرين 173
وصف عام لواقع تظاهرات أكتوبر (تشرين). 173
تعامل تشكيلات وزارة الداخليّة مع تظاهرات تشرين 174
ثامناً: دور وزارة الداخليّة في التعامل مع الجريمة المنظّمة 176
عملية غسيل الأموال في العراق 179
تاسعاً: الخاتِمة 181
الفصل السّادس عشر: الجماعات المُسلّحة والدولة في العراق بعد 2003: من المنافسة إلى الاختراق المُوازي/أ.د نصر محمد علي 185
أولاً: تمهيد 185
ثانياً: ظهور الجماعات المُسلّحة وانتشارها 186
المقاومة 192
ثالثاً: خارطة الجماعات المُسلّحة في العراق بعد العام 2003 197

المجموعة الأولى من الجماعات المُسلّحة من عام 2003 حتى عام 2014 197
1. الفئة الأولى 197
منظمة بدر 198
البيشمركة 199
2. الفئة الثانية 201
جيش المهدي 201
عصائب أهل الحق 206
كتائب حزب الله 208
الصحوات/أبناء العراق 209
3. الفئة الثالثة 212
كتائب ثورة العشرين 213
حركة حماس العراق 216
جيش رجال الطريقة النقشبندية 217
المجموعة الثانية: العودة إلى العمل العسكري لمواجهة تنظيم داعش 2014 219
1. الجماعات التي تعمل ضمن نطاق سيطرة الحكومة الاتحادية 222
2. الجماعات التي تعمل ضمن سيطرة حكومة إقليم كردستان 224
ثالثاً: العودة إلى العمل السياسي بعد داعش انتخابات عام 2018 226
رابعاً: خلاصة عقدين الجماعات المُسلّحة والدولة من المنافسة إلى الاختراق الموازي 228
شرعية الجماعات المُسلّحة بديلاً عن شرعية الدولة 229
الجماعات المُسلّحة بديلاً وظيفياً للدولة 231
خامساً: الخاتِمة 233
الفصل السّابع عشر: الحشد الشّعبي/أ.د. خالد عليوي العرداوي 235
أولاً: التمهيد 235
ثانياً: فتوى الدفاع الكفائي: المبرّرات، المضامين، النتائج 238
1. مبرّرات فتوى الجهاد الكفائي 240
2. مضامين فتوى الجهاد الكفائي 242
3. نتائج فتوى الدفاع الكفائي 247
ثالثاً: الحشد الشعبي: الوضع القانوني والمالي، التنظيم والدور القتالي، الرؤية المستقبليّة 249
1. الوضع القانوني 250
2. الوضع المالي 253

رابعاً: تنظيم الحشد الشعبي 258
خامساً: الدور القتالي للحشد الشعبي 263
سادساً: الرؤية المستقبليّة للحشد الشعبي 265
سابعاً: الخاتمة 270
الفصل الثّامن عشر: الهجرة والنّزوح في العراق: أزمة مستمرّة وحلول مُستعصية/ م. ساجدة فرحان حسين 275
أولاً: تمهيد (مفهوم الهجرة والنزوح) 275
ماهيّة الهجرة في العراق 278
ثانياً: الهجرة والنزوح: الأسباب والتداعيات 280
الأسباب الداخليّة (الذاتية) 280
1. الأسباب السياسيّة والأمنيّة 280
الاحتلال الأمريكي 280
المُحاصصة الطائفية والعرقية في العملية السياسيّة 282
ظهور الجماعات المسلّحة في العراق 284
2. الأسباب الاجتماعيّة 285
انتشار العنف والجريمة 285
نقص الخدمات الاجتماعيّة 286
3. الأسباب الاقتصاديّة 287
البطالة والفقر 287
الفساد المالي والإداري 289
الأسباب الخارجيّة (الموضوعيّة) 290
1. القوى الدوليّة 291
2. القوى الإقليميّة 291
أ ـ الدول غير العربيّة 292
كيان إسرائيل المحتل 292
تركيا 293
إيران 294
ب ـ دول الجوار العربية 295
دول الخليج العربي 295
سوريا 297
ثالثاً: تفاقم أزمة الهجرة والنزوح بعد دخول داعش للعراق عام 2014 298
تداعيات أزمة الهجرة والنزوح 299

العقبات التي تواجه عودة النازحين 303
رابعاً: الخاتمة 307
الاستنتاجات 308
التوصيات 309

قائمة الجداول

الجدول	الصفحة
(13 - 1) العجلات المفخخة في العراق للمدة 2006-2013	27
(13 - 2) ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء للمدة (2008-2013)	29
(13 - 3) ضحايا الإرهاب من منتسبي القوات الأمنيّة لسنتي (2012-2013)	36
(13 - 4) انخفاض عدد العجلات المفخخة للمدة 2013-2016	37
(13 - 5) ضحايا العنف الإرهابي في العراق للمدة 2010- 2014	37
(13 - 6) عدد العوائل النازحة سنة 2014 ونسبة العودة والمتبقي حتى سنة 2018	60
(13 - 7) عدد فروع المصارف الحكومية والأهلية التي استولى عليها (داعش) في (الأنبار، والموصل، وصلاح الدين، وأجزاء من ديالى)	62
(14 - 1) عمليات القوات المُسلّحة ضد تنظيم داعش الإرهابي (2014-2017)	116
(14 - 2) النفقات العسكريّة للسنوات 2019-2021	124
(16 - 1) متوسط عدد الجنود الأجانب في العراق 2003-2020	188
(16 - 2) العدد التقديري لقوات الأمن العراقيّة 2003-2019	191
(16 - 3) عدد قتلى القوات الأمريكية والبريطانية 2003-2020	196
(17 - 1) النفقات والقوى العاملة لوزارة الدفاع وهيأة الحشد الشعبي (2015-2021)	255

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
(13 - 1) الارتفاع والانخفاض في أعداد ضحايا العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2013-2008م).	33
(13 - 2) أعداد المفقودين المسجل فقدانهم للمدة (2013-2008)	34
(14 - 1) هيكلية وزارة الدفاع العراقيّة	88
(14 - 2) الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب	90
(14 - 3) اتفاقية تدريب قوات الأمن بين العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي 2009	128
(16 - 1) القتلى المدنيّون في العراق بين عامي 2008-2003	193
(16 - 2) القتلى والجرحى الأمريكيون تبعاً لسبب الوفاة 2008-2003	195
(16 - 3) جنسيات المقاتلين الأجانب أيلول/ سبتمبر 2005	213
(16 - 4) عدد الوحدات الرئيسة المعروفة في الحشد الشعبي	221
(16 - 5) توزيع المقاعد في مجلس النواب 2018 تبعاً لتحالف الانتخابي	227

قائمة الخرائط

الخارطة	الصفحة
(16 - 1) مناطق سيطرة تنظيم داعش في العراق	220
(16 - 2) مناطق انتشارها بعد تحرير المدن من تنظيم داعش.	223

القسم الرابع

أمن الانسان العراقي

الفصل الثّالث عشر

الجماعات الإرهابيّة... استباحة العراق من الجهاد الإسلامي إلى نهاية داعش

م.م. ضحى مهند علي الحمداني[1]

أولاً: تمهيد

لم تأتِ استباحة العراق من قبل التنظيمات الإرهابية من فراغ، لقد كانت نتيجة حتمية لاعتبارات أتت أُكُلَها فوجدت التنظيمات الإرهابية من العراق البيئة المناسبة لها، وعلى الرغم من أَن الإرهاب عبارة عن منظومة فكرية قديمة العهد تأسّست على أفكار ابن تيمية وابن عبد الوهاب الذي غدا التجسيد الحقيقي لتنظيم القاعدة، وابن لادن، ومن بعدها (داعش) وصولاً إلى ما يسمّى بالفكر السلفي والتكفيري الوهابي الذي يتبنى نظريات سيد قطب وابو الأعلى المورودي فيما يتعلق بفكرة الحاكمية القائمة على تقسيم المجتمع إلى مجتمع إسلامي ومجتمع جاهلي، إلا أَن هذه الأفكار المتطرفة توسعت وانتشرت وهذا ما أنتج الفكر الحركي لأيمن الظواهري في أفغانستان المنظّر الأساسي لفكرة القاعدة التي تمثّل أقصى درجات التطرف والعنف والإرهاب والتكفير بحق المجتمعات، وكانت أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001 الإيذان الأول لقيام رؤساء دول وحكومات بوصف القاعدة والعديد من الجماعات أنها إرهابية.

أدى الغزو الأمريكي للعراق إلى القيام بإفرازات جمة كان الإرهاب أكثرها ايلاماً ووقعاً في نفوس العراقيين لما خلفه من ضحايا ومعاقين ومشردين، لاسيما أن غزو الولايات المتحدة للعراق أدى إلى حلّ الأجهزة الأمنيّة فبدأ البناء الجديد لهذه المؤسسة بظروف صعبة ممّا هيّأ

(1) كلية العلوم السياسيّة/جامعة الكوفة.

البيئة المناسبة لنمو الإرهاب والذي بدأ بشكل ايديولوجي لمحاربة المحتل من خلال ما يسمّى بـ (التوحيد والجهاد) وإعلان (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) كتنظيم تابع لـ(تنظيم القاعدة) في افغانستان، وكان انسحاب القوات الأمريكية من العراق في سنة 2011 بموجب الإتفاقية الأمنيّة أن جعل المسؤولية كاملة ملقاة على عاتق الحكومة العراقيّة التي كانت تعاني من ضعف الإمكانيات والقدرات. وقد دفعت المنظومة الأمنيّة ثمناً كبيراً نتيجة للخلافات السياسيّة ما سبّب ازدياد العمليات الإرهابية وارتفاع خطاب الهُويّة والقوميّة على خطاب الوطنيّة حتى وصل العراق لحالة أمنية هشة فاستغل (تنظيم داعش) الإرهابي الأوضاع السياسيّة المضطربة ليبني له اجندات ومضافات وصولاً إلى إعلان إنشاء ما يسمّى بدولة الخلافة الإسلامية في العراق والمعروفة باسم (داعش) وسط حالة من القتل والدمار والوحشية.

ممّا لا شك فيه أنّ الرؤية (الداعشية) المحرِّفة للدين الإسلامي تقوم على عقيدة وتكتيك ايديولوجي لحكم المسلمين في العالم برمته بوسائل القسر، والعنف، والقوة، والوحشية، والإرهاب؛ فاستراتيجيّة إثارة الرعب التي اتبعها (داعش) كانت قد مَكَنَته من تجاوز كل الخطوط الحمراء مخلفاً بذلك أعلى حالات الدمار والتردي الاقتصادي، فعلى الرغم من الانتصارات التي حققتها قيادة العمليات المشتركة بصنوفها كافة إلا أَنَّ الخسائر الاقتصاديّة الناجمة عن احتلال (داعش) لبعض محافظات العراق هائلة مما خلف أعباءً اضافية على الحكومة العراقيّة، إذْ تضرر الاقتصاد العراقي على نحوٍ كبير كما تضررت البنية التحتية للمحافظات المُحتلّة وما رافق ذلك من تبعات بالغة الثمن في مرحلة ما بعد (داعش) على المستوى الإجتماعي.

إن البحث في هذا الموضوع شائك لاسيما لغياب مشروع سياسي مُسبق لنظام الحكم آثار هشة مرتبكة في عملية بناء مؤسساتي للدولة العراقيّة لذا فإنّ المشكلات والأزمات كانت حاضرة على جميع الأصعدة، ولا يخفى على أحد أن غياب المنطق العقلي في عملية إدارة الدولة والسباق على الامتيازات من قبل المسيطرين على زمام الحكم كان قد عجل بالانهيار الأمني ووصول العراق إلى منزلق ومرحلة كانت الأكثر حرجاً في تاريخه لولا الروح المعنوية للشعب الذي أثبت ولائه وحبه للوطن واستعداده للتضحية في سبيله كما أَنَّ المعالجات التي تبنتها الحكومة العراقيّة لتحرير العراق من (داعش) قد أخذت هي الأخرى حيزاً كبيراً من الاقتصاد العراقي، ولا نبالغ إذا قلنا إن الموازنات العراقيّة للمدة 2015-2017 كانت موازنات حرب؛ فزيادة الإنفاق على المجال الأمني، والجهد الحربي من شراء معدّات التسليح كان قد

جعل السياسة المالية العراقيّة عبارة عن سياسة قائمة على أساس تحقيق النصر العسكري، إذْ توقفت أغلب المشاريع الخدمية في ظل حالة التقشف التي سببها الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية كما تأثرت الموازنات العراقيّة بشكلٍ كبير من ذلك كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعيًا ما دفع الحكومة العراقيّة إلى التوجه بالاقتراض من المؤسسات العالمية لتكون الديون هي الأخرى التي تهدّد الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد (داعش)، ناهيك عن معالجة الأضرار النفسية التي خلّفها التنظيم وكان وقعها على نفوس أبناء المجتمع كبيرًا لاسيما على النساء والأطفال، فموت الطفولة وما شهدته النساء من قتل وتعذيب أصبح شعاراً يرتبط بحقبة (داعش).

يناقش هذا الفصل ظهور الإرهاب في العراق واتساعه بعد 2003 متخذاً من الطائفيّة والهُويّة والتطرف المذهبي استراتيجيّة له في ايقاع أكبر عدد من الضحايا المدنيين، والأساليب التي اتبعتها الجماعات الإرهابية في صناعة الموت للشعب العراقي بمختلف الصور وصولاً إلى احتلال (داعش) لثلث محافظات العراق وما خلّفه من دمار لامس جميع قطاعات المجتمع الاقتصاديّة والاجتماعيّة، فضلاً عن المجازر التي ارتكبها بحق الأقليات من أبناء العراق واستراتيجيته الإعلاميّة للترهيب والترغيب. كما يستعرض الفصل مراحل النصر على (داعش) والجيوب والخلايا النائمة لهذا التنظيم الإرهابي، فضلاً عن معالجة الآثار المجتمعية عبر الوسائل والأدوات المهمّة ضد المفاهيم والأفكار التي حاول (تنظيم داعش) زراعتها في عقول أبناء المناطق التي احتلها.

ثانياً: خلفيّة تأريخيّة لظهور الإرهاب في العراق

ظهرت أولى التنظيمات الإرهابية في العراق سنة 1950 باسم (جماعة التوحيد)، إذْ ضمت (صبحي السامرائي) كأمير للجماعة مع مجموعة من المشايخ منهم (عبد القادر العزاوي) و(عبد الكريم دلي) و(محمد الحربي)، ثمّ تشكلت (جماعة الموحدين) وبرزت شخصيات دَعَوية تسعى للعمل الحركي مثل (أبي مصعب أبراهيم خليل المشهداني) و(أبي بكر رعد عبد العزيز النعيمي) و(أبي العبد محمود المشهداني)، وغيرهم الكثير ولاسيما من المتأثرين بجماعة (الإخوان المسلمين) التي أنتجت تجربة الحزب الإسلامي في سنة 1960. وأنشأ الموحدون تنظيم عسكري ضمّ بعض القيادات العسكريّة والأمنيّة فضلاً عن إدخال بعض الطلبة السلفيين إلى الكلية العسكريّة، الذين كانوا في الحرس الجمهوري، وشارك البعض منهم

في الإنقلاب الذي قاده (اللواء عبد الغني الراوي) ضد البعثيين سنة 1970 ومن ثَمَّ تم كشفهم وفي مقدمتهم (إبراهيم المشهداني) و(سعدون القاضي) و(محمود المشهداني)[1].

في سنة 1980 عقد التيار المنشق من جماعة الموحدين السلفية مؤتمراً في البصرة وانتخب (ابراهيم خليل ابراهيم المشهداني) أميراً له، ومن ثمَّ برزت هذه الجماعة بصورة واضحة مع تأثير تداعيات الحرب العراقيّة-الإيرانية في منتصف الثمانينات إذْ كانت هذه الحركة من المشجعين للحرب كما سعت لإقامة علاقة مع الحركات السلفية في السعودية والكويت وسوريا وقامت بإرسال وفود لهذه الدول بغية جعل إمارة جماعة الموحدين هي التنظيم الإرهابي السلفي في العراق إلا أن نشاط الجماعة تراجع نتيجة الخلافات فيما بين أعضائها حتى اختفى نشاطها في السنوات الأخيرة من الثمانينيات[2].

في التسعينيات وتحديداً في سنة 1994 بدأ الرئيس العراقي الأسبق صدام حسين بحملة قامت على أساس دمج مفاهيم أصولية إسلامية صارمة في الدولة العراقيّة[3]، وقد سمح نظام صدام حسين للنشاط الديني وأخذ يمارسه وطلب من البعثيين حفظ القرآن في حملة أطلق عليها (الحملة الإيمانية) رداً على نشاط الشيعة وثورتهم ضده في سنة 1991م، كما سمح للتشكيلات السلفية الأجنبيّة القادمة من الدول العربية بالدخول إلى العراق وأوكل إلى علماء السنة ومنهم (عبد الرزاق السعدي) أن يكتب منهجَ التدريس فكتب عدة كتب أهمها كتاب (فقه السُّنة) المستوحى في جميع أفكاره من كتاب (منهاج السُّنة) لابن تيمية، إذ ركّز على النظرية السياسيّة لابن تيمية في طاعة ولي الأمر كي تتركز في إطاعة المسلمين لصدام حسين. من هنا نشأت السلفية في الأوساط البعثية والعسكريّة حتى صارت فيما بعد نواة لسلفية متطرفة قادت الإرهاب في العراق بعد سقوط نظام صدام حسين[4].

إنَّ أحداث الحادي عشر من أيلول (أغسطس) 2001م التي تمثّلت بثلاث طائرات تقل مئات الركاب واصطدمت في برجي مركز التجارة الدولية بمنهاتن ومقر وزارة الدفاع الأمريكية

(1) عماد علو، من معسكر هيرات إلى الموصل، (بيت المتنبي للطباعة والنشر، بغداد، 2016)، ص ص96-98.
(2) المصدر نفسه، ص99.
(3) Iraq: Extremism and Terrorism, The Counter Extremism Project (CEP), https://www.counterextremism.com/countries/iraq-extremism-and-terrorism
(4) محمد حميد الهاشمي، داعش مقالات في العمق (مقالات تحدد استراتيجيات داعش وخطره، وأبعاده، ودعمه)، سلسلة إصدارات مركز العراق للدراسات، (مطبعة الساقي، بغداد، 2015)، ص31.

وأدت إلى مقتل أكثر من ثلاثة أضعاف من قضوا نحبهم في مجمل العمليات الإرهابية خلال الثلاثين سنة التي سبقت تاريخ هذا الهجوم جاءت ضمن إطار النظام العالمي الجديد[1]، أحدث ذلك تحولاً كبيراً ودراماتيكياً، إذْ إن القوى الصناعية فقدت احتكارها المفرط للعنف مع دخول العالم عصر الإرهاب[2]، ولا سيما بعد أن انتشر الفكر الإرهابي المتطرف في أنحاء العالم الإسلامي، فضلاً عن الكثير من الدول الغربية التي يتواجد فيها المسلمون[3]، وسعت الولايات المتحدة لربط الإرهاب بنظام صدام حسين لاسيما بعد أن سمعت في أواخر سنة 2001 باسم الزرقاوي لأول مرة عن طريق جهاز الاستخبارات الكردي وزَعم الأكراد حينها أن (تنظيم القاعدة)[4] كان يمول معسكراً جديداً في (باجارا) في إقليم كردستان العراق تديره مجموعة إرهابية متطرفة تدعى (أنصار الإسلام)[5].

إن هذه الخلفيات التأريخية هي التي مهّدت لتواجد الحركات الإرهابية المتطرفة في العراق وأسهمت بعد سقوط النظام في سنة 2003 بظهور حركات سلفية بعثية الأصل تعتمد في قواعدها على الأمن والمخابرات وقادة الجيش وفدائيي صدام مثل (الجيش الإسلامي)

(1) فتوح أبو دهب هيكل، التدخل الدولي لمكافحة الإرهاب وانعكاساته على السيادة الوطنية، (مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2014)، ص35-40.

(2) نعوم تشومسكي، الحادي عشر من أيلول: الإرهاب والإرهاب المضاد، ترجمة: ريم منصور الأطرش، (دار الفكر للنشر، دمشق، 2003)، ص ص15-16.

(3) عبد الرحمن البكري، داعش ومستقبل العالم بين الوضع السياسي والحديث النبوي الشريف، (دار الغرباء للنشر، المانيا، 2015)، ص90.

(4) منظمة أصولية متعددة الجنسيات تم إنشاؤها من بقايا المتطرفين والجماعات الإسلامية التي كانت تقبع في سجون مصر والجزائر وبعض دول الخليج، نشأ التنظيم خلال الثمانيات على يد (عبد الله يوسف عزام) على انقاض الذين حاربوا الوجود السوفيتي في ثمانينيات القرن الماضي في أفغانستان، وتشير بعض المصادر إلى ان عدة جهات كانت تدعم هذا التنظيم، أبرزها وكالة الاستخبارات الأميركية، بهدف مواجهة الاحتلال السوفيتي، وقد تدرب الالاف من الجهاديين في المعسكرات التابعة للتنظيم ليقوموا على اثر ذلك بعدة عمليات في عدد من المناطق التي تشهد صراعات إقليمية أو حروباً أهلية، على غرار الجزائر ومصر والعراق واليمن والصومال والشيشان والفلبين واندونيسيا والبلقان، يمثل واحداً من اكثر التنظيمات تطرفاً في التعامل ضد المصالح الأميركية، نشط في العراق بعد العام 2003 مستغلاً فوضى النظام السياسي. لمزيد من التفاصيل ينظر: هشام الهاشمي، هيكلة تنظيم داعش: مكافحة الإرهاب واجب وطني، ط1، دار الكتب والوثائق، بغداد، العدد (1)، 2015، ص ص160- 161؛ جواد كاظم كطان الشمري، الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب، وزارة الداخلية.

(5) لوريتا نابوليوني، الدولة الإسلامية «داعش» وإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط، ترجمة: سامر كرّوم، (الورّاق للنشر، بغداد، 2015)، ص91.

الذي تم الإعلان عن تأسيسه في سنة 2004، و(أنصار السنة) التي ولدت منها (الهيأة الشرعية) بقيادة (سعدون القاضي)، كما كان من بين تشكيلاته (جيش أنصار السنة) و(جيش المجاهدين) الذي تمّ تأسيسه سنة 2004 بقيادة (محمد حردان) و(مهند خلف العليان) ومن ثمّ (القاعدة) إلى ما يسمّى بـ (الدولة الإسلامية «داعش»)[1].

ثالثاً: مراحل تطور نشاط الجماعات الإرهابيّة منذ 2003

غزت الولايات المتحدة الأمريكية وتحالفها الدولي العراق واسقطت نظام صدام حسين في مارس (آذار) 2003 بذريعة أن نظام صدام يمتلك مخزون من أسلحة الدمار الشامل ويعمل على توجيهها لدعم التنظيمات الإرهابية المتطرفة ولديه صلة بزعيم تنظيم القاعدة (أسامة بن لادن) لاسيما أن العراق لم يندد بأحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر مما جعل نظام صدام بمثابة تهديد لأمن الولايات المتحدة وحليفها الاستراتيجي في المنطقة «كيان إسرائيل المحتل»[2]، وكان أبو مصعب الزرقاوي 1966-2006 (نسبة إلى الزرقاء في الأردن) قد أنشأ قاعدة صغيرة لجماعة (التوحيد والجهاد) في محافظة السليمانية الواقعة في إقليم كردستان. لذا فقد استهدفتها الحملة الجوية الأولى التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية فكانت هذه الحملة بمثابة الباب الذي دخل منه (الزرقاوي) إلى صراع قولبه وقولب تنظيمه الإرهابي[3].

شهد العراق سنة 2003 تحولاً تأريخياً في بنية الحكم وشكله وطبيعته، نتج عنه إزالة النظام الدكتاتوري الشمولي ومن ثَمَّ التوجه نحو بناء نظام تعددي ديمقراطي، وقد واجه ذلك التحول تحديات متعددة على المستوى الداخلي والخارجي وكانت له تبعات أهمها وجود القوات الأجنبيّة، وحالات التخريب التي تعرضت لها مؤسسات الدولة وأبنيتها فضلاً عن التخريب ابان الحكم الدكتاتوري على صعيد السياسة والاقتصاد والتعليم والخدمات وغيرها من القطاعات الأخرى المهمّة، إلا أَن أكبر تحدٍ شهدته الدولة العراقيّة ما بعد السقوط هو الإرهاب بأشكاله المختلفة، إذْ نشأت تنظيمات إرهابية متطرفة وعنيفة

(1) محمد حميد الهاشمي، المصدر السابق، ص32.

(2) Ipek Danju and others, The Reasons Behind U.S. Invasion of Iraq, World Congress of Administrative and Political, Adpol, 2012, p. 683684-.

(3) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة تحليلية رقم 13، (مركز بروكنجز، الدوحة، 2014)، ص5.

استهدفت البنى التحتية للعراق ونشرت الفوضى والعنف والطائفيّة ضد مكونات الشعب العراقي مستهدفة عمق العراق ومقدساته وإرثه الحضاري[1]، لاسيما وأن إعلان الولايات المتحدة لاستراتيجيتها الجديدة في الشرق الأوسط والمسمّاة ب»الشرق الأوسط الجديد» أدى إلى تصاعد حالة الرعب لدى العديد من الدول المجاورة التي انتشر فيها الفكر الإرهابي فأخذت هذه الدول تدفع الإرهابيين إلى العراق لإفشال التجربة العراقيّة حتى لا تُكَرِر الولايات المتحدة الأمريكية هذه التجربة في دولهم ونتج عن ذلك شَل حركة المجتمع وزيادة ملامح الإرهاب في العراق[2].

لَمَعَ نجمُ (الزرقاوي) في الساحة العراقيّة مع قيام جماعته الإرهابية بأعمال انتحارية وتفجيرات لم يشهدها العراق من قبل، وكشفت جماعة التوحيد والجهاد عن هدفها الاستراتيجي في آب/أغسطس 2003 بثلاث هجمات كبيرة، إذْ فجرت سيارة مفخخة خارج بناية السفارة الأردنية في بغداد، كان ضحيّتها 17 قتيلاً، وفجر انتحاري نفسه داخل سيارة مفخخة خارج مركز بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق أسفر عن مقتل 22 شخصاً في مقدمتهم الممثل الخاص للأمم المتحدة في العراق (سيرجيو فييرا دي ميلو)، كما قامت هذه الجماعة الإرهابية في 29 آب/أغسطس 2003 باستهداف مرقد الإمام علي (عليه السلام) في مدينة النجف الأشرف أثناء قيام صلاة الجمعة بسيارة مفخخة يقودها انتحاري أسفرت عن مقتل حوالي 95 شخصاً من بينهم الزعيم الروحي للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية آية الله السيد محمد باقر الحكيم[3].

أشار (الزرقاوي) إلى أنّ الصراع في العراق يدور على جبهتين أولهما استهداف قوات التحالف الدولي، وثانيهما استهداف الشيعة، وكان يعتمد في تكتيكه على محاولة إثارة الرعب من خلال العمليات الانتحارية[4]، لقد حلّ العراق بعد سنة 2003 محل أفغانستان وأصبح الوجهة المفضلة للمقاتلين الأجانب إذْ توجه آلاف المقاتلين من الشرق الأوسط فضلاً عن مقاتلين من بعض الدول الأوروبية والأمريكيين إلى العراق، وزادت هجمات جماعة (التوحيد

(1) عقيل الخزعلي، الإرهاب والتطرف وباء العصر: مقاربات في المعالجات الوطنية والدولية، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 1، 2016، ص14.

(2) جليل طالب جعفر اليعقوبي، الإرهاب ومواجهته في العراق وسيناريوهات ما بعد داعش: دراسة رؤيوية لمستقبل قلق، (دار الجيل للنشر والتوزيع، بغداد، 2016)، ص143-144.

(3) تشارلز ليستر، المصدر السابق، ص6.

(4) لوريتا نابوليوني، المصدر السابق، ص36.

والجهاد) بين سنتي 2004-2006 بما فيها استخدام أكثر من انتحاري لإيقاع اصابات أكثر فضلاً عن خطف الرهائن الأجانب وقطع رؤسهم بدءاً من رجل الأعمال الأمريكي (نيكولاس بيرغ) في أيار/مايو 2004؛ لذا فقد مثلت جماعة (التوحيد والجهاد) مركز المنظومة الإرهابية في العراق ولاسيما بعد أن انضوت تحت لوائها بعض المجموعات الأخرى التي تشاركها في التفكير ففي أيلول سنة 2004 بايع الزرقاوي (تنظيم القاعدة) و(أسامة بن لادن)[1]، وتم الإعلان عن تأسيس (قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين) لمحاربة المحتل وعُيّن (أبو مصعب الزرقاوي) أميراً لها ممّا طمأن الجماعات ذات التوجه السلفي بسلامة وقوة التوجه فأخذت تنظم إلى هذا التنظيم مثل جماعة (أنصار السنة) قاطع سلمان بك في ديالى لذا وسعت (القاعدة) من تفكيرها لتؤسس (مشروع جهادي) ونفذت سلسلة كبيرة من العمليات دون أن يُعلَن عنها مَا دفع بعض الجماعات أن تتبنى بعضاً من هذه الأعمال لتحقيق مكاسب فما كان من (أبي أنس الشامي) إلا المبادرة بوضع تسمية جديدة للجماعة وهي جماعة (التوحيد والجهاد) بهدف المحافظة على ثمرة الإنجاز[2].

لم يكن (بن لادن) راضياً عن استراتيجيّة (الزرقاوي) في العراق والمتمثّلة بمحاولته إشعال حرب طائفية بين السنة والشيعة، إذْ إنه لم يكن يشاطره مخاوف احتمالية قيام الحركات السُّنيّة-الشيعيّة بإحداث مقاومة وطنية تنخرط في جبهة متحدة ضد قوات التحالف التي غزت العراق وتهمش الإرهابيين، إلا أَنَّ مخاوف (الزرقاوي) تأكّدت بعد الحركة التي قام بها زعيم التيار الصدري (السيد مقتدى الصدر) ضد الغزو الأمريكي والتي لاقت استحسان المتمردين السُّنة وقاموا بإلصاق صوره على جدران أحيائهم، لذا قرر (أبن لادن) أن يدرج مجموعة (الزرقاوي) في خانة (القاعدة) ثمّ أطلق عليها اسم (تنظيم القاعدة في العراق) وبذلك انضمّ إلى حرب العراق الطائفيّة، واستطاع (الزرقاوي) أن يحصل على العتاد ليشتبك مع القوات الأمريكية من ناحية ومن ناحية أخرى حافظ على زخم العمليات الإنتحارية ضد الشيعة في الدرجة الأساس، وخطط للسيطرة على منافذ بغداد من خلال الاحتلال التدريجي للضواحي المحيطة بها وتمرير الأموال والسيارات المفخخة والمقاتلين والأسلحة وأطلق على عمليته هذه تسمية (حزام بغداد)، كما خطط لقطع الطريق على الخطوط الجوية التي

(1) تشارلز ليستر، المصدر السابق، ص6.

(2) حسين عدنان هادي، الدولة في فكر تنظيم داعش، مجلة اغتراب، العدد (1)، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2016، ص24.

تسلكها المروحيات الأمريكية عن طريق زرع مضادات طيران على طول حزام بغداد وبدأ بتطبيق خطته فاحتلّت جماعته الإرهابية الفلوجة وغالبية أراضي الأنبار ثمّ تقدموا في آذار/ مارس ونيسان/ابريل من سنة 2006 بإتجاه بغداد واحتلوا كرمة وأبو غريب ثم شنوا هجمات بالقاذفات في شمال بابل وجنوب بغداد ممّا أحكم سيطرتهم على معظم الحزام إلا أن الولايات المتحدة أرسلت تعزيزات عسكرية بواقع 130 ألف جندي لإسترداد البلدات المحيطة ببغداد إلى ما كان يسمّى «مثلث الموت» جنوبي العاصمة وتمّ ذلك بالشراكة مع قوات الأمن العراقيّة فضلاً عن تشكيلات الصحوات السُّنيّة والتي تمثّل خليط من العشائر السُّنيّة والفصائل التي أُنشأت لتقاتل بهدف طرد تنظيم (دولة العراق الإسلامية) من المناطق السُّنيّة في وسط وشمال العراق ولاسيما محافظة الأنبار، واستهدفت العمليات العسكريّة مراكز (القاعدة) في العراق ومعسكراتها ومصانع أحزمتها الناسفة وقواعد أسلحتها حتى قُتِلَ (الزرقاوي) في غارة جوية أمريكية قرب بعقوبة شمال بغداد بتاريخ 7 حزيران/يونيو 2006[1].

رابعاً: إرتباط الإرهاب بتخيّلات الهُويّة والتطرّف المذهبي

إن فكرة الضحيّة والغصب كانت من أول تجليات الهُويّة الجمعيّة والتي تسمّى (بالمظلومية)، فهي فكرة مستمرة عند السياسيين الشيعة وأتباعهم من أوجاع التظلم التي لحقت بهم قبل سنة 2003 فعلى الرغم من امساكهم بالسُّلطة ابتداءً من سنة 2003، إلا أَن المخاوف من فقدانها لا تزال قائمة، وتبدلت المواقع بعد سنة 2003 إذْ حلّ السنة محل الشيعة بصفتهم ضحيّة بعد أن تقهقرت السُّلطة التي كانت في قبضتهم ما بين 1991-2003 لتحل محلها أوجاع الضحيّة، أن هذه التنويعات تختلف تجلياتها بإختلاف المناطق والشرائح الاجتماعيّة وهذا الاعتقاد السلبي حمل خليطاً من الموضوعات التراثية الشعبوية وموضوعات العروبة المعاصرة مثل (الصفوية والمجوس) أو في حالة التكفيريين اعتبار المذهب الآخر شركاً خالصاً[2]، ولاسيما أن رموز التيار السلفي في السعودية ممّن هم في الطبقة الثانية في التراتبية العلمانية في المجتمع الديني النجدي قد ظهروا في بيان باسم (الأمة) حذروا فيه من انهيار الحكم في العراق وطالبوا الأمة بالوقوف إلى جانب (أهل السنة) حتى لا يقع الحكم

(1) للمزيد يُنظَر: لوريتا نابوليوني، المصدر السابق، ص ص36-41.

(2) للمزيد يُنظَر: فالح عبد الجبار، دولة الخلافة التقدم إلى الماضي («داعش» والمجتمع المحليّ في العراق)، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2017)، ص ص120-121.

في أيدي (الشيعة) في العراق، وأخذ أفراد هذه الطبقة يصدرون الفتاوى الداعمة لمقاومة الاحتلال الأمريكي إذْ إنهم عملوا على دعم عناصر التنظيم الإرهابي في الداخل السعودي للانتقال إلى العراق متعهدين لهم بتوفير مصادر التمويل والتسلل والتهريب[1].

إن من أهمّ البيانات التي كان لها الأثر الأكبر في تعزيز (المقاومة) و(الجهاد) في العراق هو البيان الصادر عن 26 عالماً سعودياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 بعنوان «خطاب مفتوح إلى الشعب العراقي المجاهد» إذْ تم فيه تأييد المقاومة والحثّ عليها وتحريم التعرض لها، فضلاً عن الفتاوى التي أصدرها 22 عالماً دينياً سعودياً لتكفير الشيعة وإباحة قتلهم، على الرغم من إنّها أشارت إلى لبنان وحزب الله إلا أنها موجّهة إلى العراق أيضاً بحكم أن البيان تناول عقائد الشيعة في الإمامة عن طريق الوصية، والمهدي المنتظر[2].

إن فكر (الزرقاوي) كان يتأثر بصورة جزئية بقوة السياسة الفريدة في العراق، إذْ إن العنصر الطائفي في هذه الاستراتيجيّة كان ذا أهميّة كبيرة بالنسبة له، فقد كانت كتاباته مشحونة بالخطاب المُعادي للشيعة فقد هتف قبل مقتله في 7 حزيران/يونيو 2006 «لا يمكن أن يكون للمسلمين نصر ولا غلبة على المحاربين الكفار من اليهود والنصارى إلا بعد القضاء على من دونهم من العملاء المرتدين وعلى رأسهم الرافضة»، وبيّن (الزرقاوي) التزامه باستهداف الشيعة والعمل على إثارة الصراع الطائفي من خلال تنفيذ عملية تفجير مرقد الإمام علي (عليه السلام) والتي نفذها والد زوجته الثانية الذي يعدّ من أقدم المحاربين في أفغانستان[3]، وظهرت تشظيات المعتقدات الدينيّة والمذهبية والإثنية والطائفيّة التي انطلقت شرارتها الأكبر بتفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في سامراء سنة 2006 في حدث خطير أدخل العراق في أتون الحرب الطائفيّة[4].

لقد وصل عدد القتلى من المدنيين العراقيين فقط خلال شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس من سنة 2006 إلى 6,995 قتيلاً من جميع أنحاء البلاد، ويأتي ذلك نتيجة الأعمال المشتركة للجماعات الإرهابية التي استهدفت قوات الأمن العراقيّة والقوات متعددة الجنسية فضلاً عن

(1) حسين عدنان هادي، الدولة في فكر تنظيم داعش، المصدر السابق، ص24.

(2) رشيد الخيون، 100 عام من الإسلام السياسي بـ (العراق)، ج2، (مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2011)، ص ص223-224.

(3) تشارلز ليستر، المصدر السابق، ص6.

(4) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص144.

المواطنين العزل، كما استخدمت هذه الجماعات الإرهابية (الطائفيّة) لإثارة حلقة مفرغة من تصعيد انعدام الأمن والحوادث الإرهابية ومن عمليات القتل الانتقامية في حالة من عدم الاستقرار في عموم البلاد، لذا فإنّ حالة الضعف والشلل التي عاشتها الشراكة الوطنيّة جعلت منها عاجزة عن التعاطي مع مطالب واحتياجات المواطنين من منطلق القوة والوحدة التي من المفترض أن تكون اعتيادية وطبيعية وهذا ما يدلّل على أن الأزمة التي كانت تعيشها العمليّة السياسيّة في العراق هي أزمة بنيويّة كانت قد رافقتها منذ بواكير تشكيلها إذْ إنها اعتمدت على ركائز لم تهيّيء لها الأرضية الصلبة التي تجعلها قادرة على تحمل الصدمات والاهتزازات التي تعرضت لها العمليّة السياسيّة[1].

خامساً: الإرهاب في العراق بعد مقتل الزرقاوي

تولى المصري المكنّى بـ (أبو حمزة المهاجر) قائد كتيبة (عائشة أم المؤمنين) المتنفذة قيادة (تنظيم القاعدة) في العراق عقب مقتل (الزرقاوي) وسعى لإنشاء دولة إسلامية أو إمارة بإمرة المكنى (أبي عمر البغدادي) تجمع شتات (الفصائل السُّنيّة)، إذْ إن سياسته كانت أكثر حدة من سلفه، وبعد إنشاء هذه الإمارة عمد المهاجر على إجبار الرافضين لمشروع الدولة من الفصائل الأخرى إلى بيعة (أبي عمر البغدادي) حتى وصل به الحال إلى قتال المنشقين عنه من (تنظيم القاعدة) والجماعات الإرهابية الأخرى[2].

في أوائل سنة 2007 بدأت مجالس الصحوة بمكافحة نشاط سيطرة (تنظيم دولة العراق الإسلامية) على المناطق السُّنيّة ولاسيما في محافظة الأنبار، إذْ كانت هذه المجالس تحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وقوات الأمن المحلية، وكانت فعالة في تحقيق أهدافها ممّا قلب ديناميكيات الوضع الراهن بشكل ملحوظ ودفع (دولة العراق الإسلامية) إلى شنّ حملات ضد المجموعات السُّنيّة التي تنافسها والأقليات التي تسعى للتخلص من النفوذ السني، وتجلى ذلك بصورة واضحة في 14 آب/أغسطس 2007 عندما شنّت (دولة العراق الإسلامية) هجمات

(1) للمزيد يُنظَر: خلود محمد خميس، العنف وتأثيره على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 لغاية عام 2013: دراسة في العاملين الداخلي والخارجي، مجلة العلوم القانونية والسياسيّة (ديالى، جامعة ديالى، كلية القانون والعلوم السياسيّة)، المجلد العاشر، العدد 2، 2021، ص18.

(2) محمد توفيق: الجماعات القتالية المعاصرة الأفكار الرموز المرجعيات والمرتكزات، في مجموعة باحثين: داعش والجماعات القتالية دراسات عربية وغربية، (مركز نهاء للبحوث والدراسات، بيروت، 2016)، ص66.

بأربع سيارات مفخخة ضد قرى إيزيدية في شمال العراق أسفرت عن مقتل ما يقارب 800 شخص[1]، ورغم نجاح مجموعة (دولة العراق الإسلامية) في اغتيال زعيم مجلس الصحوة في 13 أيلول/سبتمبر 2007 إلا أنّ أعدائها انتشروا في البلاد، وبحلول سنة 2008 كانت المجموعة ترزح تحت ضغوط شديدة ممّا شل حركتها فغادر العديد من مقاتليها الأجانب البلاد وتراجعت وتيرة العنف الطائفي وانخفض التهديد المتصور منها[2].

تنامى الإرهاب واتسع نطاقه في العراق بصورة كبيرة بعد الانسحاب الأمريكي من العراق في نهاية سنة 2011 بموجب الاتفاقية الأمنيّة التي تمّ توقيعها بين الدولتين بتاريخ 4 كانون الأول/ديسمبر 2008 والتي كانت قد قضيت بانسحاب الولايات المتحدة من العراق بتاريخ لا يتعدى 31 كانون الأول/ديسمبر 2011 وعلى وفق برنامج زمني مُحَدَد مع استمرار التعاون بين الدولتين في الشؤون الاقتصاديّة والدبلوماسية وتقديم المساعدات العسكريّة للعراق في حربه ضد الإرهاب[3]. تزامن ذلك مع اندلاع الأزمة السورية التي كانت متنفساً لتنظيم (دولة العراق الإسلامية)، فظهر ما يسمّى بـ (جبهة النصرة) التي سرعان ما نمت شعبياً بوصفها الجماعة المتمرّدة السُّنيّة في الحرب الأهلية السورية حتى حصل خلاف بينها وبين قيادة (دولة العراق الإسلامية) بعد قيام (أبي بكر البغدادي) بإعلان حلّ جبهة النصرة وإعلان قيام (الدولة الإسلامية في العراق والشام «داعش»)[4].

عاودت أعمال العنف في العراق بالتزايد بشكل كبير في سنة 2012 مع عودة (تنظيم الدولة الإسلامية) للظهور في العراق مستغلاً السياسات الخاطئة والصراع على السُّلطة، إذْ تمحصت خطب التنظيم حول المظالم السُّنيّة والمخطط التوسعي الشيعي المفترض[5]. يوضّح الجدول (13-1) عدد العجلات المفخخة في العراق للمدة (2006-2013).

(1) تشارلز ليستر، المصدر السابق، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص7-8.

(3) للمزيد يُنظَر: نص الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة بتاريخ 4 كانون الأول (ديسمبر) 2008، متاحة على الموقع الإلكتروني الآتي: http://arabic.iraq.usembassy.gov.

(4) محمد توفيق، المصدر السابق، ص66-67.

(5) Cole Bunzel, from paper state to Caliphate: The Ideology of the Islamic state, The Brooking Project on U.S. Relation with the Islamic World Analysis Paper,)Center for Middle east policy at Brookings, Washington), No. 19, March 2015, p. 24.

الجدول (13-1): العجلات المفخخة في العراق للمدة 2006-2013

ت	السنة	بغداد	المحافظات	المجموع
1	2006	381	240	621
2	2007	307	270	577
3	2008	97	313	410
4	2009	86	165	251
5	2010	50	131	181
6	2011	37	84	121
7	2012	77	177	254
8	2013	321	412	733

المصدر: مجلس الأمن الوطني العراقي، مستشارية الأمن الوطني، دراسة عن العمليات الإرهابية في العراق، استخدام العجلات المفخخة: دوافعها- تداعياتها- معالجاتها 2013-2016، مطبعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء، بغداد، 2016، ص12.

ويُلحَظ من الجدول (13-1) أن مجموع العمليات الإرهابية في العراق بلغت ذروتها في سنة 2006، إذْ إن مجموع العجلات المفخخة في بغداد وحدها بلغ 381 عجلة، في حين بلغ في المحافظات الأخرى 240 عجلة وبمجموع 621 عجلة مفخخة في العراق، في حين تناقص الرقم تدريجياً في سنة 2007 ليصل إلى ما مجموعه 577 عجلة مفخخة في العراق، ويرجع ذلك إلى قيام الحكومة العراقيّة في سنة 2006 بعمليات متعددة لحماية الأمن الداخلي. وقد أطلق عليها (عملية إلى الأمام معاً) في محاولة منها لاستئصال العنف في العاصمة بتاريخ 25 تموز/يوليو 2006، إذْ قامت الحكومة بتمديد حالة الطوارئ إلى 30 يوماً ما أدى إلى انخفاض أعداد ضحايا العنف آنذاك[1].

شاركت النساء في العمليات الإرهابية في العراق، إذْ إن عدد الانتحاريات اللواتي نفذن عمليات إرهابية خلال المدة أيار/مايو 2005-كانون الأول/ديسمبر 2007 كان 14 امرأة من بينهن بلجيكية، وكان عددهن 32 إمرأة في سنة 2008، ونفذت النساء الانتحاريات 29 عملية انتحارية ما بين 2007-2008 بحسب احصاءات لجهاز الأمن الوطني[2].

(1) يُنظَر: خلود محمد خميس، المصدر السابق، ص19.

(2) نقلًا عن: أحمد نعمة الصحاف، يقاتلون بموتهم: هوية الإرهاب عبثية الفكر وعدمية الفعل، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 4، 2017، ص175.

وكون الدولة هي الفاعل الرئيسي في حماية السكان ومحاربة الإرهاب فقد أطلق رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي وبفعل حث أمريكي في سنة 2008 حملة سمّيت بحملة (حكم القانون) ما أثار آمالاً بالسير نحو حكم القانون، لذا فإنّ إقصاء (السُنة) كان أساس التمردات التي ظهرت في الدورة الانتخابيّة الثانية لحكم المالكي في سنة 2011م[1]، فعلى الرغم من أن هذه المرحلة شهدت البدء بخطة لتحقيق الاستقرار وأطلقت خلالها عدة استراتيجيات أريد لها أن تؤسّس لمرحلة جديدة إلا أن تنامي العنف والإرهاب كان يتزايد في المرحلة ذاتها[2]، إذْ نلحظ من الجدول (13-1) أن عدد العجلات المفخخة في العراق أخذ بالارتفاع ليبلغ أقصى حد له في سنة 2013 وبعدد 733 عجلة مفخخة في بغداد والمحافظات، إذْ كانت بغداد تشكل أكثر من 60% من مجموع العجلات المفخخة في العراق، فقد تم تفجير 321 عجلة مفخخة في بغداد و412 عجلة مفخخة في عموم العراق، كما هو موضّح الجدول (13-2) الذي يشير إلى ضحايا العمليات الإرهابية في العراق بصورة عامة للمدة 2008-2013.

(1) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص124-125.

(2) هيثم فالح شهاب، جريمة الإرهاب وسبل مكافحتها في التشريعات الجزائية المقارنة، (دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2010)، ص267.

الجدول (13-2): ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء للمدة (2008-2013)

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2008								
ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء		
رجال	نساء	اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	8197	875	707	9779	1513	125	105	1743
2	كربلاء المقدسة	137	18	16	171	86	23	8	117
3	النجف الأشرف	18	3	-	21	39	5	2	46
4	واسط	218	32	27	277	179	23	2	204
5	بابل	360	35	21	416	190	19	16	225
6	ذي قار	377	37	28	442	109	44	45	498
7	صلاح الدين	541	35	51	627	268	25	21	314
8	ميسان	231	29	11	271	110	19	5	134
9	البصرة	1561	198	214	1973	513	62	29	604
10	الديوانية	40	4	6	50	15	4	3	22
11	المثنى	-	-	-	-	-	-	-	-
12	نينوى	4060	520	427	5007	1479	112	72	1663
13	كركوك	825	86	30	941	348	28	17	393
14	الأنبار	230	12	6	248	187	4	6	197
15	ديالى	1737	239	158	2134	1059	144	75	1278
المجموع		18532	2123	1702	22357	6095	637	406	7438

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2009								
ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء		
رجال	نساء	اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	6266	1413	282	7961	922		61290	1111
2	كربلاء المقدسة	186	41	16	243	26	9	7	42
3	النجف الأشرف	2	-	-	2	-	-	-	-
4	واسط	39	8	1	48	24	4	-	38
5	بابل	635	139	57	831	132	35	11	178
6	ذي قار	87	4	7	98	17	2	4	23

7	صلاح الدين	183	19	7	209	302	77	97	476
8	ميسان	121	17	16	154	48	3	8	59
9	البصرة	235	20	46	301	153	31	13	197
10	الديوانية	21	2	-	23	2	2	-	4
11	المثنى	3	-	1	4	1	-	-	1
12	نينوى	2810	329	371	3510	900	72	91	1063
13	كركوك	696	217	115	1028	250	37	55	342
14	الأنبار	510	25	35	570	165	7	2	174
15	ديالى	759	104	90	953	325	31	14	370
المجموع		12553	2338	1044	15935	3267	439	362	4068

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2010

ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
	رجال نساء	اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	4948	823	220	5991	892	96	49	1037
2	كربلاء المقدسة	456	174	30	660	132	15	3	150
3	النجف الأشرف	231	27	17	275	16	4	4	24
4	واسط	255	30	13	298	36	3	3	42
5	بابل	509	78	23	610	117	21	5	143
6	ذي قار	36	4	7	47	7	2	1	10
7	صلاح الدين	437	62	51	550	94	15	10	119
8	ميسان	117	17	5	139	30	4	1	35
9	البصرة	586	75	56	717	142	39	24	205
10	الديوانية	3	-	-	3	-	-	-	-
11	المثنى	3	1	-	4	2	-	-	2
12	نينوى	1721	244	218	2183	619	62	25	706
13	كركوك	274	22	23	319	121	3	2	126
14	الأنبار	513	48	19	580	123	19	14	156
15	ديالى	1208	113	91	1412	441	25	33	499
المجموع		11297	1718	773	13788	2772	308	174	3254

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2011									
ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
	رجال نساء	اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	3655	335	77	4067	590	27	15	632
2	كربلاء المقدسة	539	128	13	680	122	19	5	146
3	النجف الأشرف	92	3	-	95	7	-	-	7
4	واسط	164	2	4	170	39	3	-	42
5	بابل	466	52	57	575	194	15	9	218
6	ذي قار	141	2	2	145	52	1	1	54
7	صلاح الدين	654	10	9	673	300	15	7	322
8	ميسان	5	-	-	5	3	-	-	3
9	البصرة	212	5	9	226	49	4	1	54
10	الديوانية	41	5	1	47	30	-	-	30
11	المثنى	1	1	-	2	-	-	-	-
12	نينوى	1198	77	80	1355	470	55	21	546
13	كركوك	712	80	38	830	184	11	13	208
14	الأنبار	329	9	3	341	117	1	2	120
15	ديالى	962	124	89	1175	344	33	22	399
المجموع		9171	833	382	10386	2501	183	96	2781

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2012									
ت	المحافظة	الجرحى				الشهداء			
	رجال نساء	اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	3584	308	89	3981	637	40	24	701
2	كربلاء المقدسة	139	14	5	158	45	8	1	54
3	النجف الأشرف	27	3	-	30	2	3	-	5
4	واسط	155	6	2	163	14	2	3	19
5	بابل	645	108	133	886	155	18	19	192
6	ذي قار	106	2	6	114	46	-	1	47
7	صلاح الدين	1271	163	106	1540	533	61	22	616

8	ميسان	115	9	2	126	16	1	4	21
9	البصرة	91	51	51	193	44	12	11	67
10	الديوانية	160	24	24	208	25	5	5	35
11	المثنى	2	-	-	2	-	-	-	-
12	نينوى	1378	124	193	1695	533	54	25	612
13	كركوك	828	125	69	1022	187	18	6	211
14	الأنبار	381	38	11	430	98	6	4	108
15	ديالى	1277	158	163	1598	343	37	33	413
المجموع		10159	1133	854	12146	2678	265	158	3101

ضحايا العمليات الإرهابية من الجرحى والشهداء لسنة 2013

ت	المحافظة رجال نساء	الجرحى				الشهداء			
		اطفال	المجموع	رجال	نساء	اطفال	المجموع		
1	بغداد	6676	601	345	7622	1416	97	70	1628
2	كربلاء المقدسة	150	19	8	177	51	13	6	70
3	النجف الأشرف	77	9	9	95	6	-	-	6
4	واسط	303	25	16	344	34	-	2	36
5	بابل	836	61	41	938	205	18	10	233
6	ذي قار	183	17	10	210	10	3	4	17
7	صلاح الدين	2559	173	82	2814	1239	82	46	1367
8	ميسان	218	4	-	222	19	1	-	20
9	البصرة	215	18	11	244	47	2	3	52
10	الديوانية	143	1	4	148	12	-	-	12
11	المثنى	77	4	5	86	9	-	-	9
12	نينوى	2755	276	424	3455	1510	81	66	1657
13	كركوك	1605	202	107	1914	399	20	24	443
14	الأنبار	702	9	9	720	292	4	1	297
15	ديالى	2162	185	255	2602	959	64	103	1126
المجموع		18661	1604	1326	21591	6253	385	335	6973

(إعداد الباحثة بتصرف) بالإعتماد على المصدر: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون الإنسانيّة، قسم ضحايا الإرهاب للمدة (2008-2013).

نلحظ من الجدول (13-2) أن العمليات الإرهابية في العراق شملت جميع المحافظات على اختلاف مكوناتها ما يعني أن الإرهاب لا يعرف غير لغة الدم، وتأتي محافظات بغداد ونينوى وديالى في المقدمة غالباً بعدد الشهداء، وحصدت العمليات الإرهابية الأرواح تباعاً فبلغ عدد الضحايا ذروته في سنة 2008 بمجموع 7438 قتيل و22357 جريح، وعلى الرغم من أن الأعداد أخذت تتراجع تدريجياً إلا أنها عاودت الإرتفاع لتبلغ في سنة 2013 مجموع 6973 قتيل و21591 جريح، ويوضح الشكل (13-1) الارتفاع والانخفاض في أعداد ضحايا العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2008-2013).

الشكل (13-1): الارتفاع والانخفاض في أعداد ضحايا العمليات الإرهابية في العراق للمدة (2008-2013م).

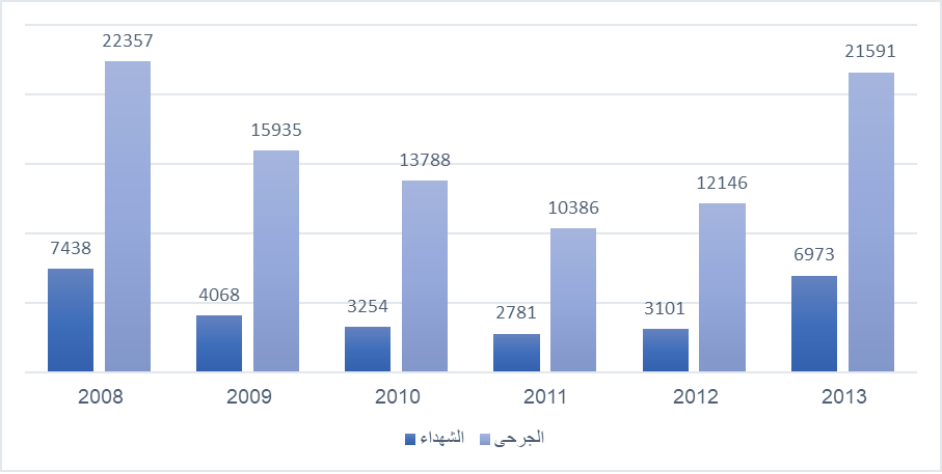

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون الإنسانيّة، قسم ضحايا الإرهاب للمدة (2008-2013).

علاوة على ذلك هناك الكثير من المفقودين والمغيبين جراء العمليات الإرهابية، ويوضّح الشكل (13-2) أعداد المفقودين المسجّل فقدانهم للسنوات 2009-2013.

الشكل (13-2): أعداد المفقودين المسجل فقدانهم للمدة (2008-2013)

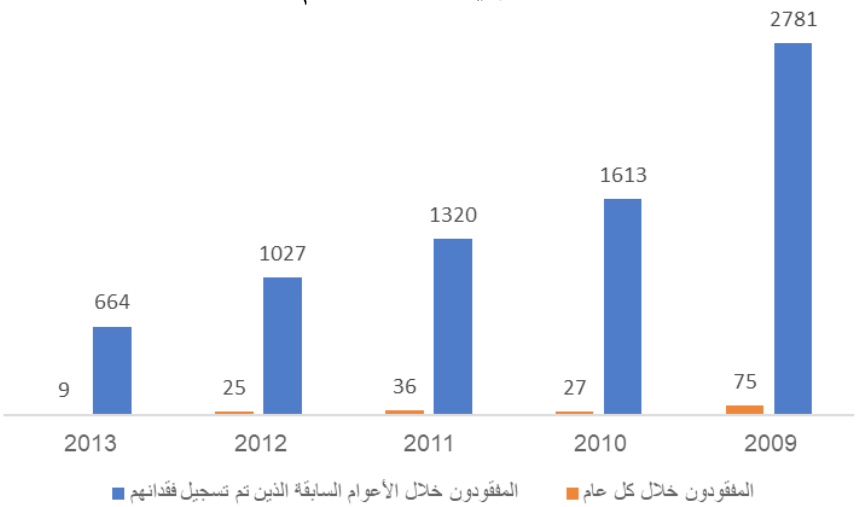

المصدر: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون الإنسانيّة، قسم ضحايا الإرهاب، أثر الإرهاب على حقوق الإنسان في العراق لعام 2013، ص102.

سادساً: أساليب حصاد الأرواح التي اتبعتها الجماعات الإرهابيّة

كانت التنظيمات الإرهابية تفضّل العبوات البدائية الصنع مع مشغّلات يمكن عن طريقها استعمال هذه العبوات بما يسهل التحكم فيها عن بعد، فقد كان هناك حوالي 10600 تفجير في العراق سنة 2005 أي بما يقارب ضعف عدد الهجمات التي وقعت في سنة 2004، وأكثر من نصف هذه العمليات أستهدفت القوات العسكريّة الأمريكية، فضلاً عن القوات الأمنيّة العراقيّة في الوقت الذي كان فيه الجنود العراقيين هم الأكثر ضعفاً بعد غزو الولايات المتحدة للعراق سنة 2003، لذا فإنّ ردع هجمات العبوات الناسفة كان محور التركيز الرئيس للمسؤولين العسكريين الأمريكيين، إذْ قام وزير الدفاع الأمريكي آنذاك دونالد رامسفيلد بتوسيع الفريق المشترك لردع العبوات الناسفة وأنشأ مركزًا متخصصًا في صحراء موهافي[1] لتعليم المزيد عن العبوات الناسفة وكيفية إيقافها[2].

(1) صحراء مطرية قاحلة وجافة في أمريكا الشمالية.

(2) ABC News, Roadside Bombs: The Greatest Danger in Iraq, Jan. 29, 2006, https://abcnews.go.com/WNT/International/story?id=1554858.

عملت الجماعات الإرهابية على استخدام أسلوب التفخيخ بالعجلات التي يحمل البعض منها أرقاماً مؤقتة (المنفيست) وبعد القيام بعملية ترقيم العجلات الأصولية النظامية تبدأ عملية تفخيخها، واعتمدت الجماعات الإرهابية على عجلات من المحافظات الشمالية أربيل، ودهوك، والسليمانية وفي بعض الحالات على عجلات أرقامها (العراق-بغداد) غالبيتها متوأمة وأنواع هذه العجلات هي: كيا (ريو- بريجو- حمل- بستا- اوبتما- سيفيا- فرتي- سبكترا)، هونداي (سوناتا- ستاركس- النترا)، اوبل اوميكا، شوفرليت (افيو- دوج- جيب شيروكي)، دايو برنس، كامري (مارك- كورلا- ساسوكي- سوبر سيدان- مسيوبوشي لانسر)، الأجرة (ليفان- جيلي- BYD- رينو- شيري- بيجو- سمند سايبا)، تريلة براد، لوري[1]، وساعدت البراعة والخبرة للتنظيمات الإرهابية على صنع أجهزة أكثر فتكًا بما في ذلك القنابل ذات المسامير والمحامل الكروية التي تهدف إلى التشويه والقتل، وتمكنت الشحنات المصممة من اختراق ألواح الصلب المدرعة، ففي كثير من الأحيان عندما يزرع الإرهابيون عبوة ناسفة فإنهم يراقبون وينتظرون اللحظة المناسبة لتفجير القنبلة بما يلحق أكبر قدر من الضرر وفي أغلب الأحيان يقومون بتصوير النتائج[2]، واتخذت الجماعات الإرهابية من ورش التفخيخ المتنقلة وكراً وملاذاً لصناعة وتفخيخ العبوات والعجلات داخل المدن وقرب موقع الاستهداف إذْ يتم تجهيز الأدوات والمواد كافة لإتمام عملية التفخيخ وعبر جدول زمني مدروس يتزامن مع موعد الاستهداف حتى يتم الشروع بعد تهيئة الأمور بما لايُثير الشك والريبة، كما عملت هذه الجماعات على تعديل أساليب عملية التفخيخ من شكلها المعتاد إلى الورش المتنقلة وتغيير نشاطها الإرهابي وجعله مستديماً لإختزال زمن التهديد فضلاً عن نقل المتفجرات بطريقة آمنة ورفع نسبة نجاح عملية الاستهداف ناهيك عن تشتيت الجهود الأمنيّة والاستخبارية وتضليلها، والتخلص من الملاحقة القانونية، وتأمين حركة مفارز التفخيخ بعد تعثّر اكتمال المعلومة الاستخبارية التي تحدد تحركاتها مستهدفة بذلك المواقع الاستراتيجيّة والحساسة[3].

فضلاً عما تم ذكره أعلاه فقد أطلق تنظيم (دولة العراق الإسلامية) في سنة 2012 حملة (هدم الأسوار) لتحرير عناصر التنظيم من الإرهابيين المسجونين، فقد تم شَنّ 8 هجمات

(1) مجلس الأمن الوطني العراقي، دراسة عن العمليات الإرهابية في العراق، المصدر السابق، ص6.

(2) ABC News, Roadside Bombs: The Greatest Danger in Iraq, op.cit, https://abcnews.go.com/WNT/International/story?id=1554858.

(3) مجلس الأمن الوطني العراقي، دراسة عن العمليات الإرهابية في العراق، المصدر السابق، ص9.

كبيرة على السجون العراقيّة، وأدى الهجوم على سجن تسفيرات تكريت في أيلول/سبتمبر 2012 إلى تحرير 47 من كبار قادة (دولة العراق الإسلامية) المحكوم عليهم بالإعدام كما تمكن في خاتمة الحملة من الهجوم على سجن أبو غريب بتاريخ 12 تموز/يوليو 2013 وتحرير 500 سجين، كما أطلق التنظيم حملة أطلق عليها تسمية (حصاد الأجناد) لمدة 12 شهراً من تموز/يوليو 2013- تموز/يوليو 2014 لاستهداف القوات الأمنيّة وعناصر الشرطة وترهيبها من خلال الاغتيالات والتهديدات التي وجهت لقادة وجنود وعناصر شرطة وتفجير منازلهم وإطلاق النار على سياراتهم ونقاط التفتيش التابعة لهم[1]، ويوضح الجدول (13-3) ضحايا الإرهاب من منتسبي وزارتي الدفاع والداخلية لسنتي (2012-2013).

الجدول (13-3): ضحايا الإرهاب من منتسبي القوات الأمنيّة لسنتي (2012-2013)

ت	2012		2013		أسم الوزارة
	شهداء	جرحى	شهداء	جرحى	
1	488	1218	943	2041	منتسبي وزارة الداخلية
2	361	1229	969	2368	منتسبي وزارة الدفاع

المصدر: جمهورية العراق، وزارة حقوق الإنسان، دائرة الشؤون الإنسانيّة، قسم ضحايا الإرهاب لعام 2013م.

ونلحظ انخفاضًا في عدد العجلات المفخخة للمدة (2014-2016) عما كان عليه في سنة 2013 وما سبقها ونُرَجِّح سبب ذلك إلى أن التنظيمات الإرهابية ولاسيما (تنظيم داعش) الذي اندمجت وانصهرت تحت لوائه جميع المجموعات الإرهابية في العراق، بعد احتلال مدينة الموصل عمد على استخدام أساليب أخرى في عملياته الإرهابية لإيقاع أكبر عدد من الضحايا في التفجير الواحد، ويوضّح الجدول (13-4) انخفاض عدد العجلات المفخخة في العراق للمدة 2013-2016.

(1) تشارلز ليستر، المصدر السابق، ص9.

الجدول (13-4): انخفاض عدد العجلات المفخخة للمدة 2013-2016

ت	السنة	بغداد	المحافظات	المجموع	نسبة الانخفاض عن سنة 2013
1	2013	321	412	733	
2	2014	215	151	366	% 50،1
3	2015	67	50	117	% 84،0
4	2016	35	84	119	% 83.8

المصدر: مجلس الأمن الوطني العراقي، دراسة عن العمليات الإرهابية في العراق، المصدر السابق، ص37.

حصدت العمليات الإرهابية 4722 قتيل و29575 جريح في سنة 2014، لا سيما أن الجماعات الإرهابية اختارتْ مناطق مكتظة بالأسواق الشعبية والتجمعات البشرية واختيار أيام الأحد والاثنين والأربعاء، وأوقات بين الساعة (13:00-17:00) والتي تعدّ أوقات الذروة التي ينتقل خلالها المواطنين لإلحاق أكبر عدد من الخسائر البشرية[1]، ويوضّح الجدول (13-5) ضحايا الإرهاب للمدة 2014.

الجدول (13-5): ضحايا العنف الإرهابي في العراق للمدة 2010- 2014

المحافظة	النوع	العدد	النسبة %
بغداد (مختلطة)	قتلى	1378	28.2
	جرحى	19039	-
ديالى (مختلطة)	قتلى	1700	36
	جرحى	1584	
كركوك (مختلطة)	قتلى	719	15.2
	جرحى	2224	-
باقي المحافظات	قتلى	-	19.6
	جرحى	-	-
المجموع عموم العراق	قتلى	4722	-
	جرحى	28575	100

(إعداد الباحثة بتصرف) بالاعتماد على المصدر: وزارة حقوق الإنسان، قسم ضحايا الإرهاب للفترة (2010-2014م).

(1) للمزيد يُنظَر: مجلس الأمن الوطني العراقي، دراسة عن العمليات الإرهابية في العراق، المصدر السابق، ص23-24.

سابعاً: استباحة تنظيم (داعش) لثلث العراق

أدت التشنّجات الحاصلة بين المكوّنات السياسيّة ولاسيما المكوّن السُّني الذي إدَعى التهميش والإقصاء إلى الانعكاس سلباً على العلاقة بين المجتمع والقطعات العسكريّة في مدن الموصل والأنبار وصلاح الدين وكركوك وديالى[1]، فكانت الشرارة التي هيّأت المناخ للتظاهر والتعبير عن الامتعاض من العمليّة السياسيّة برمّتها ولاسيما مع تأثر أبناء هذه المحافظات بـ (الربيع العربي) التي اجتاحت دول المنطقة العربية في سنة 2011 فضلاً عن المعاناة من الاعتقالات العشوائية والتجاوزات على المواطنين وقطع أرزاقهم لا سيما في مدينة الموصل بعد أن تم تقطيع أوصال المدينة بالحواجز الكونكريتية ممّا أثار غضب الشارع، ناهيك عن الدور البارز الذي قامت به الحكومة المحلية في تحريك الشارع ضد الجيش والشرطة لتحقيق بعض المكاسب السياسيّة لذا فقد ساعدت تلك الظروف على فسح المجال للجماعات الإرهابية المناوئة للعملية السياسيّة وهي (تنظيم القاعدة) و(النقشبندية) على اختراق التظاهرات ومن ثم استغلالها والضغط على شيوخ العشائر للمشاركة فيها وإعلان تأييدهم لها حتى ازدادت الأمور تعقيداً بعد أن قُتِل أحد المتظاهرين في (ساحات الاعتصام)، إذْ أعلنت المجاميع المعتصمة بالتوجه لحمل السلاح ما دفع مجلس محافظة الموصل للتصويت على إخراج الجيش والشرطة من المدينة مما زاد الضغط، على الأجهزة الأمنيّة وزادت عمليات تسريبهم[2].

تمكّنت الجماعات الإرهابية من الإقتراب من بعض رجال العشائر ومن أعضاء حزب البعث السابقين مستغلة حالات التشنّج لاسيما بعد أحداث الحويجة التي قُتِلَ على إثرها بحدود ال70 معتصماً وجُرِحَ بحدود ال300 مما ولّد أجواءً عدائية مشحونة[3]، وأصبحت الفرصة مواتية ل(تنظيم داعش) فبدأت حركته على خط نهر دجلة، إذْ كان متمركزاً في صحارى غرب كل من الأنبار والموصل وتكريت المتصلة بالكتلة الكبرى التي خاضت معارك السيطرة على الرقة السورية وأنهتها في آذار/مارس 2013 فتمثّل الاندفاع في العمق العراقي لاحتلال سلسلة من المدن والبلدان على طول نهر الفرات منذ سنة 2014 فبدأت الحملة بالسيطرة على بلدة

(1) عماد علو، المصدر السابق، ص155.

(2) للمزيد يُنَظَر: مجلس النواب العراقي، لجنة الدفاع والأمن النيابية، تقرير سقوط المواصل، 2015، متاح على الموقع الإلكتروني الآتي: http://almasalah.com/ar/news/139592.

(3) عبد الرحمن البكري، المصدر السابق، ص104.

القائم تلتها بلدتي عانة وراوة التي كانت تخضع لسيطرة العشائر التي انسحبت ودخل مقاتلو (داعش)، ومن ثم التوجه إلى بلدة هيت بنحو 20 سيارة من نوع همر وكان لعشيرة البو نمر تاريخ دامٍ مع (داعش) في تلك البلدة كما قاومت الشرطة مكررة طلب النجدة من دون جدوى[1].

في كانون الثاني/يناير 2014، أيّ قبل ستة أشهر من احتلال الموصل، احتل مقاتلو (داعش) 50 % من مدينة الرمادي في بادئ الأمر ثمّ توسعت سيطرتهم لاحتلال 70 % حتى سقطت المدينة بأكملها في آذار/مارس 2015 بعد سقوط مدينة الموصل. ومن ثمّ وصل مقاتلو داعش لمدينة الفلوجة التي كانت تشهد احتجاجات واسعة وبدأت مفارز من مسلحي (داعش) تدخل خيم الاحتجاج وساحاته وتظهر علناً بالسلاح، وفي الوقت الذي كانت فيه ساحات الاحتجاج في الفلوجة منقسمة في الرأي حول دخول الجيش (الفرقة السابعة) إلى المدينة استغل مقاتلو (داعش) الوضع لزيادة عددهم ثمّ وقعت المدينة تحت سيطرتهم بالكامل[2].

أمّا حركة (داعش) على خط دجلة المتمثّل في الموصل وتكريت فبدأت في حزيران/يونيو 2014 واستمرّت بسرعة خاطفة حتى منتصفه، وتمثّلت ملامح سقوط مدينة الموصل بقيام (تنظيم داعش) بالإقدام على اتّباع أسلوب استنزاف القوات الأمنيّة من خلال مهاجمة المقرات والنقاط العسكريّة الصغيرة بطرق مباغَتة اعتماداً على الرشاشات وقطع الجسور وطرق إمدادات القطاعات العسكريّة ممّا أصبحت عملية التحاق المنتسبين ونزولهم عملية محفوفة بالمخاطر. وتطورت استراتيجيّة (تنظيم داعش) فيما بعد إلى استخدام العجلات الحديثة ذات السرعة والأسلحة الثقيلة لاقتحام المقرات العسكريّة وتدمير تحصيناتها والاشتباك مباشرة مع القوات الأمنيّة، وكانت الاشتباكات تنتهي بالسيطرة على المقرات المستهدفة ما أضعف الروح المعنوية للمقاتلين وازدادت نسبة التسرب حتى بدأ الهجوم على مدينة الموصل في الساعة الثالثة ليلاً بتاريخ 6 حزيران/يونيو 2014، إذْ كان اللواء مهدي الغراوي قائد عمليات نينوى آنذاك وأهم سلطة عسكرية في المحافظة مجازاً، واستهدف الهجوم أحياءً في أيمن الموصل ليتسع الهجوم ويضرب أيمن الموصل بأكمله وكانت أول الأحياء التي سيطر عليها التنظيم الإرهابي هي (حي 17 تموز) لتتسع الرقعة المُحتلّة إلى سبعة أحياء في اليوم نفسه،

(1) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص137-138.

(2) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص138.

وعلى الرغم من طرح فكرة الاستعانة بقوات البيشمركة الكرديّة للسيطرة على الوضع إلا أن الحكومة المركزية في بغداد رفضت ذلك. بعد ذلك، عمل تنظيم داعش على مهاجمة خطوط الدفاع في أيمن الموصل بتاريخ 9 حزيران/يونيو 2014 بصهريج مفخخ، إذْ انسحبت القيادات العسكريّة من الجانب الأيمن لمدينة الموصل إلى الجانب الأيسر ثمّ توجهوا إلى إقليم كردستان بعد ذلك وسقطت المدينة بأكمَلِها[1].

تُقَدَر القوة المهاجمة على مدينة الموصل بنحو 200-250 فرداً من داعش إلا أَنهم تمكنوا من تضخيم صفوفهم بتحرير نحو 3000 سجين مدان ومتهم بالإرهاب من سجون المنطقة ولاسيما سجن بادوش، ومن ثمّ انفتح الطريق أمام التنظيم الإرهابي للتوجه جنوباً باتجاه الشرقاط وبيجي كما انفتحت جبهات للتواصل مع عناصر داعش في الأنبار وصلاح الدين وديالى، وبعد ثلاثة أيام من سقوط الموصل سقطت مدينة تكريت بعد أن هاجمتها 18-20 سيارة من نوع همر بقوة قوامها 100-120 مقاتل من داعش على الرغم من وجود الفرقة الرابعة في مداخل المدينة إلا أنها انسحبت ولم تشارك في المعركة وكانت هجرة المواطنين من تكريت هائلة لدرجة أنها تحولت لمدينة شبه مهجورة[2]، ومن ثم توجه مقاتلو داعش لاحتلال مدينة تكريت ليتمّ بعدها الاندفاع نحو سامراء، ورغم تمكّن القوات العراقيّة من وقف الهجوم على مدينة سامراء إلا أن عناصر داعش اندفعت نحو البساتين المحيطة بقضاء بلد وتمكّنت عن طريقها من الوصول إلى منطقتي الضلوعية والاسحاقي جنوبي سامراء، وأصبحت قريبة من العاصمة بغداد واستمرّت بطريقة حرب العصابات مع الأجهزة الأمنيّة على محيط حزام بغداد[3].

ثامناً: دور التنظيم الإرهابي في الإبادة والتطهير الديني

اندهش العالم من قيام تنظيم داعش الإرهابي باستهداف الأطفال والنساء الشيعة في القرى المحيطة بمدينة الموصل بعد اجتياحها، إذْ إنهم استخدموا الأسلحة النارية لقتل مئات الأبرياء ودفن جثثهم في مقابر جماعية، كما نهبوا البيوت وصادروا أموالهم وممتلكاتهم في بلدة تلعفر وصادروا محتويات أربعة الاف منزل بوصفها غنائم حرب، وقصفوا وحرقوا

(1) للمزيد يُنظَر: مجلس النواب العراقي، لجنة الدفاع والأمن النيابية، تقرير سقوط المواصل، المصدر السابق.
(2) فالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص140.
(3) عماد علو، المصدر السابق، ص156.

مساجد وآثار بقصد التطهير الديني، فالحرب الدموية التي شنّها داعش ترتبط بمبادئ السلفية الراديكالية على نحو أقل من ارتباطها بتوظيف حرب الإبادة الجماعية كتكتيك لغرض الإمساك بزمام الأمور، وهي استراتيجيّة خطط لها (الزرقاوي) بعد غزو العراق سنة 2003[1]. أشرك داعش النساء في عملياته الإرهابية، فكانت أول كتيبة نسائية للتنظيم تدعى بـ (كتيبة الخنساء)، فضلاً عن أخرى شُكِلَت بعدها وأطلق عليها (أم ريان)، وقد اعترفت إحدى النساء وتدعى (أم المؤمنين) بتجنيد (80) امرأة للقيام بعمليات إرهابية في أماكن متفرقة من العراق[2].

1. إبادة الإيزيديين[3]

الإيزيديون هم أقلية دينية كردية غير متجانسة تعيش في شمال العراق وشمال سوريا وجنوب شرق تركيا وأجزاء من إيران، ويشمل دينهم عناصر من الديانات الإيرانية القديمة ويعدّ معبد (لالش) الواقع على بعد 45 كم إلى الشرق من دهوك المكان المقدّس لهم[4].

سيطر مقاتلو داعش على مدينة سنجار التي يقطنها عدد كبير من الإيزيديين وقتلوا العديد من الذين بقوا منهم في المدينة كجزء من نمط التنظيم للقضاء على أي ممارسة دينية غير إسلامية[5]، ففي صبيحة يوم 13 آب/أغسطس 2014 هاجمت أولى قوافل داعش العديد من القرى المحيطة بسنجار من ثلاثة محاور، وردّت بعض وحدات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان على نيران داعش في بداية الأمر إلا أَنَّ جميع مقاتلي البيشمركة انسحبوا لاحقاً[6]. ومع انتشار الأنباء بأنّ البيشمركة تركوا نقاط التفتيش الخاصة بهم قام مجموعة من الرجال الإيزيديين المحليين بحمل السلاح للدفاع عن قُراهم مثل قرى جيرزريك وسيبا شيخ خضر في محاولة منهم لمنح عائلاتهم وجيرانهم المزيد من الوقت للهروب، وكانت العائلات

(1) لوريتا نابوليوني، المصدر السابق، ص127.

(2) أحمد نعمة الصحاف، المصدر السابق، ص175.

(3))) عن أصولهم وأحوالهم يُنظر: الفصل السادس من هذا الكتاب: استنزاف التنوع.

(4) A Guide to Minorities in Iraq: Memory, Identity and Challenges،)Masarat for Cultural and Media development, Baghdad2013 ,), p. 6870-.

(5) ISIS exterminates the Yazidi people, Islamic Invasion, Islamic Supremacism, the people for the people, August 18, 2014: https://www.blogmocracy.com

(6) كريستوف رويتر، السلطة السوداء: «الدولة الإسلامية» واستراتيجية الإرهاب، ترجمة: محمد سامي الحبال، (منتدى العلاقات العربيّة والدولية، الدوحة، 2016)، ص212.

الإيزيدية في جميع أنحاء سنجار تفرّ من منازلها في خوف وذعر في حين أن البعض بقوا في القرى ورفعوا الأعلام البيضاء فوق منازلهم، وبحلول الوقت الذي تمكن فيه داعش من الدخول إلى سنجار لم يكن هناك سوى عدد قليل من الأهداف العسكريّة في المنطقة لذا تركز اهتمامهم على أَسر الإيزيديين الموجودين، وإقامة نقاط تفتيش، كما أرسلوا دوريات متنقلة للبحث عن العائلات الإيزيدية التي لاذت بالفرار من بطشهم[1].

تحدّث بعض الفارين الإيزيديين من قبضة داعش عن التشكيلات الهجومية المروعة للتنظيم، بأنّ مقاتلوه «تقدموا في نسق عريض عبر الصحراء في عشرات السيارات وكانوا يطلقون النار أثناء المسير من كل حدب وصوب غير آبهين بشيء»، ويتحدث أحد الجنود الذين كانوا في موقع الحدث بأنّ «عناصر التنظيم كانوا يرسلون في أولاً: تمهيد عدة انتحاريين بسيارات مليئة بالمتفجرات»، ويذكر أحد مقاتلي البيشمركة الذين كانوا يخدمون بالقرب من جلولاء بأنّ «مقاتلو داعش وصلوا بسرعة بعد الإنفجار لكي لا يتمكن أحد من القيام بأي ردة فعل سريعة وإن من استطاع الهرب من الأهالي لم يتوانَ عن ذلك»[2].

تمكن عشرات الآلاف من الإيزيديين من الهرب إلى سلسلة جبلية يبلغ طولها 70 كيلومتر وعرضها ما بين 10-15 كيلومتر وفي حرارة شمس حارقة تزيد عن 50 درجة مئوية حالت دون أن التنظيم الإرهابي سيراً على الأقدام رغم أنهم أطلقوا نيرانهم على الفارين باتجاه أعلى الجبل من بنادق الكلاشينكوف ومدافع الهاون إلا أنهم لم يلاحقوا هؤلاء الأهالي الذين احتموا بالجبل وسط السهول، فقد جلس أكثر من 50 ألف من الإيزيديين في أعلى الجبل وليس أمامهم سوى بضعة ينابيع صغيرة وشجيرات هزيلة[3]. وبناءً على طلب من الحكومة العراقيّة أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما عن عمل عسكري أمريكي لمساعدة الإيزيديين المحاصرين في جبل سنجار، إذْ شاركت القوات العراقيّة والأمريكية والبريطانية والفرنسية والأسترالية في عمليات إنزال جوي للمياه وغيرها فضلاً عن تقديم الإمدادات للإيزيديين

(1) Human Rights Council, Human rights situations that require the Council's attention, «They came to destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis, Thirty-second session, Agenda item 4, 15 June 2016, p. 7.

(2) نقلًا عن: كريستوف رويتر، المصدر السابق، ص215.

(3) المصدر نفسه، ص213.

المحاصرين، وعلى الرغم من إطلاق مقاتلي داعش النار على طائرات الإنزال الجوي وطائرات الهليكوبتر التي كانت تحاول إجلاء الإيزيديين إلا أن العمليّة تكلّلت بالنجاح[1].

يرتبط العنف المرتكب ضد النساء والفتيات الإيزيديات من قبل تنظيم داعش بتمييز هيكلي قائم على أساس النوع الاجتماعي وعدم المساواة الأخرى، إذْ ترتبط المعايير الجنسانية لداعش وأوجه عدم المساواة بين الجنسين في العراق ارتباطًا وثيقًا، وتجلى ذلك بنشر العنف الجنسي ضد النساء والفتيات الإيزيديات[2]، فخلال الساعات الـ 12 الأولى كان الرعب الذي لحق بالإيزيديين المتبقين يتصاعد بشكلٍ حاد، إذْ شاهد العديد من النساء والأطفال أو سمعوا أقاربهم الذكور يُقتلون على أيدي داعش، على حين اجتمع البعض في محاولة لإخفاء بناتهم المراهقات، وقد أجبر مقاتلو تنظيم داعش النساء الإيزيديات على التخلي عن الأشياء الثمينة بما في ذلك الذهب والمال والهواتف المحمولة، وأثناء قيام المقاتلين بذلك سارعت النساء لكتابة وحفظ أرقام هواتف الأقارب الذين يأملون أن يكونوا في وضع يمكنهم من مساعدتهن لاحقاً، كما تم توثيق واقعة قتل جماعي لنساء إيزيديات في موقع احتجاز أولي، وإعدام نساء كبيرات في السن (قرابة 60 عامًا فما فوق) من كوجو في معهد صولاغ التقني, إذْ تم نقل النساء والأطفال قسراً بعد مقتل الرجال داخل قرية كوجو، وقام مقاتلو داعش بفصل النساء الأكبر سناً واقتيادهن وإطلاق النار عليهن، على حين احتجز داعش النساء والفتيات الإيزيديات في مواقع الاحتجاز الأولية لمدة تقل عن يوم واحد قبل تحميلهن في شاحنات وحافلات ونقلهن قسراً إلى مواقع الاحتجاز الثانوية وهي: مدارس متعددة في تلعفر، وسجن بادوش خارج مدينة الموصل، وقاعة المجرة للأفراح ومنازل في حي العربي بمدينة الموصل بعد أن استهدفت غارة جوية للتحالف الدولي موقعًا قريبًا من السجن في آب/أغسطس 2014.

وفي وقتٍ لاحق تمّ النقل القسري للنساء والفتيات الإيزيديات من هذه المواقع إلى سوريا، ويذكر بعض الناجين من معتقلات داعش بأنهم تلقوا طعامًا به حشرات واضطروا إلى شرب الماء من دورات المياه، وغالبًا ما كانت الأمهات تعطي نصيبهن من الطعام لأطفالهن،

(1) Human Rights Council, Human rights situations that require the Council's attention, «They came to destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis, op.cit, p. 7.

(2) Cetorelli, Valeria, A demographic documenation of ISIS's attack on the Yazidi village of Kocho, (LSE Middle East Centre, London, 2019), p. 11.

وقد أصيب كثيرون ولا سيما الرُضَع والأطفال الصغار بمرض شديد، ولم يتم تقديم رعاية طبية لهم في سجن بادوش ماعدا قيامهم بجلب طبيبة نسائية في محاولة للتعرّف على الإناث العازبات اللاتي أعلنّ زواجهن، وكان مقاتلو داعش يدخلون غرف الاحتجاز لاختيار النساء والفتيات اللواتي يرغبون فيهن، إذْ وصفت بعض الناجيات مشاعر الرعب الشديد وحالة الاختيار لأيّة فتاة تكون مصحوبة بالصراخ ليتمّ إخراجها بالقوة من الغرفة على حين تتعرض والدة الفتاة وأية إمرأة أخرى تحاول التمسك بها للضرب المُبرح لذا بدأت النساء والفتيات الإيزيديات في إيذاء أنفسهن وإيلامهن بالدماء لجعل أنفسهن غير جذابات لعناصر التنظيم وانتحر البعض في مواقع الاحتجاز في تلعفر والموصل وفي موقع الاحتجاز الرئيس في مدينة الرقة، إذْ قتلت بعض النساء والفتيات أنفسهن بقطع معصميهن أو حناجرهن، بينما شنقت أخريات أنفسهن بالحجاب[1].

إن الناجيات الإيزيديات اللواتي احتُجِزن من قبل داعش وتعرضن للعنف الجنسي وغيره من أشكال العنف كُنْ مترددات في البداية من العودة إلى عائلاتهن ومجتمعاتهن خوفًا من رفضهن أو قتلهن من أفراد أسرهن الذكور، فوفقًا للتقاليد اليزيدية إذا ترك شخص ما المجتمع وتحول إلى دين آخر لم يعد مقبولا في المجتمع الإيزيدي، ومع ذلك فقد أصدر بابا شيخ الأب الروحي للإيزيديين بدعم من السلطات الدينيّة الإيزيدية إعلانًا في أيلول/سبتمبر 2014 يرحب فيه بعودة الناجيات الإيزيديات من وحشية داعش إلى أسرهن إذْ تم وصفهن ب»ملائكة» و«ضحايا» وتم تعميدهن في معبد (لالش) ما مهّد الطريق لقبول المجتمع للناجيات الإيزيديات على نطاق أوسع، وكان هذا تغييرًا كبيرًا في الممارسات الدينيّة الإيزيدية إذْ زاد عدد الناجيات العائدات إلى مجتمعهن[2].

2. إبادة المسيحيين

يضمّ المجتمع المسيحي العراقي الأرمن، والكلد، والآشوريين الذين ينتمون بشكل رئيس إلى الكلدان الكاثوليك، والسريان الأرثوذكس، والسريان الكاثوليك، والأرمن الكاثوليك، والأرمن

(1) Human Rights Council, Human rights situations that require the Council's attention, «They came to destroy": ISIS Crimes Against the Yazidis, op.cit, p. 12.

(2) Zeynep Kaya, Iraq's Yazidis and ISIS: The Causes and Consequences of Sexual Violence in Conflict, CRP conflict research programme, LSE Middle East Centre Report, November 2019, p.1314-.

الأرثوذكس، والكنيسة الآشورية الشرقية، إذْ ينتمي ما يقرب من ثلثي المسيحيين العراقيين إلى الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، وينتمي ما يقرب من ثلثهم إلى كنيسة الشرق الآشورية، وإن التقاليد المسيحية ينتمي ما يقرب من ثلثي المسيحيين العراقيين إلى الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، وينتمي ما يقرب من ثلثهم إلى كنيسة الشرق الآشورية.

ما يقرب من ثلثي المسيحيين العراقيين ينتمون إلى الكنيسة الكلدانية الكاثوليكية، وما يقرب من ثلثهم ينتمون إلى كنيسة الشرق الآشورية.

لا تُعرّف نفسها على أنها عربية، ويتواجد مسيحيو العراق في بغداد، والموصل، وسهل نينوى، وكركوك، والبصرة، فضلاً عن المحافظات الثلاث لإقليم كردستان (أربيل، ودهوك، والسليمانية) إذْ واجه المسيحيون بعد سنة 2003 اضطهادًا منهجيًا وتفجيرات وتهديدات وترهيبًا عادة ما تكون مدفوعة بأسباب دينية[1].

استمرت العمليات الإرهابية ضد المسيحيين في العراق وشملت التعرض لحوالي 36 تفجيراً للكنائس في سنة 2006، واُغتيل رئيس أساقفة الكلدان الكاثوليك في الموصل سنة 2008، فضلاً عن تفجير كنيسة للسريان الكاثوليك في بغداد سنة 2010 قُتِلَ على إثرها 58 شخصاً[2]، وعلى الرغم من التوجه الحكومي باستخدام أقل من 10 ملايين دولار من أموال حساب صندوق الدعم الاقتصادي لمساعدة الأقليات في سهل نينوى وعلى رأسهم الأقلية المسيحية وما تلى ذلك من مساعي لدعم الشرطة المجتمعية وتعزيز الأمن إلا أن تقرير الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية للمشاريع لم يثبت كيفية استيفاء تلك الأموال لبدء المشاريع أو توجيهها للأسر المستفيدة والمشردة داخلياً[3].

(1) Report on Iraq's Minorities and Other Vulnerable Groups: Legal Framework, Documentation and Human Rights, the Institute for International Law and Human Rights, Printed in: Baghdad-Iraq, Published in: the United States by the Institute for International Law and Human Rights, May 2013, p. 77.

(2) Report on Iraqi Minority Groups, Report to Congressional Requesters, United states Government Accountability office, U.S. Assistance to Iraq is Minority Groups in Response to Congressiossional Directives, July 2012, p. 5.

(3) Ibid, p. 56-.

بعد احتلال تنظيم داعش لمدينة الموصل، نزح حوالي 13 % من المسيحيين من سهل نينوى، وبغداد، والموصل، وسنجار، وبعقوبة مما انخفض عدد السكان المسيحيين بشكلٍ كبير فقد كان هناك ما يقارب ال3000 مسيحي في مدينة الموصل في سنة 2014 معظمهم فروا منها إلا أَن البعض الآخر لم يتمكنوا من الفرار ولاسيما في تل كيبي ومواقع متعددة من سهل نينوى[1].يتعذّر تحميل النتائج بالكامل.إعادة المحاولةجارٍ إعادة المحاولة...جارٍ إعادة المحاولة...

ويذكر أحد التقارير الصادرة حول وضع المسيحيين في العراق بأنه «لولا الإجراءات المعقدة للسفارات لكان المسيحيون كلهم غادروا البلاد في وقتٍ قصير»، كما يذكر بأنّ واعتبر أحد المشاركين أنه «لولا الإجراءات المعقدة للسفارات لكان المسيحيون كلهم غادروا البلاد في وقت قصير".

واعتبر أحد المشاركين أنه «لولا الإجراءات المعقدة للسفارات، لكان المسيحيون جميعهم قد غادروا البلاد في وقت قصير».

الهجرة استمرت في الازدياد حتى بعد هزيمة داعش بسبب فقدان المسيحيين لشعورهم بالانتماء للبلاد لاسيما بعد الافتقار إلى التعويضات، وانعدام الأمن، وعدم الاستقرار الاقتصادي ناهيك عن عدم وجود حماية قانونية للأقليات ممّا حرم المسيحيين من حقوقهم[2].

الغريب أن الهجرة استمرت في الازدياد حتى بعد هزيمة داعش، بسبب فقدان المسيحيين لشعورهم بالانتماء للبلاد.

بشكل غريب، استمرت الهجرة في الازدياد حتى بعد هزيمة داعش، بسبب فقدان المسيحيين لشعورهم بالانتماء إلى البلاد.

نشرت مجلة (دابق) الداعشية في عددها الصادر في أيلول/سبتمبر 2014 باللغة الإنجليزية مقالاً بعنوان «إحياء العبودية قبل الساعة» إذْ قدّم المقال مبررات دينية لاستعباد المسيحيين،

(1) Aid to the Church in Need International (ACN), Life after ISIS: New challenges to Christianity in Iraq, Results from ACN's survey of Christians in the liberated Nineveh Plains, June 2020, p. 1718-.

(2) Report on The Situation of Christians in Iraq, A multi-perspective approach, (The Rashad Center for Cultural Governance at Adyan Foundation, Beirut), December 2019, p.p. 2627-.

وفي 7 آب/أغسطس 2014 اجتاح تنظيم داعش بلدة بغديدة أكبر مدينة مسيحية في سهل نينوى، وقرى برطلة، وكرمليس المسيحية ثمّ بدأت عملية التطهير العرقي، فقد تمّ فصل المسيحيين في الموصل في البداية من المكاتب الحكومية وأُجبِروا على دفع ضريبة حصرية فُرِضَت عليهم (الجزية). وفي 17 تموز/يوليو 2014 أعلن (أبو بكر البغدادي) بأنّ المسيحيين أمامهم يومين لمغادرة الموصل وقدّم لهم ثلاثة خيارات هي: الإسلام، وعقد الذمة الذي يتضمن دفع الجزية، وفي حال رفضوا الأمرين فلن يكن لهم إلا السيف لذا فإنّ المسيحيين الذين كانوا قادرين على الفرار انتقلوا إلى إقليم كردستان فغادر منهم إلى أربيل 58 % والى دهوك 16 % وفر آخرون إلى بلدات وقرى أصغر وهي: القوش، وعقره، وفيش خابور، وجمبور، ومنجش، وفي ليلة 6 آب/أغسطس 2014 نزح جميع السكان من بلدة بغديدة أكبر مدينة مسيحية بسبب تقدم داعش بعد انسحاب البيشمركة الكرديّة وتعرّض المدينة لقصف عنيف بقذائف الهاون أدت إلى وفاة طفلين وإمرأة في الثلاثين من العمر، كما نزح معظم السكان إلى كردستان قبل أن يستولي داعش على المدينة بأكملها، إذْ أُجبِرَ الكثيرون على المشي إلى أربيل حاملين ممتلكات محدودة ولم يتمكنوا من استخدام السيارات حتى لا تشتبه بهم الحكومة المحلية في إقليم كردستان لخشيتها من تسلّل داعش، وأمضى الوافدون أيامًا ينامون في الحدائق والكنائس والأماكن العامة قبل أن تبدأ الكنيسة والمؤسسات الأخرى في الإشراف على إنشاء مخيمات اللاجئين إذْ كانت تجربة التهجير مؤلمة عليهم، وتم إيواء المسيحيين في المخيمات ,إذْ إن مع تدفق اللاجئين على المدينة كانت الإيجارات مرتفعة وكان المعيل يجد صعوبة في العثور على عمل، وخلال هذه المدة ارتفع معدّل وفيات المسيحيين وعزا مختصين سبب ذلك إلى الصدمة؛ إذْ أشار المشاركون في استطلاع (ACN) إلى السكتات الدماغية وارتفاع ضغط الدم والسكري كنتيجة للنزوح[1].

من ناحية أخرى نقل مقاتلو داعش العديد من المسيحيين الذين لم يتمكنوا من الهروب على متن حافلات صغيرة إلى الموصل وفي بعض الحالات إلى سوريا مع توسع الخلافة بحجة إجراء فحص طبي، وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2014 أصدر داعش قائمة بأسعار النساء والأطفال المسيحيين والإيزيديين الأسرى. تعرض المسيحيين حالهم حال الإيزيديين للإغتصاب، وعلى الرغم من ذلك لم تكن حملة استعباد المسيحيين منهجية تقريباً مثل

(1) Aid to the Church in Need International (ACN), Life after ISIS: New challenges to Christianity in Iraq, op.cit, p. 2327-.

حملة استعباد الإيزيديين إذْ لم تكن ممارسة العبودية عرضية، بل كانت حملة متعمدة أيّدها «علماء» الشريعة في تنظيم داعش، إذْ كشفت المقابلات مع ضحايا الاسترقاق الجنسي الإيزيديين أن معذبيهم كانوا يصلّون قبل وبعد اغتصاب ضحيتهم كما أظهرت الوثائق الداخلية لداعش أن التنظيم طوّر منهجًا دينيًا متطورًا حول جواز هذه الأفعال. يذكر أحد المسيحيين الناجين: «وجد مقاتلو داعش قلادتي مع صليب إشارة إلى أنني مسيحي، فضربوني وكنت أتعرض للضرب كلما لم أتمكن من الإجابة على أسئلتهم بالطريقة التي يريدونها واضطررت إلى دراسة القرآن لمدة شهر، كما أن والدتي تعرضت للسعات إبر طويلة»، ويذكر آخر: «تم اختطاف ابني من قبل العصابات الإرهابية لمدة 15 يومًا، ودفعت فدية قدرها 25 مليون دينار عراقي (حوالي 20 ألف دولار) بعد تعذيب ابني وإجباره على تغيير دينه»[1].

والجدير بالذكر أن استهداف الأقليات في العراق من وجهة نظر داعش سيحقق للتنظيم الإرهابي تقوية البنية الاجتماعيّة والتي من الصعب تأسيسها مع وجود أقليات دينية مختلفة بما لا يتلاءم مع أفكار وأهداف هذا التنظيم الإرهابي، إذْ إن إبادة وتهجير الأقليات من المسيح والإيزيديين والتركمان والشبك سيترتب عليه تغير في ديموغرافية المناطق التي يقطنوها بما سيُعزّز من قوة داعش وتقوية بنيتها الاجتماعيّة وسيخلصها من العيون المتتبعة لعملها، فضلاً عن امكانية استخدام المنازل والممتلكات الخاصة بهذه الأقليات وتهيئتها للمهاجرين من المقاتلين المتطرفين المعترفين بنهج داعش، كما أن تهجير آلاف العوائل سيثقل الحكومة العراقيّة مادياً ومعنوياً وسيلهيها عن محاربة التنظيم الإرهابي[2]، ويرى كثيرون بأنّ أغلبية الأقليات التي تغادر العراق لا تفكر بالعودة إليه في حال تحسن الوضع الأمني ما يعني أنها هجرة اللاعودة إلى حد بات فيه من الواضح بأنّ المسيحيين والأقليات الأخرى تفكر في الطريقة نفسها، ومن ثمّ فقدان جزء كبير من الذاكرة العراقيّة التي لا يمكن أن تعوّض[3].

(1) Aid to the Church in Need International (ACN), Life after ISIS: New challenges to Christianity in Iraq, op.cit, p. 2326-.

(2) للمزيد يُنظَر: خالد اسماعيل وآخرون، النزوح الكبير ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، (مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2016)، ص ص94-95.

(3) شاكر عبد الكريم فاضل، الأقليات الدينيّة في العراق بين خطر الإرهاب وأزمة المشاركة السياسيّة، مجلة العلوم القانونية والسياسيّة (ديالى: كلية القانون والعلوم السياسيّة، دون تاريخ نشر)، عدد خاص، ص157.

تاسعاً: استراتيجيّة (داعش) الإعلاميّة في العراق

أصبح العراق أمام تنظيم يمثل أقصى حالات الغلو الديني والتطرف والعنف العسكري والتوحش، إذْ أن هذا التوحش لم يعد مرتبطاً بنزعة سادية فردية بل باستراتيجيّة عليا شرعها هذا التنظيم وانتهجها حتى أصبح تصوير عمليات القتل البشعة ونحر الرؤوس ونشرها على منصات، مثل اليوتيوب، بهدف ترويع الآخرين من أهم الوسائل التي نجح فيها داعش، ومن ثمّ أدى إلى تهجير بعض الأهالي ومبايعة البعض الآخر للتنظيم وهروب الأخرى[1].

استخدم مقاتلو داعش استراتيجيّة إعلامية تقوم على أساس الاستخدام المكثّف لوسائل التواصل الاجتماعي مثل (فيسبوك، تويتر، المنتديات) لسرد أنشطتهم والتشجيع على التجنيد، إذْ عرضوا أشرطة فيديو تروج ل(إعلام الرعب) مثل عمليات قطع الرؤوس وحرق الأعداء وهم أحياء، فضلاً عن إصدار مجلات تُنشَر على شبكة الإنترنيت بلغات متعددة منها العربية والإنجليزية والفرنسية والتركية والأندنوسية، وتتطرق إلى مواضيع سياسيّة ودينية مختلفة، وإنشاء راديو تلفزيون عبر شبكة الإنترنيت يبثّ نشرة إخبارية لنشاطات التنظيم ويصف الخدمات التي يقدموها لمواطنيهم، وكان الهدف من ذلك هو جذب المزيد من الشباب للانضمام لصفوف (داعش) كما أنهم عملوا على إنتاج العاب تفاعلية موجهة للشباب مثل لعبة سرقة السيارات الكبرى وصليل الصوارم لاصطياد ما يُعرف بالإنسان الرقمي لِفئتي (الشباب) و(الأطفال) عن طريق (التعليم والتخالط الاجتماعي من خلال اللعب)[2].

عندما هاجم تنظيم داعش مدينة الموصل أطلق 40000 تغريدة تحمل تهديد الرعب لمقاتل ملتحي يحمل راية داعش ويقف على مبنى عالٍ في بغداد مع عبارة «بغداد نحن قادمون»، ووفقاً للنمط ذاته بالغ مخرجو الصور في إظهار الأعمال الوحشية للتنظيم الإرهابي فضلاً عن المعلومات التي تمّ تداولها عن مقتل 1700 جندي شيعي في تكريت من دون أدلة تؤكد صحة الرقم، إذْ إن باحثين تابعين لمنظمة حقوق الإنسان (هيومن رايتس ووتش) فحصوا صوراً لأقمار صناعية عالية الدقة ليصلوا للحقيقة فعثروا على مقبرتين جماعيتين صغيرتين تضمّان ما يصل عدده إلى 200 جثة إرتكب داعش بحقها مجزرة في قاعدة سبايكر الجوية[3]،

(1) محمد توفيق، المصدر السابق، ص130.

(2) ماركو لومباردي، الدعاية والإعلام، أدوات في يد «داعش»، ترجمة: شركة Industry، (أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش الدعاية والتجنيد، الأردن، 2016)، ص90.

(3) كريستوف رويتر، المصدر السابق، ص239.

وقد عملت الحكومة العراقيّة على تأسيس خلية الإعلام الحربي لتوحيد الخطاب الإعلامي من خلال إعطاء الصورة الحقيقية والرسمية، وعلى الرغم من أن عناصر خطاب داعش لم تختلف عن غيرها من الحركات الإرهابية في الجمع بين المظلومية والعنف والوحشية والطوباوية ورفض الواقع المحلي والعالمي والدعوة لتطبيق الشريعة، بيد أن تنظيم داعش اختلف عن غيره من التنظيمات الإرهابية في كيفية توظيفه لتلك المواضيع في خطابه، وكيفية نشرها، واقناع الجمهور المستهدف بها[1].

عاشراً: معارك التحرير

شهدت معارك التحرير من عصابات داعش الخروج عن الأساليب التقليدية للحرب وارتداء ثوبٍ آخر يجعل منها واقعاً معاشاً من قبل الجميع، إذْ لا يوجد استثناءات، الكل سواسية في تعرضّهم للخطر لاسيما بعد أن تمدّدت سرطانات الحرب لتقتات على المدنيين أكثر من اقتياتها على العسكريين، وتميّزت حروب التحرير بأنّ معاركها تدار وسط الناس ولا حدود بين العدو والمهادن ,إذْ دارت معارك التحرير في الأجزاء الشمالية والشمالية الغربية من العراق وتصاعدت ذروتها في مدينة الموصل وصولاً إلى الحدود العراقيّة السورية، وجمعت هذه الحرب بين حروب الجيل الرابع المتميّزة بخصوصيتها وغموضها وتداخل خنادقها والحرب التقليدية بطرائقها المعتادة والمباشرة، فحروب الجيل الرابع هي حروب غير نظامية ذات طابع فوضوي غير مركزي وتتسم بعدم وجود خطوط واضحة للمواجهة والإرادة والمعنويات فيها لها الغلبة، فربّما قوة صغيرة بإمكانها تحقيق النصر على أعتى قوة[2].

إن من أهم الإفرازات التي انتجتها الحرب ضد داعش هو العقيدة القتالية للتشكيلات الأمنيّة بصنوفها المختلفة ,إذْ أصبح العراق أمام شكل جديد من العمليات القتالية التي تقوم على أساس الشراكة والتعاون بين القوات المُسلّحة على مختلف صنوفها ومسمّياتها[3]، لقد أسست الحكومة العراقيّة قيادة العمليات المشتركة لدعم قدرة الأجهزة الوطنيّة المحلية

(1) هيثم سمير: داعش قراءة تحليلية للخطاب، في مجموعة باحثين: داعش والجماعات القتالية دراسات عربية وغربية، (مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2016)، ص154.

(2) حسن سلمان خليفة البيضاني، عمليات قادمون يا نينوى... قراءة عسكرية، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 3، 2017، ص37.

(3) علي فارس حميد، العقيدة القتالية وتحديات الأمن الوطني بعد تنظيم داعش: دراسة في الخيارات الإستراتيجية، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 1، 2016، ص67.

وأصبحت أعلى جهة أمنية وتنسيقية في البلاد ويوجد فيها ممثلين من كل الاجهزة الأمنيّة والاستخباراتية مما يسهل جميع المعلومات فيما بينهم واتخاذ الإجراءات المناسبة بكل يسر وهذا مكن القوات العراقيّة من المواجهة والمناورة وإرباك الخصم[1].

كما أن بعد استيلاء داعش على ثلث أراضي العراق بما فيها مدينة الموصل كان هناك خوف حقيقي من استيلاء هذا التنظيم الإرهابي على بغداد ولاسيما بعد وصوله على الشريط الحدودي لها[2]، لذا أصدرت المرجعيّة الدينيّة العليا في النجف الأشرف فتوى «الدفاع الكفائي» التي كان لها الأثر الكبير في تشكيل الحشد الشعبي[3]، فانتفضت الجموع البشرية للدفاع عن العراق ومن جميع المحافظات، والقوميات، والطوائف، والأديان[4]، كما تشكلت قوات مرادفة أطلق عليها (الحشد العشائري)، وأمرت رئيس الوزراء بتشكيل مديرية مستقلة سُميّت «مديرية الحشد الشعبي» بالقرار المرقم (301) في 18 حزيران/يونيو 2014، لتنظيم المتطوعين، وتمّ إنشاء مراكز التطوع والتدريب في بغداد والعديد من المحافظات العراقيّة[5]. ومن ثمّ صوّت مجلس النواب العراقي بتاريخ 26 كانون الأول/ديسمبر 2016 على قانون «هيأة الحشد الشعبي» رقم (40) لسنة 2016 وعدّها جزءاً من القوات المُسلّحة العراقيّة، وربطها بالقائد العام للقوات المُسلّحة[6].

عملت الحكومة العراقيّة على تقديم الدعم والإسناد الجوي لقوات البيشمركة الكرديّة بعد أن

(1) مقابلة أجرتها الباحثة مع العميد محمد البيضاني/مدير قسم العلاقات والمراسيم في وزارة الداخلية وعضو في خلية الاعلام الحربي/قيادة العمليات المشتركة وعضو مركز الاعلام الأمني في بغداد بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 2022

(2) Renad Mansour and Faleh A. Jabar, The Popular Mobilization Forces and Iraqs Future, Carnegie: Middle East Center, Washington, 2017, p. 3.

(3) حسين عدنان هادي وأنور عادل محمد: فكرة جيوش الظل (الحشد الشعبي.. ماهيته.. عقيدته.. هيكليته)، في مجموعة باحثين: الحشد الشعبي.. الرهان الأخير، ط2، (مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015)، ص33.

(4) محمد كريم جبار الخاقاني، الحشد الشعبي القوة المضافة للقوات المسلحة العراقيّة، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية) العدد 4، 2017، ص161.

(5) عدي فالح حسين: الحشد الشعبي ورهانات اسقاط العملية السياسيّة في العراق «الخيار الناجح»، في مجموعة باحثين: الحشد الشعبي ودور فتوى الإمام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، الصنوبر للطباعة والنشر، النجف الأشرف، 2016)، ص288.

(6) تُنظَر: (المادة 1/أولًا) من قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016. وللاستزادة عن الموضوع راجع أيضاً: في هذا الكتاب، الفصل السابع عشر المعنون: الحشد الشعبي (المحررون).

اخترق تنظيم داعش الإرهابي الخط الدفاعي الذي سبق للبيشمركة إقامته بين منطقة النفط خانة وفيشخابور في 4 آب/أغسطس 2014م[1]، وعندما بدأت حملة طرد مقاتلي تنظيم داعش الإرهابي كانت البيشمركة تتقدّم نحو الموصل من الشمال وكانت فرق مختلفة من الجيش العراقي تستعد للدفاع من الجنوب، ولمدة سنتين بعد سقوط الموصل بقيت الخطوط الأمامية حول المدينة ثابتة نسبيًا، فقد أعاد الجيش العراقي تنظيم صفوفه واستعاد الاراضي التي كانت تحت سيطرة التنظيم بالقرب من بغداد، وفي الصيف من سنة 2016 بدأت القوات العراقيّة باستعادة الأراضي الريفية في الغالب إلى شرق وجنوب الموصل ممّا مهّد الطريق لتطهير خمس قرى[2].

والجدير بالذكر أنّ الحكومة العراقيّة استعانت بقوات التحالف الدولي الذي أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيله في أيلول/سبتمبر 2014 لمكافحة تهديد إرهاب تنظيم داعش بعد أن أصبح يشكل خطراً عالمياً، إذْ تم تجميع حوالي (60) دولة ومنظمات شريكة مثل اتحادات جامعة الدول العربية والأوربية لدعم العمليات العسكريّة وبناء القدرات والتدريب ضد هذا التنظيم فضلاً عن تقديم الإغاثة والمساعدات الإنسانيّة، وكان هدفه دحر داعش في العراق وسوريا، وتدمير البنية التحتية له، ومواجهة دعايته الإعلاميّة، ومنع تدفق مقاتليه عبر الحدود الدولية[3]. وبناءً على طلب الحكومة العراقيّة بعد أن صوّت البرلمان العراقي في أيلول/سبتمبر 2014 بالموافقة ودعم العمل العسكري للتحالف الدولي في العراق أجرت قوات التحالف العديد من الضربات الجوية على مواقع داعش في شمال العراق، فبدءاً من تاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2016 نفذت قوات التحالف الدولي 10.948 طلعة جوية في العراق، وأرسلت العديد من القوات على شكل دفعات للتدريب والمشورة والدعم الاستخباري واللوجستي لقوات الأمن العراقيّة والكرديّة[4]، فضلًا عن قيام الحكومة العراقيّة بتشكيل غرفة عمليات مشتركة مع كل من حكومات دول روسيا وتركيا وسوريا وإيران لتبادل المعلومات الاستخبارية عن تحركات الجماعات الإرهابية.

(1) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص348.

(2) Luke Mogelson, The Desperate Battle to Destroy ISIS, January 29, 2017, https://www.newyorker.com.

(3) Carmen-Cristina Cirlig , The international coalition to counter ISIS (The Islamic States), (EPRS, European Parlimentary Research, Europpean Union, 2015), p. 6.

(4) Niall Mcarthy, The Cost Of The Air War Against ISIS Has Reached 11$ Billion [Inforgraphic], 2017, https://www.forbes.com.

وتمثّلت أبرز هزائم وانكسارات (داعش) على النحو الآتي:

1 ـ **آمرلي**: بتاريخ 4 أيلول/سبتمبر 2014 وبعد 75 يوماً من حصار داعش لبلدة آمرلي التابعة لمحافظة صلاح الدين التي يقطنها تركمان العراق ومحاولته اقتحامها بالدبابات وقذائف الهاون، وبصمود الأهالي وتماسكهم ومساعدتهم تمكنت القوات الأمنيّة من تحقيق النصر وانقاذ حوالي 12 الف من سكانها[1].

2 ـ **جرف الصخر**: بتاريخ 22 تشرين الأول/أكتوبر 2014 حررت القوات الأمنيّة العراقيّة وقوات الحشد الشعبي ناحية جرف الصخر الواقعة شمالي غربي محافظة بابل ممّا كسّر شوكة الإرهاب في منطقة الفرات الأوسط نظراً للأهميّة الاستراتيجيّة لهذه المنطقة والتي كانت رهينة بيد الجماعات الإرهابية منذ سقوط النظام البعثي في سنة 2003 حتى احتلال داعش لأجزاء من العراق سنة 2014.

3 ـ **بيجي**: بتاريخ 21 تشرين الأول/أكتوبر 2015 أعلنت القوات الأمنيّة عن تحرير قضاء بيجي بالكامل بعد معارك شاركت فيها القوات الأمنيّة بمختلف فصائلها وتمّ طرد داعش في مناطق صلاح الدين والبو جواري بالكامل، ومعالجتها من المفخخات، والمتفجرات، والعبوات الناسفة.

4 ـ **السعدية وجلولاء**: بتاريخ 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 أعلنت القوات الأمنيّة وبمساندة الحشد الشعبي عن تحرير ناحيتي جلولاء والسعدية في محافظة ديالى بالكامل وتطهير قراها من العبوات الناسفة.

5 ـ **الصينية**: بتاريخ 17 تشرين الأول/أكتوبر 2015 أعلنت قوات الحشد الشعبي عن تحرير تلال مكحول وقرية الزوية التابعة لقضاء بيجي في محافظة صلاح الدين، كما أعلنت وزارة الدفاع عن تحرير المنطقة الشرقية لناحية البغدادي غربي الأنبار، فضلاً عن استمرار التقدم لتتمكن القوات المشتركة من تطهير مصفاة الصينية النفطية، ومركز المدينة، والمطار العسكري بالكامل.

6 ـ **تكريت**: بتاريخ 21 آذار/مارس 2015 تمكنت القوات العراقيّة من استعادة مدينة

(1) Martin Chulov, Iraqi forces take Amerli town from Islamic State fighters, The Guardian, 31 Aug 2014, https://www.theguardian.com.

تكريت الواقعة على بعد 160 كم شمال بغداد، إذْ تم رفع العلم العراقي فوق مبنى محافظة صلاح الدين، وتحرير جانبي المدينة الجنوبي والغربي، ومن ثمّ تحرير جميع القصور الرئاسية في مدينة تكريت.

7 ـ **سنجار**: بتاريخ 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 أعلنت قوات البيشمركة الكرديّة بدعم الغارات الجوية لقوات التحالف الدولي عن تمكنها من استعادة مدينة سنجار في شمال العراق مما ساهم في قطع الطريق الاستراتيجي الذي يستخدمه (داعش) للإمدادات بين العراق وسوريا.

8 ـ **الرمادي**: بتاريخ 9 شباط/فبراير 2016 أعلنت الحكومة العراقيّة عن تحرير مدينة الرمادي التي تقع على بعد 100 كيلومتر غرب العاصمة بغداد. كان هذا الانتصار من أهم الإنجازات التي أسّست لدحر داعش لاسيما أنه النصر الأول الكبير منذ اجتياح التنظيم للعراق في حزيران/يونيو 2014. كان بمثابة مفتاح انحسار (داعش) في مناطق غرب البلاد؛ لأنّه أسهم في قطع خطوط إمداد تنظيم داعش وتواصله الجغرافي مع مواقع التنظيم في سوريا، وهو بوابة التوجه نحو مدينة الموصل.

9 ـ **الفلوجة**: بتاريخ 26 حزيران/يونيو 2016 أعلن الجيش العراقي عن تمكنه من تحرير مدينة الفلوجة الواقعة على بعد 50 كم غرب بغداد بالكامل بعد تمكنه من اغتيال 1800 إرهابياً في المدينة وتحرير حي الجولان آخر أحياء شمالي مدينة الفلوجة.

10 ـ **القيارة**: بتاريخ 23 آب/أغسطس 2016 تمكنت القوات العراقيّة من تحرير القيارة وهي ناحية استراتيجية بمحافظة نينوى وتمّ رفع العلم العراقي في مجلس ومستشفى وسط المدينة وقطع الطريق نحو منطقة حمام العليل أحد آخر معاقل داعش ومن ثمّ الاقتراب أكثر نحو مدينة الموصل المعقل الرئيسي لداعش، وتم تحرير جميع المناطق والقرى المحيطة بالناحية بما فيها المطار العسكري, إذْ يوجد في ناحية القيارة 97 بئراً نفطياً كما تنتج الناحية 16 الف برميل من مختلف المشتقات النفطية يومياً لذا فهي تمثّل ثروة مالية هائلة لداعش، فضلاً عن ذلك فإنّ لقاعدة القيارة أهميّة عسكرية خاصة، فمن يسيطر عليها يسيطر على طريق بغداد- الموصل الرئيس ممّا يسهل وصول الإمدادات العسكريّة واللوجستية للخطوة القادمة المتمثّلة بمعركة التحرير

الكبرى في الموصل فضلاً عن تسهيل ربط والتقاء القوات المحررة العراقيّة بقيادة عمليات الموصل المتواجدة في قضاء مخمور القريبة[1].

حادي عشر: معركة قادمون يا نينوى

إن الفترة التي تقع بين سقوط آخر الدفاعات ضمن قيادة عمليات نينوى مع فجر يوم 10 حزيران/يونيو من سنة 2014 وبين إشارة البدء بتحرير الموصل بتاريخ 17 تشرين الأول/ أكتوبر 2016 هي 859 يوماً، وهذا العدد من الأيام بحسابات الحرب قد يكون طويلاً إذا ما أخذنا بالحُسبان مدينة الموصل بوصفها ثاني أكبر محافظات العراق ولها امتداد حدودي يكاد يكون الأهم من بين باقي المحافظات الحدودية كونها على تماس مع بؤر التوتر والتصعيد السورية، فضلاً عن طبيعة الحدث الدراماتيكي الذي أدى لسقوط الموصل وما نجم عنه من تراجع خطير في الوضع الأمني بشكل عام، إلا أن الوضع الجيوستراتيجي للعراق كان بحاجة إلى تفكير غير نمطي لتغيير الاتجاهات المحتملة والعمل على جر العدو لخوض المعركة الأكثر حسماً وهي معركة تحرير الموصل مركز الثقل الداعشي وكل ما يأتيها من معارك هي تحصيل حاصل، ومهما تأخرت توقيتات الحسم فإنّ نتائجها ستكون مضمونة بكل تأكيد، لذا كانت القيارة قاعدة الانطلاق في معارك تحرير الموصل[2]. خاضت القوات الأمنيّة معركة تحرير الموصل بمختلف صنوفها المتمثّلة في العمليات المشتركة، والحشد الشعبي، وبمساعدة قوات البيشمركة الكرديّة، وإسناد قوات التحالف الدولي[3].

شعر تنظيم داعش بضعفه لاسيما بعد الحرب النفسية التي تكبدها، إذْ أنشأت الحكومة العراقيّة في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2014، بإشراف وتنسيق نائب مستشار الأمن الوطني، (الخلية الوطنيّة للعمليات النفسية) لإدارة عمليات معلوماتية على المستوى الوطني لزيادة الثقة ورفع الروح المعنوية وزيادة الاستعداد النفسي بين أفراد الشعب العراقي لمواجهة الإرهاب ودحره ولتقديم المشورة للحكومة العراقيّة بالعمليات النفسية وتطوير القدرات

(1) فائق الشمري، ماذا بعد داعش، الرصد ملحق (18)، (المركز الإسلامي للدراسات الاستراتيجية، النجف الأشرف، 2016)، ص35-39.

(2) حسن سلمان خليفة البيضاني، عمليات قادمون يا نينوى... قراءة عسكرية، المصدر السابق، ص11-12.

(3) Amos C. Fox, U.S. Army, The Mosul Study Group and the Lessons of the Battle of Mosul, THE ASSOCIATION OF THE UNITED STATES ARMY, LAND WARFARE PAPER 130/ FEBRUARY 2020, p. 2.

في هذا المجال، هذه الخلية الوطنيّة كانت تضمّ مجموعة من الخبراء والاستشاريين فضلاً عن الفريق التنفيذي[1]. عملت هذه الخلية في معارك التحرير من خلال إلقاء المنشورات النفسية بالتعاون مع قيادة العمليات المشتركة وقيادة القوة الجوية لرفع الروح المعنوية للمواطنين وإزالة الأثر النفسي وأسباب القلق وكسب تأييدهم وتعاونهم في معارك التحرير، فضلاً عن تفعيل خاصية الرسائل المجانية بإشراف مركز العمليات الوطني في مكتب رئيس الوزراء لاستلام الرسائل عن طريق فريق مختص وتحليلها واتخاذ الإجراءات بشأنها، وإطلاق الهاشتاكات على موقع تويتر، وإقامة المؤتمرات والورش والندوات، ونشر سلسلة من المقالات والإصدارات، وإنتاج أفلام وسبوتات وطنية بالتعاون مع الفرق الإعلاميّة الساندة خلدت بطولات وتضحيات القوات الأمنيّة بكل صنوفها وشجّعت الروح الوطنيّة والحماسية للمواطنين والتعاون مع شرائح المجتمع كافة[2]. للحظة الاخيرة من معارك التحرير التي خاضتها القوات الأمنيّة بمختلف صنوفها، ولاسيما في معركة قادمون يا نينوى، كان الجهد الاستخباراتي حاضراً بقوة لا سيما أن القوات الأمنيّة اعتمدت أيضاً على عناصر من الاستخبارات من الأهالي من داخل مدينة الموصل[3].

تميّزت معركة تحرير الموصل بجملة من الخصائص التي تجعلها في خانة حروب الجيل الرابع، وما ميّزها هو أنها أُديرت في جبهات متعددة ومساحات شاسعة مما أعطاها بعداً سوقياً وعملياتياً، وحاول عناصر التنظيم استخدام العجلات المفخخة والعبوات والأحزمة الناسفة بمختلف أشكالها لمنح هذه المعارك سمة التباطؤ من خلال إيقاع أكبر قدر من الخسائر في صفوف القوات الأمنيّة، فضلاً عن أن هذه المعركة تميّزت في الحرب وسط الأبنية المأهولة بالسكان والتي اعتمدها مقاتلو داعش كدروع بشرية، وفي موازاة ذلك، كانت القوات الأمنيّة في صراع مع الوقت لإزالة تلك العوائق المؤثرة في قطعاتها، ورغم الحضور القوي والحاسم للقوات المدرعة إلا أنها لم تستطع حسم المعركة بل كان للمشاة حضورٌ حاسم فيها بسبب

(1) مجلس الأمن الوطني العراقي، مستشارية الأمن الوطني، تقرير إنجازات الخلية الوطنية للعمليات النفسية للمدة من 2 تشرين الثاني (نوفمبر) 2014 ولغاية 31 كانون الأول (ديسمبر) 2016، مطبعة الأمانة العامة لمجلس الوزراء العراقي، بغداد، 2016، ص3-5.

(2) المصدر نفسه، ص42-59.

(3) مقابلة أجرتها الباحثة مع العميد محمد البيضاني/مدير قسم العلاقات والمراسيم في وزارة الداخلية وعضو في خلية الاعلام الحربي/قيادة العمليات المشتركة وعضو مركز الاعلام الأمني في بغداد بتاريخ 17 أيلول (سبتمبر) 2022.

طبيعة الخطط الموضوعة من قبل داعش لمواجهة الكتل المدرعة من خلال حفر الخنادق وتدمير الجسور، لذا كان الوضع القتالي يعتمد على منظومة قيادة وسيطرة واستخبارات مُتقَنَة وعلى مستوى عالٍ من القدرة على مجارات المتغيرات ومعالجتها مع مراعاة امتلاك فائقية هندسية تتغلب على امكانيات العدو في هذا المجال، كما استطاع تنظيم داعش استخدام الأجواء العراقيّة لصالحه من خلال الطائرات المُسيّرة للاستطلاع والتصوير وإيصال المقذوفات أو المتفجرات ما أحدث إرباكاً لطيران الجيش والقوة الجوية في التعامل مع الأهداف[1].

تميّزت هذه المعركة بطابع الاستنزاف الموضعي والمبنى الديناميكي متعدد الطبقات للدفاع والحصار، وعلى الرغم من أن القوات الأمنيّة أطبقت على محاور المدينة من أكثر من 70 % من جهاتها الأربع (شمالها، وشمالها الشرقي، وجنوبها، وجزء كبير من جنوبها الغربي فضلاً عن الجزء الأكبر من شرق المدينة) وإحكام الطوق بنسبة تجاوزت ال90 % من جانبها الغربي بفعل عمليات التطهير والتطويق التي نفذتها فصائل الحشد الشعبي إلا أن الجناح الغربي يعد من أكثر المناطق خطورة كونه المنفذ الوحيد لخلاص العدو باتجاه مدينة الرقة السورية، لذا ابتدأت العمليات من قاعدة القيارة صعوداً إلى منطقة الحضر ووصولاً إلى «خط اللاين» وإحكام المسك بصور تتناسب مع طبيعة المنطقة المفتوحة، ومن ثم الانتقال لاستعادة مطار تلعفر وعدة قواعد أمنية والتقدم للتطهير والتطويق بما سمح لعناصر الحشد الشعبي من ملامسة حافات جبل سنجار وإدامة التماس مع قطعات البيشمركة الكرديّة على طريق سنجار- تلعفر والتقدم نحو تل عبطة وما رافق ذلك من معارك شرسة خاضتها جميع القطاعات الأمنيّة بكل بسالة تم خلالها استعادة المرتفعات والقرى ومسك الأرض[2].

احتدمت معركة الموصل لمدة تسعة أشهر مع تأرجح كلا الجانبين على أعتاب الذروة حتى تحقق النصر على تنظيم داعش بعد أن فقدَ السيطرة على المدينة، وأعلن رئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي الانتصار في الموصل في تموز/يوليو 2017، إلا أن القتال استمر على نارٍ هادئة حتى آب/أغسطس 2017 عندما هُزمت المعاقل الأخيرة لداعش. كان الانهيار السريع للتنظيم الإرهابي في «معركة تلعفر» أواخر آب/أغسطس 2017 قد سلط الضوء على تضاؤل

(1) حسن سلمان خليفة البيضاني، معارك التحرير بين الحروب التقليدية وحروب الجيل الرابع (عمليات تحرير نينوى أنموذجاً)، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية)، العدد 4، 2017، ص41-42.

(2) حسن سلمان خليفة البيضاني، عمليات قادمون يا نينوى... قراءة عسكرية، المصدر السابق، ص14.

قدرات هذا التنظيم الإرهابي بعد شهر من خسارته في الموصل، فالانتصارات المتحققة على تنظيم داعش الإرهابي في الموصل جعلت معارك القوات الأمنيّة في تلعفر والحويجة ووادي نهر الفرات الأوسط والقائم ليست صعبة بمجرد أن أصبحت هزيمة التنظيم مُحققة[1].

ثاني عشر: الأضرار والخسائر للمحافظات المتضرّرة من (داعش)

أدى احتلال تنظيم داعش الإرهابي لبعض محافظات العراق إلى سيطرته على مواردها الاقتصاديّة وتدمير بُناها التحتية، وتمثّلت أبرز الاضرار والخسائر على مستوى القطاعات الثلاثة الاجتماعيّة والإنتاجية والبنية التحتية.

1. الأضرار والخسائر على مستوى القطاعات الاجتماعيّة:

تتمثّل القطاعات الاجتماعيّة في الصحة، والتعليم، والإسكان، والسياحة، والتراث الثقافي، والحماية الاجتماعيّة، ويعد قطاعي التعليم والصحة الأكثر تضرراً بين هذه القطاعات فوفقاً لتقرير صادر عن مجموعة البنك الدولي سنة 2018 فإنّ الاضرار التي لحقت بالنظام الصحي في المناطق المتضررة جراء سيطرة تنظيم داعش بلغت 2.7 ترليون دينار عراقي، فجميع المدن التي أحتلها داعش لديها ما لا يقل عن نصف منشآتها متضررة كلياً أو جزئياً، في حين تقدر التكلفة الإجمالية لأضرار التعليم بنحو 2.8 ترليون دينار تتركز في الفلوجة بنسبة 71 %، والموصل بنسبة 65 %، والرمادي بنسبة 62 %. كما تحملت المناطق التي كانت تحت سيطرة داعش خسائر كبيرة بسبب نشر التطرف في المدارس من قبل هذا التنظيم الإرهابي. أما الأضرار التي لحقت بالإسكان فتقدر بنحو 18.7 ترليون دينار عراقي، إذْ تضرّر حوالي 138.015 مبنى سكني، على حين أن نصف هذه المباني ومنها الشقق والمساكن لذوي الدخل المحدود مدمرة بشكل يجعل عملية إصلاحها معدومة، وتعدّ الموصل صاحبة النصيب الأكبر في المساكن المتضررة بنسبة خسائر وصلت 6-8 ترليون دينار عراقي[2].

طالت الأضرار التي خلفها داعش قطاعي السياحة والتراث الثقافي، إذْ عمل التنظيم الإرهابي على هدم وتفجير مجموعة كبيرة من المراقد، والأضرحة، والأماكن الدينيّة ولاسيما في نينوى مستخدماً الجرافات، فقد تم هدم ضريح (الشيخ فتحي)، وقبر شيخ الطريقة

(1) 4-Amos C. Fox, op.cit, p. 3.

(2) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق إعادة الإعمار والاستثمار، ج2، كانون الثاني 2018.

الصوفية (احمد الرفاعي)، وقبر (البنت)، وتفجير مساجد وحسينيات شيعيّة في الموصل وتلعفر منها حسينيتي (جواد) و(قدو) في تلعفر وحسينية (القبة) في الموصل، فضلاً عن تفجير مقام (الإمام العباس) في قرية الكبة، وحسينيتين في قرية شريخان العليا والسفلى شمالي الموصل، ومرقد (عبد الله بن عاصم بن عمر الخطاب) جنوب شرقي الموصل، وتفجير جامع ومرقد النبي يونس عليه السلام الذي يعد من الشواخص الحضارية البارزة في مدينة الموصل، وتفجير مقام (السيد علي الأصغر) ابن الإمام الحسن عليه السلام، وجامع النبي شيت عليه السلام، ومرقد (الإمام ابي العلى)، ومرقد وضريح النبي جرجيس عليه السلام ونهب محتوياته. كما قام تنظيم داعش أيضاً بتفجير مقام (النبي دانيال) في منطقة حضيرة السادة غربي الموصل، ومرقد (الإمام يحيى أبو القاسم) الواقع في حي الشفاء غربي الموصل، ومقام السيدة زينب في سنجار[1].

فضلاً عن ذلك، قام مسلحو (داعش)، بعد هزيمتهم في الموصل، بتفجير منارة الحدباء التي تُعرَف بهويتها الحضارية العريقة، ومسجد النوري التأريخي غربي الموصل، فضلاً عن تهديم العديد من الكنائس[2]. ولا تزال العديد من العبوات الناسفة المزروعة في أرض الموصل تهدد الحياة والاستقرار في المدينة، كما لحقت تلك الأضرار بآثار قديمة مختلفة فضلاً عن المتاحف ومكتبات لا تقدر بثمن مما أضعف من السياحة في العراق[3]، وتقدر مجموعة البنك الدولي حجم الخسائر التي لحقت بالسياحة والتراث في المناطق التي احتلها (داعش) بقيمة 1 ترليون دينار عراقي[4].

كان تأثير تنظيم داعش الإرهابي على الحماية الاجتماعيّة والتي تشمل الفقر والتوظيف كبيراً بين النازحين، فالظروف الصعبة التي تمثّلت باحتلال هذا التنظيم الإرهابي للعديد من المحافظات العراقيّة دفعت أعداد كبيرة من سكان المحافظات الساخنة بالنزوح إلى

(1) ندى عليوي لعيبي العبودي، التيارات التكفيرية وتهديم الآثار الإسلامية (العراق أنموذجا)، في مجموعة باحثين: الحشد الشعبي ودور فتوى الإمام السيستاني في مواجهة المد التكفيري السلفي في العراق، (مركز الهدى للدراسات الحوزوية، مطبعة الصنوبر للطباعة والتوزيع، النجف الأشرف، 2016)، ص87-88.

(2) Josie Ensor and Barney Henderson, Islamic State blows up landmark Great Mosque of al-Nuri and famous leaning minaret in Mosul, the telegraph, 22 JUNE 2017, https://www.telegraph.co.uk/news.

(3) BBC News, Mosul: A city still in ruins, two years after defeat of IS, 3 April 2019 ,https://www.bbc.com/news/world-middle-east-47777052.

(4) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق إعادة الإعمار والاستثمار، المصدر السابق.

محافظاتٍ أخرى ويجلى ذلك في أن أغلب النازحين كانوا من محافظة نينوى تليها محافظة الأنبار ومن ثَمَّ صلاح الدين وديالى. يُنظَر الجدول (13-6) والذي يُوضّح عدد العوائل النازحة في سنة 2014 وعدد المتبقي منها لغاية سنة 2018 إذْ عانى هؤلاء من عدم توفر السكن المناسب ونقص المواد الغذائية والمنزلية في المناطق التي نزحوا إليها كما أن صعوبة حصول الكثير منهم على وثائق ثبوتية صالحة أعاق فرص الكثير منهم في الحصول على التعليم.

الجدول (13-6): عدد العوائل النازحة سنة 2014 ونسبة العودة والمتبقي حتى سنة 2018

ت	اسم المحافظة	عدد العوائل النازحة	عدد العوائل العائدة	عدد العوائل المتبقية	نسبة العودة
1	الانبار	273,233	168,841	104،392	% 62
2	بابل	8,450	0	8،450	0
3	بغداد	28,626	6,182	22،444	% 22
4	ديالى	65,166	34,181	30،985	% 52
5	صلاح الدين	133,816	119,755	14،061	% 89
6	كركوك	50,688	1,399	49،289	% 3
7	نينوى	484,560	98,693	385،867	% 2
المجموع		1,044,539	429,051	615,488	% 42

(إعداد الباحثة بتصرف) يُنظَر المصدر: جمهورية العراق، وزارة الهجرة والمهجرين، دائرة المعلومات والبحوث، عدد العوائل والأفراد النازحة (النزوح والطوارئ 2014) ونسبة العودة والمتبقي لغاية (2018/1/14).

أدى نزوح المواطنين من محافظاتهم المحتلة بسبب داعش إلى محافظاتٍ أخرى أكثر أمناً إلى فقدان هؤلاء المواطنين وظائفهم ورواتبهم التي كانوا يحصلون عليها من أعمالهم السابقة المختلفة في محافظاتهم التي نزحوا منها وانخفضت دخولهم بحوالي 61.6 % كما انخفض دخل عملهم بنسبة 62.5 % ما أدى إلى ارتفاع معدل البطالة بينهم إلى 27 % أي بأكثر من ثلاث مرات تقريباً من بقية سكان المحافظات الأخرى، كما ارتفع معدل الفقر بينهم من 23 % إلى 38 % وهذا يعني أن كل أربعة أشخاص من أصل عشرة أشخاص نازحين داخل العراق قد أصبحوا فقراء[1].

(1) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، استراتيجية التخفيف من الفقر 2018-2022، ص39-40.

2. الأضرار والخسائر على مستوى القطاعات الإنتاجية

تشمل القطاعات الإنتاجية الزراعة، والموارد المائية، والصناعة، والتجارة، والتمويل، والأسواق إذْ إن أحتلال (داعش) لمدن الموصل، والأنبار، وأجزاء من صلاح الدين، وديالى كان له تداعيات اقتصادية مهمة لاسيما أن هذه المدن تمتاز بمواردها الزراعية، وطرقها البرية، وحدودها الطويلة مع دول الجوار (تركيا وسوريا والأردن والسعودية) ما أدى إلى خسائر تجارية باهضة الثمن[1].

ويُقَدَر مجموع الاضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي بنحو 2.4 ترليون دينار عراقي إذْ تبلغ تكلفة المكائن الزراعية التي تضررت 689 مليار دينار عراقي كما تبلغ الأضرار التي لحقت بالأصول الأخرى الثابتة مثل مخازن الحبوب والبيوت البلاستيكية مبلغ 13 مليار دينار أما الأضرار التي لحقت بالمزارع فتقدر بمبلغ 212 مليار دينار عراقي، وقد كان الضرر الأكبر في نينوى بمبلغ 764 مليار دينار عراقي تلتها في ذلك محافظة صلاح الدين بمبلغ 559 مليار دينار عراقي ومن ثَمَّ ديالى بمبلغ 557 مليار دينار عراقي. فضلاً عن ذلك، فقد تضررت مرافق الثروة الحيوانية، والعيادات البيطرية، ومراكز الأبحاث، وتُقَدَر تكاليف أضرار الموارد المائية 134 مليار دينار عراقي، إذْ كانت معظم الأصول المتضررة تتمثّل في القناطر تلتها في ذلك محطات الضخ، والجسور المائية، والسدود كما تُقدّر أضرار التجارة والصناعة بما لا يقل عن 8.000.000 متر مربع وبتكلفة لا تقل عن مبلغ 6 ترليون دينار عراقي[2].

تعرّض الجهاز المصرفي العراقي إلى انتكاسة كبيرة جراء سيطرة تنظيم داعش على محافظات الأنبار، ونينوى، وصلاح الدين، واجزاء من محافظة ديالى مما ترتب على ذلك استيلاء هذا التنظيم الإرهابي على 121 فرعاً من فروع المصارف منها 84 فرعاً تابعاً للمصارف الحكومية فضلاً عن 37 فرعاً تابعاً لمصارف القطاع الخاص. يبين الجدول (13-7) المصارف الحكومية والأهلية التي استولى عليها داعش وعدد فروعها في المحافظات المذكوره أعلاه إذْ بلغ إجمالي الموجودات النقدية المسروقة بما يقارب مبلغ مقداره 900 مليار دينار عراقي بضمنها موجودات فرع البنك المركزي العراقي في مدينة الموصل[3].

(1) جليل طالب جعفر اليعقوبي، المصدر السابق، ص402.

(2) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق إعادة الإعمار والاستثمار، المصدر السابق.

(3) وليد عيدي عبد النبي، دراسة بعنوان: دور البنك المركزي العراقي في مواجهة الأزمة الاقتصادية وتطوير الاقتصاد العراقي والقطاع المصرفي، (البنك المركزي العراقي، بغداد، 2018)، ص2-3.

الجدول (13-7): عدد فروع المصارف الحكومية والأهلية التي استولى عليها (داعش) في (الأنبار، والموصل، وصلاح الدين، وأجزاء من ديالى)

ت	المصارف الحكومية	عدد الفروع التي استولى عليها (داعش)	مصارف القطاع الخاص	عدد الفروع التي استولى عليها (داعش)
1	البنك المركزي العراقي	(فرع الموصل)	الشرق الأوسط	3
2	مصرف الرافدين	41	الاقتصاد	5
3	مصرف الرشيد	17	الخليج	2
4	المصرف الزراعي التعاوني	22	دجلة والفرات	1
5	المصرف العقاري	3	الأهلي العراقي	1
6	المصرف العراقي للتجارة	(فرع تكريت)	الموصل	12
7	-	-	بغداد	5
8			الشمال	2
9			آشور	2
10			العراقي الإسلامي	4
المجموع		84	المجموع	37

(إعداد الباحثة بتصرف) يُنظَر المصدر: وليد عيدي عبد النبي، المصدر السابق، ص4-5.

وتعد الأضرار المالية التي لحقت بالبنية التحتية للجهاز المصرفي العراقي جزءاً بسيطاً من الخسائر الكبيرة التي لحقت بالموجودات المالية الموجودة في هذه المصارف والتي تقدر بحوالي 11.8 ترليون دينار عراقي وأن أكبر بند منفرد هو المخصص الإضافي اللازم لتغطية الانخفاض الائتماني للمصارف المملوكة للدولة ولاسيما مصرفي الرافدين والرشيد بمبلغ 9.6 ترليون دينار عراقي. أما المصارف الأهلية فتقدر المخصصات الإضافية لتغطية القروض المتعثّرة المتزايدة بنحو 1.1 ترليون دينار عراقي على حين بلغ إجمالي الودائع التي أستولى عليها (داعش) مبلغ مقداره 971 مليار دينار عراقي كما تمّ إيقاف أربع مؤسسات من أصل 12 مؤسسة تمويل وهي أصغر من المنظمات غير الحكومية ما أدى إلى خسارة كاملة بلغت 25 مليار دينار عراقي[1].

(1) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق إعادة الإعمار والاستثمار، المصدر السابق.

3. الأضرار والخسائر على مستوى قطاعات البنية التحتيّة

تتمثّل هذه القطاعات في الطاقة، والنفط، والغاز، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنقل، والمياه والصرف الصحي، والخدمات البلدية إذْ تُقَدَر تكلفة الأضرار التي لحقت بقطاع الطاقة مبلغ 8.2 ترليون دينار عراقي، وتعد الأضرار التي لحقت بقطاع الكهرباء هي الأكثر، فمنذ سنة 2017 أصبحت معظم أصول الطاقة إما تعمل جزئياً أو لا تعمل؛ ونتيجة لذلك فإنّ معظم الطاقة المتوفرة من الشبكات العامة قد تقلصت إلى حدٍ كبير في المحافظات التي كانت تحت سيطرة تنظيم داعش[1].

عمل تنظيم داعش الإرهابي بعد احتلال مُدن الموصل، والأنبار، وصلاح الدين التي تمثّل مُجتمعة ثلث مساحة العراق البالغ مجموعها 437.000 كم**2** على سرقة كل ما يتوفر من خزين استراتيجي في تلك المحافظات من النفط ومشتقاته[2]، إذْ تقدر التكلفة التي لحقت بقطاعي النفط والغاز 5 ترليون دينار عراقي، كما تأثرت أكثر من 50 منشأة ذات صلة بالنفط ومرافق إنتاج حقول النفط، وبلغت الأضرار النقدية بنسبة 85 % في مصفاة بيجي كما عانت مصانع البتروكيماويات وتوليد الطاقة المجاورة من أضرار ولم تعد قابلة للتشغيل بسبب فقدان التغذية والوقود من المصفاة علاوة على ذلك فإنّ فقدان سبل العيش أدى إلى تشريد أغلبية السكان من مدينة بيجي كما تسبب فقدان المنتجات المكررة عالية الجودة والمستخدمة في النقل، والتدفئة التجارية، والطهي، وتوليد الطاقة الكهربائية إلى ارتفاع التكاليف وتعطيل الخدمات[3].

تبلغ التكلفة التي لحقت بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 466 مليار دينار عراقي، إذْ يعد مستوى الضرر في الشبكة الثابتة هو الأكبر في محافظة نينوى بنسبة بلغت 75 % من إجمالي تكلفة الاضرار. أما الضرر في البنية التحتية للنقل فيشكل 3.3 ترليون دينار عراقي، إذْ بلغت الأضرار بالطرق 610 مليار دينار عراقي، والجسور بقيمة 1.4 ترليون دينار، كما أن هناك 2.3000 من الطرق تضررت منها 57 كم طرق رئيسة، و118 كم طرق ثانوية، و207 كم طرق حيوية في حين تُقَدّر الاضرار التي لحقت بمطار الموصل بمبلغ 12 مليار دينار عراقي

(1) المصدر نفسه.

(2) وليد عيدي عبد النبي، المصدر السابق، ص2.

(3) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق اعادة الاعمار والاستثمار، المصدر السابق.

والأضرار التي لحقت بالسكك الحديد في الموصل والرمادي وهيت بمبلغ 236.6 مليار دينار عراقي. فضلاً عن الأضرار الجانبية الناتجة عن حواجز الطرق والحطام المتساقط وإهمال عملية الصيانة منذ سنوات. تعرّض قطاع المياه والصرف الصحي إلى اضرار كبيرة أيضاً بلغت 1.6 ترليون دينار عراقي وهذا ما أَثر في الاستخدام اليومي لخدمات المياه في المحافظات كافة، أما الخدمات البلدية التي تؤثر في سلامة المواطن والصرف الصحي فتقدر مجموعة الاضرار التي لحقت بها في محافظات الأنبار، ونينوى، وديالى بمبلغ 102 مليار دينار عراقي[1].

ثالث عشر: المجتمع المُحَرَر وعوائل (داعش)

واجهت الحكومة العراقيّة بعد هزيمة داعش معوقات في معالجة دوافع وآثار التطرف الذي خلفه هذا التنظيم وما رافق ذلك من آثار مجتمعية لاسيما على الأطفال، إذْ إن المخاوف جدية بشأن الديناميكيات والأسباب التي مكّنت وسمحت بانتشار داعش وأيديولوجيته على الرغم من أن المجتمع العراقي أثبت قدرته على تسخير طاقاته، ولا سيما الشباب، في مكافحة التطرف العنيف وإرساء التعايش السلمي في المستقبل[2].

يستفيد داعش من العناصر الاجتماعيّة والنفسية المختلفة التي يعاني منها الكثير من الشباب الذين يعيشون في نزاعات في بلدانهم الأصلية، لذا فإنّ من خلال متابعتهم لوسائل التواصل الإجتماعي عبر الإنترنت يأخذون بالتفكير بها فيتضامنون معهم هناك ويعرفون نزاعاتهم على طول خط فصل عرقي وديني من خلال كون الدين عابرًا للجنسيات، ومن ثمّ فإنهم يندمجون مع هذه النزاعات، وفي إطار نشأة الأطفال في مجتمع ذكوري مع فشل الأب بالقيام بدوره كحامٍ للأسرة ينشأ لدى الأطفال شعور بخيبة الأمل وهذا ما يتجلى على شكل مخاوف مادية ووجودية تجعلهم حساسين وضعيفين إزاء المظالم المزعومة[3].

استخدم تنظيم داعش استراتيجيّة لتجنيد الشباب عبر الإنترنت تكون على مراحل؛ ففي المرحلة الأولى يبحث أعضاء داعش عن الأفراد من خلال مراقبة المنصات عبر الإنترنت

(1) تقرير مجموعة البنك الدولي، العراق إعادة الإعمار والاستثمار، المصدر السابق.

(2) Guthrie, Saving the «Cubs of the Caliphate", Fair Observer, 2018: https://www.fairobserver.com

(3) مروان أبو طعم: تصدير الجهاد: لماذا يصبح الشبان الألمان جهاديين، في: مجموعة باحثين: سر الجاذبية: داعش الدعاية والتجنيد، أوراق ونقاشات مؤتمر سر الجاذبية: داعش الدعاية والتجنيد، (مؤسسة فريدريش ايبرت، الأردن، 2014)، ص98.

للأشخاص الذين يعتقدون أنهم سيكونون متعاطفين مع رسائلهم، ويحاولون كذلك أن يجعلوا أنفسهم مرئيين ومتاحين للتواصل في سياق مشابه لاستراتيجيات التسويق التي تستخدمها الشركات. وفي المرحلة الثانية يحافظ تنظيم داعش على اتصالات متكررة مع الأفراد المستهدفين ويشجعهم على فصل أنفسهم عن الآخرين ليكونوا في عزلة تامة ليتم استثمار هذه العزلة من قبل عناصر التنظيم للاقتراب من الضحية واستقطابه. وفي المرحلة التي تليها، يتم تشجيع الشخص المستهدف على الأدب الإسلامي وتأكيد التمسك بالمبدأ وتعليمه الخوف من عقوبات جهنم، وفضائل «الجهاد» و«الشهادة» ويستمر ذلك حتى يرغب المستهدَف ويأمل في ذلك. والجدير بالذكر أنهم يستخدمون البرامج المشفرة لتجنيد الأشخاص مثل برامج (WhatsApp، Kik، Telegram، ChatSecure)[1].

يتم بعد ذلك التنقل من البلد الأم إلى العراق، وسوريا، وليبيا، واليمن، ومصر بواسطة النقل الجوي أو البحري أو البري بقصد السياحة وقد تستغرق الرحلة أسابيع عدة ثم الوصول إلى منطقة غازي عنتاب التركية التي تقع إلى الشمال من سوريا وجنوبي تركيا ويتم الاستقبال عند الحدود التركية- السورية وأخذ المقاتلين إلى أماكن التدريب الأساسية إذْ يتم تدريبهم لمدة 45 يوماً ثم يوزعون حسب رغبتهم وقابلياتهم إلى (انتحاري، قناص، مقاتل، إنغماسي، إعلامي، إداري، قانوني، كيمياوي، سائق) ثم يأخذون تدريب تخصصي لمدة 15 يوماً[2]، ويتبع التجنيد المحلي استراتيجيّة مشابهة، ففي الموصل استخدم تنظيم داعش مراكز المعلومات المحلية التي أُقيمت حول المدينة لتجنيد الشباب في هذه المراكز وزع الأفكار الداعشية من خلال عرض منشورات ومقاطع فيديو وأقراص مدمجة حول عملياتهم على الرجال والفتيان[3].

تنتشر أكثر من 12.000 مدرسة خاصة بتجنيد الأطفال تابعة لتنظيم داعش حول العالم ما يعني أن الأجيال الجديدة من الأطفال يعيشون حالة مسخ للهوية وغسل للأدمغة بأفكار عنيفة. نستذكر هنا الكلمات التي وصلت إلى مسامع العالم والتي سطرها المتحدث الإعلامي السابق لتنظيم داعش الإرهابي (أبو محمد العدناني) في إحدى تسجيلاته الصوتية إذْ جاء فيها: «بعد انكسار الحملة الصليبية لنا موعد إن شاء الله في روما وأن لم نبلغه فسيبلغه

(1) Guthrie, op.cit.

(2) قاسم عطا، المقاتلون العرب والأجانب، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 4، 2017، ص31.

(3) Guthri, op.cit.

أطفالنا وأحفادنا». أعطت هذه الكلمات دلالة على أن التنظيم الإرهابي لن يتنازل عن حلمه المتمثّل في التمكين والسيطرة على الأرض وسيبقى مستمكاً بهذا الحلم مستخدماً الأطفال في محاولة تحقيقه مستقبلاً. تعد هذه الكلمات بمثابة توصية توجه للتنظيم بأكمله في أنحاء العالم كافة للاعتناء بالأطفال في ظل الاخفاقات التي يتعرض لها التنظيم في أكثر من منطقة وكأنه يلفت النظر إلى مخرجات جديدة شريطة وجود أسباب عملية للمدخلات واضعاً الأطفال في مقدمة هذه المدخلات، فهو يرى بأنّ الطفل يجب أن يصل إلى ما يطلق عليه التنظيم (أشبال الخلافة) إلى مدينة روما عاصمة إيطاليا التي ينظر إليها التنظيم بقداسة منقطعة النظير إذْ إن أهميتها بالنسبة لداعش لا تقل أهميّة عن مدن مثل (دابق) و(الموصل) و(شبه الجزيرة العربية) كمُدن ذُكِرَت في السير والأحاديث النبوية[1].

سافر ما يقدربـ4.640 طفل إلى العراق وسوريا وحدهم أو مع عائلاتهم من أكثر من 80 دولة للانضمام إلى تنظيم داعش قبل وبعد إعلان دولة الخلافة في العراق والشام في حزيران/ يونيو 2014[2]، وبعد انهيار التنظيم سنة 2017 في العراق تمّت مناقشة عودة هذه العوائل إلى ديارهم وكانت معظم الدول الغربية التي قدموا منها مترددة في السماح لهذه العائلات بالعودة إلى بلدانها الأصلية لأسباب أمنية. أصبحت مسألة العودة لهؤلاء معقدة على الحكومة العراقيّة لاسيما بعد أن رفضت أيضاً الكثير من هذه العوائل العودة إلى ديارها، وعلى الرغم من الجهود الحكومية المكثفة لإعادة دمج هذه العائلات مع مجتمعاتهم إلا أَن المخاوف الأمنيّة تبقى قائمة خشيةً من احتمالية نشاطهم مستقبلاً[3]، ناهيك عن عوائل داعش من سكان المدن التي احتلها التنظيم الإرهابي والذين شكلوا معضلة حقيقية على الحكومية العراقيّة لاسيما أن هناك صعوبة في تفريق المحاكم بين الأشخاص الذين انضموا إلى التنظيم طواعية وأولئك الذين أُجبروا على التعاون مع التنظيم بناءً على السيطرة على المكان الذي يعيشون فيه والتحكم بإقتصاده[4].

(1) منير أديب، أشبال داعش: مقاتلون جدد وقادة محتملون في المعارك العسكرية، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 3، 2017، ص127-128.

(2) Report on Bringing Children Home: A children's rights approach to returning from ISIL, The Child Justice Advocacy Group, United Nations, 2019: https://defenceforchildren.org.

(3) Husham Al-Hashimi, ISIS in Iraq: The Challenge of Reintegrating 'ISIS Families', Newlines Institute, July 7, 2020: https://newlinesinstitute.org.

(4) Dylan O'Driscoll, The Islamic State in Iraq, K4D Knowledge, evidence and learning for development, Helpdesk Report, April 2019, p. 4.

تعرّضت بعض الفئات العمرية في بعض مناطق العراق التي احتلها تنظيم داعش إلى إعادة تلقين للأفكار والمفاهيم والمعتقدات من قبل تلك الجماعات الإرهابية ما أحدث لديهم نوع من الصدام بين نمط التفكير المدني ونمط التفكير الهمجي الوحشي لاسيما أن التنظيم ركز على الفئات العمرية الصغيرة وسعى إلى تكريس روح الكراهية لديهم وزعزعة ثقتهم بمجتمعهم وأسرهم وطاعة قادة الإرهاب وتعليمهم فن صناعة الموت، فضلاً عن خلق نوع من التراخي بين روابط الثقة بين أفراد الأسرة وتقليص مساحة التفاعل العائلي ما ولّد ثقافة قسرية عنيفة تهدد وحدة النسيج الإجتماعي وخلقت حالة من غسيل المخ لدى تلك الفئات لاسيما مع قولبة التعليم في الأماكن التي سيطر عليها داعش فكان تحدٍ كبير أما الحكومة العراقيّة والهيئات والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع والتي احتاجت لإعادة إعمار الفكر.

إن الإرهاب لابد أن يُكافح فكرياً كما تمت فكافحته عسكرياً، ويكون ذلك من خلال حركة بناء فكر واسعة وممكنة وإن كانت هذه الحركة تتطلب أُسساً ولبنات معرفية متميزة[1]، وقد وضعت الحكومة العراقيّة بعد انتهاء عمليات التحرير برنامج عمل يتضمن معالجة لمن يعيش حالة تبقي آثاراً سيكولوجية عليه، إذْ تجري مراحل معالجتهم في مخيمات أو في مناطقهم المحررة الموجودين فيها لمدة تتراوح من 3-5 سنوات حتى يتم التنقل من غليان المشكلة إلى ذوبانها. كانت النتائج كبيرة، إذْ تبين مقدار الاستجابة والاستشفاء الاجتماعي من قبل الأسر المتضررة، فضلاً عن تأسيس مجموعة فعاليات وبرامج توقي المجتمع من أي فكر ضال وحديث أو خطاب يؤثر أو يُلهم الشباب باتجاه التطرف والإرهاب، فضلاً عن ذلك فقد وضعت الحكومة العراقيّة برامج مخصصة للأطفال وللكوادر التدريسية التي ارتبطت بداعش تُنَفَذ بشكلٍ مباشر مع منظمات دولية ومنظمات المجتمع المدني ومتابعة تطبيقها من قبل لجان مختصة[2].

ونرى بأنّ حماية المجتمع وصيانة أمنه الفكري مسؤولية مُشتَركة تقع على عاتق الجميع فهي تبدأ من الأسرة التي يتربى وينشأ فيها الفرد مروراً بالمؤسسات التعليمية والاجتماعيّة

(1) للمزيد يُنظَر: حسن سعد عبد الحميد، التحصين الفكري من الإرهاب في المناطق المحررة، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية)، العدد 5، 2018، ص161-162.

(2) مقابلة أجرتها الباحثة مع سعيد الجياشي العضو المؤسس لخلية الإعلام الحربي وأمين سر الخلية الوطنية للعمليات النفسية في بغداد بتاريخ 8 آذار (مارس) 2018. يُنظَر أيضاً: ضحى مهند الحمداني، المصدر السابق، ص266-267.

التي تتبلور وتكتمل فيها شخصية الطفل كالمدارس والجامعات وصولاً إلى الحاضنة الأكبر وهي الدولة وما ينبغي أن تتبعه من سياسات في هذا المجال. إن التعليم هو الذي يكسب الفرد قيمة حضارية عالية ويُمَكِنَه من الاندماج في المجتمع لذا على المؤسسات التربوية والتعلمية أن تأخذ دورها في تشجيع ثقافة قبول الآخر والتخلص من الأفكار الداعشية. كما يجب يظهر دور المؤسسة الدينيّة في التأكيد على أن الإسلام هو رسالة سماوية مفادها التسامح والاعتدال والوسطية واحترام وقبول الآخر. وهنالك أيضاً دور الإعلام في إيصال رسالة التسامح المجتمعي ودور منظمات المجتمع المدني في إقامة الورشات والندوات والفعاليات النشاطات التي تزرع حب الآخر وتقبله. ومن ثم فإنّ الجميع مدعو لبذل الجهود لإعادة بناء الإنسان وتحصين العقول واجتثاث الأفكار الضلالية. إن تحصين البيئة الداخلية للمجتمع مُهِمَة وضرورية وأهميتها تظهر على المستقبل البعيد. فمثلاً من الخطأ أن تعتمد الحكومة على البيئة الدولية في مكافحة الإرهاب الداخلي، فالنظريات السياسيّة والاستراتيجيّة وحتى الأمنيّة والدينيّة والنفسية ليس بمقدورها تحقيق الأمن بشكل منفرد من دون أن تخضع إلى قيادة النظرية الاجتماعيّة والتي تتمثّل بقيادة سياسيّة وأمنية واقتصادية ودينية مقتنعة بأنّ للمجتمع متطلبات عيش لابد من إشباعها وعليه وظائف تتناسب مع حاجات المجتمع[1].

رابع عشر: جيوب وخلايا نائمة

انحسر تنظيم داعش في العراق وأصبحت جغرافيته بين المناطق الشمالية الشرقية لسوريا وهي الرقة وحسكة ودير الزور ثم ربطها عبر المعابر الحدودية اليعربية والقائم وصحراء الأنبار وعرضاً باتجاه سلسلة جبال حمرين المشرفة على صلاح الدين وديالى، إلا أن الامتداد الحقيقي لهذا التنظيم يكمن في السلسلة الجبلية الملاصقة لصلاح الدين وهي سلسلة جبال حمرين والمناطق المحيطة بها والتي هي عبارة عن قرى وأرياف كانت مأهولة بالسكان والمزارعين وتم تهجيرهم من قبل التنظيم الإرهابي، ووفقاً لتقديرات الخبراء والمختصين فإنّ القوات الأمنيّة العراقيّة تواجه صعوبات جمة في خوض معركة حاسمة في هذه الجبال لطبيعتها الوعرة وخطورتها التي تتعدى خطورة صحراء الأنبار، إذْ تعد هذه الجبال ممراً لمحافظات الوسط والجنوب وكردستان فهي تمتد على طول الحدود مع إيران

(1) رعد قاسم العزاوي، الإرهاب الدولي: المفهوم والصناعة والتوظيف وسبل المواجهة، مجلة النهرين (بغداد: مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، مجلس الأمن الوطني العراقي)، 2016، ص81-83.

من أطراف كركوك إلى أطراف ميسان. كما أن هناك ثلاثة منافذ في محافظة ديالى تؤدي إلى جبال حمرين وهي طريق المقدادية وطريق جلولاء وطريق مندلي ولا يُستَبعد قيام داعش بتكرار مهاجمته لمحافظة صلاح الدين، وبيجي شمال غربي سامراء، ونينوى في أقصى الشمال مستغلاً التوترات والخلافات السياسيّة، لاسيما أن هناك مصادر أمنية مطلعة كشفت عن أن قيادات تابعة لتنظيم داعش انتقلت مع معدات ومقاتلين من مواقع في صحراء الأنبار إلى جبال حمرين شرقاً[1].

عمل تنظيم داعش على الرغم من النصر المحقق عليه على إعادة تنظيم القيادة ومواصلة إنشاء ملاذات آمنة له في العراق وخاصةً في المناطق الريفية والجبلية وقام بحملة اغتيالات لقادة محليين واعتماد تكتيك جديد تمثّل بحرق المحاصيل الزراعية لإثارة عدم الثقة في الحكومة العراقيّة وليتسبب في عجزها عن تأمين مواطنيها، ويُعتَقَد أن تنظيم داعش لديه جيوب ومخابئ يخفي فيها الأموال والأسلحة والمواد الغذائية في المناطق المعزولة في المحافظات نفسها التي ينشط فيها مثل الأنبار ونينوى وصلاح الدين وكركوك وديالى على الرغم من عمليات التطهير المستمرة التي تقوم بها القوات الأمنيّة بكل صنوفها[2]. أضاف انتشار جائحة كورونا بشكلٍ أكبر واختراقه لبلدان الساحل بشكلٍ أعمق عبئاً اضافياً، فقد حاول تنظيم داعش استغلال نقاط الضعف لكسب الدعم والقوة من خلال القيام بعمليات إرهابية مستغلاً الوباء لصالح خياراته وفرصه الإرهابية ما شكَّل مزيداً من الضغط على الحكومة العرقية لزيادة إجراءات المراقبة والأمن على نطاق واسع[3].

فقد تنظيم داعش خلال السنوات 2015-2017 أكثر من 85 % من قدراته القتالية وخسر أغلبية الأراضي التي استطاع مد نفوذه عليها فضلاً عن خسارته لموارده الاقتصاديّة ماعدا بعض المبالغ التي أودعها في مصارف خارج العراق تحت مسميات مختلفة. أما قياداته العليا فقد خسرت 70 % من عناصرها ولم تعد تمتلك سوى 10-15 % من قدراتها القتالية، ناهيك عن اغتيال زعيم تنظيم داعش الإرهابي (أبو بكر البغدادي) في غارة جوية أمريكية شمالي سوريا

(1) فائق الشمري، المصدر السابق، ص104-105.

(2) Report on Operation inherent resolve, lead inspector general report to the United States Congress, April 1, 2019–June 30, 2019, P:42.

(3) Greg Simons and Cristina Bianca, The Specter of Terrorism During the Coronavirus Pandemic, E-International Relations, ISSN 20538626-, May 8, 2020, p.p. 1.3-

في 31 تشرين الأول/أكتوبر 2019، لذا فإنّ التنظيم، وفق المنطلق العسكري، قد خرج بخسائر فادحة وجسيمة ولم يعد بإمكانه خوض معارك مماثلة لتلك التي خاضها في منتصف 2014. مع ذلك، فإنّ هذه الوقائع لا تلغي الفكر المتطرف في البناء العقيدي للتنظيم إرهابي لاسيما وأن داعش لا يمكنه أن يستكين وينزوي ويترك الساحة رغم عجزه وفقدان امكانياته، فهذا التنظيم من التنظيمات التي تتقن حروب العصابات وتتخذ من الإطار العام لحروب الجيل الرابع أساساً لاستمراريتها، ومن ثمَّ فإنّ احتمالية المعاودة أو التصعيد من قبل هذا التنظيم تبقى قائمة ولكن وفق أشكال ورؤى غير مألوفة سابقاً[1]، ولاسيما أن الحرب في سوريا تركت ما يقدر بنحو أربعة ملايين شخص ثلثاهم نازحون في مخيمات اللاجئين يتقدمهم (مخيم الهول) الذي يقع بالقرب من الحدود العراقيّة السورية على المشارف الجنوبية لمدينة الهول في محافظة الحسكة شمالي سوريا وأصبح مأوى للدواعش وقياداتهم الإرهابية، وهذا يشكل أحد أهم التحديدات التي تنتعش أن يتنامى بسببها الجماعات الإرهابية في المستقبل لاسيما أنه استضاف في سنة 2018 ما يقارب 10000 لاجئ عراقي وأخذ هذا العدد ينمو حتى وصل إلى ما يقارب الـ 73000 بين كانون الأول/ديسمبر 2018 وآذار/مارس 2019 من بينهم ما يقدربـ11000 شخص أجنبي مما حقق تجاوزًا إلى حدٍ كبير في قدرته الاستيعابية بسبب التدفق الجماعي للاجئين وتشير التقديرات إلى أن أكثر من 94% منهم كانوا من النساء والأطفال لاسيما من عوائل داعش[2].

نفذت القوات العراقيّة، بالتعاون مع قوات التحالف الدولي، العديد من الضربات الجوية على جيوب وخلايا داعش منها على الشريط الحدودي لسوريا وفي جبال حمرين وقتلت الكثير منهم في إطار تنفيذ عمليات تطهير منسقة ضد خلايا التنظيم والجماعات الإرهابية الأخرى، وعلى الرغم من ذلك نرى ضرورة تطوير خطط بعيدة المدى تقوم على أساس الردع، فضلاً عن بناء القدرات الاستخباراتية للحفاظ على التفوق التكتيكي على داعش، فتحدي الإرهاب مستمر ومتغير وفقاً للظروف والمعطيات مما يتطلب تحقيق تفوق دائم على الجماعات

(1) حسن سلمان البيضاني، ما بعد معارك التحرير: داعش بين الملاذات الآمنة في الصحراء والعودة إلى العمليات الإرهابية داخل المدن (قراءة مستقبلية)، مجلة اغتراب (بغداد: مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية) العدد 5، 2018، ص15-16.

(2) Saad NJ. The Al Hol camp in Northeast Syria: health and humanitarian challenges, BMJ Global Health, 2020, p.p. 23-: https://gh.bmj.com/content/bmjgh/57//e002491.full.pdf.

الإرهابية من خلال الجهد الاستخباراتي مع انتشار مقاتلي داعش خارج الحدود العراقيّة، فضلاً عن منع الإرهابيين الأجانب من التسلل والعبور إلى العراق من الدول المجاورة، كما ويتطلب منع عودة الإرهاب في مرحلة ما بعد داعش العديد من الإجراءات الفعالة أهمها ربط الأمن الوطني المركزي بالأمن الوطني السياسي وهذا ماينطلق من فكرة تحقيق الاستقرار التنظيمي للدولة وتوحيد الخطاب السياسي فيها والذي سيعمل على إقامة نظام أمني قائم على أساس الانسجام والتكامل وحفظ الهُويّة الوطنيّة، فمقتل زعيم تنظيم القاعدة (أيمن الظواهري) في غارة جوية أمريكية في مدينة كابل في أفغانستان بتاريخ 31 تموز/يوليو 2022 والذي خلفه (أسامة بن لادن) بعد مقتله بغارة جوية أمريكية سابقة في 2 أيار/مايو 2011 في باكستان لا يلغي حقيقة انحسار الإرهاب القائم على فكر وعقيدة راسخة ربما تطور نفسها في المستقبل لتظهر بصورة جديدة مغايرة وبعيدة كل البعد عما شهدناه في الحقبتين الماضيتين.

خامس عشر: الخاتِمة والتّوصيات

ظهر الإرهاب في العراق بعد الغزو الأمريكي سنة 2003 متخذاً من محاربة المحتل الوسيلة لإستقطاب بعض فئات المجتمع التي لم تجد أمامها سوى الانصهار مع التنظيمات الإرهابية مما ولّد تداخل بين إرهاب ايديولوجي وبين أجندات سياسيّة لمنظومة النظام السابق والتي حاولت أن تلقي ظلالها بكل ما تستطيع لإعاقة بناء الدولة، والمنظومة السياسيّة المتصلة بها، وفق الدستور النافذ مما نجم عنه صراع ومحاولة لتمزيق النسيج الاجتماعي. قدّم العراق في مكافحته للإرهاب خدمة فردية للعالم أجمع بعد أن خاضت القوات الأمنيّة حرب عصابات وسط الأبنية المأهولة بالسكان في إطار محاربة إرهاب تنظيم داعش أشد التنظيمات الإرهابية خطورة على مستوى العالم.

إن مرحلة ما بعد النصر العسكري هي الأكثر أهميّة لمواجهة تبعات ما تركه هذا التنظيم الإرهابي لاسيما فما يتعلق بقضايا المجتمع والإعمار والديون التي تعد تداعيات لمحاربة هذا التنظيم، فضلاً عن أهميّة تعزيز التعاون مع المجتمع الدولي. يضاف إلى ذلك إن معارك التحرير كان لها الأثر الأكبر في تحول العقيدة القتالية للقوات الأمنيّة، وخلّفت حشداً شعبياً يشعر بروح المواطنة والمسؤولية فضلاً عن أجهزة استخباراتية بمستوى جيد ومنظم. هذه الأجهزة تمكنت من اختراق التنظيم الإرهابي وكان لها الأثر البالغ في انهياره بمفاصله المختلفة مما يتوجب المحافظة على زخم النصر، والتوجه نحو الشراكة والتعاون بين مختلف

صنوف القوات الأمنيّة إضافة إلى التعاون مع قوات التحالف الدولي، ومن هذا المنطلق فإنّ تحقيق النصر عسكرياً لا يعني نهاية الإرهاب لا سيما وأن الأخير يملك جيوبًا وخلايا نائمة في الصحاري والقرى والأرياف.

إن مرحلة ما بعد داعش هي مرحلة استخباراتية بحتة لاسيما وأن المعركة تحولت من معركة الميدان إلى معركة الملاحقة والتطهير، وأن العراق لا زال متأثراً في الإرهاب مع نموه في البيئة الحاضنة له على الحدود السورية. وفي هذا الصدد نرى من المفيد عرض جملة من التوصيات:

1 ـ على الرغم من النصر العسكري الذي حققه العراق على داعش إلا أن هذا الملف لم ينتهي لاسيما مع استمرار الخلافات السياسيّة التي تشكل خاصرة رخوة وبيئة تسمح بنشاط الخلايا النائمة التي تتحين الفرص للهجوم وإثارة القوى الأمنيّة من جديد وتشغل القوات الأمنيّة في ضبط الأمن الذي يتمثّل بمحاربة هذه الخلايا ومن ثمّ يتراجع النصر العسكري المحقَّق. لقد عملت الجماعات الإرهابية على بناء مظافات وتجهيز الإمكانات وعد العدة من خلال استراتيجيات وخطط جديدة، ومن المتوقع أنها ستظهر بشكلٍ جديد غير مسبوق في المستقبل القريب، وهذا يجعل من إيجاد حلول جذرية لاستئصال الإرهاب بشكلٍ كامل ضرورة ملحّة. كما يجب العمل على عدم إشغال القوات الأمنيّة والجهود الإستخبارية عن هدفها الأسمى وهو محاربة خلايا الإرهاب وفكره المتطرف من خلال العمل على حلّ المشاكل السياسيّة التي تعكر صفو البيئة الأمنيّة العراقيّة وتؤثر سلبياً فيها. لذا، هنالك ضرورة لوجود الإرادة الحقيقية للقوى السياسيّة في إنهاء الأزمات والشعور بالمسؤولية تجاه البلد وترك الخلافات التي عادةً ما تنعكس على أمن البلد ورفاهيته.

2 ـ ضرورة إبقاء استقلال الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتية وأن تُشعِر المواطن بأنها تعمل لخدمتة وأنها ليست طرفاً في الصراعات السياسيّة وأن ولائها الحقيقي للوطن الواحد بمختلف أطيافه ومكوناته ويكون ذلك من خلال الممارسة الحقة لدورها فضلاً عن ممارسة بعض الأنشطة الودية التي تكون بين القوات الأمنيّة والمواطن.

3 ـ ضرورة إشراك المواطن في مكافحة خلايا تنظيم داعش الإرهابي، وتفعيل هذا التعاون

يتطلب قيام الحكومة العراقيّة بإشعار المواطن بأنّ له حقوقاً تسعى لتوفيرها له أهمها سبل الراحة فضلاً عن السعي نحو تحسين الوقع الاقتصادي للبلد لمنع استغلاله من قبل الجماعات الإرهابية لتشجيع المواطنين على الإنتماء لها، وليسهم المواطن من ناحية أخرى بتقديم العون من خلال الشعور المترابط بأنّ عليه واجبات تحمله مسؤولية التبليغ عن أي عمل مشبوه يراد منه إلحاق الضرر بأمن وسلامة المواطنين.

4 ـ قيام الحكومة العراقيّة بإعداد استراتيجيّة عسكرية أمنية حقيقية هادفة تشترك فيها جميع الأجهزة الأمنيّة والاستخباراتية تقوم على منع الآخرين من الاعتداء على أمن العراق وسيادته داخلياً وخارجياً من قبل كل من يحاول المساس بأمنه بما فيهم الجماعات الإرهابية المتطرفة.

5 ـ الاهتمام بالبعد الفكري والسعي نحو إزالة المفاهيم الخاطئة التي ولدها داعش في نفوس أبناء المحافظات المُحررة ولاسيما الأطفال منهم من خلال إقامة برامج تأهيل خاصة فضلاً عن فتح قنوات التواصل بينهم وبين سكان المحافظات التي لم تتعرض لإحتلال هذا التنظيم الإرهابي إذْ إن إشراكهم في التواصل والتفاعل مع أقرانهم من المحافظات الأخرى سيخفف من زخم الضغط النفسي واصلدمات التي تعرضوا لها وسيفتح لهم آفاق جديدة مغايرة تماماً عن تلك التي سعى داعش لزجها في عقولهم.

6 ـ إضافة حصة دراسية لمدارس المحافظات المحررة من تنظيم داعش تكون مختصة بدحض أفكار هذا التنظيم الإرهابي بالأدلة والبراهين عن طريق طرح الفكرة التي أتى بها ثمّ دحضها بفكرة مناقضة مستوحاة من تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف بما يؤهلهم نحو التعايش والتسامح وتقبل فكرة أن الدين الإسلامي هو دين الأُلفة والمحبة والرحمة بين الناس وليس دين التشدد والتطرف والقتل والاغتصاب.

7 ـ أثبتت قيادة العمليات المشتركة نجاحها في إدارة المعارك ضد داعش بعد أن اتحدت جميع العناصر الأمنيّة بمختلف صنوفها تحت ظل هذه القيادة لذا فإنّ بقائها مهماً مع توثيق وتعزيز التعاون بينها وبين المؤسسات الأمنيّة في الدول الأخرى لمراقبة تحركات الإرهاب على الحدود والقيام بعمليات مشتركة لضرب معاقله ممّا يعود بالفائدة والنفع لكلّ الدول المشاركة.

8 ـ قيام الحكومة العراقيّة بإنشاء مركز استخباراتي مختص بمكافحة الإرهاب يكون بقيادة جهاز المخابرات الوطني العراقي كونه الجهة الأساسية المعنية بالجانب الاستخباراتي في العراق، ويضمّ في عضويته استخبارات وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز مكافحة الإرهاب وهيأة الحشد الشعبي فضلاً عن قوات البيشمركة لتبادل المعلومة الاستخبارية الخاصة بالإرهاب وتوحيد الجهود واشتراك المُنجَز والحد من مبدأ التفرد بالمعلومة، إذْ إن العمل الجماعي هو الأنفع والأجدى في معالجة الحَدَث قبل فوات الأوان.

9 ـ على الجهات الحكومية والأمنيّة التفاعل مع وسائل التواصل الاجتماعي والمؤسسات الإعلاميّة ومواكبتها ومتابعتها وتصحيح المفاهيم الخاطئة التي تصدر عنها بقصد وبدون قصد، وعلى خلية الإعلام الأمني أن تأخذ دورها في عدم فسح المجال للجماعات الإرهابية للتسلل إلى وسائل التواصل وردع بعض القنوات الإعلاميّة المظلِّلة من خلال دحض أفكارها والرد علياً بصورة سريعة كي لا تستخدمها لترويج الشائعات وتحقيق أغراضها الإرهابية.

10 ـعلى المؤسسة الدينيّة أن تأخذ دورها الإيجابي والفعال في إظهار معالم الدين الإسلامي الحقيقي، وبيان أن هذه الجماعات الإرهابية تحاول تشويه سمعة الدين من خلال الأفكار الخاطئة، وعلى على المؤسسة الدينيّة أيضاً أن تأخذ على عاتقها مهمة دحض جميع التعاليم والفتاوى التي تصدر عن الإرهاب وفقاً للأدلة والبراهين التي دأب عليها ديننا الإسلامي الحنيف لمنع مظاهر الإرهاب بكل أفكاره ومكنوناته.

11 ـتنفيذ برامج عمل متعددة تشجع على التعايش بين المكوّنات بأديانها وانتماءاتها الفرعية المختلفة في العراق من منطلق التسامح والتعايش في البلد الواحد والاطلاع على ثقافات وعادات الآخرين وتعزيز روح المحبة والقبول لتفويت الفرصة على الجماعات الإرهابية من استغلال النوع الاجتماعي في إيقاع العداوة والفرقة بين أبناء البلد الواحد.

12 ـالاستمرار بإنتاج الأفلام القصيرة والسبوتات والبرامج المشجعة على الروح الوطنيّة والتعاون والمحبة بين أبناء الشعب، وتخليد البطولات التي خاضتها القوات الأمنيّة لتحرير المحافظات المغتصبة من داعش ودور الأهالي في تحقيق هذه الانتصارات

الكبيرة، وعرض سبوتات قصيرة في شاشات العرض في العاصمة بغداد وبعض المحافظات المحررة التي تمتلك الامكانيات ولاسيما في المناسبات وأيام ذكريات التحرير والانتصارات التي سطرتها القوات الأمنيّة بالتعاون مع الأهالي لديمومة تشجيع الروح المعنوية والحماسية لدى أبناء مجتمعنا.

13 ـ وضع جدولة لإعادة إعمار المناطق المتضررة من الإرهاب، وتهيئة المناخ المناسب والأجواء الأمنة للشركات والمستثمرين، والسعي نحو إعادة جميع النازحين لمدنهم، والعمل على توفير الأموال اللازمة لإقامة المشاريع لهم للقضاء على البطالة بينهم، فضلاً عن إشراكهم في مشاريع إعادة إعمار مدنهم ومناطقهم المُحَررة.

14 ـ إن تحقيق التوزيع العادل للثروة بين أبناء البلد الواحد يولّد نوعاً من القبول والراحة والاطمئنان ويقوي النسيج الاجتماعي. لا يزال العراق يعاني من الطبقية وتقسيم فئات المجتمع لمجاميع فئوية فيما يتعلق توزيع ثروات البلد مما يخلق شرخ نفسي ويولّد لدى بعض الشرائح، ولاسيما الفقيرة منها، نفوراً وتوجهاً نحو الانتقام فيكون هذا الفرد الذي يشعر بالظلم والتهميش فريسة سهلة للجماعات الإرهابية لاستقطابه بحجة أنها طريقه الوحيد للتخلص من المظالم المزعومة مما يتوجب القضاء على الفئوية وتجنب توزيع الثروات بطريقة بعيدة كل البعد عن مبدأ العدالة والإنصاف لجميع مكونات الشعب التي نص عليها الدستور العراقي النافذ.

15 ـ من الضرورات المُلحّة ضرورة قيام الحكومة العراقيّة بمكافحة الفساد وتفعيل مبدأ الثواب والعقاب ليستعيد المواطن ثقته بالعمليّة السياسيّة. إن الفساد هو مرض أنهك جسد الدولة العراقيّة واستفحل في مختلف مفاصل الجسد، لذا لابد من استراتيجيّة حقيقية وفعالة لمعالجته، وبالطبع، المؤسسات الأمنيّة ليس استثناء وتطهيرها من بعض مظاهر الفساد أصبح ضرورة مُلحة.

16 ـ على الحكومة العراقيّة أن تعمل بجدّية تامّة لحصر السلاح بيد الدولة عن طريق تشريع قوانين صارمة تتناسب وحجم هذه المشكلة الكبيرة وتفعيل الجانب التنفيذي في محاسبة المخالفين كون السلاح المنفلت يشكل خطورة كبير على أمن المواطنين

لا سيما إذا تم استخدامه بصورة خاطئة أو تمت السيطرة عليه من قبل الجماعات الإرهابية ومن ثمّ استخدامه ضد المواطنين العُزّل.

17 ـ يجب على الحكومة العراقيّة متمثّلة بوزارة خارجيتها أن تحافظ على علاقات إقليمية جيدة مع دول الجوار الجغرافي ينتج عنه تنسيق أمني حقيقي. كما يجب تكثيف الجهود الدبلوماسية جهداً لحل النزاعات والمشاكل الإقليمية القائمة كون هذه النزاعات والمشاكل توفّر فرصة لتوسع الإرهاب وقد يتمّ تصديره عن طريق الحدود لتحقيق بعض الأجندة لبعض الدول المستفيدة من خلق الفوضى في المناطق الحدودية.

الفصل الرابع عشر

المؤسسة العسكريّة العراقيّة قراءة في مسارات البناء ومؤشرات الإخفاق 2003-2022

اللواء الركن المتقاعد د. عماد علّو الربيعي[1]

أولاً: تمهيد

هذه الدراسة ستبحث في الإشكالات التي صاحبت مراحل تطور المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة منذ إعادة تشكيلها في 2003، في قراءة تحليلية موضوعية ومحايدة لمسارات النجاح والإخفاق الذي مرّت به هذه المؤسسة طيلة سنوات تطورها المتزامن مع صراعها ضد أعتى وأشرس التنظيمات الإرهابية المتمثّلة بتنظيم القاعدة وداعش الإرهابي وجماعات مُسلّحة ارهابية أخرى، وانتصرت عليه في حرب ضروس استمرت لسنوات طويلة، خصوصاً وأن المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة، جرى بناؤها وفقا لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الاستراتيجيّة الشاملة للمصالح والاهداف الوطنيّة العليا، جعلها تواجه العديد من التحديات والمعاضل البنيوية والأمنيّة، ما يستدعي تسليط الضوء على أبرز تلك التحديات والمعضلات التي واجهت مسارات بناء وتطور الجيش العراقي الجديد، لاسيما تلك التي تتعلق بالتأثيرات الأمنيّة والسياسيّة الداخلية والخارجية، على عملية إعادة بناء المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة.

الإشكالات التي ستتعرض لها هذه الدراسة تتعلق بالتحديات والإشكالات التي واجهت المؤسسة العسكريّة العراقيّة في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام 2003، وما تمخض عنه من تدمير الأسس الوظيفية للمؤسسة العسكريّة العراقيّة الوطنيّة،

(1) مدير مركز الاعتماد للدراسات الأمنية والاستراتيجية

وإعادة بنائها بإشراف قوات الاحتلال الأمريكي، كذلك الإشكاليات التي نجمت عن الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2014.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على مراحل بناء وتطور المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة منذ تشكيلها في 2004، في قراءة تحليلية موضوعية ومحايدة لمسارات النجاح والاخفاق الذي مرت به هذه المؤسسة في ظل تأثيرات أمنية وسياسيّة داخلية وخارجية متباينة.

وتنطلق أهميّة الدراسة من كونها تبحث في الإشكاليات المتصلة والمتعلقة بتشكل ودور المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة منذ 2004 ولغاية 2022، فعلى الرغم من حلّ المؤسسة العسكريّة العراقيّة، وتراجع دورها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، إلا أن طبيعة التوترات الاجتماعيّة والصراعات الطائفيّة التي ظهرت وتفاقمت، تحت وطأة الاحتلال الأمريكي للعراق (2003-2011) جعلت من إعادة بناء المؤسسة العسكريّة العراقيّة في ظل التأثيرات الأمنيّة والسياسيّة الداخلية والخارجية، المتمثّلة بالإرهاب السلفي الجهادي، وظروف الانقسام والصراع الطائفي الذي شهده المجتمع العراقي منذ عام 2003، ضرورة مُلحّة لحماية السلم الاهلي والأمن المجتمعي وإنقاذ الدولة العراقيّة من الانقسام والتمزق عبر الحفاظ على المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة وإعادة تأهيل فروعها وتشكيلاتها العسكريّة.

تقوم فرضية الدراسة على أساس أن إعادة بناء المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة في عام 2004، كان قد تم وفقا لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الاستراتيجيّة الشاملة للمصالح والأهداف الوطنيّة، في خضم تأثيرات أمنية وسياسيّة داخلية وخارجية، جعلها تواجه العديد من التحديات والمعضلات البنيوية والتنظيمية، طيلة سنوات تطورها المتزامن مع صراعها ضد أعتى وأشرس التنظيمات الإرهابية المتمثّلة بتنظيم داعش الإرهابي.

هذه الدراسة اعتمدت المنهج التاريخي في عرض بناء وتطور المؤسسة العسكريّة العراقيّة، فضلاً عن استعانتها بالمنهج الوصفي التحليلي في عرض الأفكار عن المؤسسة العسكريّة العراقيّة في سياق تحليل المواقف والأحداث عبر مراحل تطور دورها وأدائها في المشهد العراقي الراهن.

لغرض تحقيق هدف الدراسة واثبات فرضيتها فقد قسمت الدراسة على تمهيد وأربعة عناوين رئيسة وخاتمة وتوصيات وكما يأتي:

- الجيش العراقي الجديد من 2003 ولغاية 2014.
- إشكالات العقيدة العسكريّة العراقيّة.
- الجيش العراقي وخيارات إعادة التنظيم بعد 2014.
- دور قوات التحالف الدولي في بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة.

الجيش العراقي الجديد من 2003 ولغاية 2014

أولاً: حلّ الجيش العراقي

واجهت المؤسسة العسكريّة العراقيّة تحديات كبيرة أثرت في أمن واستقرار العراق بصورة مستمرة، بدءاً من قرار الحاكم المدني الأمريكي (بول بريمر) في 23 ايار/مايو 2003، بحل الجيش وأجهزة الأمن العراقيّة [1]. وفي 23 ايار/مايو 2003، أصدر بول بريمر، الأمر رقم (2) الصادر عن سلطة الائتلاف المؤقّتة في العراق، والذي نص على حلّ الكيانات العسكريّة وشبه العسكريّة، بما في ذلك الجيش، والقوات الجوية والقوات البحرية، وقوة الدفاع الجوي والخدمات العسكريّة النظامية الأخرى، والحرس الجمهوري والحرس الخاص، ومديرية الاستخبارات العسكريّة، وجيش القدس وقوات الطوارئ وفدائيو صدام، وميليشيا حزب البعث وأصدقاء صدام وأشبال صدام، وغيرها من الكيانات العسكريّة أو شبه العسكريّة[2]. وهنا لابد أن نشير إلى أنه من الناحية المنطقية اتخاذ قرار بحل المؤسسات العسكريّة والأمنيّة، لم يكن قراراً فردياً ارتجالياً اتخذه بول بريمر وحُسب عليه، لولا وجود دراسات وقرار من أعلى المستويات خصوصاً وأن الأميركيين كانوا عازمين على بقاء طويل الأمد في العراق، وهو ما جعلهم يعدّون، وجود جيش عراقي كبير مجهز بأسلحة ثقيلة، مخاطرة كبيرة على أمن قواتهم في العراق، إضافة إلى ما كان يشعر به حلفاؤهم في الداخل والخارج من خطر بقاء الجيش العراقي. لذلك فإنّ حلّ الجيش العراقي كان واحداً من الأهداف والحلقة الأبرز في سلسلة من الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الأمريكية بغية إضعاف وتدمير العراق منذ العام

(1) الأمر رقم (1) الصادر عن سلطة الاتلاف المؤقتة، انظر، بول بريمر، عام قضيته في العراق، ترجمة عمر الايوبي، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان 2006، ص62.

(2) بول بريمر، المصدر نفسه، ص78؛ وكذلك، خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق بين الإصلاح والشرعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الدوحة2011، ص6.

1990 تمهيداً لاحتلاله لاحقاً في العام 2003. حيث إنه في مرحلة مبكرة من التخطيط لهذا الاحتلال، قامت مراكز دراسات أميركية بمناقشة وضع الجيش العراقي، وكيفية التعامل مع التداعيات التي يولّدها قرار بحله، كل ذلك أعطى مؤشرا عن وجود أفكار مطروحة بهذا الاتجاه لحل الجيش[1]. ويبدو أن انهاء دور المؤسسة العسكريّة العراقيّة كان من أولويات الخطة الاميركية التي استهدفت إعادة بناء الذاكرة السياسيّة للشعب العراقي وإعادة صياغة نسيجه الاجتماعي، ولأجل ذلك أنيطت مهمة إعداد الخطة الأمريكية التي أطلق عليها اسم (العراق بعد الحرب)، ثمّ تغيرت إلى (العراق الجديد)، إلى معهد جون هوبكنز في واشنطن. حيث استغرق إعدادها عامين كاملين وقد اشتملت على (17) مجلدا شارك في إعدادها خبراء عرب وعراقيون ومخططون ومفكرون أمريكان. سلمت المجلدات الـ (17) إلى البيت الأبيض في شهر يناير/كانون الثاني2003، أي قبل شهرين ونصف الشهر من الغزو الأمريكي للعراق [2]. وقد دافع بول بريمر لاحقاً، في مقال كتبه لصحيفة وول ستريت جورنال عن قرار حلّ الجيش العراقي قائلا بعد أن حررنا العراق كان قرارا صائبا››، مؤكداً بقوله على «إن هذا القرار خدم غرضا استراتيجيا هاما مع وضع الواقع على الأرض بعد الحرب في الاعتبار››، وأشار بريمر إلى «أن أهداف التحالف في العراق ذهبت إلى أبعد من تغيير النظام››[3].

ثانياً: تداعيات مكلفة

عندما حلّ يوم 10 نيسان/أبريل 2003 لم تكن القوات المُسلّحة العراقيّة كافة قد تأثرت سلبياً بشكل كامل، وقد اعترف بول بريمر في كتابه عام قضيته في العراق بذلك بقوله (وقد أمر الجنرال فرانكس القوات العراقيّة في 10 نيسان/أبريل بأنّ تبقى بالزي الرسمي طوال الوقت، والمحافظة على سلامة الوحدات والنظام والانضباط في الوحدات)[4]، حيث إن فيالق الجناح الشرقي/الشمالي/الشمالي الغربي، لم تتأثر بشكل كبير بالعمليات الهجومية الصاروخية والقصف الجوي الأمريكي، بل إن بعض وحداتها لم يتأثر بأكثر من نسبة تدمير

(1) وفيق السامرائي، هل خضع بريمر للكرد وحل الجيش العراقي؟، جريدة الشرق الاوسط ـ العدد 11130، بتاريخ 19 مايو 2009.

(2) عماد علو، استراتيجية التدمير الأمريكيّة الحروب الأمريكيّة على العراق انموذجا»، ط1، مطبعة السيماء، بغداد 2019، رقم الإيداع في (1019) في دار الوثائق والكتب، ص 199..

(3) بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص17، وص38، وص157.

(4) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص40.

20 % كما تشير إلى ذلك بعض الدراسات والبحوث الأمريكية الصادرة عن مراكز البحوث. إلا أن النفاق والتناقض الذي اتسمت به شخصية (بريمر) جعلته ينكر وجود الجيش العراقي في كتابه لاحقاً تبريراً لقرار حلّ الجيش العراقي[1]. وهذه مفارقة ونفاق صريح، فالجيش كان موجوداً وكان يمكن تدارك الأمور لو أن نية القوات الغازية لم تكن متوجهة أساساً لتدمير الجيش العراقي والدولة العراقيّة بالكامل[2]، فقد تطابقت الدوافع الصهيونية بالانتقام من العراق بالثقافة الأمريكية التي تدعو دائماً إلى سحق الخصم عندما تتمكن منه. لذلك فإنّ القوات المُسلّحة العراقيّة أو أي من نخبها، لم تعترف للعدو بأي نصر أو فوز في النزاع، ولذلك لم يجرأ الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش، على اعلان النصر أوائل أيار/مايو 2003، واكتفى بالإعلان عن انتهاء الأعمال القتالية الرئيسية، لعدم توقيع أي من القادة العسكريين العراقيين لأي وثيقة استسلام، في وقت تحتم فيه قواعد الاشتباك في الحروب أن يتم ترتيب وقف إطلاق النار أو عقد الهدنة كوسيلة لإنهاء القتال والتفاهم على الخطوات اللاحقة، بوثائق خاصة، وهذا ما لم تحصل عليه القوات الأمريكية الغازية حتى انسحابها من العراق نهاية عام 2011، عندما أعلن الرئيس الأمريكي باراك أوباما في خطابه من قاعدة فورت براج بولاية نورث كارولاينا[3] اكتمال انسحاب القوات الأمريكية وانتهاء الحرب في العراق ولكنه، لم يعلن النصر فيها.

ومن الجدير بالذكر أن الحرب لم تتوقف في واقع الأمر حيث بلغ عدد العمليات العسكريّة التي خاضتها قوات الغزو والاحتلال الأمريكية خلال المُدّة الواقعة بين لحظة احتلال العاصمة بغداد وحتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2007، ما يناهز 569 عملية عسكرية، تفاوتت في كثافتها فيها بين المحافظات والمناطق العراقيّة، حيث تأتي بغداد أولاً ثمّ محافظة الأنبار ثمّ بقية المحافظات، ونُفذ 35 % منها في عام 2007 وحده.

في يناير/كانون الثاني 2007، نشر **جوزيف ستيغليتز** وليندا بيلمز، ورقة عمل تحت

(1) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص73؛ وكذلك تصريح بريمر لجريدة الشرق الأوسط السعودية في نهاية كانون الثاني/يناير 2004.

(2) فرانسيس أ. بويل، الولايات المتحدة كمحتل محارب، العراق وقوانين الحرب، مقالة منشورة في النشرة الإخبارية الأمريكيّة (Counter Punch) بتأريخ 2005/12/22ونشرت المستقبل العربي ترجمة لها في العدد 324شباط/2006، ص12.

(3) أوباما يعلن انتهاء المهمة القتالية في العراق ويشيد بأداء القوات الأميركية، 14 ديسمبر 2011، موقع راديو سوا، على الرابط الالكتروني، https://arbne.ws/3QTRktB.

عنوان (الجنود العائدون من العراق وأفغانستان: الأكلاف طويلة الأمد)، وأوردت ضمن التقرير لغاية سبتمبر/أيلول 2006 عدد الإصابات غير القاتلة بأكثر من خمسين ألف جريح، فتلقت باليوم الثاني اتصالا من وكيل وزارة الدفاع وليام وينكنفردر مستفسراً عن مصدر معلوماتها، فدلته على موقع وزارة المحاربين القدامى وموقع وزارته على الشبكة، وفي أعقاب المكالمة جرى تخفيض عدد الإصابات على الموقع من خمسين ألف إلى خمسة وعشرين ألف، فيما صار الدخول عل موقع وزارة الدفاع متعذرا [1]. كما ورد في حيثيات التوصية 77 من تقرير لجنة بيكر – هاملتون: « فعلى سبيل المثال، في أحد أيام شهر تموز/ يوليو 2006 تم تسجيل 93 هجوم أو عملية عنف هامة. ولكن بعد إجراء مراجعة دقيقة لأحداث ذلك اليوم تبين أن عمليات العنف بلغت 1100 عمليةً[2]. وبحسب وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون)، فقدت القوات الأمريكية 4487 عنصراً منذ 19 مارس/آذار 2003، ولغاية 31 تموز/يوليو 2010. بينما بلغ عدد الجرحى 32000 عنصر. الشكل في أدناه يوضّح عدد القتلى في صفوف الجنود الأميركيين في العراق للفترة من مارس/آذار 2003 ولغاية تموز/يوليو 2010.

إن تضارب الأرقام ومحاولات القيادة العسكريّة الأمريكية التقليل من شأن الخسائر والإصابات في صفوف جنودها، يدل بما لا يقبل الشك على أن للفراغ الأمني الذي تركه قرار حلّ الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني الأمريكي بريمر، تداعياته وآثاره السلبية على مجمل الوضع الأمني الداخلي بعد أن عصف حجم الخسائر المادية والبشرية في صفوف القوات الأمريكية الغازية في العراق بالسياسة الأمريكية واستراتيجيتها العسكريّة في العراق[3].

وكان قد وصل عدد الجنود الأميركيين في العراق ذروته عام 2007 بانتشار 170 ألف جندي لـ «توفير» الأمن ومواجهة عمليات المقاومة العراقيّة المُسلّحة، ثم بقي حوالي خمسين ألفا منهم لدى اعلان واشنطن شروع القوات الأمريكية الغازية بالانسحاب من العراق في آب/

(1) عماد هادي علو الربيعي، العراق والتحالف الغربي 1991-2003، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، عمان 2014، ص 200؛ كذلك، خالد المعيني، الحصاد المر: الخسائر الحقيقية للولايات المتحدة الأمريكيّة في العراق، موقع الشعلة، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3us0hkz.

(2) تقرير لجنة بيكر– هاملتون الصادر في 2007، التوصية 77.

(3) حمودي مصطفى جمال الدين، المؤسسة العسكرية العراقيّة بين ماضيها وحاضرها، الحوار المتمدن، العدد 3401، بتاريخ2011/6/19. على الرابط الالكتروني

https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263893.

أغسطس 2010[1]، والذي استكمل في 18 ديسمبر/كانون الأول 2011، حيث أعلنت الولايات المتحدة أن جيشها أكمل انسحابه من العراق ذلك اليوم، وأن الانسحاب جاء تطبيقا للاتفاقية الأمنيّة الموقعة مع الحكومة العراقيّة عام 2008. إلا أن الواقع على الأرض وبحسب الاتفاقية الأمنيّة الموقعة في عام 2008، فإنّ الولايات المتحدة الأمريكية أبقت على (3394) فرداً من قواتها في العراق إضافة إلى (1100) من المارينز كقوة حماية موظفي ومنشآت السفارة الأمريكية في بغداد، كما أبقت على (2204) فرداً لدعم قوات الأمن العراقيّة، ليبلغ مجموع القوات الأمريكية التي بقت في العراق (6788) فرداً[2]، ما يدل على أن إعلان انسحاب كامل القوات الأمريكية من العراق بحسب الاتفاقية الأمنيّة الموقعة في عام 2008، لم يكن يمتّ للواقع بصلة، وإنما كان قراراً متسرعاً لتلافي الآثار والسلبيات التي خلفها قرارها المتسرع بحل الجيش العراقي[3]. وكانت بريطانيا قد أعلنت أيضاً عن بدء سحب قواتها من جنوبي العراق مطلع أبريل/نيسان 2009 وأكملته بشكل نهائي يوم 22 ايار/مايو 2011[4].

ثالثاً: تشكيل الجيش العراقي الجديد

في 23 يونيو/حزيران 2003 أصدر الحاكم المدني بريمر الأمر المرقم (22) لسلطة الائتلاف الموقتة **بتشكيل** الفيلق العراقي الجديد (New Iraqi Corps (NIC)) وقد ابدلت هذه التسمية فيما بعد إلى الجيش العراقي الجديد (New Iraqi Army NIA)[5]. وفي يوم

(1) موسوعة الجزيرة، الغزو الأميركي للعراق.. مبررات واهية ونتائج كارثية، على الرابط الالكتروني https://goo.gl/jx73u4.

(2) لقاء عدد من الإعلاميين العراقيين مع ستيوارت جونز السفير الأمريكي في بغداد، وثيقة بعنوان (حقائق واحصائيات حول العمليات ضد داعش) حصل عليها الباحث، بتاريخ 10 فبراير/شباط 2015.

(3) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص 210، وص221.

(4) موسوعة الجزيرة، المصدر السابق.

(5) بول بريمر، المصدر السابق، ص79؛ كذلك انظر، الفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. الخطة الأمريكيّة لتشكيل الجيش الجديد، جريدة آفاق الحرية 2008/11/25. ويعدّ اللواء الأول تدخل سريع الذي شكل في نهاية عام 2003 بذرة الجيش العراقي الجديد. وتم تشكيل اللواء بدعوة العديد من الضباط وضباط الصف من صنف القوات الخاصة والدروع في الجيش العراقي السابق ليكونوا نواة اللواء وبداية الجيش العراقي الجديد بعد تدريب أفواجه الثلاثة الفوج الأول والثاني والثالث على يد مستشارين عسكريين امريكان وتأسيس الفوج الرابع سنة 2008.. وهو الآن جزء من الفرقة الأولى تدخل سريع شكل اللواء نهاية عام 2003 ليكون أول تشكيلات الجيش العراقي الجديد؛ انظر اللواء الأول تدخل سريع (العراق) من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

25 يونيو/حزيران 2003، سارع الجيش الأمريكي، بإعطاء شركة فينيل الأمريكية (Vinnell Corporation) عقداً بقيمة 48$ مليون دولار أمريكي، لتدريب الجيش العراقي الجديد (NIA)، كما تعاقد الجيش الأمريكي مع شركتين أخريين هما شركة الموارد العسكريّة المهنية (MPRI) وشركة التطبيقات الدولية للأمور العلمية والتقنية (SAIC) بعقد قيمته 30$ مليون دولار في إطار برنامج تطوير اللوجستيات المدنية لغرض تأمين الإسناد اللوجستي لعمليات تدريب الجيش العراقي الجديد (NIA) [1].

وفي آب/أغسطس 2003 بدأ تشكيل أول فوج عراقي في الجيش الجديد، وبدء تدريبه بدورة تدريبية لمدة 9 أسابيع، حيث تخرج هذا الفوج في شهر أكتوبر/تشرين الأول 2003. ولقد صدر في يونيو/حزيران 2003 أيضاً أمر سلطة الائتلاف الموقتة المرقم (28) بتشكيل افواج الدفاع المدني باسم Civil Defense Corps، وقد أطلق عليها تسمية الحرس الوطني لاحقاً في العام 2004، وهي عبارة عن وحدات من المشاة سريعة الحركة ومسلحه تسليحا بدائيا خفيفا. وقد وضعت ملاكات لأفواج الدفاع المدني (وهو يختلف عن تنظيم وحدات الجيش السابق)، ليلائم واجبات الأمن الداخلي. هذه الأفواج والتي عرفت باسم ICDC شكّلت لتكون قوة محلية تعمل بإمرة القوات الأمريكية، لتنفيذ واجبات الانقاذ والمساعدة الإنسانيّة وحماية المنشئات الثابتة وقوافل الطرق. وكان بريمر قد أعلن يوم 20 تموز/يوليو عن خططه في أن يلحق بكل فرقة من القوات المتعددة الجنسيات فوجا من هذه الافواج، إلا أن الحاجة الفعلية والعمليّة، جعلت في أن يكون لكل محافظة من المحافظات العراقيّة فوجٌ من هذه الأفواج.

إن النقطة المهمّة هنا هي أن المتطوعين لهذه الأفواج لم يكونوا من العسكريين السابقين بل من المدنيين أو من عناصر القوى السياسيّة التي ظهرت بعد العام 2003 ومعظمهم كان ممن لا خبرة عسكرية سابقة لديه، وكانوا يدربون بدورة أمدها 3 أسابيع فقط[2]، وأحيانا بدورة لا تزيد مدتها عن أسبوع، وعلى أساس أن خدمتهم ستكون في مناطقهم فقط ولا يرسلون إلى محافظات أخرى خارج مناطقهم، لذا كان تدريبهم ضعيفا

(1) انظر، 25. جيفري وايت: معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، متابعة سياسية رقم 771، الجيش العراقي الجديد: المشاكل والتوقعات، أيلول 2003، دراسة نشرها أيضاً» مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، متاحة على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3FBV6mh.

(2) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص 235.

جداً بل لم يكن بالإمكان تسميتهم عسكريين. الأمر الذي عكس المعضلة الأساسية التي واجهت الأمريكان والمتعاونين معهم عند تشكيل الافواج الأولى وهي اختيار عناصر وأفراد هذه الأفواج التي لم يجد لها حلاً، إلا من خلال الانتقاء من عناصر الجيش العراقي السابق[1] والذين كانوا محل رفض قاطع من قبل القوى السياسيّة التي كانت تتطلع لتكون البديل السياسي لنظام صدام حسين الذي أسقطه الأمريكان في 9 نيسان/ابريل 2003 وهذا ما يؤكده بريمر في كتابه عام قضيته في العراق [2].

رابعاً: تشكيل وزارة الدفاع الجديدة

تعدّ وزارة الدفاع العراقيّة المؤسسة العسكريّة الوطنيّة التي تتحمل مسؤولية الدفاع عن حدود البلاد وحماية الشعب ومصالحة من التهديدات الخارجية والداخلية بالتضامن والتعاون مع المؤسسات الحكومية الأخرى. وفي مطلع يناير/كانون الثاني 2004 تأسّست وزارة الدفاع العراقيّة الجديدة على أنقاض وزارة متجذرة في قدمها ومتأصله في نفوس العراقيين ومشاعرهم كانت قد شكلت في العام 1921 قبل تشكيل الدولة العراقيّة الحديثة، وذلك في الوزارة التي شكلها عبد الرحمن النقيب وشغل فيها جعفر باشا العسكري منصب وزير الدفاع. وكان أول وزير للدفاع في زمن ما سمّي بمجلس الحكم الانتقالي الذي شكل بإشراف الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر هو الدكتور علي عبد الأمير علاوي الذي تمّت تسميته كأول وزير دفاع بالوكالة إضافة إلى مهامه الأخرى كوزير للتجارة[3]. وقد خضعت هذه الوزارة في تأسيسها الجديد لنظام المحاصصة الطائفيّة [4] المقيت الذي بني على أساسه نظام الدولة العراقيّة الحالي فهي الند لوزارة الداخلية حسب التقسيمة الطائفيّة البشعة فاذا كان وزير الداخلية شيعياً بالضرورة يقابله وزير دفاع سنّي والعكس بالعكس. وكأن الوزير هنا يمثل طائفته ولا يمثل وطنا وشعبا بكل أطيافه ومكوّناته التي تتسم بها طبيعة المجتمع العراقي.

في 8 حزيران/يونيو2004 صدر قرار مجلس الأمن رقم 1546 حول نقل السيادة من

(1) المصدر نفسه، ص300.

(2) بول بريمر عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص79؛ كذلك انظر، الفريق صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي «الجديد».. المصدر السابق.

(3) وهو قريب كل من اياد علاوي وأحمد الجلبي، انظر، بول بريمر، المصدر السابق، ص 402.

(4) المصدر نفسه، ص75، وص 402.

المحتل إلى الحكومة العراقيّة المؤقّتة[1]! وهو ما يعتبر مغالطة لا أخلاقية لواقع مادي كان لا يزال قائما ومتمثّلا باستمرار الصراع المسلح والاستخدام المفرط للقوة والعنف في العراق من قبل الأطراف المتحاربة وكون الكلمة النهائية في الشأن الأمني العراقي ظلت بيد المحتلين[2]. فتشكلت الحكومة العراقيّة الانتقاليّة برئاسة الدكتور أياد علاوي في يونيو/حزيران 2004، وكُلف حازم الشعلان بمسؤولية حقيبة وزارة الدفاع فيها[3]، وتمت إعادة تسمية افواج الدفاع المدني باسم افواج الدفاع الوطني والحقها جميعا لأمرة وزارة الدفاع العراقيّة، بالرغم من بقائها عاملة بأمره القوات المتعددة الجنسيات. كما انشأت بهذه السنة أيضاً قوات التدخل العراقيّة Iraqi Intervention force (IIF) والتي عرفت أساسا باسم قوة الواجب الوطنيّة (INTF). وقد اعيد تسمية هذه الفرقة فيما بعد إلى اسم الفرقة العراقيّة الأولى.

وفي عام 2005 أُلغيت افواج الدفاع الوطني ودمجت بالجيش الجديد، كذلك الحقت إليه قوة الواجب الوطني التي أشرنا إليها. وفي مراحل لاحقة تألف الجيش العراقي من (14) فرقة من ضمنها فرقة آلية هي الفرقة التاسعة المتمركزة في معسكر التاجي والتي كانت تشرف عليها القوات الأمريكية وتمتلك ما يقرب من 140 دبابة ابرامز إضافة إلى عدد من دبابات T72 بولونية الصنع. وتألفت الفرق الجديدة من مقر وأربعة تشكيلات (ألوية) لكل منها إلا إنّ معظمها، يعاني من نواقص كبيرة في الملاكات والأسلحة والتجهيزات، وكذلك في الصنوف الساندة والخدمات، وكانت تعتمد في الحصول على الإسناد القتالي والفني والإداري على القوات الأمريكية[4].

---

(1) انظر قرار مجلس الأمن رقم: 1546 الخاص بنقل السيادة إلى حكومة مؤقتة وإقامة انتخابات تشريعية. في الرابط: http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/ وكذلك

GEN/N0414/381//PDF/N0438114.pdf?OpenElement.

(2) انظر، بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص359، وص 407.

(3) أُتهم حازم الشعلان لاحقاً بالإضافة لمدير التسليح في الوزارة (زياد القطان) وهو بولندي الجنسية بالفساد الاداري والمالي بعد أن قاما بالتوقيع مع شركة العين الجارية، يملكها شخص يحمل الجنسية البولندية اضافة لجنسيته العراقيّة على اكثر من (40) عقد، بلغت قيامها أكثر من مليار دولار لشراء اسلحة منتهية الصلاحية مثل طائرات – الهليكوبتر-السمتية التي عمرها 28 سنة وشراء رشاش بسعر يتجاوز سعره الحقيقي بـ (17) مرة وشراء اطلاقات نارية بأسعار تتجاوز اسعارها الحقيقية في سوق السلاح العالمي حسب تحقيق دائرة المفتش العام وتقرير ديوان الرقابة المالية والتحقيق الذي أجرته هيئة النزاهة بإشراف قضاة تحقيق المحكمة الجنائية؛ انظر التقرير السنوي لهيئة النزاهة لسنة 2005 ص101.

(4) كانت صحيفة الواشنطن بوست قد نشرت، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2010، تقريراً نقلت فيه ما

ترتبط الفرق الـ(14) بقيادة القوات البرية التي شكلت عام 2004، وقد تم دعم بعض فرق المشاة بمدرعات من طراز (113 (M1 و(11 (BMP- و) MT-LB). وترتبط الفرق الـ(14) بقيادة القوات البرية التي شكلت عام 2004، وكان انفتاح فرق الجيش العراقي الجديد كما يأتي:

- الفرقة الأولى تدخل سريع مقر الفرقة في الرمادي
- الفرقة الثانية مشاة مقر الفرقة في الموصل
- الفرقة الثالثة مشاة مقر الفرقة في سنجار
- الفرقة الرابعة مشاة مقر الفرقة في تكريت
- الفرقة الخامسة مشاة مقر الفرقة في بعقوبة
- الفرقة السادسة مشاة مقر الفرقة في بغداد الكرخ
- الفرقة السابعة مشاة مقر الفرقة في الانبار البغدادي
- الفرقة الثامنة مشاة مقر الفرقة في الديوانية
- الفرقة التاسعة مشاة آلي مقر الفرقة في بغداد الرستمية
- الفرقة العاشرة مشاة مقر الفرقة في الناصرية
- الفرقة الحادية عشرة مشاة مقر الفرقة في بغداد الرصافة
- الفرقة الثانية عشرة مشاة مقر الفرقة في كركوك
- الفرقة الرابعة عشرة مشاة مقر الفرقة في البصرة
- الفرقة السابعة عشرة مشاة مقر الفرقة في بغداد المحمودية

كشفه المفتش العام لوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، والذي قوّم من خلاله الجهود الأميركية في تطوير قدرات الجيش العراقي، وصف به وزارة الدفاع العراقيّة بأنها عاجزة بشكل عام في ما يتعلق بالتخطيط والبرمجة ووضع الميزانيات وتنفيذ العمليات والصيانة مضيفاً أن هناك في مشكلة نقص قطع الغيار والصيانة مما يجعل قادة الوحدات العراقيون يحجمون عن إرسال المعدات المعطلة إلى الصيانة خوفاً من تأخير تصليحها أو تفكيكها إلى قطع غيار وأضاف المفتش العام لوزارة الدفاع الأميركية في تقريره إنه بعد إهدار نحو 24 مليار دولار عبر ثماني سنوات من تدريب ومراقبة الأسلحة والمعدات، تفتقر كل من وزارة الدفاع والداخلية العراقيّة والجيش ووحدات الشرطة التي تدعمه إلى النظم التي تحافظ على استعداد قوات الأمن العراقيّة. انظر جريدة الدعوة السياسيّة، العدد: (1147) الاحد 12 ديسمبر/كانون الاول 2010م/5 محرم 1432هـ.

وقد ارتبطت الصنوف والمديريات الساندة بأمين السر العام، فيما يأتي مخطط توضيحي لهيكلية وزارة الدفاع العراقيّة الجديدة:

شكل (14-1): هيكلية وزارة الدفاع العراقيّة

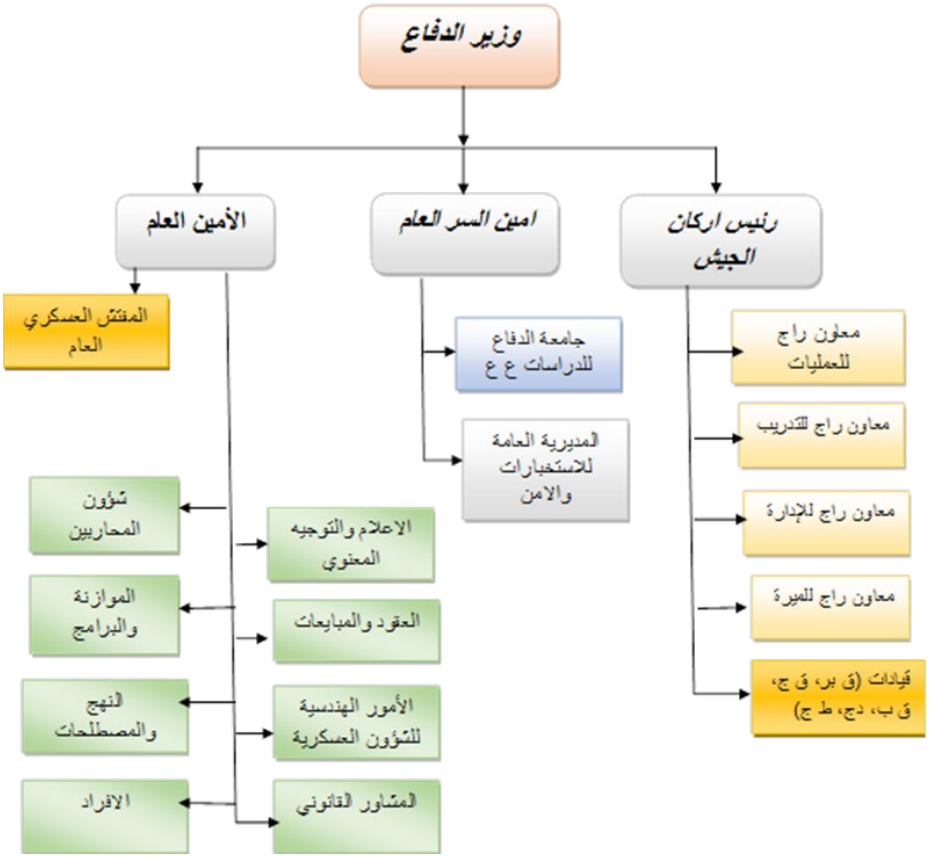

المصدر: الشكل تقريبي من تصميم الباحث

- **فرق القوات الخاصة وقوات مكافحة الإرهاب**

تشكلت نواة العمليات الخاصة بتاريخ 17 تشرين الثاني/نوفمبر2003 بإشراف القوات الخاصة الأمريكية وتحديدا قوات (Beret Forces and Delta Force)، في معسكر (جرف الصخر)، قرب قضاء المسيب.

وكانت تسمى فوج بغداد وبعد اكمال المرحلة الأولى من مراحل التأسيس تم تبديل تسمية

الوحدة إلى الكتيبة (36) كوماندوز، وكانت تتألف من فوج واحد يتفرع إلى سريتين قتالية وسرية للدعم. وكانت مهمتها الأساسية القيام بعمليات مكافحة الإرهاب في العراق. وفي مارس/آذار 2008، تغيّر الاسم من الكتيبة (36) إلى لواء العمليات الخاصة العراقيّة وأطلقت على اللواء التسمية الرمزية (قوات صقر الرافدين)، وكان يتألف من فوج مكافحة الإرهاب وفوج عمليات خاصة وفوج للدعم والاستطلاع[1]. وكان الأمريكان يطلقون عليه القوات الوطنيّة العراقيّة لمكافحة الإرهاب (INCTF).

شكلت فرقة العمليات الخاصة (الفرقة الذهبية) بمستوى قيادة عمليات خاصة نظرا للتوسع الحاصل في الملاك بموافقة كتاب وزارة الدفاع القيادة العامة للقوات المشتركة في 7 ايار/مايو 2005. وتم ربط الفرقة بمكتب مكافحة الإرهاب المرتبط مباشرة برئاسة الوزراء العراقيّة بموجب الأمر الديواني (14) في 12 شباط/فبراير2007. ثم شكل جهاز مكافحة الإرهاب بموجب الأمر الديواني رقم (61)، في 17 أبريل/نيسان 2007. إلا أنه في الواقع ظل هذا التشكيل يعمل تحت إمرة قوات الاحتلال الأمريكية منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2003[2].

وكان قد جرى منذ العام 2008-2009، تشكيل أربع كتائب أخرى من قوات مكافحة الإرهاب، وكانت تضم من 440 فردا جرى نشرها في البصرة والموصل وديالى وقاعدة عين الأسد وبتاريخ 16 ديسمبر/كانون الأول 2016، أقرّ مجلس النواب العراقي، قانون جهاز مكافحة الإرهاب رقم (31). وقد برز دور قوات جهاز مكافحة الإرهاب بعد احتلال داعش للموصل في العام 2014، وقد شاركت قوات جهاز مكافحة الإرهاب بشكل فعال جداً في عمليات التحرير في الموصل والرمادي وصلاح الدين، وكانت هي القوة الضاربة في جميع العمليات التي خاضها العراق في حربه ضد الإرهاب. ويعزو الدكتور مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، قوة جهاز مكافحة الإرهاب إلى «أنّ معايير الاختيار والتدريب

(1) Measuring Stability and Security in Iraq, March 2008, Report to Congress .https://bit.ly/3HfM91K

(2) في 2008 قرر الناتو والولايات المتحدة انضمام قوات العمليات الخاصة العراقيّة إلى قيادة القوات المشتركة JIATF والتي يديرها الناتو حالياً وقرروا تأسيس أربع قيادات إقليمية وجهاز مخابرات خاص ومشترك بين العراق والولايات المتحدة الناتو لتبادل المعلومات عن الإرهاب في المنطقة والعراق وقيادة المهام بشراكة بينهم لتدمير الشبكات الإرهابية في العراق والشرق الأوسط. انظر الموقع على شبكة الانترنيت. www. .isof-iq.com

قد تكون صارمة ومماثلة لتلك المستخدمة لتجنيد قوات العمليات الخاصة الأمريكية»[1].

ويستطرد مايكل نايتس قائلاً: « ونجح «الجهاز» في التركيز على الاحتراف، والتعدد الطائفي والولاء للعراق، الذي لا يزال لا مثيل له داخل قوات الأمن العراقيّة. وكان «جهاز مكافحة الإرهاب» الوحيد بين القوات العراقيّة الذي قام بتطوير بدايات كادر قوي لضباط الصف»[2].

ويوضح الشكل الاتي الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب العراقي:

شكل (14-2) الهيكل التنظيمي لجهاز مكافحة الإرهاب

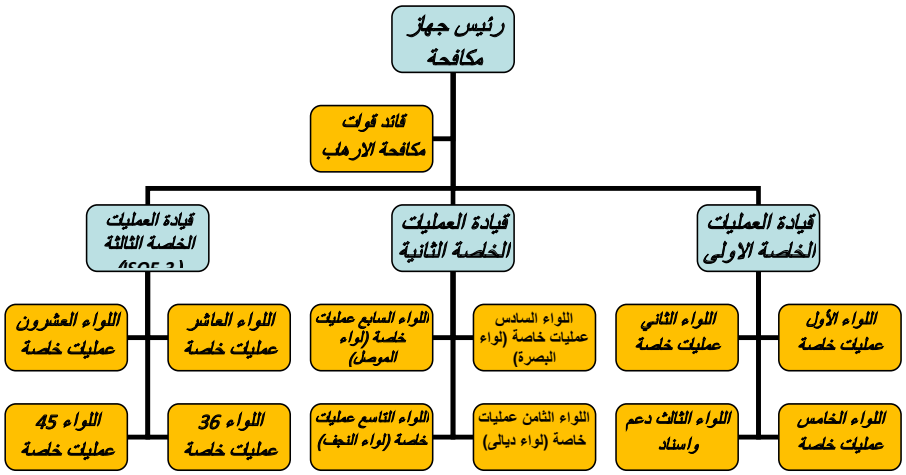

- **أهم التحديات التي واجهت تطوير الجيش الجديد قبل العام 2014**

تمظهرت تحديات بناء وتطوير الجيش العراقي الجديد قبل العام 2014، بأشكال عدة تباينت في تأثيرها من النواحي البنيوية والوظيفية. حيث لم تكن النخب السياسيّة العراقيّة متحمسة إلى اعادة بناء مؤسسة عسكرية وطنية قادرة على مواجهة التهديدات الأمنيّة الداخلية التي تنامت قدرتها، وظلت منطلقات تأسيس وعقيدة قتالها والشكل النهائي لنظام معركتها غير واضحة مما تسبب بإهدار موارد مادية وبشرية كبيرة وقد أثبتت ذلك أحداث

(1) مايكل نايتس واليكس ميدا، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق: «جهاز مكافحة الإرهاب» والحرب الطويلة ضدّ القتال المسلح، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3KVWdyd.

(2) مايكل نايتس واليكس ميدا، المصدر نفسه.

2014 وسيطرة تنظيم داعش على ثلث مساحة العراق، ولم تستطع القوات العراقيّة الحديثة التكوين مواجهتها بشكل مهني احترافي[1]. وكان من أبرز تحديات بناء وتطوير الجيش العراقي الجديد ما يأتي:

1. نظام التوازن في المؤسسة العسكريّة العراقيّة. إن الاستقطاب المذهبي والعرقي في الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة وفرض مبدأ المحاصصة الذي جاء به بريمر وجسده بتشكيل ماسمي بمجلس الحكم،أسس لما عرف بـ (المحاصصة) والتي يرمز لها في المؤسسة العسكريّة والأمنيّة وأجهزة الشرطة بمصطلح (التوازن)، التي جرى تثبيتها في الدستور العراقي النافذ لعام 2005[2]. وقد توزعت المناصب القيادية في الجيش الجديد على أساس المحاصصة الطائفيّة حيث استحوذ الأكراد[3] على سبعة مناصب مهمة من مجموع (16) هي رئاسة أركان الجيش وقيادة القوة الجوية ومعاون رئيس أركان الجيش للإدارة ومديرية الاستخبارات والأمن وقيادة ثلاث فرق، فيما حصل العرب (الشيعة) على ثمانية مناصب من ضمنها قيادة القوة البحرية وقيادة طيران الجيش، والعرب (السنة)على منصب واحد فقط[4]. الأمر الذي يشير إلى تأثير المحاصصة الطائفيّة على تنظيم هيكلية وزارة الدفاع الجديدة، لإيجاد مناصب متوازنة ترضي الجهات السياسيّة المشاركة في السُّلطة، ويتعرض مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى إلى الخلل في رئاسة أركان الجيش العراقي نتيجة تأثير المحاصصة

(1) عثمان رياض، تحديات مؤسسات الأمن والدفاع في الحكومة الاتحادية العراقيّة، سيتا العراق، رؤية تركية 2021، ص136.

(2) فلورنس غاوب: زواج غير سعيد: العلاقات المدنية-العسكرية في عراق ما بعد صدام، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، 2016، متاح على الرابط الالكتروني، https://carnegie-mec.org/2016/01/13/ar-pub-62069.

(3) انظر، تصريح اللواء جبار ياور المتحدث الرسمي باسم وزارة البيشمركة لصحيفة الشرق الاوسط منشور على موقع مكتب اعلام الاتحاد الكردستاني PUK media بتاريخ2011/1/10؛ وكذلك أنظر www.alnajafnews.net/najafnews/news.php?action=fullnews&id

(4) بالعودة إلى موقع وزارة الدفاع العراقيّة على الانترنت، سنلاحظ ضخامة واتساع الهيكل الاداري والتنظيمي لوزارة الدفاع (مديريات وزارة الدفاع)، المسؤولة عن ادارة لوجستية وعملياتية لـ(14) فرقة عسكرية! كما سنلاحظ أن هناك عدد كبير من المديريات تتشابه في واجباتها الا انها تختلف اختلافات بسيطة في التسميات وعلى سبيل المثال لا الحصر، نلاحظ مديرية الاستخبارات العامة والمديرية العامة للاستخبارات والأمن. كذلك مديرية إدارة المواقع ومديرية إدارة البنية التحتية كذلك المديرية العامة لنهج الدفاع والمتطلبات ومديرية التخطيط والمديرية العامة للموازنة والبرامج. انظر، موقع وزارة الدفاع العراقيّة على شبكة الانترنيت، htpp://www.mod.mil.iq.

الطائفيّة والعرقية فرئيس أركان الجيش العراقي السابق بابكر زيباري الذي احيل إلى التقاعد في 30 حزيران/يونيو 2015، وكان قد تولى رئاسة أركان الجيش العراقي « كممثل عن الأكراد في ظل نظام المحاصصة العرقي-الطائفي، وخدم بلاده بتفانٍ كفريق أول في الجيش العراقي منذ عام 2003، إلا أنه واجه عقبات كثيرة بسبب نظام المحاصصة. فزيباري، الذي كان قائداً شجاعاً في قوات «البيشمركة»، لم يصل إلى منصبه عبر التدرج في الرتب العسكريّة العراقيّة، ولم ينتسب إلى الكلية العسكريّة، ولم يكن معروفاً في أوساط قادة الفرق العسكريّة الأساسية في الجيش العراقي، أي المشاة والقوات المدرعة[1]. لذلك فإنّ نايتس يقترح «على الجيش العراقي نقيض هرم القيادة لكي يرأس رئيس أركان مبادر هيكلية قيادة موحدة ويصدر أوامر واضحة»[2]. استناداً لما سبق فإنّ ما يسمّى بـ (التوازن) شكل تحدياً واضحاً على الهيكل التنظيمي وعلى أداء الجيش العراقي الجديد كما أثر في نوعية القيادات العسكريّة، وبالتالي أثر نظام التوازن على بناء وتطور الجيش العراقي.

2. الصراعات الداخلية المُسلّحة. كان لحل الجيش العراقي من قبل الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر، تداعياته السلبية على مجمل الوضع الأمني في العراق، خصوصاً أن قوات الاحتلال الأمريكي لم تبدي حماسة أو اهتمام لجمع سلاح واعتدة الجيش العراقي وتركته عرضة للاستيلاء عليه من قبل تجار السلاح، والتنظيمات المُسلّحة التي ظهرت تحت مبررات مقاومة الاحتلال، وكان بعض هؤلاء ذو توجهات دينية، وبعضهم ذو توجهات وطنية وقومية، وبعضهم ذو توجهات دولية أو إقليمية، فظهرت مسميات جماعات متعددة مُسلّحة، الذي يجمعها في الأغلب قتال قوات الاحتلال؛ في وقت لم تكن النخبة السياسيّة التي جاءت إلى الحكم في اعقاب الاحتلال الأمريكي للعراق في 2003، متحمسة لأعادة الحياة للمؤسسة العسكريّة العراقيّة بالشكل الذي كانت عليه من القدرة على الفعل المؤثر في مواجهة التحديات الأمنيّة الداخلية، بدعوى ابعاد الجيش عن السياسة، وتم تداول شعار(مركز ضعيف واطراف قوية) من قبل النخب السياسيّة في هذا السياق، إلى جانب أن قوات الاحتلال الأمريكي كانت قلقة

(1) مايكل نايتس وجبار جعفر، استعادة فخر الجيش العراقي وروحه القتالية، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى، بتاريخ 8 تموز/يوليو 2015 على الرابط

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/restoring-the-iraqi-armys-pride and-fighting-spirit.

(2) المصدر نفسه.

من إمكانية أن يوسّع الجيش نطاق نفوذه ليصل إلى ميدان السياسة. إلا أن الحكومة العراقيّة اضطرت بعد ذلك إلى استخدام الجيش العراقي الجديد، لأغراض حفظ الأمن الداخلي في المحافظات والمدن العراقيّة ومواجهة فصائل حزبية مُسلّحة وجماعات مُسلّحة أخرى فضلاً عن التصدي لعناصر الإرهاب التي استهدفت الشعب العراقي وبنيته التحتية.

ومن أهم وأبرز العمليات العسكريّة في هذه المرحلة التي استخدم فيها الجيش العراقي لأغراض حفظ الأمن الداخلي ما يأتي:

- **عملية فرض القانون**: وهي عملية عسكرية انطلقت نهاية عام 2006 ومطلع عام 2007 في محافظة بغداد بهدف فرض القانون والتصدي للتنظيمات الإرهابية والمليشيات المُسلّحة التي كانت تسيطر عليها[1].
- **عملية النسر الأسود**: عملية عسكرية حدثت في نيسان/أبريل 2007، وقامت فيها قوات مشتركة عراقية أمريكية بمحاولة للقضاء على جيش المهدي في مدينة الديوانية، بعد اتهام التنظيم بإرهاب المواطنين وقتلهم في الديوانية، بينهم نساء بدعوى مخالفتهم للشريعة الإسلامية[2].
- **عملية صولة الفرسان**: هي عملية عسكرية أطلقتها الحكومة العراقيّة لوقف سيطرة المليشيات الدينيّة، بدأت هذه العمليّة في يوم الثلاثاء 25 آذار/مارس 2008 [3].
- **عملية الزركة**: وهي عملية عسكرية شارك بها الجيش العراقي مدعوماً بقوات التحالف، في 28 كانون الثاني/يناير 2007 مع تنظيم جند السماء بمنطقة الزرقاء (الزركه باللهجة العراقيّة) بالنجف، لمحاولتهم السيطرة على النجف، وادعاء قائدهم ضياء عبدالزهراء كاظم المهدوية، وتمت هزيمتهم في اليوم اللاحق في 29 يناير/كانون الثاني 2007 [4].

(1) الأمم المتحدة.. هل تنجح في انتشال واشنطن من مأزقها في العراق؟ مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، على الرابط

http://www.al-moharer.net/moh261/dirassat261.htm.

(2) مقتل واصابة العشرات في المحمودية جنوب بغداد، موقع BBC، بتاريخ 08 أبريل 2007 GMT 09:30، على الرابط http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid.

(3) معارك عنيفة في البصرة لليوم الثالث، موقع BBC، بتاريخ الخميس 27 مارس 2008 GMT 08:34، على الرابط: http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/middle_east_news/newsid

(4) تفاصيل معركة الزركة في النجف الاشرف، على شبكة هجر الثقافية، بدون تاريخ، على الرابط http://hajrnet.net/hajrvb/showthread.php?t=402909839.

- **عملية بشائر الخير**: وهي سلسلة عمليات في محافظة ديالى انطلقت بعد عمليات السهم الخارق التي نفذت أواسط العام 2007 بدعم من القوات الأمريكية وجاءت بعدها سلسلة عمليات بشائر الخير الأولى والثانية والثالثة، التي انطلقت في شهر آب/أغسطس 2008 [1].
- **عمليات فض ساحات الاعتصام:** التي جرت لمهاجمة ما عرف بساحات الاعتصام في الرمادي والحويجة وديالى وصلاح الدين ونينوى، باستخدام قوات مشتركة من الجيش والشرطة عام 2013 [2].

استناداً لما سبق، فإنّ استخدام الجيش العراقي الجديد لفرض الأمن الداخلي وتعزيز سلطة الحكومة العراقيّة التي استلمت السُّلطة من إدارة الاحتلال الأمريكي، انعكس بشكل واضح على شكل تسليح وتدريب الجيش العراقي فضلاً عن مكانته ودوره الاجتماعي[3]، وقد أقرّ عدد من كبار قادته بعدم جاهزيته للقيام بالمهمّة التي اسس من اجلها وأقرها الدستور وهي الدفاع عن الوطن [4]، بمعنى مواجهة التحديات والتهديدات الخارجية. والدليل على ذلك الفشل في التصدي لخروقات دول الجوار، لحدود العراق وأجوائه الشمالية والشمالية الشرقية من قبل القوات الايرانية والتركية. كذلك فشل الجيش في الدفاع عن حقول نفط الفكة في ديسمبر/كانون الأول 2009 [5]. واخيراً الفشل بل والنكسة الكبيرة التي تمثّلت بانهيار الجيش العراقي الجديد، أمام تنظيم (داعش) الإرهابي في يونيو/حزيران 2014.

---

(1) عمليات عسكرية والتي أطلق عليها اسم بشائر الخير الثانية في ديالى الأحد مايو 03، 2009 3:53 am موقعwww.silvana.com، على الرابط http://silvana.kalamfikalam.com/t1222-topic؛ بشـائر الخيـر» تلاحـق فلـول القاعــدة الإرهابـي فـي ديالـى، صحيفة الاتحاد، على الرابط http://www.alitthad.com/paper.php?name=News&file=article&sid=41530.

(2) يوسف الحسيني وطارق ماهر، العراق.. قتلى في فض اعتصام الرمادي، سكاي نيوز عربية، الإثنين 30 ديسمبر، 2013-09:39 على الرابط http://www.skynewsarabia.com/web/article/512441.

(3) لمزيد من المعلومات، ينظر، د. عماد علوّ، التسلح العراقي بعد الاحتلال – متلازمة الفساد والإضعاف- دراسة تحليلية، غير منشورة، مقدمة إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة/قطر..

(4) عماد علو، جاهزية القوات العراقيّة، جريدة الزمان طبعة العراق، بتاريخ 2009/8/21.

(5) إيران تستولي على حقل نفطي للعراق، لموضوع في ‹الشبكة السياسيّة والاقتصادية العالمية› بواسطة درع الجزيرة، بتاريخ 18 ديسمبر 2009. على الرابط http://www.nationalkuwait.com/forum/index.php?threads/92036/.

3. الدمج في الجيش العراقي الجديد. بموجب قرار الحاكم الأمريكي بول بريمر المرقم 91 في 7 يونيو/حزيران 2004، فقد شُكلت لجنة لتنفيذ قرار دمج الفصائل الحزبية المُسلّحة في الجيش الجديد[1]، وضمّت هذه اللجنة التي ترفع توصياتها إلى مجلس الوزراء أعداداً غير قليلة من عناصر الفصائل والأحزاب الحاكمة ومنحت الكثير منهم رتباً مختلفة، ابتداءً من رتبة لواء نزولاً غالبيتهم من غير المؤهلين عسكرياً[2]، ولا يملكون شهادات دراسية ومنهم من لا يحسن القراءة والكتابة، أطلق عليهم مصطلح (الدمج)، دون الاكتراث للمؤهلات والضوابط المطلوبة في الانتساب للمؤسسات العسكريّة، بل لاجتهادات وأهواء اللجان التي نفذت القرار (91). ومن الجدير بالذكر أن الاصطفافات الحزبية والطائفيّة [3] والعرقية والعشائرية التي شجع عليها وروج لها الاحتلال الأمريكي، جعل ولاء هؤلاء لانتماءاتهم الحزبية والعرقية والطائفيّة، وليس للمؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة[4]. ويتضح مما تقدم بأنّ بناء الجيش العراقي الجديد، لم يكن متجانساً وأدى قرار الدمج بشكل أو بآخر إلى نقل بعض سياقات الفصائل الحزبية المُسلّحة إلى المؤسسة العسكريّة النظامية[5]، ممّا كان له أكبر الأثر السلبي على أدائها لاحقاً[6]. وفي هذا يقول (انتوني كوردسمان) بكتابه عن القوات الأمنيّة العراقيّة

(1) تم الحديث ثانية عن قرار الـ«دمج» في هذا الكتاب: الفصل الخامس عشر عن وزارة الداخلية، لأنه يتعلق بها أيضاً. (المحررون)

(2) تشير السيرة الذاتية للواء فاضل برواري قائد العمليات الخاصة أنه كان من ضمن تشكيلات البيشمركة وأن اسمه الحركي (بروش). انظر موقع اللواء فاضل برواري على شبكة الانترنيت www.isof-iq.com؛ كذلك التقرير السنوي لهيئة النزاهة العراقيّة لسنة 2005، جدول القضايا الجزائية، القضية رقم 85 ص179 والقضية رقم 2447، ص187.

(3) بول بريمر، عام قضيته في العراق، المصدر السابق، ص79.

(4) تصريح رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي إلى تلفزيون الفضائية العراقيّة يوم 13/اذار 2011، المصدر السابق.

(5) الفريق الركن صباح علوان العجيلي، الجيش العراقي الجديد، المصدر السابق.

(6) يكشف تقرير نشرته صحيفة النيويورك تايمز في 2007/2/19 في اثناء تطبيق خطة فرض القانون في بغداد عن المدى الذي وصل إليه اختراق هذه الفصائل للجيش العراقي الجديد مفاده أنه (كان الضباط العراقيون يتقدمون القوات الأمريكيّة لتحذير السكان بإخفاء ما لديهم من أسلحة وما في بيوتهم من صور ومواد دعائية تدل على انتمائهم للميليشيات، وقد أحصى التقرير على سبيل المثال ((مرور اكثر من 150 سيارة دون تفتيش لم تفتح الا صناديق ثلاثة منها خلال ساعة من الزمن وعلى نقطة تفتيش عراقية واحدة في منطقة كرادة مريم في بغداد يوم 2/16)). وعلى هذا السياق يمكننا تلمس الاختلال والاختراق الأمني الواضح. ينظر، حمودي جمال الدين، نظره متأنية لواقع الجيش العراقي الجديد/2، متاح على الرابط الالكتروني: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147450.

واستراتيجيّة النجاح لعام 2007» إن الجيش العراقي لم يتمكن أن يصبح جيشاً وطنياً حتى الآن، بل مازالت العوامل الطائفيّة تلعب لعبتها به حيث إن الجيش ما زال يعاني من مشاكل الطائفيّة والقوميّة. وفي هذا السياق نفسه وضع العقيد الأمريكي (جون ماكغراث) دراسة قدمها إلى مؤسسة دراسات القتال الأمريكية، حول نظام معركة القوات العراقيّة المُسلّحة عام 2007 (حيث كانت تضمّ 10 فرق في حينها) مبيّناً فيها بعض المعلومات عن تلك القوات بما فيها تركيبها الاثني والطائفي، وعليه يتضح أن الجيش العراقي الجديد لم يبنَ على أسس وقواعد سليمة من المهنية والحرفية، الأمر الذي أدى إلى أن يكون في المراحل الأولى من تشكيله اقرب إلى الميليشيا منه إلى جيش نظامي صارم في ضبطه وانضباطه وهيكليته ووضوح عقيدته العسكريّة والقتالية[1].

4. منظومة القيادة والسيطرة. جاءت المادة (9) من الدستور العراقي لسنة 2005، غامضة عندما ذكرت في الفقرة أولاً/أ أن القوات المُسلّحة (تخضع لقيادة السُّلطة المدنية)، كما لم تحدد المادة (78) من الدستور صلاحيات القائد العام للقوات المُسلّحة التي انيطت مسؤولية قيادتها برئيس مجلس الوزراء، في وقت شهدت عمليات بناء الهيكل التنظيمي للجيش العراقي الجديد الكثير من الإرباك والغموض بسبب التغيير في شكل التنظيم الذي جاء وفقاً للتنظيم الأمريكي، عن ذلك التنظيم الذي تعود عليه ومارسه ضباط ومراتب الجيش العراقي قبل عام 2003، من حيث سلسلة المراجع، والمركزية المتبعة في تنظيم القيادة والسيطرة، فاتسم الهيكل التنظيمي بالترهل وزيادة عدد حلقات القيادة التي أدت إلى تضارب في الأوامر، وسببت هدراً واضحاً في الموارد المالية والبشرية.

وكانت المؤسسة السياسيّة العراقيّة تتوجس من تزايد نفوذ الجيش العراقي الجديد، واستندت إلى دستور 2005 في السيطرة على القوات المُسلّحة التي تمثّل صمام أمان في البقاء بالحكم أطول فترة ممكنة. لذلك فقد شكل في عام 2007، مكتب القائد العام للقوات المُسلّحة، الذي تطور بعد ذلك ليصبح قيادة (غير دستورية) لجميع المؤسسات الأمنيّة في العراق عدا إقليم كردستان. وقد أخذ هذا المكتب الكثير من صلاحيات وزارة الدفاع وألغى دور رئاسة أركان الجيش، وارتبطت به قيادة العمليات الخاصة وجهاز مكافحة الإرهاب، وأصبح لهذا المكتب أجهزة استخبارية وعملياتية إضافة إلى ذيل إداري وربطت به عدد من الوحدات

(1) خضر عباس عطوان، النظام السياسي في العراق بين الاصلاح والشرعية، ص28؛ والرابط، www.france24.com/ar/node/739673.

والقطعات المقاتلة بحجم أكثر من مستوى قيادة فرقة. ثمّ جرى تشكيل عدد من قيادات العمليات، للسيطرة على الأوضاع الأمنيّة المتدهورة في عدد من محافظات العراق، فيما كان تنظيم مكتب القائد العام، يفتقد إلى قدرات التخطيط، فكانت الإخفاقات والخروقات الأمنيّة تحدث دون معرفة المقصر لتعدد المقرات التي يستلم منها المقر المعني الأوامر، بسبب الصراع على سلطة اتخاذ القرار بين اللجنة الأمنيّة في المحافظات برئاسة المحافظ، وقائد العمليات في تلك المحافظة، وهو ما انعكس سلباً على وحدة القيادة والسيطرة وأفرز معضلات وصعوبات في تأمين التعاون والتنسيق وتحشيد الموارد العسكريّة واللوجستية المتيسرة وهو ما كان مخالفاً لأبسط أساسيات ومبادئ الحرب وواجبات الأركان في الميدان والذي ألقى بظلاله على الأمن الوطني العراقي بصورة عامة[1]، وانعكس على بناء وتطور الجيش العراقي الجديد.

5. القوى السياسيّة وبناء الجيش العراقي الجديد. كان تباين المواقف بين الأحزاب والقوى السياسيّة العراقيّة من بناء وتطوير الجيش العراقي تحدياً استراتيجياً أثر ليس فقط على تطوير الجيش العراقي الجديد، بل حتى على عملية انفتاحه الاستراتيجي في ساحة العمليات العراقيّة، وكان ذلك نتيجة واضحة لتأثير السياسات الطائفيّة التي حاول ترسيخها المحتل الأمريكي وأدت إلى أن القوى السياسيّة السُّنيّة كانت تعد الجيش العراقي الجديد تشكيًل طائفيّ بسبب سياسات الحكومات العراقيّة بعد 2003، التي سيطرت عليها الأحزاب الشيعيّة، كما دفعت بعض الفتاوى إلى عزوف السنة عن الانتماء للأجهزة الأمنيّة ومن ضمنها الجيش الجديد، ما شكل خللاً كبيراً في بناء الجيش، في وقت اتسم موقف القوى والأحزاب المشتركة في العمليّة السياسيّة بين الفترة من 2003 وحتى 2014، دائماً بعدم الثقة بالضباط العراقيين من ذوي الرتب الكبيرة والخبرة، مشككين بولاء هؤلاء الضباط للنظام السياسي الذي استلم السُّلطة بعد 2003، ومستخدمين قانون (المساءلة والعدالة) للتهديد بإقصائهم خارج المؤسسة العسكريّة الجديدة، الأمر الذي انعكس سلباً على أداء تلك المؤسسة من خلال دفع قادتها للشعور بالتوجس والقلق من تعرضهم للإقصاء وربما بوضعهم في موقف الاتهام في بعض الاحيان[2] إن ارتباك وتجاذبات ما يسمّى بـ (العمليّة السياسيّة) الجارية في العراق، التي

(1) عماد علو، وخالد البياتي، معاضل القيادة والسيطرة في المؤسسة الأمنية العراقيّة وخيارات إعادة التنظيم دراسة مهنية قابلة للنقاش، دراسة مقدمة إلى مركز النهرين للدراسات الاستراتيجية، بغداد 2021، ص9.

(2) بتاريخ 25 شباط/فبراير 2010، أعلنت هيئة المساءلة والعدالة اجتثاث ثلاثمئة وستة وسبعين ضابطاً

أسست على أساس طائفي وقومي وما نجم عن ذلك من تقاطعات في المصالح والأهداف بين مختلف القوى والتيارات الفاعلة في العمليّة السياسيّة بات يثير العديد من المخاوف من تأثير الانتماءات الحزبية السياسيّة والطائفيّة العِرقية على ولاء المؤسسة العسكريّة وبالتالي على مهنيتها وكفاءة أدائها. وربما يرى قادة ورموز العمليّة السياسيّة في العراق، أن تسييس إدارة القوات المُسلّحة العراقيّة، هي استراتيجيّة فعالة للحفاظ على وضعهم الشخصي والحزبي، وفي الوقت نفسه وقاية أنفسهم من أية انقلابات عسكرية محتملة، غير أن هذا الأسلوب يُعرِّضهم هم وكذلك تماسك العراق نفسه إلى الخطر، لذلك، يبقى تسييس قدرات الجيش تحدياً تنموياً جوهرياً في قطاع الأمن الوطني العراقي ما يتطلب اهتماماً متواصلاً لضمان ولاء القوات للمؤسسات التي تخدمها وليس للأفراد أو الأحزاب السياسيّة أو الهُويّات الأصلية[1]. وهذا ما يؤكده عضو البرلمان العراقي والقيادي في التيار الصدري، عدي عواد، في تصريح سابق ل«الشرق الأوسط» أن «قضية تسليح الجيش العراقي وما يحصل من تلاعب فيها إنما هي قضية سياسيّة، وليست فنية أو لوجستية، مثلما يقولون»، مشيرا إلى «أنهم يقولون إننا لا نحتاج إلى بناء جيش قوي يملك أسلحة متطورة، بما في ذلك قوة جوية وبحرية، بسبب عدم وجود استهداف خارجي على العراق، بينما واقع الحال يشير الآن إلى وجود مثل هذا الاستهداف الخارجي، فالكويت باتت تحشد قوات عسكرية عند حدودنا، وتركيا وإيران تقصفان أراضينا، وبالتالي فإنّ الحاجة باتت ماسة لقوة ردع عراقية»[2]. وفي هذا السياق طالبت بعض القوى السياسيّة الكرديّة المشاركة في الحكومة، بشكل متكرر أن تكون لها «رقابة» على مشتريات الأسلحة ويعزو الأكراد حسب تصريحات جبار ياور أمين عام وزارة البيشمركة رفضهم تسليح الجيش إلى «فداحة ما عانى منه الشعب العراقي كافة على يد الجيش في الماضي». وفي عام 2012، عارض الأكراد بشدة قرار القائد العام للقوات المُسلّحة تشكيل (قيادة عمليات دجلة)، للإشراف على الملف الأمني في مدينتي ديالى وكركوك الغنية

كبيراً في الجيش والشرطة، بينهم عشرين قائداً رفيع المستوى، إضافة إلى مدير الاستخبارات العسكرية، انظر الرابط الالكتروني، www.albaghdadia.com/n/iraq-polotics/14045--376.html؛ والرابط الالكتروني،http://bit.ly/2kA1hlB.

(1) Salmoni. A Barak, Responsible Partnership the Iraqi National Security Sector after, 11 May 2011, Washington institute. https://bit.ly/38uq2sy.

(2) حمزة مصطفى، الإرادات السياسيّة وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقيّة المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011. منشور أيضاً» على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3nFeO8J.

بالنفط، بحجة أن منطقة مسؤولية هذه القيادة تعد وفقاً للمادة 140 من المناطق المتنازع عليها بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية، إلا أن أطرافاً عربية وتركمانية داخل مدينة كركوك كانت ترى أنّ هناك أطماعًا وراء رفض الأكراد فكرة تولي القيادة المذكورة أمن المدينة. مخاوف الأكراد من تطور بناء الجيش العراقي الجديد عبر عنها د. برهم صالح رئيس حكومة إقليم كردستان في مقابلة مع صحيفة لوس انجلوس عندما قال: «من حق الشعب الكردي أن يقلق بشأن الانباء التي تحدثت عن امتلاك الجيش العراقي أسلحة ثقيلة». وأضاف قائلاً إن «هذا القلق لا ينحصر بالأكراد. فهناك قطاعات معينة من العراقيين تتخوف من أن يُستَخدمْ الجيش العراقي كوسيلة للاضطهاد كما حدث في الماضي»[1]. إلا أن ساسة عراقيين أكّدوا مراراً وتكراراً أن ما يسمّبـ(مخاوف) الأكراد من تسليح الجيش العراقي الجديد، غير مبررة على الاطلاق، لأنهم يشاركون الحكومة المركزية بكل قراراتها التشريعية والتنفيذية فهم مشتركين في مجلس النواب ورئاسة أركان الجيش ولجنة الأمن والدفاع وكل المفاصل الأخرى في الدولة العراقيّة. وأن ذهاب القادة الأكراد للمطالبة بضمانات من الدول المصدرة للسلاح أمر غير منطقي، مؤكدين أن الدول المصدرة أيضاً لا تملك القدرة على فرض مثل هكذا شروط على الدول المستوردة للسلاح، فضلاً عن أن هذا الموقف الكردي، «يصب في مصلحة قوات الاحتلال». وان «عدم تجهيز الجيش العراقي بالأسلحة والإمكانات ووصوله إلى مرحلة الاعتماد على الذات يعني بقاء الاحتلال على أطول فترة ممكنة في العراق والمطلب الكردي يصب في هذا الاتجاه»[2]. ومع ذلك فإنّ نفس الأحزاب والقوى السياسيّة التي انتقدت موقف الأحزاب الكرديّة من تسليح الجيش العراقي ايدت الغاء صفقة شراء طائرات (F-16) الاميركية واحالة مبلغ (900) مليون دولار كانت مخصصة في ميزانية العام 2011، إلى تخصيصات دعم البطاقة التموينية وشبكة الحماية الاجتماعيّة [3] على الرغم من أن العراق كان لا يملك أي غطاء جوي وطني يعتمد عليه في أعقاب انسحاب أمريكي متوقع نهاية عام 2011، ما أثار العديد

(1) برهم صالح: الكرد قلقون من أسلحة بغداد الثقيلة، وتأخر تشكيل الحكومة «أمر مخجل»، قناة عشتار الفضائية بتاريخ 2010/9/20، تصريح منشور على الرابط الالكتروني، https://www.ishtartv.com/viewarticle،31331.html.

(2) حمزة مصطفى، الإرادات السياسيّة وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقيّة المسلحة، المصدر السابق.

(3) عماد علو، تسليح الجيش العراقي مواقف متضاربة ودعوات مشبوهة، صحيفة الزمان بتاريخ 2013/11/1، منشور على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3A69LWd.

من التساؤلات عن جدية القوى والأحزاب السياسيّة الحاكمة في بناء وتسليح جيش عراقي قوي وهو ما تنبأ به (Elliott) في مارس/آذار 2011 بقوله: «إن الجيش العراقي سينهار في حرب تقليدية عالية الكثافة»[1]. أما (Salmoni)، فقد كان أكثر ً وضوحا عندما قال في ايار/ مايو2011: «إن قوات الأمن العراقيّة تواجه صعوبة خطيرة في مهاجمة وتحييد التحصينات المركزة، للمسلحين في العراق»[2].

6. مواقف دول الجوار من تسليح الجيش العراقي: لقد شكل الاستهداف الأمريكي للعراق ومحاولة احتلاله منذ العام 1991 واحتلاله لاحقاً في 9 نيسان/أبريل 2003، مبررا لدول الجوار الإقليمي للتدخل في الشأن العراقي الداخلي بوصفه البوابة المستقبلية للعب دور إقليمي في المشروع الأمريكي لإعادة رسم الخارطة السياسيّة للمنطقة والهيمنة عليها، فدفعت بأجهزتها الأمنيّة والمخابراتية للعمل بنشاط ظهرت آثاره لاحقاً على الساحة الداخلية للعراق[3]. وقد أثارت عملية تسليح وتطوير الجيش العراقي الجديد، فزع عدة أطراف اقليمية يبدو أن استراتيجياتها الأمنيّة تنتعش في ظل عراق ضعيف، وعرضة للتدخل. لذلك كان من أبرز المخرجات السلبية التي نجمت عن سياسات دول الجوار تجاه العراق بعد العام 2003، الوضع الداخلي المتأزم في العراق نتيجة تلك السياسات، فتلكؤ تلك الدول في إعفاء العراق من ديونه والتعويضات التي فرضت عليه في أعقاب حرب الخليج الثانية يعد مؤشراً صريحاً على رغبة تلك الدول في إبقاء حالة الضعف والانهيار مستمرة في العراق[4]، ويعتقد بعض السياسيين العراقيين أن «قضية تسليح الجيش العراقي وما يحصل من تلاعب فيها إنما هي قضية سياسيّة، وليست فنية أو لوجستية، مثلما يقولون»[5]، مشيرين إلى ما يروجه الجانب الأمريكي من عدم الحاجة إلى بناء جيش قوي يملك أسلحة متطورة، بما في ذلك قوة جوية وبحرية، بسبب عدم وجود

(1) Elliott DJ: The Missing Links: A Realistic appraisal of the Iraqi Military, Defense Industry staff, 12 July 2011.

(2) Salmoni. A Barak, Responsible Partnership the Iraqi National Security Sector after, 11 May 2011, Washington institute, p11.

(3) هشام القروي، المصدر السابق، ص27.

(4) حامد المطلك، الإرادات السياسيّة وملفات الفساد تعيق تسليح القوات العراقيّة المسلحة، جريدة الشرق الاوسط، العدد 11959، 26 اغسطس 2011.

(5) علي الطالقاني، النزاهة والفساد في العراق، المركز الوثائقي والمعلوماتي، مؤسسة النبأ للثقافة والإعلام، شبكة النبأ المعلوماتية-الثلاثاء 2 تشرين الاول/2007.

استهداف خارجي على العراق، بينما واقع الحال يشير الآن إلى وجود مثل هذا الاستهداف الخارجي، فالكويت باتت تحشد قوات عسكرية عند حدود العراق، وتركيا وإيران تقصفان وتتوغلان في الأراضي العراقيّة، وبالتالي فإنّ الحاجة باتت ماسة لقوة عراقية مُسلّحة تفرض توازن ردع مقبول. وكانت الكويت التي انطلقت منها القوات الأمريكية لاحتلال العراق عام 2003، قد أعربت في سبتمبر/ايلول 2011 عن مخاوفها من اعتزام واشنطن تسليح الجيش العراقي، وقال الشيخ جابر المبارك وزير الدفاع الكويتي في ذلك الوقت، إن إعادة تسليح العراق ينتج عنه «اختلال في موازين القوى في المنطقة»[1]. وفي هذا الاتجاه بذلت الكويت جهوداً ومساعي لإعاقة تسليح الجيش العراقي الجديد والاعتراض عليه فقد طالب عضو مجلس الأمة (البرلمان) الكويتي ناصر الدويلة رئيس الوزراء الشيخ ناصر المحمد بالاعتراض لدى الأمريكان على خطط أميركية لتسليح الجيش العراقي بأسلحة متطورة «تقلب ميزان القوة في المنطقة»، بالإشارة إلى ما أعلن من طلب عراقي بتزويده 36 طائرة مقاتلة نوع «F16». وقال الدويلة في تصريح للصحافة في وقت لاحق، إن على الكويت والسعودية أن «تعملا على الاحتفاظ بالتفوق العسكري الحالي (على العراق) لا سيما أن خطط التسليح الأميركية للعراق تهدد الأمن الاقليمي، وتضع علامة استفهام حول السياسة الأميركية للمنطقة»[2]. إن القلق الاقليمي [3] من التسلح العراقي يؤشره الاستراتيجي والمؤرخ العسكري انتوني كوردسمان Anthony H. Cordesman، في الدراسة التي جاءت تحت عنوان (الميزان العسكري في الشرق الأوسط نظرة تحليلية شاملة The Military Balance in the Middle East: An Analytic Overview)، صدرت عن مركز الدراسات الاستراتيجيّة والدولية في واشنطن « ان دول الخليج منقسمة على نفسها حول مصدر التهديد الخارجي، إذْ يعدّ بعضها العراق تهديداً أساسياً في حين يرى آخرون في إيران مصدراً للتهديد.. متبنياً في ذلك وجهة النظر الاسرائيلية التي تنفي ان يكون التفوق العسكري للدولة العبرية واقتناؤها أسلحة نووية أهم أسباب سباق

(1) تسليح الجيش العراقي يثير «رعب» الجيران، جريدة الصباح الجديد، العدد 1357 في 2009/2/21؛ كذلك انظر أيمن الهاشمي، الحوار المتمدن، العدد: 2426، 2008/10/6.

(2) محمد صالح المسفر، لا تستفزوا العراق الشقيق، وكالة اليقين للأنباء، بتاريخ: الثلاثاء 28-06-2011، على الرابط الالكتروني، yaqen.net/Portal/news.php?action=view&id=18124.

(3) جريدة العالم، العدد 473، الخميس 24 تشرين الثاني(نوفمبر) 2011؛ وكذلك الرابط، www.alaalem.com/index.php?aa=news&id22=17599.

التسلح في المنطقة وتعزو السبب عادة إلى الصراعات العربية-العربية والتهديدين الإيراني والعراقي»[1].

استناداً لما سبق فإنّ عملية بناء وتطور الجيش العراقي ظلت متعثرة للأسباب الواردة أعلاه، وفي هذا الإطار يقول باراك سالموني الباحث في معهد واشنطن في دراسة بعنوان شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 (فإنّ مظهر القوات العراقيّة لا يناسب دولة كاملة السيادة لها جيران مسلحون جيداً بأسلحة هجومية متطورة على نحو متزايد)[2]. مما سبق يمكننا إدراك وفهم تصريح رئيس أركان الجيش العراق الفريق الأول بابكر زيباري[3] حول تحديد فترة زمنية طويلة تمتد إلى عام 2020 لاكتمال جاهزية الجيش العراق للقيام بالدور والمهمّة المنوطة به أسوة بباقي جيوش المنطقة، وليكون بمستوى التحديات التي تواجه العراق.

- **إشكالات العقيدة العسكريّة العراقيّة**

تؤسس الجيوش والأجهزة الأمنيّة عبر إرادة شعبية تعبر عنها المؤسسات الدستوريّة، وفق الحاجة لتحقيق المصالح العليا للدولة. إلا أن تشكيل الجيش العراقي الجديد بعد العام 2003، لم يأتي بإرادة عراقية وعبر مؤسسات دستورية تعبر عن مصالح الشعب والدولة العراقيّة، وإنما جاء تشكيل الجيش عبر قرار اتخذه بول بريمر الحاكم المدني الأمريكي الذي كان يمثل سلطة الاحتلال الأمريكي للعراق وليس أي سلطة عراقية. لذلك شابت عملية تشكيل وبناء وتسليح الجيش العراقي الجديد، في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في العام 2003، الكثير من الأخطاء البنيوية، بسبب غياب دستور عراقي متفق عليه، مما جعل من الصعب الوقوف على تصور عراقي موحد ازاء اتجاهات ومديات تسليح وبناء الجيش الجديد. وحتى

(1) انتوني كوردسمان، الميزان العسكري في الشرق الأوسط نظرة تحليلية شاملة للإنفاق العسكري وانتقال وتوزيع الاسلحة الرئيسية حسب الدول والمناطق والنوعية المطلوبة، عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن متاح على الرابط، https://bit.ly/3F0iOH4؛ وكذلك أنظر صحيفة الحياة بتاريخ 2001/7/28.

(2) باراك سالموني، شراكة مسؤولة: قطاع الأمن القومي العراقي ما بعد 2011 معهد واشنطن للدراسات الاستراتيجية والدولية، نشرة المجهر السياسي.

(3) تصريح الفريق الأول بابكر زيباري متاح على الرابط، http://bit.ly/2kzQ84h؛ وكذلك انظر، القروي، د. هشام، مشروع الاحتلال ومشروع الدولة الوطنية الديمقراطية: العراق.. من المعالجة الأمنية إلى المعالجة السياسيّة، مقدمة إلى المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات/الدوحة 2011، ص6.

عندما أعيد تأسيس وزارة الدفاع، في مطلع يناير/كانون الثاني 2004 خضعت هذه الوزارة لنظام المحاصصة الطائفيّة المقيت الذي بني على اساسه نظام الدولة العراقيّة الحالي، مع غياب أو غموض واضح للمبادئ الأساسية التي توجه القوات العسكريّة في سعيها لتحقيق أهداف الأمن القومي العراقي، كل ذلك أدى إلى بروز إشكاليات كبيرة في بلورة عقيدة عسكرية عراقية، إلى أن صدر الدستور العراقي لسنة 2005، لتبدأ معه الخطوة الأولى في رسم ملامح العقيدة العسكريّة العراقيّة باعتبار أن الدستور العراقي هو المرتكز الأول الذي تستمد منه مجموعة المبادئ الأساسية التي توجه القوات المُسلّحة في سعيها لتحقيق أهداف ومتطلبات الأمن القومي العراقي.

المبادئ الدستوريّة للعقيدة العسكريّة العراقيّة

وقد اهتم الدستور العراقي النافذ لسنة 2005، ببناء وتنظيم المؤسسة العسكريّة العراقيّة، عندما نص في «المادة (9) أولاً: أ تتكون القوات المُسلّحة العراقيّة والاجهزة الأمنيّة من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء وتخضع لقيادة السُّلطة المدنية وتدافع عن العراق ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي ولا تتدخل في الشؤون السياسيّة ولا دور لها في تداول السُّلطة». وكان ذلك مجموعة من المبادئ التي تتعلق بالعقيدة العسكريّة العراقيّة. إن أهم الأسس الدستوريّة لتنظيم المؤسسة العسكريّة العراقيّة التي تناولها الدستور العراقي لسنة 2005، ما يأتي[1]:

1 ـ القوات المُسلّحة والسُّلطة المدنية: أخضعت المادة (9) من الدستور العراقي القوات المُسلّحة لقيادة السُّلطة المدنية، دون توضيح أسس تنظيم وشكل وصلاحيات هذه القيادة المدنية للمؤسسات العسكريّة والأمنيّة، كما لم توضح المادة (9) مفهوماً محدداً ل(القوات المُسلّحة العراقيّة) وماذا يشمل هذا المصطلح خصوصاً أن الدستور وفي الفقرة (ب/أولاً) من المادة التاسعة قد حظر تكوين ميليشيات عسكرية خارج اطار القوات المُسلّحة (دون أن يعطي تعريفاً واضحاً لمصطلح الميليشيات المقصود في البيئة السياسيّة والأمنيّة العراقيّة)، وخصت المادة (9)، جهاز المخابرات الوطني العراقي بجمع المعلومات وتقويم التهديدات الموجهة للأمن الوطني وتقديم المشورة

(1) عماد علو، تنظيم المؤسّسة العسكرية والأمنية، صحيفة الزمان طبعة العراق، بتاريخ 2021/8/18، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3nB5VNq.

للحكومة العراقيّة. ويكون تحت (السيطرة المدنية)، دون أن تستخدم مصطلح (قيادة السُّلطة المدنية). والغريب أن الفقرة الفرعية(هـ/أولاً) من المادة (9)، وضعت قيوداً على تطوير القدرات التسليحية للقوات المُسلّحة العراقيّة بسبب مفهومها المتعدد التفسيرات والتأويلات عندما ربطت بين احترام الحكومة العراقيّة لالتزاماتها الدولية بمنع انتشار وتطوير وإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية وبين كل ما يتصل بتطوير وتصنيع وانتاج واستخدام معدات ومواد وتكنولوجيا وأنظمة للاتصال يمكن لاي كان تفسيرها بانها ذات استخدام مزدوج لإنتاج واستخدام الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، وهذا قد يشمل المقذوفات البالستية والطائرات والمدفعية وغيرها من افرع الصناعات الحربية، ما يجعل عمليات اعادة تسليح وتجهيز القوات المُسلّحة العراقيّة والأجهزة الأمنيّة مرهونة بالإرادة الخارجية الأجنبيّة.

2 ـ توزيع المناصب القيادية: لغرض تعزيز قيادة السُّلطة المدنية على القوات المُسلّحة العراقيّة فقد فوض الدستور العراقي لسنة 2005، مجلس النواب العراقي في المادة (70) انتخاب رئيس الجمهورية وهو القائد الأعلى للقوات المُسلّحة (للأغراض التشريفية والاحتفالية)، بحسب الفقرة (تاسعا) من المادة (73). كما فوّض الدستور مجلس النواب أيضاً في المادة (76)، بالموافقة على مقترح رئيس الجمهورية تعيين رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المُسلّحة العراقيّة بحسب المادة (78) من الدستور[1]. وقد منحت الفقرة(أولًا) من المادة (81) الحق لرئيس الجمهورية بأن يقوم مقام رئيس مجلس الوزراء عند خلو المنصب لأي سبب كان. وهذا يعني ضمنياً قيامه بمهام القائد العام للقوات المُسلّحة. كما فوّض الدستور العراقي لسنة 2005، مجلس النواب العراقي في الفقرة (ج/خامساً) من المادة (61) والفقرة (خامساً) من المادة (80) الموافقة على تعيين رئيس أركان الجيش، ومعاونيه، ومن هم بمنصب قائد فرقة فما فوق، ورئيس جهاز المخابرات، بناء على اقتراح من مجلس الوزراء. ولكن لم يعمل بشكل واضح بهذه السياقات وبقي شغل المناصب القيادية مرهوناً بالمحاصصة والتوافقات السياسيّة، مما انعكس سلباً على الأداء في الميدان والدليل على ذلك ما

(1) انظر، الدستور العراقي لسنة 2005.

حصل من كارثة في يونيو/حزيران 2014. ومن الجدير بالذكر أن الدستور العراقي لم يحدد أو يتطرق بالتفصيل لصلاحيات (القائد العام للقوات المُسلّحة)، وهو شخصية مدنيّة قد تكون بعيدة عن معارف وسياقات عمل المؤسسات العسكريّة والأمنيّة، ولم يخصص له هيأة ركن واضحة لتقديم المشورة له في قيادة القوات المُسلّحة، الأمر الذي أتاح الفرصة لمن تسنم منصب القائد العام للقوات المُسلّحة مستندين إلى المادة(110) من الدستور بتشكيل عدد من قيادات العمليات في بغداد والمحافظات دون وضع أسس واضحة لعمل وصلاحيات هذه القيادات وعلاقاتها مع السلطات المدنية(المحافظ ومجلس المحافظة)، مما ولّد إرباكاً في الصلاحيات انعكس سلباً على الأداء، في حين خصّص الدستور العراقي المواد (84) و(99)، لتنظيم عمل جهاز المخابرات الوطني والقضاء العسكري، على أن تحدّد واجباتها وصلاحياتها بقوانين تصدر لاحقاً، وأخضعها لرقابة مجلس النواب، والغريب أيضاً أنه لحد الان لم يصدر قانون وزارة الدفاع العراقيّة رغم مرور ما يقارب (18)عاماً على إعادة تشكيلها.

3 ـ صلاحيات السُّلطة الاتحادية: حصر الدستور العراقي لسنة 2005 في المادة (110/ثانياً) صلاحية وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مُسلّحة وادارتها لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه بالسُّلطة الاتحادية حصراً، أي برئاسة مجلس الوزراء الاتحادي والوزارات والأجهزة الأمنيّة الاتحادية، فبالإضافة إلى (12) قيادة عمليات، تدير 14 فرقة عسكرية من نظام معركة وزارة الدفاع، و(6) فرق من نظام معركة وزارة الداخلية، ذهبت الحكومات المتعاقبة إلى تسويغ تشكيل واستحداث قيادات عسكرية وأجهزة وقوات أمنية، مثل (البيشمركة، الشرطة الاتحادية وفرقة للرد السريع، و116 فوج طوارئ تابعة لوزارة الداخلية، و67 لواء من الحشد الشعبي، وجهاز مكافحة الإرهاب) الأمر الذي انعكس سلباً على دور وأداء وزارتي الدفاع والداخلية، كما أدى إلى هدر غير مبرر في الموارد البشرية والمادية، نجم عنه معضلات كثيرة في القيادة والسيطرة بسبب تباين واختلاف التدريب والإعداد القتالي، تباين التسليح والتجهيز، اختلاف في الولاءات، ضعف وغموض سلسلتي القيادة والارتباط، اختلاف عقائد القتال، عدم وضوح وتداخل ساحات العمل والمهام المكلفة بها تلك القيادات والتشكيلات، وضعف بل وغياب دور رئاسة أركان الجيش

في إدارة الحرب مع المقرات الميدانية (قيادات العمليات والفرق العسكريّة المرتبطة بها)، إضافة إلى غياب التنسيق الفعال مع الخليط غير المتجانس من القوات المشتركة الأخرى. فعلى سبيل المثال لاتزال عملية تحديد الارتباطات الأمنيّة لحكومة إقليم كردستان (المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة والعدلية في الاقليم)، وبقية المحافظات العراقيّة، تشكل معضلة في تنظيم تراتبية القيادة والسيطرة على القوات المُسلّحة وبقية الاجهزة الأمنيّة العاملة على امتداد الجغرافية العراقيّة كما أن الدستور العراقي لم يتطرق في أيّة فقرة من فقراته إلى مصطلح (البيشمركة) واستناداً إلى الفقرة (خامساً) من المادة (121) من الدستور العراقي لسنة 2005، فإنّ مصطلح (حرس الإقليم) هو المصطلح الذي استخدمه الدستور، وهو مصطلح يختلف في معناه كثيراً عن مصطلح (البيشمركة)، من حيث الارتباط والمهمّة والتاريخ. وكان الأجدى العودة إلى نظام الفيالق، انطلاقاً من مبدأ وحدة القيادة والسيطرة[1].

استناداً لما سبق فمن الواضح أن الدستور العراقي لسنة 2005، لم يتعاطَ مع المؤسسة العسكريّة والأمنيّة العراقيّة على أنها، بالضرورة، مجتمع متخصص منفصل عن المجتمع المدني، وأن «الجيش يشكل مجتمعًا متخصصًا يحكمه نظام منفصل عن النظام المدني»، حيث إن الدستور خول مجلس النواب العراقي والسُّلطة المدنية لأول مرة في تاريخ العسكريّة العراقيّة بالتدخل في إدارة والجيش وتعيين قادته، إن «الطابع المختلف للمجتمع العسكري والمهمّة العسكريّة يتطلب مراجعة ذلك التخويل من خلال اصدار قانون وزارة الدفاع المعطل لحد الآن بسبب الإشكالات في العقيدة العسكريّة للدولة.

اشكاليات العقيدة العسكريّة

يراد بـ (العقيدة العسكري Military Doctrine)، مجموعة القيم والمبادئ التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب وتحديد بناء واستخدام القوات المُسلّحة وقت السلم والحرب وبما يحقق الغايات واالهداف الوطنيّة للدولة[2]، فهي إذن تعبر عن رؤية القيادة السياسيّة للدولة، في طريقة استخدام القوات المُسلّحة لمواجهة تهديد

(1) عماد علو، تنظيم المؤسّسة العسكرية والأمنية، المصدر السابق.

(2) وزارة الدفاع العراقيّة، كراسة أسس واستخدام القوة، كراسة رسمية الرقم 832، مديرية التطوير القتالي، بغداد، ط1، 1987، ص 12.

عسكري محتمل أو خوض حرب يحتمل نشوبها، بمعنى أدق أنها عقيدة الحرب للدولة War Doctrine، وعليه فإنّ العقيدة العسكريّة هي عقيدة مرتبطة بالرؤية الاستراتيجيّة الشاملة للدولة (Grand Strategy).

وقد عانت المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة عبر مراحل تطورها منذ تشكيلها في 2003، من غموض في العقيدة العسكريّة العراقيّة، وذلك لأنّ المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة، جرى بناؤها وفقاً لمتطلبات آنية وبغياب الرؤية الاستراتيجيّة الشاملة للدولة العراقيّة (Grand Strategy)، بعد عام 2003، حيث إن سلطة الاحتلال الأمريكي حاولت تطبيق التنظيم العسكري الأمريكي بتشكيل رئاسة أركان مشتركة في وزارة الدفاع الجديدة، دون وضع آليات عملية من خلال التدريب وإعداد الكوادر لتأمين نجاح وفعالية هذا الهيكل التنظيمي، ما أبقى الدوائر والقيادات والتشكيلات الأدنى التي استحدثت لهذا الغرض عبئاً على الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع، بمعنى أن (نظام معركة Battle System)[1]، وزارة الدفاع الجديدة الذي عانى من ارتباك بسبب التغيير في هيكلها التنظيمي لمرات عديدة بسبب المحاصصة الطائفيّة، وطبيعة التغييرات في متطلبات إدارة القوات المُسلّحة والحاجات المستجدة لمواجهة التحديات الأمنيّة الداخلية والخارجية التي واجهت الوزارة في تلك المرحلة.. ما جعل وزارة الدفاع الجديدة، تواجه العديد من التحديات والمعاضل البنيوية والأمنيّة، إضافة إلى غياب الرؤية الاستراتيجيّة الشاملة للدولة العراقيّة بعد العام 2003، جعل من الصعب بل من المستحيل أحياناً تحقيق الأدوار المهمّة التي تقدمها العقيدة العسكريّة لتوجيه النشاطات والأعمال العسكريّة على المستويات المختلفة والتي تصب في مصلحة تحقيق الأهداف الاستراتيجيّة الشاملة، فضلاً عن صعوبة تغيير استخدام قدرات الدولة من كونها أدوات بناء وتنمية (استراتيجيّة بناء Building strategy) إلى أدوات لكسب الحرب (استراتيجيّة الحرب أو عقيدة الحرب War Doctrine)، في ظل غياب الاستحضارات والتحسب العملي لمواجهة التهديدات الأمنيّة الداخلية والخارجية استناداً إلى رؤية استراتيجيّة شاملة للدولة العراقيّة،تأخذ بنظر الاعتبار المعطيات القائمة لتنطلق منها لتوقع التحديات والمتغيرات المستقبلية [2].

(1) نظام المعركة Battle System، هو هيكل نظام القيادة والسيطرة والإدارة للمؤسسة العسكرية أو وزارة الدفاع، والمؤلف من القيادات والدوائر والصنوف والتشكيلات والقطعات والوحدات، والذي يؤمن لمؤسسة العسكرية أو وزارة الدفاع، إعطائها أفضل قوام يؤهلها لتنفيذ المهام التي ستكلف بها ويسهل قيادتها ويوفر لها جاهزية وكفاءة قتالية عالية. (الباحث).

(2) مؤيد الآلوسي، العقيدة الحربية واستراتيجية الحرب، مطبعة السيماء، ط1، بغداد 2018، ص17.

إن عدم اتفاق القوى السياسيّة التي استلمت السُّلطة بعد العام 2003، على رؤية استراتيجيّة شاملة للدولة العراقيّة، مع استمرار وجود قوات الاحتلال الأمريكي والأجندة التي حاول تطبيقها بما يتعلق بالمؤسسة العسكريّة والأمنيّة العراقيّة، تأثيره الواضح على غموض العقيدة العسكريّة العراقيّة، بالإضافة إلى تباين مواقف واتجاهات ومخاوف القوى السياسيّة الفاعلة والمتنفذة في العمليّة السياسيّة بعد 2003، من إعادة بناء وتطوير الجيش العراقي انعكس بوضوح على تسليح واستخدام الجيش العراقي الجديد في المرحلة ما بين الأعوام 2003 و2014، كل ذلك عكس عجز الحكومة العراقيّة عن الاحتفاظ بقوات مُسلّحة في حالة استعداد قتالي وكفاءة قتالية عالية للدفاع عن حدود الدولة وعمقها الداخلي. خصوصاً وأن القوة العسكريّة الدفاعية المتوازنة المحترفة هي الأداة الرئيسة في تأييد سياسات الدولة الخارجية والداخلية، وصياغة دورها القيادي وبخاصة على المستوى الداخلي والاقليمي لتحقيق مطالب الردع في فترات السلم[1]، أو عند حدوث الأزمات، والتهديدات الأمنيّة. كل ذلك جعل من الصعوبة تبلور (العقيدة القتالية Combat Doctrine)[2]، للجيش العراقي، التي تعتبر جوهر الوظيفة العسكريّة لدى الوحدات والتشكيلات والقيادات الميدانية في مواجهة قوات غير نظامية، متمثّلة بعناصر التنظيمات الإرهابية. لذلك حاولت الحكومة العراقيّة في عام 2007، من خلال مستشارية الأمن القومي صياغة استراتيجيّة للأمن القومي العراقي تحت عنوان (العراق أولاً)[3]، لتعبر عن الرؤية الأمنيّة الاستراتيجيّة للدولة العراقيّة للسنوات من (2007-2010)، والتي عكست بشكل أولي اتجاهات العقيدة العسكريّة للدولة العراقيّة بعد عام 2003، من خلال النقاط الاتية:

1 ـ تطوير قوات الأمن العراقيّة (مهماتها وواجباتها).

2 ـ تعزيز القيادة الدستوريّة المدنية للمؤسسات الأمنيّة والاستخباراتية.

(1) علي عبد العزيز مرزه الياسري، وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد إستراتيجية الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعية، المقدمة، اصدار المركز الوطني للتخطيط المشترك، بغداد، كانون الثاني 2009؛ كذلك انظر، كاظم هاشم نعمة، الوجيز في الاستراتيجية، شركة اياد للطباعة الفنية، بغداد، 1988، ص57.

(2) عقيدة القتال Combat Doctrine، أو العقيدة القتالية لجيش ما هي جملة قناعات بأساليب القتال التي ترجح النصر بالمعارك المحتملة، مؤيد الآلوسي، المصدر السابق، ص17.

(3) مستشارية الأمن القومي، استراتيجية الأمن القومي العراقي (العراق أولًا)، متاحة على الرابط الالكتروني، http://www.brob.org/publish/estrategy/NSS_Arabic.pdf.

3 ـ استكمال نقل السيطرة العملياتية لفرق الجيش العراقي من القوات متعددة الجنسيات إلى الحكومة العراقيّة.

4 ـ استكمال وتطوير منظومة القيادة والسيطرة.

5 ـ تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الأمني.

6 ـ تطوير قدرات وبرامج مكافحة الإرهاب.

7 ـ تطوير السياسة الخاصة بحل الميليشيات وإعادة دمجها في المجتمع.

8 ـ إصلاح واستكمال ودعم المنظومة القضائية.

9 ـ تطوير المؤسسات الإصلاحية والعاملين فيها.

وتعدّ صياغة هذه الاستراتيجيّة محاولة جادة وشجاعة لرسم خارطة طريق لاستلام الملف الأمني وإدارة الدولة من قوات الاحتلال الأمريكي في تلك المرحلة التي كان يمر بها العراق والتي شهد فيها توتراً طائفياً وصل لحد الاقتتال، إلا أن وثيقة (العراق أولاً)، لم تتعرض إلى الآليات والوسائل المطلوبة لتنفيذ استراتيجيّة الأمن القومي بشكل واضح، ولا لكيفية استخدام القوات المُسلّحة العراقيّة الجديدة التي كانت في مرحلة التأسيس والبناء، وهذا واضح من النقاط أعلاه التي ركزت على استكمال بناء الجيش والأجهزة الأمنيّة دون الإشارة إلى كيفية استخدام الجيش واتجاهات انفتاحه في ساحة العمليات، ولكنّها شكلت الأساس لبناء أو وضع استراتيجيات الأمن القومي العراقي التي جاءت بعدها.

وفي يناير/كانون الثاني 2009[1]، حاولت وثيقة الأبعاد الايجابية لاعتماد استراتيجيّة الأمن القومي في العراق وآليات التفاعل معها من قبل المؤسسات والشرائح الاجتماعيّة، الصادرة عن المركز الوطني للتخطيط المشترك، التابع لمستشارية الأمن القومي العراقي، متابعة ما تم تطبيقه والالتزام به وتحقيقه من الاهداف والمصالح التي وردت في استراتيجيّة الأمن القومي العراقيّة (العراق أولاً)، من خلال تأكيدها على وجوب استكمال نقل السيطرة العملياتية لفرق الجيش العراقي من القوات متعددة الجنسيات، واستكمال وتطوير منظومة القيادة والسيطرة، إضافة إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الجانب الأمني. وقد أكّدت الوثيقة على ضرورة تطوير قدرات وبرامج مكافحة الإرهاب اعترافاً منها بأنّ الإرهاب يشكل أهم التحديات والمعوقات

(1) علي عبد العزيز مرزه الياسري، وثيقة الأبعاد الايجابية، المصدر السابق.

التي تواجه العراق اليوم إضافة إلى تحدٍّ آخر لا يقل خطورة عن الإرهاب أشارت إليه الوثيقة من خلال تأكيدها على تطوير السياسة الخاصة بحل الأذرع المُسلّحة التابعة لأحزاب السُّلطة، وإعادة دمجها في المجتمع[1]. كما تطرقت الوثيقة إلى عدد من التهديدات كان من أبرزها التهديد الاقليمي والدولي والتدخل في الشؤون الداخلية، والعنف الطائفي والعرقي[2].

في 3 آب/أغسطس 2010، التقى عددٌ من كبار القادة في الجيش العراقي الجديد، مع عدد من كبار الضباط في القوات الأمريكية المحتلة، وبحضور ممثلي بعثة حلف الناتو لشؤون التدريب العاملة في العراق، ضمن أول مؤتمرٍ من نوعهِ لتدارس وتحديد أُطر استراتيجيّة لبناء القوات المُسلّحة العراقيّة التي ستتبناها وتعتمدها في مرحلة ما بعد العام 2011[3]، استناداً إلى اتفاقية الأمنيّة الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية، في 27 تشرين الثاني/ نوفمبر 2008، لتأسيس مدركات جديدة لإقامة علاقات شراكة وتعاون بين الجانبين ضمن أطار تعزيز التعاون والتفاهمات الأمنيّة والعسكريّة بين البلدين.. هذه التفاهمات أربكت مسار تبلور عقيدة عسكرية عراقية واضحة، ممّا استدعى صياغة جديدة لاستراتيجيّة الأمن الوطني العراقي للأعوام (2010-2015)، والتي تأخر إصدارها بسبب الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، والتي صادق عليها المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي بجلسته رقم (21) في تشرين الأول/ أكتوبر 2015، ومجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية رقم (66) بتاريخ 1 آذار/ مارس 2016[4]، كخطوة جادة للتعبير عن رؤية استراتيجيّة أمنية للدولة العراقيّة، دون الإشارة بوضوح إلى العقيدة العسكريّة للدولة العراقيّة، ولربّما كان لارتباك البيئة الأمنيّة الداخلية أثره على عدم وضوح أو الإشارة إلى العقيدة العسكريّة.

ولما كانت العوامل التي تتحكم في بناء العقيدة العسكريّة أو عقيدة الحرب للدولة، هي مبادئ الحرب وعناصر القوة الشاملة للدولة، والعقيدة السياسيّة، ثمّ طبيعة العدو المحتمل وقدراته وتحالفاته إضافة إلى البيئتين الداخلية والإقليمية، فإنّه لا يبدو أن هناك اتفاقًا أو

(1) المصدر نفسه؛ كذلك انظر، أكرم الحكيم، المنطلقات والرؤى الفكرية والسياسيّة التي انبثقت منها الاستراتيجية الأمنية المقترحــة، موقع كتابات في الميزان، على الرابط الالكتروني، http://kitabat.info/subject.php?id=35320.

(2) علي عبد العزيز مرزه الياسري، استراتيجية الأمن القومي العراقي، المصدر السابق.

(3) موقع عمليات الفجر الجديد الأمريكيّة في العراق على شبكة الانترنيت بتاريخ 2010/8/7.

(4) الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء رقم (66) بتاريخ 2016/3/1. موقع رئاسة الوزراء، على الرابط الالكتروني، https://www.pmo.iq/press20162016-3-1/.htm.

توافقًا بين القوى السياسيّة العراقيّة إزاء فهم وتعريف كل تلك العوامل، وعليه فإنّ الغموض سيبقى مستمراً، بشأن صياغة عقيدة عسكرية للدولة أو الاستراتيجيّة العسكريّة للدولة (كيفية استخدام الجيش في الحرب)، وهو ما سينعكس بالضرورة على أساليب تدريب واعداد وتسليح وتجهيز وانفتاح القوات المُسلّحة وكذلك على منظومة القيادة والسيطرة لعموم القوات المُسلّحة. ولمّا كانت العقيدة العسكريّة للدولة أو الاستراتيجيّة العسكريّة المعاصرة في جوهرها علاقة بين المناهج والمقاصد، أي بمعنى أن العقيدة العسكريّة(عقيدة الحرب)، هي عملية تكييف واستخدام الوسائل والوسائط المتاحة والموارد والإمكانات البشرية والمادية والمعنوية، بما يؤمن بلوغ الأهداف والغايات المرسومة، فإنّ الأسلوب أو الآلية التي ستحكم صياغة العقيدة العسكريّة، يجب أن تؤمن[1] ما يأتي:

1 ـ التكامل والتفاعل التام لكل أفرع وصنوف القوات المُسلّحة العراقيّة مع هيكل قيادة ملائم لقيادة العمليّة السياسيّة- الأمنيّة – التطويرية- التسليحية، بشكل سلس.

2 ـ أن تكون على قدر من المرونة للاستجابة لأيّ نوع من التحديات التي قد تظهر مستقبلاً كما تكون قادرة على التطور بفعل تطور بيئة التهديدات والإمكانات المتوفرة، إضافة إلى تطور أنواع الأسلحة والتجهيزات العسكريّة.

3 ـ لابد من أخذ عامل الكلفة والتأثير بالحُسبان حتى لا تستمر تكاليف الأمن ثقلا على عاتق موازنة الدولة. ومن الجدير بالذكر أن معيار 10% من الدخل الوطني انفاق لأغراض الأمن والدفاع يبدو أمرًا منطقيًّا في ظروف العراق على أن يجري التعديل زيادة او نقصانا حسب الظروف.

4 ـ إعادة تنظيم وهيكلية المؤسسة العسكريّة العراقيّة بشكل تدريجي لتلائم متطلبات مواجهة التحديات والتهديدات الأمنيّة الخارجية والداخلية، وبما يتناسب مع التطورات التقنية في مجال التسليح والتجهيز، وهو ماسينعكس بالضرورة على أساليب القتال في المستوى العملياتي والتعبوي.

(1) اللواء الركن الدكتور عماد علوّ، دور المؤسسة العسكرية العراقيّة في تعزيز الأمن الوطني العراقي بعد تحرير المدن من داعش، المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3vhplZn

استناداً لما سبق فإنّه لابد أن تأخذ استراتيجيّة الأمن القومي المقبلة النقاط الواردة أعلاه بالحُسبان.

انهيار الجيش العراقي عام 2014 وخيارات إعادة التنظيم

الحرب ضد تنظيم (داعش) الإرهابي

كان من التحديات التي واجهت عملية بناء وتطور الجيش العراقي الجديد، الصراع ضد عصابات (داعش) الإرهابية الذي اندلع بشكل واسع النطاق منذ أوائل يناير/كانون الثاني عام 2014، عندما تمكنت عصابات (داعش) الإرهابية، من السيطرة على عدد من مناطق محافظة الأنبار بما فيها الفلوجة والرمادي، وهو ما دفع الجيش العراقي إلى أن يشن هجوماً مقابلاً في محافظة الأنبار حيث معاقل داعش بهدف استعادة المحافظة من سيطرة عصابات داعش الإرهابية، الأمر الذي أتاح فرصة مناسبة أمام عدد من التنظيمات المُسلّحة وتنظيم داعش الإرهابي الذي كان ينشط في سوريا للهجوم الشامل في 10 حزيران/ يونيو 2014 واجتياح محافظة نينوى في شمال العراق واحتلال مدينة الموصل عاصمة المحافظة وثاني اكبر مدينة بعد انهيار قوات الجيش العراقي المدافعة عن المدينة والمؤلفة من قيادات الفرق (فق2، فق3، فق4، فق18)، إضافة إلى فق3 شرطة اتحادية وقيادة شرطة الموصل[1].

وكان من نتائج الهجوم الإرهابي لتنظيم داعش أن ألحق خسائر كبيرة بالمؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة، أثرت بشكل واضح على قدراتها القتالية والتسليحية، في المراحل اللاحقة، فقد قدرت الخسائر في معارك محافظة نينوى بـ (27) مليار دولار[2]. وقد تبيّن من خلال التحقيقات التي أجريت لاحقاً[3]، من قبل لجنة تحقيق برلمانية، أن الخسائر في الاسلحة والمعدات والآليات كان بسبب النقص الكبير في أعداد الجنود نتيجة الفساد الإداري المتفشي في قيادة عمليات الموصل وخصوصاً ظاهرة ما سمّي بـ (الجنود الفضائيين)[4].

(1) تشارلز ليستر، تحديد معالم الدولة الإسلامية، دراسة صادرة عن معهد بروكنجز الدوحة، ص6.

(2) العبيدي يكشف خسائر الموصل، موقع وردنا على الرابط، http://bit.ly/2lD3ahG

(3) قناة الحرة، هؤلاء هم من أوصت لجنة سقوط الموصل بإحالتهم إلى القضاء العراقي، بتاريخ 2015/8/16، على الرابط، http://www.alhurra.com/content/mosul؛ وكذلك، عراق برس، https://bit.ly/36j0bA3.

(4) الجنود الفضائيون، مصطلح يراد منه أولئك الجنود في الجيش العراقي والأجهزة الأمنية الذين تظهر اسمائهم في قوائم الرواتب فقط، وليس لهم وجود فعلي في وحداتهم وتذهب رواتبهم أو جزء منها

كما حمل التقرير (35) مسؤولاً مسؤولية سقوط مدينة الموصل شمالي العراق بأيدي تنظيم داعش الإرهابي في يونيو/حزيران 2014، وانتقد التقرير الحكومة العراقيّة لـ «عدم الالتزام ببناء قدرات الجيش العراقي الجديد» و«التركيز على الجانب العددي[1] في القوة العمومية للجيش على حساب الكفاءة والتدريب والنوعية»[2].

ومن الجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كانت في قوات الجيش العراقي وأجهزة الأمن التابعة لوزارة الداخلية تكافح من أجل إعادة تنظيم صفوفها، في الأسابيع والاشهر التي تلت سقوط الموصل وصلاح الدين، فإنّ قوات جهاز مكافحة الإرهاب وقوات الحشد الشعبي، تكفلت باحتواء هجوم تنظيم داعش الإرهابي، ومنعه من ادامة الزخم والتقدم باتجاه العاصمة بغداد[3].

كل ذلك أدى ودفع إلى تبلور رؤية جديدة لدى القوى السياسيّة الفاعلة في الحكومة العراقيّة، بضرورة وضع استراتيجيّة للأمن الوطني العراقي، والتي صادق عليها المجلس الوزاري للأمن الوطني العراقي بجلسته رقم (21) في أكتوبر/تشرين الأول 2015، ومجلس الوزراء في جلسته الاعتيادية رقم (66) بتاريخ 1 مارس/آذار 2016 [4]، كخطوة جادة وعملية لتحديد معاضل قطاع الأمن الوطني العراقي وضرورة إجراء اصلاح شامل لهذا القطاع المهم وصولا إلى إعادة بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة والأمنيّة العراقيّة.

موقف قوات البيشمركة

إن انهيار الجيش العراقي الجديد في حزيران/يونيو 2014 أمام تنظيم داعش الإرهابي، دفع قوات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني للاستيلاء على بعض الأسلحة

إلى بعض الضباط الفاسدين الذين أُثروا على حساب أمن بلدهم ودماء شعبهم. ينظر، وكالة انباء براثا، تقرير عن ظاهـرة «الجنـود الفضـائيين» التي أثارت غضـب المـالكي، http://burathanews.com/news/164178.html.

(1) هناك جدول تفصيلي قيّم عن العدد التقديري لقوات الأمن العراقيّة 2003-2019 هو الجدول رقم (16-2) الوارد في الفصل السادس عشر (التنظيمات المسلحة) من هذا الكتاب. (المحررون)

(2) سقوط الموصل».. تقرير يكشف اللغز، موقع الجزيرة، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3thtIWA.

(3) مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقيّة، منشورات مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2016، رقم الإيداع في المكتبة الوطنية 516، ص 25.

(4) الجلسة الاعتيادية لمجلس الوزراء رقم (66) بتاريخ 2016/3/1. موقع رئاسة الوزراء، على الرابط الالكتروني، https://www.pmo.iq/press2016/3-1-2016.htm.

التي تركتها أو التي كانت مع بعض القطعات العسكريّة المنسحبة من الموصل[1]. كما سارعت حكومة إقليم كردستان إلى إرسال لوائي البيشمركة الأول والثاني إلى مدينة كركوك النفطية واحتلالها بتاريخ 12 حزيران/يونيو 2014 والاستيلاء على أسلحة ومعدّات الفرقة 12 جيش عراقي، في ذات الوقت تحرك لواء المشاة الثالث بيشمركة وفوج المشاة الثاني من اللواء السابع بيشمركة واحتل مناطق خانقين وجلولاء. لتقوم بعدها القوات الكرديّة من البيشمركة بالاستيلاء والسيطرة على محطات انتاج النفط الخام في حقول كركوك وباي حسن. وأعلنت وزارة البيشمركة الكرديّة على لسان الأمين العام لوزارة البيشمركة الكرديّة جبار ياور انشاء خط دفاعي لحماية المناطق الكردستانية خارج إدارة الإقليم من عمليات المسلحين، يبدأ من منطقة النفط خانة إلى فيش خابور ويبلغ طوله 1050 كيلو متر يضم جميع ألوية المشاة التابعة للبيشمركة والبالغ عددها 13 لواء. وبعد أسبوعين زار رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني مدينة كركوك في 26 حزيران/يونيو 2014 وأعلن منها ضمّ مدينة كركوك الغنية بالنفط إلى إقليم كردستان وان المادة 140 من الدستور العراقي الخاصة بالمناطق المتنازع عليها بين الاقليم والمركز قد انتهت بعد استيلاء الإقليم على تلك المناطق[2]. ان المتابع والمراقب لطبيعة تشكيل قوات البيشمركة الكرديّة، يلمس بوضوح البعد السياسي والعرقي الذي يميّزها عن بقية التنظيمات العسكريّة، والذي لا يتطابق مع أسس تشكيل المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة التي نص عليها الدستور العراقي لسنة 2005.

دور الحشد الشعبي [3]

دعت المرجعيّة الدينيّة العليا في النجف الأشرف بتاريخ 13 حزيران/يونيو 2014، المواطنين الذين يتمكنون من حمل السلاح للتطوع في صفوف القوات الأمنيّة للدفاع عن العراق، فتطوع الكثير في تشكيل مسلح أُطلق عليه (الحشد الشعبي)، وفي الوقت الذي شدّدت فيه الحكومة العراقيّة على أهميّة حصر السلاح بيد الدولة بعيداً عن سطوة الاجنحة المُسلّحة لبعض الأحزاب[4]،

(1) قوات البيشمركة الكردية هي قوات عسكرية والمصطلح الذي يستخدمه الأكراد للإشارة إلى المقاتلين الكرد. ويعني المصطلح (الفدائيين)، ويتقاسم السيطرة عليها الحزبين الكرديين الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

(2) عماد علو، الحلف الدولي لمحاربة تنظيم داعش، المصدر السابق.

(3) هناك تفاصيل وافية عن الموضوع أعلاه في: الفصل (السابع عشر) من هذا الكتاب (المحررون).

(4) الدكتور عماد علو، العراق الحرب الهجينة، قراءة عسكرية في استراتيجية الحشد الشعبي-المركز الاوربي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، http://www.europarabct.com/index

فإنها سارعت من جانبها للنزول إلى الشارع العراقي بأسلحتها، مستعرضة قوتها وقدرتها على التصدي لتنظيم داعش الإرهابي. ورغم بعض المعارضة السياسيّة لتصاعد دور قوات الحشد الشعبي إلا أن مجلس النواب العراقي صوّت بالموافقة على قانون رقم (40) لسنة 2016، الذي أعطى الشرعية لهيئة الحشد الشعبي بوصفها جزءاً من القوات المُسلّحة العراقيّة.

لقد كان لفصائل الحشد الشعبي[1]، دور كبير في تغيير معادلة التوازن الاستراتيجي في المعركة ضد عصابات داعش الإرهابية الأمر الذي شكل فاصلة تاريخية بين حالتين من النكوص والاستجابة القوية حققت معها القوات المُسلّحة العراقيّة والحشد الشعبي انتصارات كبيرة ضد عصابات داعش الإرهابية[2]. الإنجازات والانتصارات العسكريّة التي حققتها فصائل الحشد الشعبي، دفعها للمطالبة باستحقاقات سياسيّة ومادية في مراحل لاحقة بعد تحقيق النصر الحاسم على تنظيم داعش الإرهابي نهاية عام 2017. حيث إن المتابع والمراقب لطبيعة الفصائل والتشكيلات المنضوية ضمن هيأة الحشد الشعبي يلمس بوضوح البعد السياسي الذي يميّز فصائل الحشد عن بقية التنظيمات العسكريّة، الأمر الذي يعّد خروجًا عن الاشتراطات السياسيّة التي تشكَّلت عليها المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة منذ العام 2003، بحسب الدستور العراقي لسنة 2005. وعلى الرغم من الإعلان في نيسان/إبريل 2015[3]، عن ربط تشكيلات الحشد الشعبي برئيس الوزراء القائد العام للقوات المُسلّحة، إلا أن العلاقة التي تربط الحشد بالقائد العام للقوات المُسلّحة، هي في الواقع إلى حدٍّ كبير، علاقة تنسيقية ولا تدخل في إطار التسلسل القيادي الرسمي[4].

(1) يتألف الحشد الشعبي من نحو 119 فصيلًا، بينها 67 فصيلًا شيعياً، و43 فصيلًا سنياً فضلًا عن 9 فصائل للأقليات، ويُقدر عدد منتسبيه بنحو 164 ألفاً، فيما يبلغ عدد منتسبي الجناح الشيعي نحو 110 آلاف عنصر، مقابل نحو 45 ألف عنصر للمكون السني، ونحو 10 آلاف عنصر للأقليات. أحمد السهيل، ما وراء انفصال ألوية «العتبات» عن «هيئة الحشد» في العراق؟ على الرابط الالكتروني، https://www.independentarabia.com/node/.

(2) الدكتور عماد علو، العراق الحرب الهجينة، المصدر السابق.

(3) انظر، قرارات مجلس الوزراء بجلسته الاعتيادية، في بغداد رقم (9) يوم (الثلاثاء 7 نيسان 2015)، متاحة على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3weOdnR.

(4) حارث حسن، تنظيم «الدولة الإسلامية» بالعراق: تغلغل في شروخات النظام السياسي، مجلة الخليج الجديد، العدد 2، 10-06-2015 الساعة 12:36، على الرابط http://www.thenewkhalij.net/ar/node/15357.

عمليات التحرير

في أواخر حزيران/يونيو 2014 استطاع الجيش العراقي بمشاركة من قوات البيشمركة والحشد الشعبي من احتواء زخم هجوم تنظيم داعش الإرهابي، والبدء بإعادة التنظيم صفوفها لتبدأ بشن هجوم مقابل معلنة الشروع بعمليات تحرير المناطق التي اغتصبها تنظيم داعش الإرهابي، والتي تكللت بتحرير كامل التراب العراقي من دنس عصابات داعش الإرهابية وتحقيق النصر الحاسم على التنظيم الإرهابي بتاريخي التاسع من كانون الأول/ ديسمبر 2017.فيما يأتي جدول بأهم عمليات التحرير التي خاضها الجيش العراقي ضد تنظيم داعش الإرهابي.

جدول (14-1): عمليات القوات المُسلّحة ضد تنظيم داعش الإرهابي (2014-2017)

ت	اسم العمليّة	التاريخ	القوات المشاركة	
1	تحرير آمرلي	آب/أغسطس 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي وقوات البيشمركة	
2	عملية عاشوراء	أكتوبر/تشرين الأول 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير مدينة جرف النصر (جرف الصخر)
3	حملة تحرير ديالى	تموز/يوليو 2014	الجيش العراقي والحشد الشعبي وقوات البيشمركة	نفذت 50 عملية عسكرية لتحرير كامل محافظة ديالى
4	تحرير ناحية الضلوعية	يناير/كانون الثاني 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	بإسناد ومشاركة عشائر الضلوعية
5	عمليات لبيك يا رسول الله	مارس/آذار 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير قضاء العلم والعوجة وقضاء الدور وفك الحصار عن سامراء والسيطرة على تلال حمرين الجنوبية
6	معركة تكريت الثانية	مارس/آذار 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي	تحرير مدينة تكريت
7	فك الحصار عن مصفى بيجي	ايار/مايو 2015	جهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	
8	تحرير سنجار	تشرين الثاني/ نوفمبر2015	قوات البيشمركة	
9	عمليات ثارات العسكريين (تحرير جزيرة سامراء)	ايار/مايو 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	تحرير ما تبقى من محافظة صلاح الدين

ت	اسم العمليّة	التاريخ	القوات المشاركة	
10	عمليات لبيك يا رسول الله الثانية	أكتوبر/تشرين الأول 2015	الجيش العراقي والحشد الشعبي وجهاز مكافحة الإرهاب	تحرير مدينة بيجي
11	حملة الأنبار	من آب/أغسطس 2015 ولغاية شباط/ فبراير2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	تحرير محافظة الانبار ومدينة الرمادي
12	عملية وشق الصحراء	من مارس/آذار- ابريل/نيسان 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب	تحرير مدينتي هيت وكبيسة
13	معركة الرطبة	ايار/مايو 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب	تحرير مدينة الرطبة
14	تحرير مدينتي الكرمة والصقلاوية والحلابسة	من ايار/مايو إلى يونيو/حزيران 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والعشائري	ضمن عملية كسر الإرهاب
15	تحرير مدينة الفلوجة	يونيو/حزيران 2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية كسر الإرهاب
16	تحرير جزيرة الخالدية	آب/أغسطس 2016	الجيش العراقي والحشد الشعبي	ضمن عملية كسر الإرهاب
17	تحرير مدينة القيارة	مارس/آذار 2016	الجيش العراقي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية الفتح المبين
18	تحرير مدن بعشيقة ناحية الشورة وتحرير ناحية حمام العليل وبرطلة وتلكيف ومطار تلعفر	من 16 تشرين الأول/أكتوبر لغاية 18 تشرين الثاني/ نوفمبر2016	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية	ضمن عملية قادمون يا نينوى
19	معركة تحرير الموصل	من أكتوبر/تشرين الأول 2016 ولغاية 10 آب/أغسطس 2017	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي والشرطة الاتحادية وقوات البيشمركة	ضمن عملية قادمون يا نينوى
20	معركة تحرير تلعفر	آب/أغسطس 2017	كذلك	ضمن عملية قادمون يا نينوى
21	معركة تحرير الحويجة	سبتمبر/أيلول – أكتوبر/تشرين الأول 2017	الجيش العراقي والحشد الشعبي	

ت	اسم العمليّة	التاريخ	القوات المشاركة	
22	عملية كركوك	13 تشرين الأول/ أكتوبر 2017	الجيش العراقي وجهاز مكافحة الإرهاب والحشد الشعبي	استعادة سيطرة القوات الاتحادية من قوات البيشمركة، مدن كركوك، داقوق، سنجار، طوزخورماتو، جلولاء، ألتن كوبري، خانقين، زمار، ربيعة، مخمور.
23	عملية تحرير غرب الانبار	أكتوبر/تشرين الأول إلى تشرين الثاني/ نوفمبر2017	كذلك	تحرير مدينة القائم والجزيرة بين الانبار ونينوى. اعلان النصر على داعش وانتهاء الحرب ضد التنظيم.

المصدر: الجدول من إعداد الباحث

من تحليل المعلومات الواردة في الجدول أعلاه يتبيّن لنا ما يأتي:

1 ـ تعززت إرادة القتال لمقاتلي القوات المُسلّحة العراقيّة بمختلف مسمّياتها وتشكيلاتها.

2 ـ اكتسبت القوات المُسلّحة العراقيّة خبرة قتالية كبيرة في قتال التنظيمات الإرهابية.

3 ـ برزت قدرة القيادات العسكريّة والصنوف المختلفة على التعاون والتنسيق في ساحة العمليات وفي ظروف قتالية مختلفة.

4 ـ تعززت قدرة قيادة العمليات المشتركة على التخطيط والتنسيق وتأمين الإسناد الناري واللوجستي لعمليات قتالية في اتجاهات وجبهات مختلفة ومتباعدة.

5 ـ تحقيق النصر على عصابات داعش الإرهابية في هذه الفترة القياسية 2014-2017، عزز ثقة المجتمع العراقي بقدرات القوات المُسلّحة العراقيّة على فرض الأمن والاستقرار حماية السلم الأهلي.

- **تحديات إعادة تنظيم الجيش العراقي بعد العام 2014**

إن فهم موضوعي ورؤية واضحة لطبيعة التهديدات والتحديات التي تواجه الأمن الوطني العراقي وبحسب الظروف والمعطيات الجيوبوليتيكية للدولة، يتطلب وجود آليات ووسائل تنظيمية تمكن القيادتين السياسيّة والعسكريّة للدولة من تحشيد وتطوير عناصر قوتها

الشاملة من خلال امتلاك قوة الردع العسكريّة والدبلوماسية والاقتصاديّة والتهديد باستخدامها لحماية سيادتها ومصالحها وأمنها تجاه أي تهديدات قائمة أو محتملة أو غير متوقعة، وهذا يتم من خلال آليات صنع واتخاذ القرار الاستراتيجي في المستويات العليا (Grand Strategy) وهذه الآليات التي نقصدها هي:

1. القائد العام للقوات المُسلّحة (منصب دستوري بدون قانون يحدد الصلاحيات).
2. المجلس الوزاري للأمن الوطن/أو اللجنة الوزاريّة للأمن الوطني (تشكل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم 68 لسنة 2004).
3. قيادة العمليات المشتركة (تشكلت في 26 حزيران/يونيو 2014 ثمّ أعيد تشكيلها بموجب الأمر الديواني المرقم (328) في 14 أيلول/سبتمبر2019).
4. جهاز المخابرات الوطني (تشكل بموجب أمر سلطة الاتلاف المؤقّتة رقم 69 لسنة 2004).
5. مستشارية الأمن الوطني. تشكل بموجب أمر سلطة الائتلاف المؤقّتة رقم 68 لسنة 2004).

إن العمل والأداء التكاملي للآليات في أعلاه المستند إلى نظرية أمنية وطنية واضحة ومتفق عليها من قبل كل الاطراف السياسيّة الفاعلة في العمليّة السياسيّة ستؤمن عملية صنع واتخاذ القرار الأمني، وفق معايير استراتيجيّة وعلمية مستندة ومنبثقة من دراسات مستفيضة لبيئة التهديدات ومتطلبات حماية مصالح البلد العليا. وكان من الدروس المستنبطة من الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، بروز عدد من التحديات والمعاضل في المرحلة التي أعقبت تحقيق الانتصار على تنظيم داعش عام 2017، التي واجهت عملية إعادة تنظيم القوات المُسلّحة وبناء وتطوير الجيش العراقي.

والتي كان من أبرزها ما يأتي:

- بروز دور الجيوش الرديفة. سمحت قوات الاحتلال الأمريكي بعد العام 2003، بتشكيل الأحزاب والكتل السياسيّة في العراق، حين كانت الولايات المتحدة تموّل أي حزب وحركة سياسيّة شرط أن يكون مؤمناً بما أطلقت عليه واشنطن التجربة الديمقراطيّة في العراق[1]. وقد أصدر المدير الإداري لسلطة الائتلاف في العراق بول بريمر الأمر رقم (91)

(1) عثمان المختار، عالم المليشيات في العراق، موقع العربي الجديد، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3AfDlsj.

بتاريخ 7 حزيران/يونيو 2004، بدمج الاجنحة العسكريّة في القوات المُسلّحة العراقيّة الجديدة للأحزاب التالية: (الحزب الديمقراطي الكردستاني، الاتحاد الوطني الكردستاني، منظمة بدر، حزب الدعوة، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الله فرع العراق، الحزب الإسلامي العراقي، الوفاق لوطني العراقي، المؤتمر الوطني العراقي). إلا أن معظم هذه الأحزاب رفض الرضوخ لكامل فكرة الدمج وتفكيك أجنحتها المُسلّحة، واعتبرت أن بقاء اجنحتها المُسلّحة ضمانة لحماية العمليّة السياسيّة والنظام الذي تشكل بعد العام 2003، في وقت نصت المادة (9) من الدستور العراقي لسنة 2005، على منع تشكيل أي فصيل مسلح خارج نطاق القوات المُسلّحة. وقد برز في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2014، دور تلك الأجنحة العسكريّة الحزبية، معتبرة نفسها جيوشاً رديفة للجيش العراقي الاتحادي، خصوصاً قوات البيشمركة الكرديّة وقوات الحشد الشعبي....استناداً لكل ما سبق فإنّ بروز دور الجيوش الرديفة (البيشمركة والحشد الشعبي)، أثّر بشكل كبير على بناء وتطور دور المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة خصوصاً في مراحل الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وما بعدها، فقد اتضح عمق إشكالات العلاقة بين مؤسسة الجيش وبين (البيشمركة والحشد الشعبي)، سواء ارتبطت أو انضوت ضمنها أو لم ترتبط. إذْ إن النفوذ والدور السياسي لهذه الجيوش في دائرة صناعة واتخاذ القرار في المستويات العليا (الحكومة ومجلس النواب بمعنى السلطتين التشريعية والتنفيذية)، شكل تحدياً كبيراً أثّر في حجم التخصيصات المالية للتسليح والتدريب، كما انعكس على أداء منظومة الأمن الداخلي العراقيّة بشكل عام خصوصاً وأن تلك الجيوش ذات نزعات انقسامية داخلية والدليل على ذلك الانقسام بين بيشمركة الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني في أعقاب عملية كركوك 2017. كما أن الحشد الشعبي عانى من انقسام داخلي أيضاً تمثّل بـ (حشد العتبات أو حشد الدفاع)[1]، إثْر خلافات داخلية.

- غموض منظومة القيادة والسيطرة. شكل أسلوب اخضاع المؤسسة العسكريّة العراقيّة

(1) يتألف حشد العتبات، من أربع فصائل رئيسة، وهي كل من فرقتي «الإمام علي القتالية» و«العباس القتالية»، ولواء «على الأكبر»، ولواء «أنصار المرجعية»، فيما تتباين التقديرات بشأن أعداد منتسبيها، لكن غالبية التقديرات تشير إلى أنها تضم نحو 20 ألفاً. ينظر، أحمد السهيل، ما وراء انفصال ألوية «العتبات» عن «هيئة الحشد» في العراق، المصدر السابق.

الجديدة للسلطة المدنية، الذي أقرّه الدستور العراقي لسنة 2005، إضافة إلى تعدد القيادات وعدم الالتزام بمبدأ وحدة القيادة والسيطرة في قيادة وإدارة المؤسسة العسكريّة العراقيّة الجديدة تحدياً كبيراً واجه عملية بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة منذ إعادة تشكيلها بعد العام 2003، وذلك بسبب غموض وعدم وضوح صلاحيات منصب القائد العام للقوات المُسلّحة، وصلاحيات ومسؤوليات مستويات القيادة العليا للقوات المُسلّحة العراقيّة في ادارة وقيادة والسيطرة على الموارد البشرية القتالية والموارد اللوجستية المتيسرة لردع ومواجهة التهديدات والإخطار الداخلية والخارجية التي تواجه الأمن الوطني العراقي، فضلاً عن عدم تحديد قواطع المسؤولية بدقة، وتداخل ساحات العمل لقيادات الفرق والتشكيلات. إضافة إلى ذلك كله غموض (المهمّة والارتباط)، للجيوش الرديفة، ونقصد بها (قوات البيشمركة وقوات الحشد الشعبي)، ضمن منظومة القيادة والسيطرة للمؤسسة العسكريّة العراقيّة، انعكس على شكل الانفتاح الاستراتيجي للجيش في ساحة العمليات العراقيّة. وعلى الرغم من إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة بتاريخ 26 حزيران/ يونيو 2014، إلا أنها واجهت صعوبات ومعوقات تنظيمية وضغوطات سياسيّة في أداء الدور القيادي المطلوب لمواجهة تحديات خطيرة كالتي شكلها هجوم تنظيم داعش الإرهابي في حزيران/ يونيو 2014 [1]. وعليه؛فإنّ الأمر يستدعي اليوم أهميّة دراسة تطوير قيادة العمليات المشتركة باتجاه جعلها (القيادة العليا للقوات المُسلّحة) لتقديم المشورة ومساعدة القائد العام للقوات المُسلّحة لاتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب، ولغرض تسهيل وتيسير الاستخدام الامثل للقوات المُسلّحة (بمختلف مسمياتها) وموارد الدولة اللوجستية المتاحة، وتوحيد مصدر القرار العسكري الاستراتيجي في السلم والحرب، وخلال الأزمات وإدارتها وتماشياً مع المواد (9) و(78) و(80) من الدستور العراقي لسنة 2005، وتعدّ أعلى سلطة في زمن الحرب وتحدد صلاحياتها ومسؤولياتها بناء على توجيهات وتوصيات مجلس الأمن الوطني وتحدد بقانون يصدر عن مجلس النواب العراقي.. وبما يتسق مع ما ورد في الدستور العراقي لسنة 2005، لتلبية متطلبات الأمن الوطني العراقي. واستناداً إلى ما سبق، والدروس المستنبطة من حرب

(1) عماد علو، تنظيم المؤسّسة العسكرية والأمنية، المصدر السابق.

التحرير ضد تنظيم داعش الإرهابي (2014-2017)، تبرزت أهميّة تشكيل (قيادة عليا للقوات المُسلّحة)، بناءً على ما جاء في برنامج إصلاح القطاع الأمني والمّقر في جلسة مجلس الأمن الوطني (40) لعام 2017. والأمر الديواني المرقم (328) في 14 أيلول/ سبتمبر 2019 والمتضمن اعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة للخروج بتصورات ورؤى لحل مشاكل ومعاضل القيادة والسيطرة في القوات المُسلّحة العراقيّة استنادا لما ورد في المادة (78)، والفقرة (ثانياً) من المادة (110) من الدستور العراقي لسنة 2005 والخاصة بصلاحيات السُّلطة الإتحادية بوضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها بما في ذلك إنشاء قوات مُسلّحة وإدارتها.

- سلبيات الهيكل التنظيمي. في مطلع يناير/كانون الثاني 2018، أعلنت وزارة الدفاع العراقيّة عن وضع خطة لإعادة هيكلة الجيش خلال عام 2018، بالتعاون مع قوات التحالف الدولي[1]. الأمر الذي يدل على أن إعادة تنظيم المؤسسة العسكريّة العراقيّة، باتت مطلباً ملحاً بعد سنوات من الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، التي أفرزت سلبيات عديدة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكريّة العراقيّة، منها الترهل وزيادة عدد حلقات القيادة التي أعاقت مرونة الحركة، وأدت إلى تضارب في الأوامر، مما تسبّب هدرا في الموارد المالية والبشرية. كما أن التطورات التي حصلت في التسليح والتجهيز والأداء القتالي لتشكيلات وفرق وقيادات المؤسسة العسكريّة، طيلة سنوات من التجارب القتالية ابان الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، استدعت إعادة النظر في الهيكل التنظيمي والإداري للجيش العراقي، فضلاً عن تباين التحديات الأمنيّة الخارجية والداخلية، واختلافها بشكل كبير عن مرحلة تشكيل وزارة الدفاع العراقيّة بعد العام 2003، الأمر الذي بات يتطلب إعادة النظر بكيفية ربط الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكريّة العراقيّة بالخطط والأهداف الموضوعة ضمن استراتيجيّة الأمن الوطني العراقي.
- الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي. أثر سير العمليات والخبرة القتالية المكتسبة من الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي بعد عام 2014، على بناء وتطور المؤسسة العسكريّة

(1) العراق يعلن عن خطة لإعادة هيكلة الجيش العام الجاري، موقع الشرق، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3Py1b7Y.

العراقيّة الجديدة، حيث برزت الحاجة إلى تعزيز القدرات التسليحية للجيش العراقي بمختلف الأسلحة والمعدات والتجهيزات[1]، خصوصاً في مجال القوة الجوية وطيران الجيش، فضلاً عن الصنوف الساندة والخدمية كالمدفعية والدروع والهندسة العسكريّة والهندسة الآلية الكهربائية والتموين والنقل والصنف الإداري والطبابة، فضلاً عن ضرورة الاهتمام بتوحيد وتعزيز منظومات وبرامج التدريب للضباط والمراتب. إلا أنّ الأهم من ذلك كله كان الاهتمام بتعزيز الجانب الاستخباري للقوات المُسلّحة العراقيّة الجديدة، فقد كان ضعف الجانب الاستخباري أحد الأسباب الرئيسة وراء التدهور الأمني الداخلي في العراق، ولم تتمكن منظومة الاستخبارات العسكريّة أو وكالة الاستخبارات والأمن، من مجاراة مستوى التهديدات المحتملة، وتوقع هجمات المستقبل، بما في ذلك حجم العمليات المتوقعة وكيفية مواجهتها وإجهاضها[2]. كما أن الاختراقات والانتهاكات الجوية من قبل دول الجوار والطيران الصهيوني استدعى ضرورة تعزيز منظومة الدفاع الجوي العراقيّة بالشكل الذي يتناسب مع حجم ونوعية التهديدات الجوية المتوقعة.

- الإنفاق العسكري. وهو التخصيصات المالية لأغراض الأمن والدفاع، التي تتكبّدها الحكومة على أنواع الأسلحة والمعدات الدفاعيّة والأجور ورواتب القوات المُسلّحة العراقيّة، لتوفير ودعم الأمن والاستقرار ودرء التهديدات الداخلية والخارجية. ومن الجدير بالذكر أن عملية اتخاذ القرار حول حجم الإنفاق العسكري تخضع لتأثير عوامل مختلفة، تتفاعل فيما بينها، سياسيّة واستراتيجيّة واقتصادية، تتمثّل في الوضع السياسي القائم في البلد، وطبيعة التهديدات الأمنيّة الداخلية والخارجية وحجم الموارد الاقتصاديّة المتوفرة.. إن التخصيصات المالية لأغراض الأمن والدفاع(الانفاق العسكري) شكلت تحدياً أثر على بناء وتطور الجيش العراقي الجديد، حيث شكل الأمن والدفاع الهدف الأكثر أهميّة لكل الحكومات العراقيّة المتعاقبة بعد العام 2003، علماً أن (الإنفاق العسكري)، يشمل (10) مؤسسات عسكرية وأمنية هي (مجلس الأمن الوطني، جهاز

(1) لمزيد من المعلومات ينظر، الفريق الركن سعد العلاق، المصدر السابق.

(2) كاطع، سليم. دور الجهد الاستخباري في تعزيز الأمن الوطني العراقي، مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3w0co84.

المخابرات الوطني العراقي، وزارة الدفاع، وزارة الداخلية، جهاز مكافحة الإرهاب، هيأة الحشد الشعبي، جهاز الأمن الوطني، هيأة المنافذ الحدودية، هيأة التصنيع الحربي، البيشمركة) كلها تحت أمرة القائد العام للقوات المُسلّحة عدا القطعات الموجودة في إقليم كردستان. ولا توجد تقديرات دقيقة متفق عليها لعديد القوات الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة. ومن الجدير بالذكر أن كل مؤسسة من تلك المؤسسات تعمل على التعاقد والتسليح والتجهيز والتدريب، كلّ على حده من دون التنسيق مع المؤسسات الأخرى لتوحيد الاحتياجات العامة للدولة وبالتالي سيكون من الصعب جداً أن يتبلور لدى القائد العام للقوات المُسلّحة العراقيّة الصورة الواضحة والدقيقة للأسلحة والتجهيزات العملياتية والاستراتيجيّة للردع[1] فضلًا عن مستوى التدريب وبالتالي الاستعداد القتالي لمنتسبي تلك المؤسسات. أما (النفقات العسكريّة)، فهي تعني النفقات المالية الكلية لوزارة الدفاع (الجيش العراقي)، لأغراض التسليح والتجهيز والتدريب والدعم الإداري واللوجستي.. واستناداً إلى ما ورد في قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021، فإنّ حجم القوى العاملة في وزارة الدفاع أي الجيش العراقي (موضوع البحث والدراسة)، من المدنيين والعسكريين يقدر بـ (429219) ألف عنصر[2]. وبالمقارنة بين النفقات العسكريّة بحسب ما ورد في الموازنة المالية العراقيّة لسنة 2019 والنفقات العسكريّة لسنة 2021، الموضّحة في الجدول الاتي.

جدول (14-2) النفقات العسكريّة للسنوات 2019-2021

السنة المالية	النفقات التشغيلية (دينار)	نفقات التسلح	اجمالي النفقات العسكريّة
2019	20,094,040,745	3,246,716,308	24,196,295,011
2021	25,222,205,287	9,956,334,669	35,178,539,956

المصدر: جداول النفقات حسب القطعات والأنشطة الملحق(و) في موازنة 2019 والجدول (هـ) موازنة 2021(من إعداد الباحث)

(1) اللواء الركن المتقاعد الدكتور عماد علو، واللواء الركن المتقاعد الدكتور خالد البياتي، معاضل القيادة والسيطرة في المؤسسة الأمنية العراقيّة وخيارات إعادة التنظيم دراسة مهنية قابلة للنقاش المصدر السابق، ص23.

(2) جريدة الوقائع العراقيّة، العدد (4625) لسنة 2021، قانون الموازنة العامة الاتحادية رقم (23) لسنة 2021، الجدول (ج) القوى العاملة للوزارات والدوائر الممولة مركزيا» لسنة 2021، ص 55-56.

يتبين لنا من الجدول أعلاه أن حجم التخصيصات المالية لقطاع الدفاع والأمن في موازنة عام 2021، بلغت بمجملها أكثر من (35) تريليون دينار، أي ما يعادل (23 مليار دولار) مقارنة بما كانت عليه في موازنة (2019)، الأمر الذي يؤشر اهتماماً متزايداً من قبل الحكومة العراقيّة بتعزيز القدرات القتالية للجيش العراقي. خصوصاً وأن الموازنة العامة الاتحادية لسنة 2021، كانت قد تضمنت، طلب قروض من جهات دولية لتسليح المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة، تتجاوز قيمتها 600 مليون دولار خلال عام 2021[1]، لمعالجة النقص الكبير الذي يعانيه الجيش العراقي بعد حرب السنوات الثلاث ضد تنظيم «داعش الإرهابي، ليبلغ الإنفاق العسكري نحو 16.6 % من الإنفاق العام للبلاد في وقت لاتزال فيه نسبة تسليح الجيش العراقي الجديد 30 %[2]. كل هذه التخصيصات جاءت على الرغم من الأزمة الاقتصاديّة الخانقة التي يعيشها العراق، وسببت تراجع النشاط الاقتصادي وأجبرت الحكومة على خفض قيمة الدينار لمواجهة العجز الهائل في إيراداتها. بعد أن أدّت المعارك العنيفة مع تنظيم «داعش» إلى تضرر نسبة كبيرة من آليات الجيش العراقي ومعداته بشكل يصعب إعادة بعضها إلى الخدمة، فضلاً عن أن عمليات الصيانة والتأهيل اختصرت على عجلات «الهامفي» الأميركية وبعض المدرعات والدبابات الروسية والأميركية الصنع. ولذلك تأتي الزيادة في الانفاق العسكري العراقي في إطار مساعي الحكومة العراقيّة لتعزيز القدرات العسكريّة للجيش العراقي عبر سلسلة من العقود التي وقّعتها لتوريد مدافع ومسيّرات ودبابات وعجلات مدرعة لسد النقص الحاصل في بعض فرق الجيش العراقي وتتضمن هذه العقود شراء أنظمة دفاعية متطورة من دول مختلفة، بما في ذلك شراء مقاتلات «رافال» الفرنسية، بقيمة 240 مليون دولار، وطائرات من دون طيار، ومدفعية متقدمة، إضافة إلى دبابات من طراز «تي-90» الروسية. ويمتلك العراق 140 دبابة «أبرامز»، و73 دبابة «تي-90» حصل عليها خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فضلاً عن امتلاكه نحو 350 دبابة من طرازي «تي 72»، و«تي 55»، وبعض الدبابات الصينية التي أُعيد تأهيلها من مقابر دبابات الجيش العراقي السابق[3]. هذا الاهتمام السياسي والحكومي بزيادة الإنفاق العسكري لتعزيز قدرات الجيش العراقي جعله يحتل المرتبة 34

(1) مؤيد الطرفي، العراق يخصص 19 مليار دولار للنفقات العسكرية رغم أزمته الاقتصادية، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3MPE1Ym.

(2) مؤيد الطرفي، المصدر نفسه.

(3) مؤيد الطرفي، العراق يعتزم توقيع عقود تسليح مع أوروبا وروسيا لتطوير قدراته العسكرية، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3wX2JAP.

بين أقوى الجيوش بالعالم وبالمرتبة الرابعة عربيا حسب تصنيف غلوبال فاير باور لأقوى جيوش العالم للعام 2022[1].

دور قوات التحالف الدولي في بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة

تردد وتلكؤ امريكي

تلكأت سلطات الاحتلال الأمريكي كثيراً في بناء وتسليح الجيش العراقي الجديد، بالشكل والحجم المطلوبين، وترافق ذلك مع شيوع درجة واضحة من الارتباك في موقف الادارة الأمريكية بشأن متطلبات وعملية تشكيل الجيش العراقي الجديد. وبشكل عام، فإنّ كافة المؤشرات كانت ولا زالت تدل على رغبة الولايات المتحدة في إبقاء العراق عاجزاً عن امتلاك القدرة على الدفاع عن نفسه، وإبقاء حجم وتسليح الجيش العراقي الذي شكلته واشرفت على تدريبه منذ نهاية 2003 في مستويات محدودة لسنوات عديدة، بما لا يتيح له تحقيق التوازن العسكري مع الدول المجاورة، أو امتلاك القدرة على ردع أي تهديدات خارجية. والهدف من ذلك أن يصبح العراق مضطراً إلى الاعتماد على المظلة العسكريّة الأمريكية، والاستمرار في التحكم مستقبلاً في المؤسسة العسكريّة العراقيّة، ومنع العراق من امتلاك قدرات مستقلة على صعيد بناء القوات واستيراد السلاح من الخارج. الأمر الذي أثار الكثير من التساؤلات وعلامات الاستفهام حول جدية نوايا الأمريكان في تسليح وتدريب الجيش العراقي، خصوصاً عندما أوكلت مهمة تشكيله وتدريبه إلى (قوات العمليات الخاصة) في الجيش الأمريكي، والتي بدورها أحالت الموضوع إلى شركة خاصة هي شركة فينيل Vinnell Corporation بموجب عقد قيمته 48 مليون دولار، اعقبته بعقد آخر بقيمة 30 مليون دولار أخرى، وطبعا فقد قامت شركة فينيل بدورها بإحالة العقد إلى مقاولين ثانويين لتأسيس الجيش العراقي[2]. ولم يعد خفياً أن هناك حرصًا أمريكياً على إلا يتم تسليح الجيش العراقي بالشكل الذي يمكنه من التعافي بسرعة والتمكن من مواجهة التحديات والتهديدات الميدانية التي تواجهه وفي

(1) الرابع عربيا.. غلوبال باور، العراق بالمرتبة 34 بأقوى الجيوش في العالم، موقع الشفق نيوز، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3PTJnD2.

(2) جيفري وايت، الجيش العراقي الجديد: المشاكل والتوقعات، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى متابعة سياسية رقم 771، متاح على الرابط الالكتروني، http://www.asharqalarabi.org.uk/center/mutabaat-ja.htm.

هذا الصدد يؤكد وزير الدفاع العراقي السابق عبد القادر العبيدي أن واشنطن تضغط علينا لاستيراد سلاحها حصريًا، محذراً من أن التلكؤ أو التأخير في تسليح الجيش العراقي[1]. وفي هذا السياق أيضاً يؤكد مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الادنى، والمتخصص في الشؤون العسكريّة والأمنيّة للعراق وإيران ودول الخليج، قائلاً: «تُعدّ الجهود الأمريكية لتطوير قوات الأمن العراقيّة فشلاً فادحاً ومكلفاً على نطاق واسع»[2].

دور حلف الناتو في تطوير الجيش العراقي

تبلور دور حلف شمال الأطلسي (الناتو)، في تدريب وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة، من خلال اتفاقية تدريب قوات الأمن العراقيّة بين حكومة جمهورية العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي، الموقعة في بروكسل بتاريخ 26 تموز/يوليو 2009، التي اتفق الطرفان فيها على أن تقدم بعثة الحلف في العراق، المساعدة لمؤسسات تدريب قوات الأمن العراقيّة وتطويرها على أساس التخصص، من أجل بناء قوات أمن عراقية فعالة ودائمة ومهنية محترفة. ليتطور هذا التعاون مع الناتو بالتوقيع على برنامج شراكة وتعاون ثنائي مشترك (IPCP) تم الاتفاق عليه في 24 أيلول/سبتمبر 2012، حيث وفرّ إطاراً للحوار السياسي والتعاون المتخصص في تطوير قدرات مؤسسات الأمن والدفاع العراقيّة في مجال التدريب والتطوير، فضلاً عن مساندته للعراق ضمن إطار الجهود الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي. هذه الشراكة تطورت لاحقاً من خلال الاتفاق بين مستشارية الأمن القومي العراقيّة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، للعمل منذ العام 2013، على برنامج تطوير استراتيجيّة أمنية وطنية تركز على مفهوم الأمن الإنساني وتعزّز الشمول والمساواة، وبدعم مالي من الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الاوربي، استهدف البرنامج تأطير طرق الحكومة في تطوير قطاع أمني قابل للمساءلة، وميسور التكلفة، لتحسين كفاءة قطاع الأمن العراقي وفاعليته، إضافة إلى ضمان تنسيق التدخلات الإصلاحية بشكل بنّاء ضمن إطار عمل مركزي واحد[3]. وتتضمن

(1) اسامة مهدي، العبيدي لـ «ايلاف»: واشنطن تضغط علينا لاستيراد سلاحها حصريًا، متاح على الرابط، https://elaph.com/Web/AkhbarKhasa/2008342360/6/.html.

(2) مايكل نايتس، أفضل ما أنشأته أمريكا في العراق: «جهاز مكافحة الإرهاب» والحرب الطويلة ضدّ القتال المسلح، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، متاح على الرابط، https://bit.ly/3KVWdyd.

(3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: استراتيجية لإصلاح القطاع الأمني في العراق، على الرابط الالكتروني https://bit.ly/3FHWIdP.

أهداف الخطة كذلك، تأسيس آليات للتعاون والتنسيق، وتعزيز قدرة الإشراف الديموقراطي للجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، وتحسين قدرة المجتمع المدني في مجال إصلاح القطاع الأمني، وفق استراتيجيّة الأمن القومي العراقيّة وتماشياً مع البرنامج الإصلاحي للحكومة. ويدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إصلاح قطاع الأمن في العراق منذ 2013 بحكم دوره الأوسع في مجال دعم سيادة القانون، إلى جانب تعزيز وتطوير القوات العسكريّة العراقيّة عبر تقديم المساعدات اللوجستية والدعم الأمني والعسكري، وبما يضمن أمن وسيادة العراق كدولة مستقلة، وبعيداً عن التأثيرات والتقاطعات الاقليمية والدولية في المنطقة.

شكل (14-3): اتفاقية تدريب قوات الأمن بين العراق ومنظمة حلف شمال الأطلسي 2009

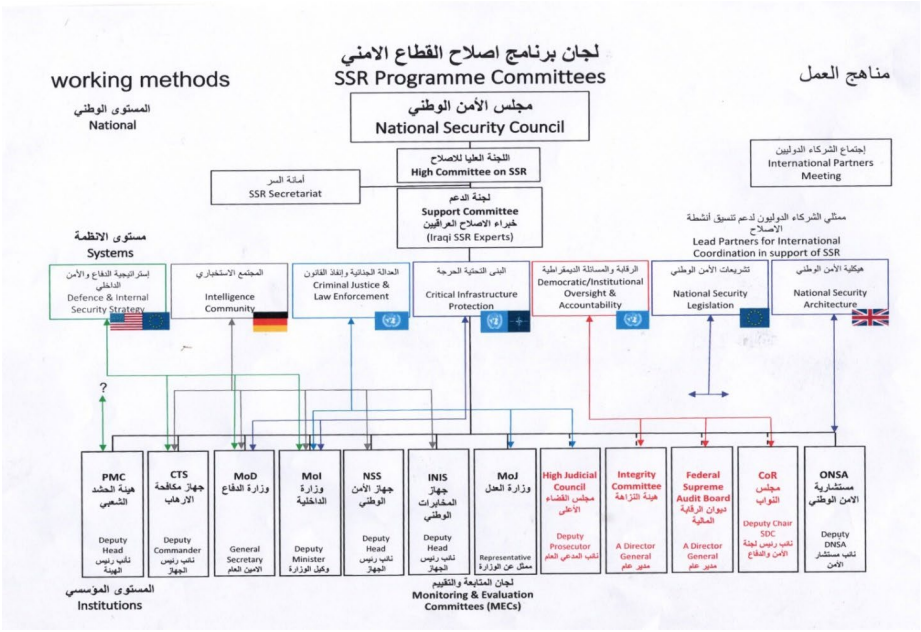

اتفاق الإطار الاستراتيجي وتطوير الجيش العراقي

في نهاية عهد الرئيس الأمريكي السابق جورج دبليو بوش، عقدت بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية (الاتفاقية الأمنيّة SOFA-اتفاق الإطار الاستراتيجي Strategic Framework Agreement (SFA، في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2008[1] لتأسيس مدركات

(1) المعاهدة الامنية (SOFA) اتفاقية وضع القوات: بعد عام على إعلان "مبادئ علاقة التعاون

جديدة لإقامة علاقات شراكة وتعاون بين الجانبين ضمن إطار تعزيز التعاون والتفاهمات الأمنيّة والعسكريّة. وقد استهدفت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إيجاد صيغة جديدة لشرعنة استمرار بقاء قواتها في العراق تحت عنوان «القوات الصديقة»، وتعزيز نفوذها وتحكمها بمسار العمليّة السياسيّة العراقيّة. وقد توصل الطرفان العراقي والأمريكي، إلى أمرين مهمين هما:

1 ـ قبول الأمريكان المبدئي بتزويد العراق بأسلحة أكثر تطورا وفاعلية وتأثيرا، مثل مقاتلات اف – 16، الأمريكية المتطورة، ودبابات أبرامز الأمريكية M1A1.

2 ـ تغير مهمة القوات الأمريكية من القتال بشكل رئيس، إلى مهمة تدريبية واستشارية، بشكل رئيس.

وكان صندوق المبيعات العسكريّة المسمى ببرنامج (F.M.S The U.S. Department of Defense's Foreign Military Sales)[1]، قد خوّل الجانب الأمريكي ببناء القوات المُسلّحة العراقيّة وبشراء الاسلحة والمعدات لوزارتي الداخلية والدفاع. منذ العام 2005 على ثلاث مراحل زمنية تمتد كل مرحلة منها لمدة خمس سنوات وكما يأتي[2]:

والصداقة طويلة الأمد بين جمهورية العراق" والولايات المتحدة الأميركية« الموقع في 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2007، بين الرئيس الأميركي جورج بوش ورئيس الوزراء العراقي نوري المالكي، وكان عبارة عن اتفاقية غير ملزمة لتحديد العلاقات الاميركية ـ العراقيّة، مهدت لإجراء محادثات رسمية تحدد العلاقة الاستراتيجية بين البلدين، لذا تم بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة في" توقيع الاتفاقية الأمنية الإستراتيجية (SOFA) عام 2008، وهي اتفاقية طويلة الأمد، ولقد تضمنت تنظيم سحب القوات الأميركية من العراق وفق جدول زمني بدأ من يونيو/حزيران 2009 على أن تنتهي مع سحب آخر جندي أميركي 59 مع نهاية عام 2011. ينظر: عمار حميد ياسين، مستقبل العلاقة ما بين العراق والولايات المتحدة الأمريكيّة لمرحلة ما بعد انسحاب القوات الأمريكيّة عام 2011، كلية العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، دراسة منشورة، ص115.

(1) برنامج المبيعات العسكرية الأجنبية (FMS) هو شكل من أشكال المساعدة الأمنية المصرح به بموجب قانون مراقبة تصدير الأسلحة (AECA)، بصيغته المعدلة [22 U.S.C. 2751 وآخرون. seq.] وأداة أساسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة. بموجب القسم 3، من قانون AECA، يجوز للولايات المتحدة بيع المواد والخدمات الدفاعية إلى دول أجنبية ومنظمات دولية عندما يرى الرئيس رسميًا أن القيام بذلك سيعزز أمن الولايات المتحدة ويعزز السلام العالمي. بموجب FMS، تدخل حكومة الولايات المتحدة وحكومة أجنبية في اتفاقية بين حكومة وأخرى تسمى خطاب العرض والقبول (LOA)، متاح على الرابط الالكتروني، https://www.dsca.mil/foreign-military-sales-fms..

(2) عماد علو، أضواء على التلكؤ الأمريكي في دعم العراق، جريدة الزمان، بتاريخ 14تموز/يوليو 2014، متاح على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/3r4J1iP.

- المرحلة الأولى الممتدة من 2006 إلى 2011 فيها بناء قوة أساسية تستطيع مكافحة الإرهاب الداخلي.
- المرحلة الثانية وهي بناء جيش كامل المواصفات ذي قدرات أعلى من الذي سبقه في المرحلة الأولى من قوات مدرعة مستقلة ونقل جوي وبحرية وجوية وتمتد بين 2011 إلى 2015.

المرحلة الثالثة وهي مرحلة اكمال التدريب ورفع مستويات الأداء لكافة صنوف وفروع الجيش وتمتد من 2015 إلى 2020.

إلا أن أمورًا كانت تتعلق بالسياسات التي دأب الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما على اتباعها ازاء العراق والتي تمثّلت بتخفيض مستويات التزامات واشنطن في العراق، وأدت إلى توقف البرامج التدريبية الأمريكية وكذلك توقف برامج التدريب لبعثة الناتو التدريبية. كما ماطلت الإدارة الأمريكية في تسليم العراق طائرات (F16) التي كان العراق قد تعاقد على شرائها منذ اكتوبر/تشرين الأول 2012، حيث لم يتسلم الدفعة الأولى منها إلا في 13 تموز/يوليو 2015، أي بعد عام كامل من اجتياح تنظيم داعش لخمس محافظات عراقية. في وقت بررت الإدارة الأمريكية تأخرها ومماطلتها في تسليم الطائرات إلى ما أطلقت عليه (الحرب على الإرهاب)...؟ وكان الدعم الأمريكي للجيش العراقي في تلك المرحلة قد اقتصر حتى شباط/فبراير 2015، على تقديم اسناد جوي، وتزويده بالأعتدة والذخائر و(6) دبابات أبرامز (M1A1) و250 عربة مدرعة (MRAP Caiman)، و8 عجلات انقاذ (M88)[1]، وهو دعم لا يتناسب مع حجم التهديد الخطير الذي شكله هجوم داعش الإرهابي[2]، ليس فقط على أمن وسلامة العراق بل على كامل منطقة الشرق الأوسط[3].

(1) لقاء عدد من الإعلاميين العراقيين مع ستيوارت جونز السفير الأمريكي في بغداد، وثيقة بعنوان (صحيفة حقائق عن المساعدة الأمريكيّة المقدم للعراق عام 2014)، حصل عليها الباحث، بتاريخ 10 شباط/فبراير 2015.

(2) Michael Knights, «U.S. Interests and the Unsustainable Status Quo in Iraq," The Washington Institute for Near East Policy, 12 Nov 2019, at: https://bit.ly/2LozNcL (Date of Entry: 13 May 2020)..

(3) «Armed Conflict in Syria: Overview and U.S. Response," Congressional Research Service, 12 Feb 2020, at: https://bit.ly/3bqqoM9 (Date of Entry: 13 May 2020).

وبعد أن أضحى العراق ساحة للتنافس والصراع بين واشنطن وطهران، ظهر توجه أمريكي لتطوير أو تحديث الاستراتيجيّة الأمريكية تجاه بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة، وتمثّلت في دراسات الدكتور مايكل نايتس الباحث في معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ودراسة (الدكتور أنتوني بفاف Anthony Pfaff)[1]، الموسوم (احترافية الجيش العراقي: التواجد العسكري الأمريكي في العراق بعد داعش)، (Professionalizing the Iraqi Army; US Engagement After the Islamic State)، التي نشرها معهد الدراسات الاستراتيجيّة التابع لكلية الحرب بالجيش الأمريكي، كما نشرها المجلس الأطلنطي في 3 شباط/فبراير 2020[2]، والتي أشار فيها إلى أن الجيش العراقي الذي تأسس بإشراف أمريكي بعد العام 2003، يتوافر على نقاط ضعف عديدة في وقت لايزال فيه الوضع الأمني في العراق هشًّا، ويحتاج لمزيد من الدعم الدولي حتى تتمكن القوات العراقيّة من بسط سيطرتها، ولن يتأتّى ذلك إلا بالمكاسب العراقيّة من التعاون الأمني مع الولايات المتحدة، الذي لا يقتصر على الأسلحة (بما في ذلك الطائرات، وأنظمة التسليح الرئيسة، والمعدات، وأعمال الصيانة) ولكن من خلال تقديم المعلومات الاستخباراتية، وتقديم أوجه الدعم والتدريب وتبادل الخبرات لتكون العمليات العسكريّة العراقيّة على نحو أفضل، من خلال تحفيز ما يأتي[3]:

1 ـ تعزيز وحدة القيادة بصلاحيات وسلطات على جميع الأجهزة الأمنيّة.

2 ـ إصلاح الهيكل التنظيمي للمؤسسات العسكريّة والأمنيّة تحديد ساحات العمل ومجالات تداخل وتكامل المسؤوليات والمهام.

3 ـ مكافحة الفساد وتبني ممارسات الشفافية والمساءلة.

(1) الدكتور أنتوني بفاف عقيد متقاعد بالجيش الأمريكي، أستاذ الدراسات الاستراتيجية معهد الدراسات الاستراتيجية التابع لكلية الحرب بالجيش الأمريكي، والمستشار العسكري بوزارة الخارجية الأمريكيّة، وزميل المجلس الأطلنطي، كان كبير مستشاري الجيش للدولة، شغل منصب الملحق العسكري في بغداد رئيس الشؤون الدولية الشؤون العسكرية للقيادة المركزية للجيش الأمريكي، وملحق دفاع في الكويت. خدم مرتين في عملية حرية العراق، التي كان يشغلها ذات مرة منصب نائب رئيس معلومات استخبارية لفريق عمل العمليات الخاصة المشتركة وبصفته كبير المستشارين العسكريين في فريق تدريب مساعدة الشرطة. كما شغل منصب ضابط مخابرات كبير في المخابرات العراقيّة، عمل ضمن فرقة العمل وكمراقب للأمم المتحدة على طول الحدود العراقيّة – الكويتية.

(2) C. Anthony Pfaff, Professionalizing The Iraqi Army: Us Engagement After The Islamic State, Strategic Studies Institute and U.S. Army War College Press, January 2020.

(3) C. Anthony Pfaff, ibd.

4 ـ الدعم الاستخباراتي والتكنولوجي واللوجيستي.

5 ـ رفع الكفاءة الإدارية للمؤسسات العسكريّة.

6 ـ تكثيف التعاون العلمي والأكاديمي. بين المدارس التعليمية العسكريّة الأمريكية والمدارس العسكريّة والأمنيّة العراقيّة.

7 ـ تشجيع الحكومة العراقيّة على عدم إنشاء مؤسسات أمنية جديدة. على أسس طائفية أو عرقية.

8 ـ ضرورة الحفاظ على علاقة مع القوات الكرديّة (قوات البيشمركة)، ودعمها[1].

خاتمة (كشف حساب العقدين)

على الرغم من إعادة تشكيل المؤسسة العسكريّة العراقيّة بإشراف الاحتلال الأمريكي في كانون الثاني/يناير 2004 وسط جو من الغموض والتخبط السياسي الذي كان سائداً في تلك المرحلة، فضلاً عن غياب الإرادة السياسيّة الجامعة لامتلاك قوات مُسلّحة كفوءة وجيش قوي نظراً لرؤية السياسة القاصرة بشأن مستقبل العراق والمتغيرات السياسيّة القادمة وهو ما انعكس سلباً بشكل واضح على سرعة نموها وتطورها، والتي تناولتها الدراسة عبر مرحلتين تاريخيتين مهمتين الأولى، من 2004 ولغاية 2014، أما المرحلة الثانية فتمتد من 2014 ولغاية 2021. كما تناولت الدراسة تأثير وجود قوات التحالف الدولي على بناء وتطوير المؤسسة العسكريّة العراقيّة، بوصفه تأثيراً مهماً لتواجد هذه القوات على الأراضي العراقيّة حتى الآن.

ويثير عدم اليقين الكبير المحيط بمستقبل عمليات مكافحة تنظيم داعش الإرهابي في العراق والتوترات السياسيّة والعسكريّة بين الفصائل المُسلّحة العراقيّة وقوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وانتشار وباء كوفيد – 19، بالإضافة إلى إعادة تموضع وانسحاب قوات التحالف الدولي ومن ضمنها القوات الأمريكية العاملة في العراق، مخاوف مفهومة حول عودة تنظيم داعش في العراق، في وقت يبدو فيه أن عودة التنظيم في العراق مجدداً أمر لا مفرّ منه- فالبلاد عرضة لعوامل محركة داخلية مختلفة، في وقت تبدو فيه الولايات المتحدة الأمريكية بعد الانسحاب من أفغانستان وتداعيات الحرب الروسية

(1) Karl Kaltenthaler, ibid.

الأوكرانية، في وضع غير مريح يؤهلها لقيادة دعم دولي جديد لجهود بغداد لمكافحة الإرهاب وقمع أنشطة تنظيم داعش فعلياً في هذه البقعة الساخنة[1].

استنتاجات ختاميّة

استناداً لما سبق فقد تأشر لدينا بشكل واضح جملة من المعاضل والتحديات التي تعاني منها المؤسسة العسكريّة العراقيّة[2]، الأمر الذي يتطلب معه الوقوف عندها لتحليل تداعياتها على بناء وتطور المؤسسة العسكريّة العراقيّة، ومن أبرز تلك التداعيات ما يأتي:

1 ـ عدم اكتمال وتشريع القوانين التي تنظم عمل المؤسسات العسكريّة والأمنيّة.

2 ـ تعدد وكثرة مؤسسات الأمن في العراق، وهناك تقاطع في المهام والواجبات، وهذا يعني مشكلة بنيوية في هيكلية قطاع الأمن الوطن العراقي تمظهرت بانعدام المركزية والتنسيق والتعاون بين تلك المؤسسات.

3 ـ عدم وضوح الاستراتيجيات والسياسات وسياقات العمل لبعض المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة.

4 ـ الفساد الإداري والمالي وضعف الرقابة، والتدخلات السياسيّة في عمل الأجهزة والمؤسسات الأمنيّة.

5 ـ نقص واضح في مهارات الموارد البشرية في بعض التخصصات العلمية والتكنولوجية.

6 ـ ضعف الثقة وانحسار التعاون بين المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة والمواطنين.

7 ـ التداخل وضعف التنسيق والتعاون والتكامل بين المؤسسات والأجهزة الاستخبارية.

8 ـ غياب منظومة قيادة وسيطرة مركزية تتمتع بصلاحيات تمكنها من حشد موارد البلاد البشرية والمادية والعسكريّة لمواجهة التهديدات الداخلية والخارجية.

9 ـ كل ما سبق أدى إلى زيادة حدة التوترات بين الاجهزة الأمنيّة والعسكريّة الاتحادية وقوات البيشمركة وبعض فصائل الحشد الشعبي.

---

(1) عماد علّو، تنظيم داعش واقع الترتيبات الميدانية والقدرات القتالية، دراسة مشورة على موقع المركز الأوربي لدراسات مكافحة الإرهاب، متاحة على الرابط الالكتروني، https://bit.ly/33vH5rk.

(2) سعد العلاق، تحدي الإرهاب كيف نواجهه، محاضرة ألقيت في قاعة المركز العراقي للتنمية الإعلامية، بتاريخ 21كانون الثاني/يناير 2021.

الفصل الخامس عشر

وزارة الداخلية

د. جواد كاظم كطان الشمري[1]

أولاً: تمهيد

خلال تاريخ العراق الحديث والمعاصر، لم يسبق لهذا المجتمع أن شهد أزمة سياسيّة داخلية تتمثّل في تعرضه لحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني كما هو الحال في مرحلة ما بعد التغيير السياسي (الغزو الأميركي) في عام 2003، صحيح أن العراق الحديث ومنذ تشكله في عام 1921 قد شهد فترات متلاحقة من عدم الاستقرار تتمثّل في الانقلابات العسكريّة التي لم تكتفِ فقط بتغيير شكل النظام السياسي من ملكي إلى جمهوري بل بلغت حد التكرار في الانقلابات ضمن سياق النظام الجمهوري نفسه وهو ما كان يعبّر عن صراع حقيقي على السُّلطة بين فئات اجتماعية وسياسيّة مختلفة، إلا أنَّ المرحلة الراهنة في بناء العراق المعاصر والتي تمثّلت بالرعاية الأميركية للمشروع السياسي في العراق القائم على بناء دولة ديمقراطية مدنية ذات تعددية سياسيّة يكون فيها الحكم قائماً على أساس الانتخابات الحرة العلنية لتنظيم آلية التداول السلمي للسلطة بعيداً عن الاحتكار الفردي أو الفئوي قد صاحبتها الكثير من الأزمات الأمنيّة والسياسيّة عدّها بعض المختصّين هي الأشد في التاريخ العراقي كونها تمثّلت باستخدام العنف كوسيلة لإدارة الصراع الاجتماعي بعيداً عن المؤسسات السياسيّة والدستوريّة التي يفترض أن تكون هي الوسيلة لإدارة الصراع.

فعلى الرغم من تبني العراق النظام السياسي الديمقراطي كأساس لنظام الحكم الجديد، إلا

(1) جهاز الأمن الوطني العراقي، كلية العلوم السياسيّة-جامعة النهرين

أنَّ مخرجات ذلك النظام لم تفضِ إلى عملية سياسيّة مستقرة بشكل يتفق مع توجهاته الجديدة، إنما واجهت بعض التحديات التي أثرت في النظام السياسي وأدائه وأهم تلك التحديات تمثّلت بوجود مؤشرات على ظاهرتي عدم الاستقرار السياسي والأمني، وإذا كان لظاهرة عدم الاستقرار السياسي أبعادها ومظاهرها وأسبابها ونتائجها فسيتمّ بحثه في فصول هذا المجلد، فإنّ ظاهرة عدم الاستقرار الأمني هي ما تعنينا في هذا الفصل مع إعطاء الأهميّة لوزارة الداخلية فهي سبب ونتيجة لهذه الظاهرة، فمن جهة يُنظر لوزارة الداخلية العراقيّة بأنها الضامن لأمن البلد وهي من يعوّل عليها في حفظ الأمن والاستقرار وإشاعة الطمأنينة لدى المواطن العراقي، فهي في الوقت نفسه عانت من تحديات كثيرة نتيجة الصراع السياسي والتدخلات الاقليمية والدولية في تركيبتها وهيكليتها، إذْ عملت وزارة الداخلية تحت سقف البيروقراطية الأمنيّة في العراق وأُعتبرت من أهم مؤسسات الدولة في معظم فترات التاريخ الحديث للبلاد. إذْ كان لها تأثيرٌ كبيرٌ في العمليّة السياسيّة والسياسات الأمنيّة للبلاد منذ تأسيس العراق كدولة حديثة عام 1921. إلا أنَّ النظام البعثي الذي سيطر على الحكم منذ انقلاب 1968، حاول القيام بتغييرات مختلفة في أدوار المؤسسات الأمنيّة في البلاد. وعلى الرغم من ذلك لم يحدث تغيير في أهميّة وزارة الداخلية بل ربما ازدادت أهميتها عن السابق. بدأ تأثير ونفوذ المؤسسات العسكريّة على المستوى الإداري في النظام بشكل واضح لا سيما بعد استلام صدام حسين مقاليد الحكم في العام 1979، إضافة إلى مهامها العامة أُسند إليها مهام الحفاظ على الأمن الداخلي العراقي وضبط ومراقبة الحدود مع الدول المجاورة ومكافحة الإرهاب وتجارة المخدرات والسلاح ومتابعة المعارضين للنظام أو ما يطلق عليهم أعداء (حزب البعث) وغير المرغوب بهم من غير المؤيدين للحزب والنظام وشخص الرئيس، فاستطاعت بالتنسيق مع باقي الأجهزة الأمنيّة إلى تحويل البلد لدولة بوليسية عبر إجراءات قمعية صارمة ضد المجتمع تتحكم من خلالها في الحياة السياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة للشعب.

وعليه سنحاول في هذا الفصل تغطية المحاور المتعلقة بوزارة الداخلية العراقيّة خلال العقدين الأخيرين وفق منهجية بحثية علمية وهيكلية تتمثّل بالمحاور الآتية:

ثانياً: إعادة هيكلة المؤسسات الأمنيّة بعد العام 2003

تسبب الاحتلال الأمريكي عام 2003 في أزمات وتحولات سياسيّة واقتصادية واجتماعية وعسكرية في العراق وفي 23 ايار/مايو 2003 أصدر رئيس سلطة الائتلاف المؤقّتة (بول

بريمر) القرار رقم 2 الخاص بإلغاء المؤسسات والكيانات الأمنيّة التي كانت موجودة قبل الاحتلال. وبناءً على هذا القرار تم إلغاء جميع البنى التحتية العسكريّة والأمنيّة والاستخبارية التابعة لنظام البعث قبل دخول القوات الأمريكية بذريعة أنها تمثّل مفهوم القوة القمعية. ومن بين المؤسسات التي تمّ إلغائها وزارة الدفاع وزارة الشؤون العسكريّة جهاز المخابرات مكتب الأمن الوطني مديرية الأمن العام جهاز الأمن الخاص الحرس الجمهوري مديرية المخابرات العسكريّة جيش القدس والجماعات شبه العسكريّة مثل فدائيو صدام[1].

حاولت سلطة الائتلاف المؤقّتة وبدعم الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد بدائل عاجلة للمؤسسات الأمنيّة التي تمّ حلها وما ترتب عليه من بقاء أكثر من 400 ألف شخص بدون عمل [2].

وفي هذا الإطار أعطت سلطة الائتلاف أولوياتها للبدء في تشكيل وبناء جهاز الشرطة العراقيّة (وزارة الداخلية) من أجل استعادة الأمن والاستقرار في أغلب مناطق البلاد، فكانت الخطوة الأولى التي تمّ اتخاذها نحو إعادة بناء هذه المؤسسة هي عودة عناصر الشرطة الذين تمّ إبعادهم من وظائفهم في زمن النظام السابق، وبدأ هؤلاء بمهامهم في المقر العام لكلية الشرطة العراقيّة في بغداد، وتم تأسيس أول وحدة في جهاز الشرطة من خلال تطوع ضباط الشرطة السابقين الذين أبعدوا من مناصبهم وعودتهم إلى وظائفهم[3]. وبدأت هذه الوحدة في العمل تحت إشراف سلطة الائتلاف وحتى تموز/يوليو 2003 انظم أكثر من (15) ألف شخص إلى هذه الوحدة ثمّ ازداد العدد إلى (32) ألف في شهر آب/أغسطس[4]، لكن الحاكم المدني (بول بريمر) أكّد في عدد من تقاريره أن العدد غير كافٍ وهناك حاجة لشرطي لكل من (350-300) مواطن من اجل استعادة الأمن في البلاد، وأكّد ان العراق بحاجة إلى بين

(1) دنيا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسيّة، مجلة العلوم السياسيّة، كلية العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، العدد (43)، 2009، ص132.

(2) ينظر: ستار جبار الجابري، المظاهر المسلحة وعدم الاستقرار السياسي، في ندوة (الميلشيات وبناء الدولة)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص ص11-12.

(3) حمد عبد الرزاق محمود، الأمن الوطني العراقي وتحديات الإرهاب بعد عام 2003، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، 2016، ص63.

(4) ياسين هادي تجيل، استراتيجية بناء الأمن الوطني في العراق بعد 2003، المصدر السابق، ص23.

(65- 75) ألف عنصر شرطة في حين أنَّ ما متوفر لحد الآن هو فقط 32 ألف[1]، وبعد أنشاء وزارة الداخلية العراقيّة وزيادة عناصرها، تم العمل بإعادة مديريات شرطة المرور ومديريات مكافحة الجريمة ومديريات حماية المؤسسات المهمّة الـ(FBS)[2].

تمّ مشاركة عدد كبير من منتسبي المؤسسات الأمنيّة الجديدة في تلك المرحلة في دورات تدريبية أقيمت في الأردن ومصر والإمارات والولايات المتحدة، وفي الوقت الذي كان ينتظر فيه الحصول على النتائج المرجوة من برامج التدريب المكثفة، تعرضت مكاتب المؤسسات الأمنيّة المستحدثة لهجمات إرهابية عنيفة من قبل جماعات مُسلّحة معارضة لتواجد القوات الأمريكية وحلفائها بتهمة التعاون مع قوات الاحتلال[3]، وعلى الرغم من أنَّ القوات الأمريكية قامت في البداية بحماية مراكز الشرطة التي تم تعيين عناصر جديدة فيها في بعض المدن العراقيّة، إلا أنَّ تلك القوات (الأمريكية وغيرها) حصلت على دعم الشرطة العراقيّة في المداهمات والاعتقالات خلال فترات كثيرة، ولكن وقوع عدد من الضحايا في المؤسسات الأمنيّة جراء استهدافهم بعمليات اغتيال أو بعبوات ناسفة أو سيارات مفخخة لا سيما في مدن صُنفت بأنها ساخنة مثل الحلة والرمادي والموصل والفلوجة وكركوك وبعقوبة دفع عدداً كبيراً منهم للاستقالة[4].

وفي العام 2004 قدمت الولايات المتحدة عدداً من الأطروحات الجديدة التي تتعلق بشأن توسيع أنشطة حلف شمال الأطلسي (الناتو) في العراق، إذْ سعى الناتو لإيجاد سبل التعاون مع دول إقليمية بشكل أقوى لا سيما مع مبادرة تم إطلاقها في قمة اسطنبول للتعاون التي عُقدت في عام 2004 وبناءً على طلب الحكومة العراقيّة في هذه القمة تم التفاهم بشأن موضوع التدريب وتم تأسيس بعثة للناتو ذات مهام تدريبية في العراق، كما تم تعيين الجنرال (ديفيد بتريوس) رئيساً لها، وبناءً على توجيهات أمين عام حلف الناتو في ذلك الوقت (ياب

(1) سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، مجلة الدراسات الاستراتيجية والدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (62)، 2015، ص54.

(2) نفس المصدر، ص57.

(3) دنيا جواد، الإرهاب في العراق دراسة في الأسباب الحقيقية: دراسة تحليلية لأسباب الإرهاب في العراق ومتغيراته الاجتماعية والسياسيّة، المصدر السابق، ص135.

(4) ناظم نواف ابراهيم، ظاهرة العنف والاستقطاب الطائفي في العراق بعد عام 2003 وأثرهما في الاستقرار السياسي، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (53)، 2015، ص168.

دي هوب شيفر) تم فتح مكتب للناتو في المنطقة الدولية (المنطقة الخضراء) في بغداد في الأول من ديسمبر/كانون الأول 2004[1]، حيث تم فيما بعد تنظيم العديد من الدورات التدريبية للضباط العراقيين (إعادة تأهيل للبعض ممن عمل تحت سلطة النظام المنحل) في مقر الناتو للحرب المشتركة في النرويج، وشملت هذه الدورات عمليات دعم السلام، التعاون العسكري والمدني، إجراءات التخطيط العملياتي، دورات في مجال جمع المعلومات والاستخبارات وحماية المدنيين وغيرها[2].

انحصرت مهام حلف الناتو على تقديم المساعدات التقنية لقوات الأمن العراقيّة وتزويد الأجهزة الأمنيّة العراقيّة بالمستلزمات العسكريّة الأساسية وتدريب بعض الوحدات العراقيّة لمواجهة الهجمات المُسلّحة ضد القوات العراقيّة وقوات الناتو[3]. بالوقت نفسه سارعت الولايات المتحدة وعبر سلطة الائتلاف المؤقّتة إلى إنشاء عدد من الأجهزة الأمنيّة في مقدمتها جهاز المخابرات الوطني العراقي[4] لمراقبة الوضع الأمني ومتابعة عمليات التسلل عبر الحدود، إذْ اتهمت القوات الأمريكية (تنظيم القاعدة) بالوقوف خلف عمليات التسلل المذكورة والتخطيط لزعزعة الأمن والاستقرار في العراق ومحاربة القوات الأمريكية والعراقيّة، وتم الاستعانة بعناصر معارضة للنظام السابق مثل (السيد محمد عبدالله الشهواني)[5] الذي

(1) مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقيّة، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016، ص ص19 – 21.

(2) حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقيّة انموذجاً، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، العدد (1)، 2016، ص81.

(3) مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقيّة، المصدر السابق، ص22.

(4) إذْ جاء في قانون تأسيس الجهاز: في شهر نيسان من عام 2004، اضطلع مجلس الحكم العراقي بمهمة تأسيس جهاز جديد للمخابرات، ككيان مستقل عن أي جهاز امني سابق منحل، يكون خاضعا لأحكام الدستور العراقي، فور إقراره، استنادا إلى الأيمان بأهمية المعلومة والجهد الاستخباري في حماية الوطن من كل ما من شأنه تهديد أمنه وأمن أبنائه. وهكذا تأسس جهاز المخابرات الوطني العراقي الفتي، بجهود مشتركة مثلت تنوعات المجتمع العراقي، وتركزت على توفير الوسائل والإمكانات القانونية كافة لضمان حصول العراق على أدق المعلومات الاستخبارية وأكثرها فاعلية. وإيمانا باستحقاقات الإنسان العراقي ومكتسباته الديمقراطية، ولما يرتبط تقليديا بالذهن مع ذكر مفردة «المخابرات»، لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الحسين كاظم مديح، التدخلات الخارجية وأثرها على الامن الداخلي للعراق، مجلة المفتي العام، السنة الثالثة، العدد (5-6)، 2012، ص ص161-164.

(5) عيّنه الحاكم المدني رئيس سلطة الائتلاف (بول بريمر) رئيساً لجهاز المخابرات الوطني العراقي في العام 2004 وبدأ بتشكيل الجهاز وفق رؤيا مشتركة تجمع بين العقيدة العسكرية السابقة والتوجيهات

كان يسكن الولايات المتحدة لتولي مهام إدارة هذا الجهاز (كما تم التواصل مع عدد من عناصر جهاز المخابرات السابقين للاستفادة من خبراتهم)[1].

يضاف إلى ذلك تسارعت الجهود من قبل سلطة الحاكم المدني إلى اعادة هيكلة الجيش العراقي فبعد قرار الحاكم المدني (بول بريمر) في 23 ايار/مايو 2003حلّ القوات المُسلّحة العراقيّة كما اسلفنا، جاء القرار رقم 22 في 8 آب/أغسطس 2003، بتشكيل جيش عراقي جديد، أو قوات دفاع وطني عراقية[2]. وقد بدأت القوات الأميركية بالعمل على إعادة وزارة الدفاع على أن يعمل وزيرها الجديد بإشراف أميركي[3].

ومع بداية حزيران/يونيو 2003 ارتفع إجمالي الضباط المتدربين إلى 1692 ضابطاً وكذلك ارتفع عدد ضباط الصف المتدربين إلى 3500 ليشكلوا 15 فوجاً، وقد جرى تدريب الجيش العراقي من مقاولين أميركيين من مؤسسة ڤينيل (Vinnel)، تحت إشراف عسكريين من قوات التحالف، بقيادة الجنرال) بول إيتون). وفي خريف عام 2003، تشكلت «قوات الدفاع المدني العراقيّة» كقوات مؤازرة لقوات التحالف [4]، وتطور هدفها خلال شتاء 2004 لتكون مهمتها ملء الفجوة بين قوات الشرطة والجيش. وكانت تحت إمرة وزارة الداخلية، ثمّ انتقلت إلى وزارة الدفاع، بحسب الأمر رقم 73 من سلطة الائتلاف المؤقّتة، والذي نصّ على أنها

الأمريكيّة، ينحدر من مدينة الموصل ويحمل رتبة فريق طيار، تشير المعلومات إنه كان معارضاً لنظام صدام حسين بعد عام 1990، إذ غادر العراق بعد مضايقات من قبل الاستخبارات العسكرية، التجأ للولايات المتحدة الأمريكيّة واخذ يتعاون مع جهات اميركية وشكل تنظيم عسكري سري في عام 2006 للاطاحة بنظام صدام حسين، الا أنه تم اكتشاف التنظيم وأعدم النظام ثلاثة من أبنائه، أثير الكثير من اللغط حول ادائه في رئاسة جهاز المخابرات ولم يكن على توافق مع رئيس الوزراء الأسبق نوري المالكي، الأمر الذي دفع الأخير لإقالته عام 2009 بعد عمليات تفجير استهدفت عدد من الوزارات العراقيّة، لمزيد من التفاصيل ينظر: منعم صاحي العمار وشيماء تركان صالح، الأمن الوطني العراقي ومكافحة الإرهاب: دراسة في إشكالية الإدارة، مجلة السياسة الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (61)، 2015، ص31.

(1) مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقيّة، المصدر السابق، ص22

(2) حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقيّة انموذجاً، المصدر السابق، ص87.

(3) المصدر نفسه، ص 91.

(4) فراس عبد الكريم محمد علي، أسراء علاء الدين نوري، خضر عباس عطوان، سياسات الأمن الوطني العراقي في التعامل مع التحدي الإرهابي بعد 2005، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد (41)، 2015، ص88.

تمثّل عنصراً من عناصر القوات المُسلّحة، وتحولت قوات الدفاع المدني العراقيّة من قوات شُرطية إلى قوة مشاة خَفيفة، أي قوات شرطة معززة، تستطيع القيام بالعمليات الهجومية والدفاعية الأساسية، وفي وقت لاحق، غيرت الحكومة العراقيّة اسم هذه القوة إلى قوات الحرس الوطني العراقي[1]. وعلى صعيد النماذج المعتمدة في بناء الجيش العراقي وبدلًا عن نموذج وحدات المشاة الميكانيكية، التي كانت ضمن الجيش السابق، أصبحت التشكيلات التكتيكية الأساسية تعتمد على كتائب المشاة المحمولة، التي تعمل بصورة متكررة في شكل سرايا، وبناءً عليه، فإنّه بدلاً عن الآليات التكتيكية المجنزرة الثقيلة، التي تحمل قاذفات الصواريخ والمدافع الآلية، أو الرشاشات الثقيلة، جرى التحول إلى قوات وأسلحة محمولة على عربات ذات مدرعات خفيفة، ورشاشات خفيفة أيضاً[2].

وفي 7 حزيران/يونيو 2004 صدر قرار من الحاكم المدني يحمل الرقم (91) ينص على «دمج» عناصر مليشيات عسكرية معارضة للنظام السابق في الجيش والشرطة العراقيّة، حيث اعتبر بعض المختصين في الشأن الأمني العراقي إن دمج هذه العناصر كان قراراً خطيراً وغير تقليدي، نظراً لما حمله من تجاهل لشروط الكفاءة والجدارة والخبرة في منح الرتب العسكريّة، إذْ إن الكثير من هذه العناصر حصلوا على رتب كبيرة وعليا تجاوزوا بها التسلسل الهرمي داخل المؤسسات الأمنيّة الجديدة وتصرفوا وفقاً لأوامر وتوجيهات أحزابهم وليس وفق قوانين وتعليمات القادة العسكريين الأمر الذي أضعف المؤسسات العسكريّة وأثّر سلباً على أدائها وخلق حالة من العداء والتذمر داخل المؤسسات نفسها[3].

(1) واثق السعدون، محمد الأجا، فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المؤسسات والمهام، مركز دراسات الشرق الأوسط، أنقرة، العدد 17،2020، ص17.

(2) ياسين هادي ثجيل، استراتيجية بناء الأمن الوطني في العراق بعد 2003. المصدر السابق، ص36.

(3) سمّي بقانون دمج المليشيات أو قانون (بريمر) شمل من كانوا في الأصل عسكريون ممن التحقوا بالمعارضة وحملوا السلاح ومن اصبحوا عسكريين في المعارضة، وكذلك المدنيين والموظفين السابقين الذين كانوا في المعارضة السياسيّة وحملوا السلاح، حيث يستفيدون من القرار لإنصاف حقوقهم التقاعدية، وتم القرار بعد مشاورات واجتماعات مع الأحزاب والحركات التي قاتلت النظام السابق، وقد حدد القانون عدد المشمولين بالقانون بـ100 ألف مقاتل، وكانت حصة الحزبين الكرديين الرئيسيين (الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني) 70000 إلف وفق اعتبارات أهمها انهم كانوا ممسكين بالأرض وبمثابة دولة منذ 1991 فيها مختلف الأجهزة الأمنية. كما حدد القانون 20000 ألف مقاتل من فيلق بدر (منظمة بدر) كأكبر فصيل مسلح، والـ 10000 آلاف المتبقية وزعت على حزب الدعوة وحزب الدعوة تنظيم العراق، والمقاتلين من حزب المؤتمر الوطني وحركة الوفاق والحزب الشيوعي العراقي،

ثالثاً: الأزمة البنيويّة في هيكلية النظام السياسي وانعكاسها على الواقع الأمني

لقد كشف الواقع السياسي الجديد في العراق (واقع عدم الاستقرار الأمني والسياسي) عن حقيقة تبدو متجذرة في العالم النامي، وهي أن من أهم التحديات التي تواجه الدول الساعية إلى تأسيس نظام ديمقراطي بعد حقبة من الحكم الشمولي هي مسألة التعامل مع التعددية سواء فهمت من منظورها السياسي أم الاجتماعي أم الثقافي، وفي الحقيقة إن هذا التحدي يرتبط دائماً بعدد من الأزمات غير المحسومة على صعيد بناء الدولة في المجتمعات التقليدية، مثل أزمة الاندماج والشرعية، ويمتد أحياناً للتفاعل مع أزمة التوزيع وأزمة المشاركة، ويعني ذلك أن التعاطي مع إشكالية التعددية يشكل عنصراً حاسماً في البناء الهيكلي والمادي والوجداني للأمة، كما يؤثر في صياغة نظام سياسي- اجتماعي يحفظ عقدها الاجتماعي ويضع أسساً مقبولة للتداول السياسي وإدارة عمليات المنافسة والتوافق[1].

ويبدو إن الذي جعل التعددية الإثنية والسياسيّة في العراق تتحول إلى أزمة بنيوية في هيكلية النظام السياسي هو نمط التعاطي معها، فبدلاً عن أن تستند إلى إطار تناغمي وقواعد مقبولة للعبة، قامت على مباراة (صفرية) تلغي الآخر ولا تقبل بأي منطق توافقي، بحيث تحولت هذه التعددية الإثنية إلى محفز لصراع شامل لا سيما عندما ارتبطت بالشعور بـ (المظلومية التاريخية) من بعض الأطراف فيما ارتبطت بشكاوى اقتصادية وشعور بالتهميش من قبل أطراف أخرى، وهو ما يعني إن للتعددية الاجتماعيّة والثقافية المرتبطة بالهُويّة تأثيراً أعمق في العادة من حيث القدرة على التعبئة الاجتماعيّة، لاسيما في المجتمعات التي لم تستكمل بعد مشروع بناء الأمة أو الدولة القوميّة بمفهومها

وكذلك الحزب الإسلامي العراقي وحزب الله العراق، حيث أُعطي للأخيرين 250 إلى 300 مقاتل ضمن القانون، وتم تشكيل هيئة لدمج الميليشيات في وزارة الداخلية لتنفيذ القانون. لمزيد من التفاصيل ينظر بشير الوندي، ضباط الدمج... مشكلة القناعات المسبقة، حوار مع الباحثة د.ريتا فرج، موقع الحوار المتمدن، محور الاستعمار وتجارب التحرر الوطني، بتاريخ 2015/1/7. كذلك ينظر: حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003، المصدر السابق، ص71.

(1) جابر حبيب جابر، صراع الدولة والهُويّة في العراق، بحث ضمن كتاب: احمد عباس الوزان واخرون، اشكاليات التحول الديمقراطي من العراق/بحث الندوة العلمية السنوية التي نظمتها الجمعية العراقيّة للعلوم السياسيّة في كلية العلوم السياسيّة، جامعة بغداد 2009/11/18، ط1، الجمعية العراقيّة للعلوم السياسيّة، مطبعة دار البيضاء، بغداد، 2009، ص24.

الحداثي، وبالتالي فإنّ انعكاساتها السياسيّة تكون أوضح وأشمل طالما إنها تتحفز من خلال ما يعرف بالانتماءات الأولية[1].

ففي خضم هذا الصراع عزز تنظيم القاعدة من تواجده في المناطق السُّنيّة متخذاً من الدفاع عن حقوق المكوّن السني ذريعة للتواجد وتكوين مضافات أمنية قوية وحصل على دعم اجتماعي ولوجستي كبير، وفي 22 شباط/فبراير 2006 حدث انفجار كبير في ضريح الإمامين العسكريين في سامراء (إذْ يعد من الأماكن المقدسة لاتباع المذهب الشيعي في العراق والعالم) تسبب الحادث بوقوع حرب أهلية بين الشيعة والسنة خلّف آثاراً عميقة بين الجانبين[2]، هذه الحرب أجبرت الوجود العسكري الأمريكي في البلاد إلى إجراء تغييرات كثيرة، فضلاً عن السماح لقوات الأمن العراقيّة بتعزيز ردود أفعالهم، إذْ سارعت الولايات المتحدة بتغيير استراتيجيتها في العام 2007 وتحولت إلى مفهوم الهيمنة الميدانية، وقد أجرت لجنة مجموعة العمل بشأن العراق التي تم تشكيلها من قبل الكونغرس الأمريكي دراسة استمرت لمدة 8 شهور في عام 2007 وقدمت للكونغرس خطة عمل سميت بخطة بيكر- هاميلتون، التي اقترحت بدء الانسحاب الكلي للقوات الأمريكية في مطلع عام 2008[3]، الأمر الذي طرح جملة من التساؤلات حول أمكانية قوات الأمن العراقيّة لمواجهة الأخطار وحدها، في هذه المُدّة تمّ تعيين السفير الأمريكي زلماي خليل زاده في العراق، وبدوره أجرى مباحثات مكثفة مع قادة الأحزاب السياسيّة والرموز الدينيّة والعشائرية وشخصيات لها ارتباط بحزب البعث المنحل في محاولة لإيقاف الحرب الأهلية[4].

وفي آذار/مارس 2007 عيّنت الولايات المتحدة الأمريكية (ريان كروكر) سفيراً جديداً لها في بغداد، فضلاً عن تعيين (ديفيد بتريوس) لقيادة القوات الأمريكية في العراق، إذْ بدأ الاثنان بتطبيق السياسة الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية والتي أطلق عليها اسم (التدفق) وهو اتفاق انسحاب القوات الأميركية من العراق الذي عُقد بين القوات العراقيّة والأمريكية لجدولة

(1) عامر هاشم عواد، الواقع السياسي وتداعياته على التخطيط الاستراتيجي للدولة العراقيّة، في كتاب: استراتيجية بناء دولة العراق بعد الانسحاب الامريكي، بيت الحكمة، بغداد،2011،ص 46.

(2) سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، المصدر السابق، ص52.

(3) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسيّة ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011، ص52.

(4) حميد السعدون، مستقبل العلاقات الأمريكيّة بعد الانسحاب العسكري الأمريكي من العـراق، الملف السـياسي، مجلة سياسة دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (86)، 2011، ص8.

انسحاب القوات الأمريكية من العراق وإخراج العراق من البند السابع ولكنّه واجه معارضة شديدة، وصعوبة في إقراره وفي تمريره وقراءته في مجلس النواب العراقي عندما حدثت مشادات بالأيدي وحصل الاتفاق على تأييد ثلث جبهة التوافق السُّنيّة والأحزاب الكرديّة وحزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق بينما عارضه التيار الصدري من خلال كتلتهم الصدرية في البرلمان والقائمة العراقيّة وحزب الفضيلة وجبهة الحوار الوطني[1]. تمّ تعزيز قدرات الجيش الأمريكي في العاصمة بغداد ومحيطها، وتمّ إخراج القوات الأمريكية من القواعد الكبيرة ونقلها إلى مراكز الشرطة العراقيّة، رافق ذلك (تطبيقاً للسياسة الأمريكية الجديدة في العراق) أقامت علاقات قوية للغاية مع زعماء القبائل السُّنيّة، إذْ تم تشكيل قوات الصحوة من القبائل السُّنيّة التي حصلت بدورها على دعم مالي وعسكري وسياسي مقابل الحصول على دعم تلك القبائل لعمليات مكافحة الجماعات المُسلّحة المتطرفة، وانضمت بعض قوات الصحوة في تلك الفترة إلى قوات الأمن العراقيّة[2].

رابعاً: بناء المؤسسات الأمنيّة في العراق بعد العام 2003

لعلّ من الإنصاف القول إن أحد أهم أسباب المشكلة الأمنيّة التي استفحلت في العراق بما عكسته من عدم استقرار أمني وسياسي تمثّل في تفتت الجيش العراقي السابق إثر انتهاء العمليات العسكريّة في 1 ايار/مايو 2003 ومن ثمّ جاء بعده قرار الحاكم المدني الأميركي (بول بريمر) كما اسلفنا سابقاً، الذي قضى بحل المؤسسات الأمنيّة رسمياً، وهو ما ولّد فراغاً أمنياً، حاولت القوات الأميركية ملئه بمساعدة من الأحزاب السياسيّة[3]، وكانت خطوات بناء المؤسسات الأمنيّة الجديدة تنمو بموازاة نمو القدرات القتالية للمتمردين والتنظيمات الإرهابية التي استغلت هذا الفراغ لتتمكن من تفعيل نشاطاتها[4]، والملاحظة

(1) لمزيد من التفاصيل ينظر: منعم صاحي العمار، العلاقات العراقيّة مع دول الجوار الجغرافي (تركيا وإيران): دراسة في إشكالية الاحتلال المزمنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد (9-10)، 2005، ص ص26 – 27.

(2) سداد مولود سبع، مشكلة الأمن والاستقرار السياسي في العراق بعد العام 2003، المصدر السابق، ص57.

(3) عماد مؤيد جاسم المرسومي، أثر التغييرات السياسيّة في المنطقة العربيّة في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، مجلة العلوم القانونية والسياسيّة، جامعة ديالى، العدد (1)، 2012، ص243 وما بعدها.

(4) نغم نذير شكر، ظاهرة العنف السياسي: العراق انموذجاً، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (192)، 2010، ص6.

التي لا يمكن إغفالها بخصوص عملية بناء القوات الأمنيّة أنه فضلاً عن اتسامها بخطوات تدريجية بدت في بعض الأحيان بطيئة ومقيدة بسياسات قوات التحالف التي تولت عملية الإشراف على هذه العمليّة، نجد أن هذه المؤسسات الجديدة تعرضت لضغوط من قبل الأحزاب السياسيّة من أجل محاولة السيطرة عليها من خلال إدخال عناصرها في هذه الأجهزة حتى أصبحت هذه المؤسسات تبدو حزبية أكثر منها مهنية ذات واجبات محددة[1]، وهو ما جعل أدوار هذه المؤسسات ترسمها مصالح وتجاذبات سياسيّة مما جعلها ضعيفة الأداء في مواجهة التحديات الأمنيّة[2] على الرغم من أنه تم إنفاق ما يقدر بـ (31) مليار دولار حتى عام 2008 على التشكيلات الأمنيّة المختلفة[3]، وبالتالي فقدت هذه المؤسسات حياديتها في العمل الرسمي.

ففي ايار/مايو 2003، خلص تقييم أجرته وزارة العدل الأمريكية إلى أن الشرطة العراقيّة تحتاج إلى إعادة تنظيم شاملة وإعادة تدريب وإلى تجهيزات جديدة، علاوة على إعادة البنية التحتية، وقد بدأ برنامج لتدريب الملتحقين بالشرطة تحت إشراف أمريكي في تشرين الثاني/نوفمبر 2003 وأوكلت مسؤولية تدشين خدمة شرطة العراق إلى وزارة الدفاع في العام 2004[4]، وقد بدا واضحاً فيما بعد أن الأجهزة الأمنيّة تحولت إلى ساحة للصراع بين الأحزاب السياسيّة التي تمثّل مكونات اجتماعية مختلفة ,إذْ سعى كل حزب إلى تجنيد عناصره في هذه الأجهزة[5]، ففي مارس/آذار 2004، وقع الرئيس (جورج بوش) مرسوماً رئاسياً بنقل مسئولية برنامج (مساعدة الشرطة العراقيّة) من وزارة الخارجية إلى وزارة الدفاع وقيادة الأمن الانتقاليّة متعددة الجنسيات (MNSTC-1) في العراق، ومن أجل مواجهة موجة العنف المتصاعد، كون الجيش الأمريكي (وحدات شرطة ثقيلة) مشكلة من جنود عراقيين سابقين، وقد كانت كل من (كتيبة حفظ النظام) و(حدة الشرطة المجهزة آليا) و(وحدة التدخل السريع) مشكلة

(1) رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقيّة الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، العدد (356) تشرين الأول – أكتوبر، 2008، ص 109.

(2) George Baker, Save whomever we can, The new republic, 27 November 2006.

(3) مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقيّة، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، دار الكتب والوثائق، بغداد، 2016، ص ص19.

(4) عماد مؤيد جاسم المرسومي، أثر التغييرات السياسيّة في المنطقة العربيّة في السياسات الإقليمية وانعكاساتها على العراق، المصدر السابق، ص244.

(5) مايكل نايتس، مستقبل قوات الأمن العراقيّة، المصدر السابق، المصدر السابق، ص 20.

بالأساس من عناصر يحسبون على المكوّن السني[1]، لكن في عهد الوزير (بيان جبر) حين كان وزيراً للداخلية، تمّ تشكيل وحدات (كوماندوز) جديدة من القوات الخاصة تعتمد على المقاتلين الموالين للأحزاب الشيعيّة، وهو ما يكشف على أن كل حزب يمثل مكون اجتماعي حاول أن يفرض سيطرته على الأجهزة الأمنيّة، وتمّ تزويد هؤلاء (الكوماندوز) بأسلحة عسكرية وتلقوا تدريبات على مكافحة التمرد، وذلك دون التحقق من سجلاتهم الشخصية أو الجنائية، وفي بدايات العام 2006، اندمجت كل هذه الوحدات داخل (جهاز الشرطة الوطنيّة العراقيّة)، وتقول التقارير الأميركية إنه بحلول صيف 2006، أصبح واضحا أن العديد من وحدات الشرطة الوطنيّة لديهم ميول حزبية أكثر ممّا هي وطنيّة[2].

ومع بداية عام 2007 صدرت دراسة جديدة في واشنطن حول ضرورة إصلاح وزارة الداخلية العراقيّة التي قالت عنها إنها واقعة تحت سيطرة الأحزاب والقوى السياسيّة، وقام بأعداد الدراسة (روبرت بيريتو- Robert Perito) الباحث بـ (معهد السلام الأمريكي) (USIP) وقام السيناتور (باتريك ليهي) بعرضها في 31 يناير/كانون الثاني 2007 في جلسة استماع للجنة القضائية بمجلس الشيوخ الأميركي حول تقرير (مجموعة دراسة العراق) وترتكز الدراسة جزئيا على نتائج مؤتمر معهد السلام الأمريكي حول (إصلاح الداخلية العراقيّة والشرطة وخدمة حماية المنشآت)، الذي عقد في نهاية عام 2006، وشارك في ذلك المؤتمر عدد من المسئولين الحكوميين والعسكريين والقانونيين والخبراء الأكاديميين، وجاء في تمهيد الدراسة أنه وبنهاية عام 2006 تم تدريب وتجهيز (135) ألفا من أفراد الشرطة العراقيّة، كما تم تدريب وتجهيز (24) ألفا من عناصر الشرطة الوطنيّة العراقيّة، فضلاً عن (28360) من أفراد شرطة الحدود، وقد تولى قرابة (180) فريقاً انتقالياً من الشرطة الأمريكية وكُلف فريق وزاري عراقي انتقالي من مائة عضو بالعمل على تحسين عمليات وزارة الداخلية العراقيّة[3]، ولكن على الرغم من إنجاز هذه الأهداف (الكمية) التي تبدو مثيرة للإعجاب، إلا أن الدراسة انتقدت التكوين الراهن لقوات الأمن كونها تخفي حقيقة مزعجة بشأن ولاء البعض من هذه القوات،

(1) Daniel Green, Iraqi security capbalities are weak, The Guardian, 23 April, 2004.

(2) Mika Vidalovisky, where is Iraq goes: politics and security, The Chicago Chronicle, 17 June, 2006.

(3) Robert Perito, Reforming the Iraqi Interior Ministry, Police, and Facilities Protection Service, United States Institute of Peace, February 2007.

فالواقع أن وزارة الداخلية العراقيّة التي تتولى الإشراف على أجهزة الشرطة، عاجزة عن العمل ومخترقة تماماً من قبل بعض الأحزاب المتنفذة، وجهاز الشرطة العراقيّة غير قادر على حماية المواطنين العراقيين، والعصابات الإجرامية تتمتع بما يشبه الحصانة وتتعاون مع المتمردين في مقابل مردود مادي، كما تنخرط في تهريب النفط والآثار، أما شرطة الحدود، فعاجزة عن وقف تسلل الإرهابيين والأسلحة المهربة أو حتى البضائع المهربة عبر حدود العراق المهلهلة.

وأشارت التقارير الأميركية التي تناولت أداء وزارة الداخلية العراقيّة إلى أنه في عهد الوزير الاسبق (باقر جبر) طغت الأبعاد السياسيّة على عمل الداخلية العراقيّة بتأثير المتطرفين، فالوزير المذكور سمح أو ربما شجّع أعضاء من (منظمة بدر) على الفوز بالمناصب القيادية في وزارة الداخلية وتسييس نشاطها، ونتيجة لعدم توفر عدد كاف من الخبراء أو المستشارين في الوزارة لوضع تصور فعّال، لم يستطع (الفريق الاستشاري المدني الأمريكي المكلف بتدريب الشرطة-CPATT) تحجيم أو منع استيلاء موالين ل(منظمة بدر) على الداخلية، ولم تطفُ هذه المشكلة إلى السطح إلا بعد تفجير المراقد المقدسة في سامراء في 22 شباط/فبراير 2006، الذي أشعل موجة من العنف الطائفي، ففي آذار/مارس 2006 اعترف الجنرال (جون أبي زيد) قائد القيادة الأمريكية الوسطى للجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأميركي بأنّ «وحدات الشرطة العراقيّة كانت متورطة في أحداث العنف الطائفي»[1].

إنَّ المشكلة التي مثّلتها المؤسسات الأمنيّة أنه لا يوجد اتفاق حول شخصية الشرطة العراقيّة أو مهمتها الجوهرية، فمدربو شرطة وزارة العدل سعوا إلى تشكيل قوة لتنفيذ القانون أكثر ارتباطاً بالمجتمع، بينما سعت السلطات العسكريّة الأمريكية إلى خلق قوة لمكافحة التمرد، والسلطات الأمريكية لا تعرف عدد أفراد الشرطة العراقيّة أو مراكزها، كما تجهل ماهية تشكيل أجهزتها المختلفة أو مواقع واستخدامات الأسلحة التي تزودها بها الولايات المتحدة وطرق صرف الميزانيات المخصصة لها، والواقع أن الاستشاريين الأمريكيين يعملون دائما عبر المترجمين ولا يدرون غالبا بخفايا ما يدور حولهم[2].

والحقيقة الأخرى، التي تكشفها الدراسة، إلى أن مشكلات تغلغل النفوذ (الطائفي) قد

(1) The Washington post, 23 May 2006.

(2) رعد الحمداني، واقع المؤسسات والقوات الأمنية والعسكرية العراقيّة الجديدة ومدى قابليتها للإصلاح، المصدر السابق، ص258.

تفاقمت نتيجة التوجه نحو لامركزية القيادة الإدارية للشرطة بتوزيعها على الأقاليم، وهي الخطوة التي تمت في عهد سلطة التحالف المؤقّتة، إذْ يتلقى قادة الشرطة الإقليميون التمويل مباشرة من وزارة المالية للإنفاق على الرواتب والمهمات، فيما لا تملك بغداد القدرة على التحقق من دقة الميزانيات الإقليمية أو المحاسبة على أوجه إنفاق الأموال، وفضلاً عن ذلك، أضافت قوة أخرى مشاكل جديدة للأزمة الأمنيّة، ففي عهد سلطة التحالف المؤقّتة[1]، تم تأسيس خدمة حماية المنشآت عام 2003 بغرض توفير الحراسة للمنشآت العامة والبنية التحتية في العراق، وفي هذا الإطار سمح لكل من الوزارات (الست والعشرين) آنذاك والدوائر الثمان المستقلة، مثل البنك المركزي، بتعيين قوة الحراسة الخاصة بها، وحتى عام 2007 كان هناك (150) ألف ضابط تابعين لخدمة حماية المنشآت، علاوة على (8700) حارس أمن شخصي للزعماء العراقيين، وقد حصل ضباط خدمة حماية المنشآت على ملابس رسمية شبيهة بزي الشرطة، وعلى أسلحة، بحيث تحولت قوات الحراسة الوزاريّة، بمرور الوقت، إلى جيوش خاصة ومصدر للتمويل[2].

القوات التابعة لوزارة الداخليّة

1. قوات الشرطة الاتحادية

في عام 2004 تشكلت نواة الشرطة الاتحادية كانت عبارة عن قوتين منفصلتين الأولى تابعة إلى مكتب المستشار الأمني لوزير الداخلية وسميت هذه القوة بـ (مغاوير الداخلية) والثانية تابعة إلى مديرية العمليات في الوزارة وتسمى (قوات حفظ النظام) ثم جمعت هاتين القوتين تحت قيادة واحدة وسميت (قيادة القوات الخاصة) ولاحقاً تم تعديل اسمها إلى (قيادة الشرطة الوطنيّة)[3]، ويبدو من هذا أن هذه القوة كان الغرض من وجودها هو سد الفراغ الأمني والحاجة في ذلك الوقت إلى قوات من أي نوع لمكافحة الإرهاب المتنامي وبدأت أعدادها في التزايد تماشياً مع ازدياد حجم الإرهاب ولم يكن في ذلك الحين أي تخطيط لمستقبل هذه القوات عند انحسار الإرهاب وكما يثبت التأريخ فإنّ الإرهاب لم ينجح

(1) المصدر نفسه، ص359.

(2) Jonothan Steel, Puzzle of Iraq, New York Times, 17 February 2007.

(3) التقرير الاستراتيجي العراقي 2010 – 2011، الأوضاع الأمنية والعسكرية، مجموعة باحثين، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بيروت، 2011، ص187.

يوماً في تشكيل دولة[1]. وفي نهاية عام 2006 وبداية عام 2007 وضعت استراتيجيّة جديدة لمستقبل هذه القوات وبنفس الوقت تستوعب المرحلة الحالية من الصراع مع الإرهاب وحددت واجبات مستقبلية لاستيعاب المراحل اللاحقة والمتوقعة استناداً إلى تجارب الشعوب في هذا المجال[2].

وحصلت موافقة وزير الداخلية على تغيير اسم هذه القوات من قيادة الشرطة الوطنيّة إلى (قيادة قوات الشرطة الاتحادية)[3]. هذه القوات هي نوع من وحدات الدرك، تمتلك صواريخ مضادة للدبابات وعربات نقل مصفحة من طرازHumvees الأمريكية وbmp-2 الروسية ومركبات تحمل الأسلحة الثقيلة، تتكون قوات الشرطة الاتحادية من خمس فرق قتالية: أربع منها فرق مشاة قتالية مجهزة بأسلحة ومعدات قتالية متطورة إضافة إلى مركبات مدرعة، وفرقة واحدة مشاة الية مجهزة بناقلات جنود مدرعة ودبابات، فضلاً عن الأسلحة والمعدّات الموجودة في فرق المشاة الأخرى، تضمّ كل فرقة من قوات الشرطة الاتحادية أربعة الوية قتالية ووحدات مغاوير(كوماندوز) كما تضم قوات الشرطة الاتحادية مفارز قناصين ومفارز صواريخ مضادة للدبابات ووحدات مدفعية وصواريخ قصيرة المدى وكتائب هندسية عسكرية، إذْ يبلغ عدد عناصر قوات الشرطة الاتحادية نحو 80 الف عنصر ولديها 7 الاف عربة مصفحة من طراز همفي، ونحو 750 مركبة مدرعة من طراز MTLB وBMB و BTR و100دبابة من طراز T72 وT55 أدت قوات الشرطة الاتحادية دوراً مهماً وبارزاً في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي، ثمّ انتشرت هذه القوات في المناطق التي شهدت فراغاً أمنياً في البلاد بعد انتهاء الحرب مع التنظيم[4].

(1) حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقيّة انموذجاً، المصدر السابق، ص80.

(2) محمود احمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقيّة: اقتراحات عملية، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي عن: بناء الدولة في 18 – 2012/1/19، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص25 – 26.

(3) صدر هذا الأمر بكتاب مكتب الوزير المرقم 10948 في 2009/4/30 والأمر الإداري الصادر عن وكالة الوزارة للشؤون الإدارية والمالية المرقم 25628 في 2009/6/28، ينظر موقع الرسمي لوزارة الداخلية.

(4) عزيز جبر شيال، عمار حميد ياسين، الأوضاع الأمنية العسكرية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، المصدر السابق، ص 182، كذلك ينظر: دينا محمد جبر، ابتسام حاتم علوان، الإستراتيجية الشاملة للأمن القومي العراقي بعد عام 2003: رؤية لمبادئ العمل اللازمة وآليات التفعيل، مجلة السياسيّة والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (23)، 2013، ص4.

2. قوات الرد السريع

تتكون من فرقة من القوات الخاصة التابعة لوزارة الداخلية[1]، تم تدريبها على القتال الخاص في إطار برنامج تدريب أمريكي، شاركت في العديد من المعارك بعد العام 2003 ومنها عملية صولة الفرسان في البصرة ومعركة الفلوجة الثانية[2]، عند تأسيسها كان مقر الفرقة في محافظة الديوانية وعند عمليات احتلال العراق سنة 2003 كان مقر الفرقة في الموصل وقد تمت هيكلتها مثل بقية الجيش العراقي وإعادة تشكيلها من جديد من أفواج التدخل السريع لتصبح عام 2004 فرقة التدخل السريع الأولى وحاليا يقع مقر الفرقة في الفلوجة غرب بغداد. وتتألف الفرقة من (4) ألوية وهي[3]:

- **اللواء الأول تدخل سريع:** هو أول تشكيلات الجيش العراقي الجديد وبذرة تكوينه ويسمى أيضاً بلواء الفرسان وهو حالياً جزء من الفرقة الأولى تدخل سريع خرج اللواء الكثير من قادة الجيش العراقي الجديد، وشارك في الكثير من أهم المعارك لبناء الدولة العراقيّة أهمها معارك البصرة التي سمّيت تيمنا باسمه صولة الفرسان..تدربت أفواجه الثلاثة الأول والثاني والثالث على يد مستشارين عسكريين أمريكان وتأسس الفوج الرابع نهاية سنة 2008. خاض اللواء الأول معارك جداً قوية في جميع مناطق العراق وخاصة في الفلوجة والموصل وتلعفر وفي جميع مناطق بغداد وفي المنطقة الغربية في راوه وعانه والقائم في منطقة الرمانة الحدودية مع سوريا وفي مناطق الرمادي مثل جويبه والسجارية[4].

(1) هي واحدة من أوائل الفرق العسكرية العراقيّة تأسست عام 1942. عند تشكيلها كانت فرقة مشاة وحالياً هي فرقة تدخل سريع، شاركت الفرقة في العديد من الحروب التي خاضها الجيش العراقي منذ تأسيسها وحتى هذا الوقت ومن هذه الحروب، حرب الخليج الأولى أو كما تعرف بالحرب العراقيّة الإيرانية ومعركة تحرير الفاو والغزو العراقي للكويت وحرب الخليج الثانية ومعركة الخفجي وأثناء معارك غزو العراق، لمزيد من التفاصيل ينظر: جاسم محمد، العراق، اصلاح مؤسسة الأمن والدفاع، موقع شبكة النبأ، نشر بتاريخ: 2016/6/4، على الرابط الالكتروني:) http://annabaa(Org/arabic/authorsaticles/187.

(2) حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقيّة انموذجاً، المصدر السابق، ص82.

(3) واثق السعدون، محمد الأجا، فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المصدر السابق، ص18.

(4) حسن سعد عبد الحميد، دور الأجهزة الأمنية العراقيّة في مكافحة الإرهاب بعد 2003: وزارة الدفاع العراقيّة انموذجاً، المصدر السابق، ص81.

- **اللواء الثاني تدخل سريع**: ويتكون من ثلاثة أفواج ومتمركز في محافظة الأنبار ضمن مدينة الفلوجة إذْ يقوم بواجبات حفظ الأمن والأمان داخل المدينة واطرافها [1].
- **اللواء الثالث تدخل سريع**: أُسس اللواء سنة 2004 بقوة ثلاثة أفواج وفي نهاية العام 2008 تم إضافة فوج رابع لتصبح قوة اللواء أربعة أفواج تدخل سريع وفي شهر ايار/ مايو 2016 تم إلغاء وهيكلة الفوج الرابع وتوزيعه على باقي وحدات اللواء نفسه وقد تدرب اللواء على يد قوات مشاة البحرية الأمريكي وقد شارك اللواء منذ تأسيسه بالعديد من العمليات العسكريّة ضد الإرهاب [2].
- **اللواء الرابع تدخل سريع:** أُسس اللواء الرابع تدخل سريع بقوة أربعة أفواج متواجدة كلها في محافظة ديالى لحفظ الأمن والنظام، شارك اللواء بالعديد من المهام الخاصة ضد تنظيم داعش الإرهابي والجماعات المُسلّحة[3].

الفرقة مجهزة بأسلحة ومعدّات القوات الخاصة إضافة إلى صواريخ قصيرة المدى ووحدات مدفعية ولديها ما يقرب من 2000 عربة مصفحة من طراز همفي وعدد أفرادها حوالي 15 الف عنصر، حصلت على إشادات محلية ودولية على مشاركتها في الحرب ضد تنظيم داعش لا سيما في الفلوجة والموصل وكانت أولى القطعات التي دخلت لتحرير الموصل[4]، قوات الرد السريع التي كانت تسمى في الماضي فرقة تابعة لقوات الشرطة الاتحادية، أصبحت في عام 2017 قوات مستقلة تتبع مباشرة لوزير الداخلية، أما بعد انتهاء الحرب على تنظيم داعش انتشر جزء من قوات الرد السريع في بعض المحافظات العراقيّة التي كانت تشهد توترات أمنية.

(1) واثق السعدون، محمد الأجا، فهم بيروقراطية الأمن في العراق: المصدر السابق، ص19.
(2) المصدر نفسه، ص21.
(3) حسن سعد عبد الحميد، نفس المصدر ص82
(4) واثق السعدون، نفس المصدر ص18.

الوكالات والإدارات التابعة لوزارة الداخليّة

1. وكالة الوزارة لشؤون الشرطة

استحدثت وكالة الوزارة لشؤون الشرطة شهر ايار/مايو 2004[1] وتعد من أكبر الأجهزة من ناحية الموارد البشرية والمديريات المرتبطة بها في وزارة الداخلية، وهي امتداد إلى (مديرية الشرطة العامة الملغاة).. إن جميع مديريات ومراكز الشرطة المحلية التي تحافظ على الأمن وتطبيق النظام والقانون في المحافظات تعمل وترتبط بوكالة الوزارة لشؤون الشرطة المحلية، تنسق عملها مع اللجان الأمنيّة في المحافظات، لكنّها تتلقى التعليمات من وزارة الداخلية يدير الوكالة وكيل وزير الداخلية ومن أبرز واجباتها[2]:

- تطبيق وتنفيذ القوانين والأنظمة والتعليمات التي تصدرها الجهات العليا والهيئات القضائية بالتنسيق مع الأجهزة الأمنيّة الأخرى.
- إعداد الخطط الأمنيّة والاشراف على تنفيذها ومكافحة الجريمة والحد من وقوعها ومعرفة مرتكبيها وملاحقتهم قضائياً.
- متابعة أداء مديريات شرطة المحافظات من خلال تشكيل لجان متخصصة.
- انجاز ومتابعة كل ما يتعلق بالشؤون الإدارية للضباط والمنتسبين والمواطنين المدنيين والشهداء ضمن الوكالة وتوابعها بالتنسيق مع الدوائر الأخرى المرتبطة في تشكيلات الوزارة.
- تقديم خدمات مباشرة للمواطنين من خلال النجدة وحماية الأسرة والطفل والشرطة المجتمعية ومراكز الشرطة المحلية ومكاتب مكافحة الإجرام.
- للوكالة واجبات قتالية افرضها الواقع متمثّلة من خلال إشراك أفواج الطوارئ في مهام قتالية
- تأمين الحماية للمواطنين إثناء المناسبات الدينيّة والوطنيّة والرياضية والتظاهرات.

(1) بموجب الأمر الوزاري المرقم (3100) في 2004/5/2 وتم إقرار هيكلها التنظيمي بموجب الأمر الإداري المرقم (246) في 2014/1/2 ولها توابع في كافة محافظات العراق عدا إقليم كردستان.

(2) ينظر: المادة (1) و(2) من الفصل الاول لقانون وزارة الداخلية، 2016/7/28، موقع مجلس النواب العراقي، على الرابط الالكتروني: www.parl.ament.iq/details.aspx?LawN=20%

تتألف وكالة الوزارة لشؤون الشرطة من:

أ ـ المديرية العامة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية.

ب ـ مديريات شرطة محافظات (15) مديرية.

ت ـ مديرية الجنائية والحركات.

ث ـ مديرية حماية المنشآت والشخصيات في بغداد.

ج ـ مديرية شرطة النجدة.

ح ـ مديرية مكافحة المتفجرات [1].

2. وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي

وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي هي احد الوكالات المهمّة في وزارة الداخلية وقد شكلت بتأريخ 9 شباط/فبراير 2004 تحت تسمية وكالة وزارة الداخلية لشؤون القوى الساندة، ثمّ تغيَّر اسمها إلى وكالة وزارة الداخلية لشؤون الأمن الاتحادي, إذْ يمارس مقر الوكالة القيادة والسيطرة على كافة المفاصل من خلال غرفة عمليات تتيسر فيها كافة المستلزمات المطلوبة وعلى كافة المستويات من مستوى المخافر الحدودية ومراكز الدفاع المدني والمنافذ الحدودية ومديريات قوة حماية المنشآت الحيوية والشخصيات في الوزارات والمحافظات ومديريات شؤون العشائر. وتتألف وكالة الوزارة لشؤون الأمن الاتحادي من:

- قيادة قوات حرس الحدود.
- مديرية الدفاع المدني العامة.
- المديرية العامة لحماية المنشآت والشخصيات.
- المديرية العامة للمنافذ الحدودية.
- مديرية دائرة شؤون العشائر.

(1) فضلًا عن مديرية المرور كذلك هناك المديرية الإدارية والمالية ومديرية البنى التحتية ومديرية الشؤون القانونية ومديرية الإحصاء الجنائي ومديرية تحقيق الأدلة الجنائية ومديرية السكك الحديد ومديرية الاتصالات والمعلوماتية مديرية حماية الآثار والتراث)، لمزيد من التفاصيل ينظر: المادة (1) و(2) من الفصل الاول لقانون وزارة الداخلية، 2016/7/28، موقع مجلس النواب العراقي، على الرابط الالكتروني:
www.parl.ament.iq/details.aspx?LawN=20 %

قيادة قوات حرس الحدود العراقي هي إحدى اقسام وزارة الداخلية في العراق، وتسيطر على إدارة الحدود العراقيّة إضافة إلى إدارة منافذ الموانئ العراقيّة. وتقوم القوة بحراسة أكثر من 14 منفذ حدودي على الأرض. في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2006، بلغ تعداد القوات 28300 فرداً مدرباً من حرس الحدود في العراق، وهناك 5 مناطق و12 لواء و38 كتيبة[1].

3. وكالة الوزارة للاستخبارات والتحقيقات الاتحادية [2]

تعد وكالة الوزارة للاستخبارات والتحقيقات الاتحادية واحدة من أهم الأجهزة الأمنيّة التابعة إلى وزارة الداخلية والتي أخذت على عاتقها منذ بداية تشكيلها عام 2003 حيث كانت تسميتها آنذاك (وكالة الأمن والشرطة) عملت على مكافحة التنظيمات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والجهات الداعمة والممولة لها عن طريق جمع وتحليل المعلومات الخاصة بنشاطاتها وإصدار الأوامر القضائية اللازمة بحقها وفق القانون مع مراعاة ضوابط حقوق الإنسان التي ينص عليها الدستور العراقي والقيم العربية الإسلامية الأصيلة[3].

وتتقدم الوكالة حالياً بخطى سريعة لامتلاك أحدث الأجهزة والمعدات الالكترونية التي تساعدها في أداء واجباتها في مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحالات الخطف والابتزاز وغيرها من المهام الموكلة لهذه الوكالة [4].

4. المديرية العامة للاستخبارات[5]

تشكلت المديرية العامة للاستخبارات عام (2006) وذلك للحاجة الماسة لهذه المديرية

(1) مؤيد الونداوي، التحديات الأمنية بعد الانسحاب الاميركي، مجلة شؤون عراقية، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية، العدد (3-4)، 2011/6 ص28، لمزيد من التفاصيل ينظر:

Micheel Knights and others, The Iraqi security force: A status Report, policy watch no. (1814), The Washington institute, U. S. A. , 13, june, 2011, on link: www.washingtorinstitute.org

(2) ينظر: المادة (9)، من الفصل الأول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه.

(3) كراسة الاستخبارات الأساسية، المديرية العامة للاستخبارات والأمن، ط1، 2008، ص6.

(4) وفي محاولة للاستفادة من المعلومات الأمنية التي يمتلكها المواطن تم تفعيل الرقم المجاني التالي: 476 لمزيد من التفاصيل ينظر الموقع الرسمي لوزارة الداخلية العراقيّة.

(5) في كلمة لمدير عام استخبارات الداخلية أكّد فيها إنهم عملوا على (تفكيك الخلايا الإرهابية ومطاردة المجرمين وكشف اوكارهم، وليس في اي شكل من اشكالها امتداداً لاستخبارات النظام البائد القائم على القمع وترهيب المواطنين، وكان التعاون المواطن الأثر الكبير في استتباب الأمن... ولهذه المديرية الكثير من

لدعم عمل وكالة الاستخبارات والتحقيقات الاتحادية فيما يخصّ الخدمة السرية في عموم العراق من خلال مديريتين رئيسيتين هما:

- مديرية استخبارات بغداد.
- مديريات استخبارات المحافظات.

فضلاً عن مديريات ودوائر ومكاتب تمّ استحداثها وحسب متطلبات العمل الأمني ولاستخباري ومنها:

- **مديرية استخبارات الشرطة الاتحادية**[1]**:** تقوم بجمع المعلومات الاستخبارية عن الخلايا الإرهابية لغرض تفكيكها والقضاء عليها.
- **مديرية الأمن السياحي والآثار:** تقوم بجمع المعلومات عن الخلايا الإرهابية والجريمة المنظمة والتخريب الاقتصادي الذي قد يحدث لكافة المرافق السياحية فضلاً عن مكافحة عصابات سرقة وتهريب الآثار.
- **دائرة استخبارات شرطة النفط:** هي الجهة الوحيدة التي تهتم بتزويد وزارة الداخلية بكافة المعلومات الاستخبارية في وزارة النفط ومنشآتها الحيوية، وهي المسئولة عن إعداد الخطط المعلوماتية الكفيلة بحماية كافة المنشآت النفطية والخروقات المحتملة وإعداد تقرير الموقف والخلاصة الاستخبارية على ضوء المعلومات المباشرة.
- **دائرة استخبارات الجامعات والمعاهد:** تتولى تدقيق وجمع المعلومات عن الأشخاص العاملين في هذا المجال ضمن جرائم الإرهاب والجريمة المنظمة والحركات المتطرفة[2].
- **دائرة استخبارات الوافدين:** لجمع المعلومات الأمنيّة عن الوافدين من العرب والأجانب وتزويد دائرة الإقامة بها وكذلك متابعة تحركات الوافدين المشبوهين وأحالتهم إلى الجهات المعنية.

الانجازات الميدانية التي ساهمت في حفظ وحدة البلد ودحر الإرهاب). لمزيد من التفاصيل ينظر نورا فخري، تطوير الداخلية في قبة البرلمان، جريدة برلماني، الخميس 2017/1/26.

(1) ينظر: المادة (9)، من الفصل الأول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه، لمزيد من التفاصيل ينظر: التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، الامن والقوات المسلحة، المصدر السابق، ص176.

(2) فيبي مارا، عراق ما بعد 2003، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، دمشق، 2013، ص32

- **دائرة استخبارات دوائر قوى الأمن الداخل:** تعمل على تدقيق وجمع المعلومات عن العاملين في هذه الدوائر فيما يخص الإرهاب والجريمة المنظمة وكل ما يمس بأمن الدولة.
- **دائرة استخبارات وزارة الصحة:** تعمل على جمع وتدقيق المعلومات عن العاملين والمراجعين للدوائر الصحية وتأمين خطوط تعاون واتصال معهم لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة[1].

أهداف وواجبات المديرية العامة للاستخبارات[2].

1 ـ جمع وتنظيم وتبويب وتوزيع البيانات الاستخبارية التي يتم جمعها من مصادر متعددة لغرض إضعاف قدرات التنظيمات والمنظمات الإرهابية التي تهدد وتؤثر على أمن المجتمع واقتصاده ونظامه الديمقراطي.

2 ـ تحديد مستوى التهديدات الداخلية للأمن الوطني صناع القرار في وزارة الداخلية بها، ومراقبة أنشطة المنظمات الإرهابية والعناصر الإرهابية.

3 ـ التنسيق والعمل المشترك مع الأجهزة الاستخبارية والأمنيّة المخولة في بغداد والمحافظات لتأمين استراتيجيّة استخبارية وطنية منسقة وكفوءة تلبي الحاجات الوطنيّة.

4 ـ القيام بعمليات استخبارية مضادة للتنظيمات الإرهابية والمنظمات الاجرامية.

5 ـ توفير المستلزمات اللازمة للعمل الاستخباري في بغداد والمحافظات من خلال مديريات الاستخبارات.

6 ـ دعم عمليات الوكالة وتزويدهم بالمعلومات الاستخبارية ذات الصلة في الوقت المناسب.

---

(1) مايكل نايتس، مستقبل القوات المسلحة العراقيّة، ترجمة: مركز البيان للدراسات والتخطيط، المصدر السابق، ص6.

(2) ينظر: المادة (9)، من الفصل الأول لقانون وزارة الداخلية، المصدر نفسه. كذلك ينظر محمود أحمد عزت، بناء القوات المسلحة العراقيّة: اقتراحات عملية، مؤتمر بيت الحكمة العلمي السنوي عن: بناء الدولة في 18 – 2012/1/19، بيت الحكمة، بغداد، 2012، ص ص24 – 25.

7 ـ تزويد منظومة المعلومات المركزية بالمعلومات والبيانات الاستخبارية المستحصلة من المصادر المختلفة.

8 ـ تأسيس وإدامة وتطوير نظام أمنى وفني لمقارنة وتقييم وتحقيق ومتابعة هوية أي شخص يتواجد على الأراضي العراقيّة من خلال عمل دائرة الوافدين في هذه المديرية.

9 ـ إعطاء دور للمواطن في عملية استتباب الأمن عبر تحديد خطوط ساخنة للمواطنين للاتصال المباشر لتزويدنا بالمعلومات عن الخلايا الإرهابية والعناصر المشبوهة في مناطقهم.

خامساً: تقويم السياسات الأمنيّة في ظل الحكومات المتعاقبة

مر العراق بعد العام 2003 بوضع شائك وفي غاية الصعوبة وأحاطت به تحديات كبيرة لعل أبرزها الاحتلال والتدخل الأجنبي وفقدان السيادة والاستقلال وعسكرة المجتمع وتمزيقه وغياب الدليل الوطني والانحدار نحو التقسيم ناهيك عن سيل من المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة الأمر الذي أفرز وضعاً سياسياً غامضاً حول من سيدير النظام السياسي في العراق[1]، هذا الوضع الغامض حُلت طلاسمه شيئاً فشيئاً بعد إقامة مؤسسات وهيئات فرعية عراقية أخذت على عاتقها صياغة وثائق دستورية جديدة للبلاد تعنى بإدارة الدولة خلال هذه المرحلة الانتقاليّة، فضلاً عن صياغة دستور جديد للبلاد[2]. أما أهم تلك المراحل وانعكاساتها الأمنيّة فيمكن تحديدها من خلال الآتي:

مجلس الحكم الانتقالي

أنشأت سلطة التحالف المؤقّتة في 13 تموز/يوليو 2003 مجلس الحكم الانتقالي[3] المتكون من (25) شخصية من قيادات المعارضة السابقة يقوم عمله وفق نظام رئاسة شهرية دورية بين أعضائه، استمر هذا المجلس تحت الإشراف الرسمي للحاكم الأمريكي

(1) سناء كاظم كاطع، تحديات بناء الدولة العراقيّة المعاصرة.. رؤية فكرية، مجلة العلوم السياسيّة، كلية العلوم السياسيّة، جامعة بغداد، العدد (41)، 2010، ص4.

(2) فراس البياتي، السياسة العامة للأمن الوطني العراقي بعد عام 2005، المصدر السابق، ص116.

(3) لمزيد من التفاصيل حول المجلس ينظر: تقرير الشرق الأوسط رقم (9)، التحدي الدستوري في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد (298)، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، 2003، ص161؛ ومن هذا الكتاب أيضاً ينظر: الفصل الأول (العملية السياسيّة).

بول بريمر[1] كان الوضع الأمني مرتبكًا جداً ووجهت اتهامات كثيرة لشخص وزير الداخلية نفسه (السيد نوري البدران الذي قدم استقالته في 8 ابريل/نيسان 2004) ليتم تكليف السيد سمير الصميدعي[2] بدلًا عنه، ومن ابرز الإحداث التي شهدتها هذه الفترة الهجوم بالقنابل على السفارة الأردنية في بغداد ومقتل 11 شخصاً، وهجوم على مقر الأمم المتحدة ببغداد راح ضحيته 22 شخصاً من بينهم مبعوث الأمم المتحدة[3]، واعتقال علي حسن المجيد ابن عم صدام حسين والمعروف باسم علي الكيماوي، واستشهاد 125 شخصاً في انفجار سيارة ملغومة في مدينة النجف الأشرف استشهد فيها الزعيم الشيعي آية الله محمد باقر الحكيم.

الحكومات العراقيّة الأولى[4]

بعد العام 2003 كان الوضع الأمني في يد سلطة الائتلاف المؤقّت بقيادة الولايات المتحدة الأميركية، حيث كانت هي الراعية الأولى والأخيرة للعمل في العراق إذْ لم يستطع اي حزب او أي جهة التدخل في عمل سلطة الائتلاف، كانوا هم من يضعون الأشخاص الأمنيين واستمر هذا الوضع تحت السيطرة الأميركية والتدخل الأمني من الجانب الأميركي في كل صغيرة وكبيرة الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأمن داخل العراق، بعدها بدأت الحكومات العراقيّة بأخذ دورها في تكليف بعض القيادات الأمنيّة الجديدة تحت سيطرة القائد العام للقوات المُسلّحة العراقيّة، حيث أصبحت القرارات الأمنيّة بيد رئيس الوزراء العراقي حصراً[5].

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق بعد عام 2003 والقوى المؤثرة فيه، ط1، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2002، ص147.

(2) سياسي ودبلوماسي عراقي بارز. ممثل العراق الدائم في الأمم المتحدة 2004-2006 وسفير العراق في الولايات المتحدة 2006-2012 ووزير الداخلية 2004. كاتب ومحاضر ومتحدث في المؤتمرات العالمية وناشط بارز في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان وحقوق المرأة ورعـاية الأطفال.

(3) عن الهجوم على مقر الأمم المتحدة ومقتل مفوض الأمم المتحدة سيرجيو فييرا دي ميلو، ينظر: قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وإشكاله وأسبابه، مجلة العلوم الإنسانية، جامعه بابل، العدد (2)، 2014 ص347.

(4) تشكلت في 28 يونيو/حزيران 2004 لتحل محل سلطة الائتلاف الموحدة ومجلس الحكم في العراق وإدارة شؤون العراق تحت إشراف الولايات المتحدة الأمريكيّة إلى أن حلت محلها الحكومة العراقيّة الانتقالية في 3 أيار/مايو 2005. لمزيد من التفاصيل ينظر: عدنان بهية، الانتخابات العامة للجمعية الوطنية، دراسة في النظم الانتخابية للوصول إلى صيغة مثلى في الانتخابات الجمعية الوطنية في العراق، مجلة دراسات عراقية، بغداد، السنة الاولى، العدد (1)، 2005، ص ص146-148.

(5) سهيلة عبد الانيس، في معوقات التحول الديمقراطي في العراق: دراسة في المعوقات الداخلية، المجلة السياسيّة والدولية، كلية العلوم السياسيّة، الجامعة المستنصرية، العدد (27)، 2007، ص114.

وفي حكومة السيد أياد علاوي كُلِّفَ السيد فلاح النقيب وزيراً للداخلية حينها كانت المهمّة الأساسية التي تضطلع بها الحكومة هي كيفية العمل على تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن والاستقرار في العراق، وبصرف النظر عن كون هذا الملف كان اكبر بكثير من قدرة الحكومة أو بمتناولها كونه بيد القوات الأمريكية التي تولت تسيير البلاد والتحكم به منذ العام 2003، يضاف إلى ذلك الأحداث التي أخذت تتفاقم في البلد ومنها أحداث البصرة والنجف والرمادي والفلوجة ناهيك عن حجم التخوين والمهارات الإعلاميّة بين القوى السياسيّة ولا سيما من قبل الجهات التي ادعت المعارضة للتواجد الأمريكي والعمليّة السياسيّة والتي كان لها أصداء وتأثير مباشر على الشارع العراقي[1].

استلم السيد فلاح النقيب وزارة الداخلية في حزيران/يونيو 2004 وحاول بناء وتأسيس مؤسسة أمنية جديدة قادرة على مواجهة التحديات في تلك الفترة [2]، فتم إنشاء فوج الطوارئ وفوج المغاوير وفوج التدخل السريع وسبعة أفواج أخرى وأسس غرفة قيادة العمليات وطيران الشرطة الذي ألغاه الأمريكان بعده، وتم تطوير منظومة الحاسبة الالكترونية وإدخال تقنية المعلومات وتم العمل على تطوير أفراد وضباط الشرطة العراقيّة من خلال إرسالهم للتدريب خارج العراق. شهدت هذه الفترة نوع من التمرد في أكثر من مكان كما أسلفنا في أعلاه[3]، ولا سيما في البصرة والنجف والأنبار وبعض مناطق بغداد الذي تمثّل بعمليات استهداف، اتّهم النقيب بممارسة العمل الطائفي داخل وزارة الداخلية من حيث تقسيم المناصب المهمّة وكذلك صفات فساد حسب ما وصفه به بعض القيادات السياسيّة[4].

كان لاحتجاج التيار الصدري في النجف الأشرف وبعض المحافظات (البصرة وبغداد) وأهالي الأنبار بسبب تصرفات الأمريكان والقيام بإحراق مراكز الشرطة وعجلاتهم إلى دفع النقيب إلى محاولة فرض السيطرة على كافة مناطق العراق في الوسط والجنوب، وتسبب ذلك في إثارة مشاكل عديدة مع بعض القوى السياسيّة مثل عقود الدروع الواقية للشرطة

(1) مروان بشارة، أهداف الولايات المتحدة الأمريكيّة واستراتيجيات في العالم العربي، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، العدد (1)، 2013، ص46.

(2) عزيز جبر شيال، عمار حميد ياسين، الأوضاع الأمنية العسكرية، التقرير الاستراتيجي العراقي 2010-2011، المصدر السابق، ص 182.

(3) التقرير الاستراتيجي العراقي 2012-2013، الأمن والقوات المسلحة، المصدر السابق، ص 176.

(4) قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، المصدر السابق، ص350.

والتي ليس من اختصاصه وتُهم إرسال ضباط وأفراد لخارج العراق، خلال فترة استلامه وزارة الداخلية، علماً أنه لم يكن طائفياً وكافة أفراد مكتبة وحمايته من السنة والشيعة والأكراد والمسيحيين، ولم تؤشر عليه حالات من الإهمال أو الغفلة في عمله وكان حريصاً في إدارته لمؤسسته[1].

وبعد اقرار الدستور في عام 2005 اصبحت المؤسسة الأمنيّة تتمتع بقوانين داخلية توضح عمل المؤسسات الأمنيّة على المستوى الداخلي والخارجي وتحدد كيفية صياغة النظام الأمني الخاص بالدولة، حيث نص الدستور العراقي على كثير من القوانين الأمنيّة لاسيما تلك الخاصة بملاحقة المطلوبين للقضاء ومنه قانون مكافحة الإرهاب والذي كان له الدور المهم في ملاحقة العناصر الإرهابية المشتبه بهم قضائياً وأيضاً اقرار بعض القوانين التي تسهل عمل وتطوير الوضع الأمني في العراق.

الحكومة العراقيّة 2006-2010

شكّل رئيس الوزراء العراقي المكلف نوري المالكي حكومته في ايار/مايو 2006. وأعلن عن تعيين سلام الزوبعي وزيراً للدفاع بالوكالة وتولى المالكي حقيبة الداخلية إلى حين البت في مَنْ سيتولى هاتين الحقيبتين (سميت حينها بمعضلة توزيع حقيبتي الداخلية والدفاع الاستراتيجيتان فقد احتلتا حيزاً كبيراً في المناقشات حول تشكيل الحكومة بين القوى السياسيّة الممثلة للمكونات الشيعيّة والكرديّة والسُّنيّة (برغم الأحداث الدامية التي كان يشهدها العراق)[2]. وبعد أن أخفقت القوى السياسيّة الممثلة للمكونات العراقيّة في التوصل لاتفاق بشأن الوزارتين الحساستين، تم التصويت من قبل مجلس النواب العراقي في 8 حزيران/يونيو 2006 على السيد جواد البولاني وزيراً للداخلية[3].

(1) فراس البياتي، التحول الديمقراطي في العراق بعد 2003/4/9، المصدر السابق، ص229.

(2) أهمها اندلاع الاقتتال الطائفي بعد تفجير مرقد الإمام العسكري في سامراء، الأمر الذي تسبب في هجمات طائفية قتل فيها المئات خلال بضعة أيام، والآلاف خلال سنوات. لمزيد من التفاصيل ينظر: علي يوسف، مقدمات تشكيل الحشد الشعبي المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003، مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط2، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الإستراتيجية، بغداد، 2015، ص53.

(3) عبد الخالق حسين، الطائفية السياسيّة ومشكلة الحكم في العراق، ط1، دار ميزوبوتاميا، بغداد، 2011، ص206.

الحكومة العراقيّة لعام 2010

هذه المرحلة تميزت بالجدية في تطور والتقدم في بناء المؤسسة الأمنيّة لتكون قوية ورصينة ذات عمل أمني مهني مقبول من جميع الأطراف وقادرة على مواكبة التحديات، فكانت هناك إمكانات كبيرة بذلت في مجال التدريب والتجهيز وزيادة الإعداد والانتشار وتغيير في الصنوف والتشكيلات لمواكبة احدث التطورات العالمية مع التأكيد على مسألتين مهمتين الأولى الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة اميركا وأروبا وحتى الإمكانات الإقليمية من خلال الاشتراك في دورات مشتركة لإعادة تأهيل وتدريب مع الجيوش المتقدمة عبر زج الكثير من الضباط في هذه الدورات، والمسالة الثانية محاولة فك الارتباط أو التبعية مع الجيش الأمريكي الراعي للمؤسسة العسكريّة باعتبار هناك اتفاقية انسحاب تلوح في الأفق[1]، مع ذلك أن هذه المرحلة لم تخلو من تحديات وإشكاليات أمنية[2] فمع تشكيل الحكومة تولى رئيس الحكومة بنفسه وزارات الدفاع والداخلية والأمن الوطني وكالة، بسبب صعوبة الاتفاق

(1) بحسب الاتفاق الذي عقد بين القوات العراقيّة والأمريكيّة لجدولة انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق وإخراج العراق من البند السابع ولكنه واجه معارضة شديدة في تمريره. لمزيد من التفاصيل ينظر: ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: الشرق الاوسط أنموذجاً، مجلة الدراسات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، العدد (60)، 2015، ص4 وما بعدها.

(2) ففي أكتوبر/تشرين الأول 2010 استولى مسلحون على كنيسة في العاصمة بغداد أدى إلى مقتل 52 شخصاً في ما وصف بأسوأ كارثة منفردة يتعرض لها مسيحيو العراق في العصر الحديث، وداهم في أبريل/نيسان 2011 معسكر أشرف الذي يقيم فيه آلاف من اللاجئين الإيرانيين (مجاهدو خلق) بسبب معلومات مشاركة هؤلاء في عمليات إرهابية الأمر الذي أدى إلى مقتل 34 شخصاً، وفي 2011 تصاعدت أعمال العنف، بحيث قُتل أكثر من 40 شخصاً في يوم واحد بسبب هجمات منسقة في مناطق مختلفة من العراق، أعقبها صدور مذكرة اعتقال لنائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي، وهو من القيادات الرئيسة للسنة، الأمر الذي دفع نواب البرلمان من السنة إلى مقاطعة جلسات البرلمان ومجلس الوزراء، وفي 2012 هجمات بالقنابل والرشاشات استهدفت مناطق شيعية، الأمر الذي أدى إلى تأجيج المخاوف من اندلاع نزاع طائفي جديد إذْ قتل نحو 200 شخص في يناير/كانون الثاني وأكثر من 160 شخصاً في يونيو/حزيران و113 شخصاً في يوم واحد في يوليو وأكثر من 70 شخصاً في أغسطس/آب ونحو 62 شخصاً جراء هجمات شهدتها مناطق مختلفة من العراق في سبتمبر/أيلول، و35 شخصاً على الأقل قبل وخلال الاحتفال بذكرى عاشوراء في شهر محرم التي صادفت شهر نوفمبر، أعقبها مقتل نحو 200 شخص في تفجيرات استهدفت مناطق شيعية في أعقاب انسحاب القوات الأمريكيّة من العراق، لمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى غيثان عبد الجبار، جديد التعاون بين داعش وضباط الجيش السابق، في: مجموعة مؤلفين، الإرهاب داعش انموذجاً، ط1، كراس النهرين، مركز النهرين للدراسات الإستراتيجية العدد (2)، 2015، ص102.

على شخصيات معيّنة بحكم تقاطع توجهات القوى السياسيّة، ثمّ عهد رئيس الوزراء للسيد عدنان الأسدي الوكيل الأقدم لإدارة شؤون وزارة الداخلية حتى العام 2004.

الحكومة العراقيّة لعام 2014

جاءت خطوة تشكيل حكومة الدكتور حيدر العبادي في 11 سبتمبر/أيلول 2014 بمثابة طوق نجاة للعملية السياسيّة الدائرة في العراق[1]، صحيح أن الاختيار استند إلى الانتخابات الشعبية التي ظهرت نتائجها في 19 ايار/مايو 2014 إلا أنها أقرب ما تكون إلى حكومة إنقاذ وطني منها إلى حكومة دستورية طبيعية، لأنها تشكلت في ظروف حرجة جداً، فإقليم كردستان العراق كان على وشك إعلان الانفصال، بسبب تأزم علاقاته مع حكومة السيد المالكي السابقة[2]، وتنظيم داعش الإرهابي سبب انكساراً للمؤسسة العسكريّة العراقيّة عندما حطم فرقًا عسكرية بكاملها وأخضع مساحات شاسعة من أراضي العراق لسيطرته وبات يطرق بقوة أبواب بغداد[3]، والغليان الشعبي الداخلي الناقم على الأداء الحكومي والممتعض من سلوك النخبة السياسيّة وصل إلى درجة احتقان شديدة الخطورة مفتوحة على كل الاحتمالات، وتجاوز النصوص الدستوريّة، وتأزم العلاقة بين المكوّنات والقوى السياسيّة صار جزءًا لا يتجزأ من حياة العراقيين[4]، وما ميّز حكومة السيد العبادي أنها استمدت قوتها من القبول الإقليمي والدولي لها[5]، فأخذ الاخير بتطوير رؤية إصلاحية متكاملة وقيادة مفاوضات شاقة حول المحاور الإصلاحية الرئيسية لوزارته التي تمثّلت برغبته في إنهاء التداخل في الصلاحيات بين وزارة الداخلية ووزارة الدفاع (لا سيما قيادة عمليات بغداد) وكذلك الترهل الكبير للقيادات والرتب العسكريّة في مقر الوزارة الأمر الذي دفعه إلى إجراء تغييرات في عدد من مديريات ومناصب وزارة الداخلية كجزء من التوجهات الجديدة الرامية إلى ضخ دماء جديدة وتحريك

(1) أحمد فاضل جاسم داوود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003 دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية... والافاق المستقبلية، المصدر السابق، ص193.

(2) اثير ناظم الجاسور، الإرهاب ومرتكزات الامن الوطني العراقي، المصدر السابق، ص28.

(3) أسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسيّة في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، مجلة دراسات دولية، العدد (63)، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد، 2015، ص86.

(4) ثامر عبد العزيز السعيد، الإرهاب في العراق بين اسبابه الحقيقة وأبعاده الإقليمية، ط1، منشورات زين الحقوقية، بيروت، 2018، ص52.

(5) قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، المصدر السابق، ص350.

مفاصل الوزارة وتشجيع قيادات شابة جديدة على العطاء[1]، كذلك التصدي لبعض المليشيات غير المنضبطة، وعمل على إعادة هيكلة القوات العسكريّة الرئيسية المشاركة في الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي وعلى رأسها قوات الشرطة الاتحادية، وأفواج الطوارئ وحاول إيجاد نوع من التفاهم مع القوات الشعبية الساندة التي انبثقت أثر فتاوى الدفاع المقدس التي أعلنها السيد السيستاني ضد التنظيم الإرهابي[2]. إلا أنه لم يستكمل ما بدأه فاقبل على تقديم استقالته من الحكومة بعد تفجير الكرادة يوم 5 تموز/يوليو 2017 احتجاجاً على ما وصفه بالتخبط الأمني، وعدم استلام وزارته الملف الأمني الداخلي في بغداد والمحافظات من قوات الجيش، و«تقاطع الصلاحيات الأمنيّة وعدم التنسيق الموحد للأجهزة الأمنيّة[3].

وفي 30 كانون الثاني/يناير 2017 تم تكليف السيد قاسم الأعرجي وزيراً للداخلية، عُرف عنه اعتداله ومهنيته ورغبته الواضحة في تطوير الوكالات الأمنيّة[4]، فسعى جاهداً للاطلاع على آخر التطورات العسكريّة والأمنيّة وتوجه بعد فترة قصيرة من تكليفه لجبهات القتال وتواجد في الخطوط الأمامية ودخوله المباشر في جبهات القتال[5]، الأمر الذي أعطى دفعاً معنوياً كبيراً للقوات العسكريّة التي تخوض غمار الحرب ضد التنظيم الإرهابي، يضاف إلى ذلك كانت لوزير الداخلية الاعرجي زيارات مفاجئة لمديريات وزارة الداخلية بالتوازي مع زيارات لعوائل شهداء وجرحى القوات الأمنيّة وتفقده لأحوال النازحين، كما تابع بصورة مباشرة مشروع البطاقة الوطنيّة الموحدة وتخرج دفعات الضباط والمنتسبين بالإضافة إلى جولات تفقدية في بعض مناطق بغداد وسعى جاهدا لإيقاف إجراءات قانون المسائلة والعدالة بحق من أسهم في القتال ضد تنظيم داعش الإرهابي[6]، وإذا كانت هذه جزءًا من انجازات وزير الداخلية على المستوى المحلي، فقد شهدت فترته تحسن العلاقات الخارجية مع الدول المجاورة والعربية

(1) ستار جبار الجابري، المصالحة الوطنية وأثرها في تحجيم العنف في العراق: الشرق الاوسط أنموذجاً. المصدر السابق، ص6.

(2) الإطار العام للبرنامج الحكومي 2014 – 2018، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد (39 – 40)، 2015، ص ص509 – 510.

(3) مصطفى غيثان عبد الجبار، جديد التعاون بين داعش وضباط الجيش السابق، المصدر السابق، ص104.

(4) علي حسين سفيح، العملية السياسيّة في العراق بعد 2003: مراحل تطورها، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد (39 – 40)، 2015، ص ص482 – 485.

(5) قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه واشكاله واسبابه، المصدر السابق، ص352.

(6) المصدر نفسه، ص354.

لا سيما المملكة العربية السعودية وقطر والأردن ومصر والكويت وتونس وغيرها من الدول، حتى أن بعض المحللين اخذوا يصورنه كوزير للخارجية وتم ابرام العديد من الاتفاقيات الأمنيّة مع وزراء الداخلية العرب[1].

وعلى الرغم من إنَّ البلد تعرض لعدد من الهجمات الأمنيّة والإحداث الدموية خلال هذه الفترة ناهيك عن أحداث التظاهرات والاحتجاجات المستمرة في أغلب المدن العراقيّة المطالبة بمتابعة ملفات الفساد ومحاسبة المفسدين وإيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات، إلا أن الأرقام تشير إلى نقلة نوعية في عمل الأجهزة الأمنيّة إذْ استطاعت تدمير ما يقارب من الف مقر لتنظيم داعش الإرهابي، ومقتل ما يزيد على ال10 الاف مسلح العمليات التي سبقت الاستعداد لتحرير الموصل، كما تم تدمير ما يقارب من 200 عجلة مفخخة قبل خروجها من أماكنها وتنفيذ أهدافها، يرافقه تفجير 30 معمل لصنع العبوات وتفخيخ السيارات وتم تفكيك ما يقرب من 5500 عبوة ناسفة واحباط أكثر من مئة هجوم مسلح للتنظيم وتم تحرير ما يقارب ال420 مدينة وقرية من سلطة التنظيم الإرهابي[2].

الحكومة العراقيّة لعام 2018

باشرت حكومة السيد عادل عبد المهدي في العمل 25 من تشرين الأول/أكتوبر 2018، وعلى الرغم من عدم اكتمال الحكومة في بادئ الأمر، إذْ بقت بعض الوزارات السيادية شاغرة بسبب الخلافات بين الكتل، وهي الدفاع والداخلية والعدل، إلا أن الحكومة حاولت إنجاز جزء من وعودها، تمثّلت بفتح طرق بغداد المغلقة منذ الاحتلال الأميركي للعراق عام 2003، وفي مقدمتها فتح المنطقة الخضراء، إضافة إلى إطلاقها مجلساً أعلى للفساد، وهو تشكيل يضاف إلى سلسلة تشكيلات ولجان وهيئات سابقة شكلت لهذا الغرض، مثل هيأة النزاهة وديوان الرقابة المالية ولجنة النزاهة بأمانة مجلس الوزراء، ومكاتب المفتشين العامّين في الوزارات، وعددهم 41 مكتباً بصلاحيات واسعة[3]، كما حاولت حكومة السيد عادل عبد المهدي ترطيب العلاقات مع أربيل، ومحاولة التوصل لاتفاق نفطي يسمح بإعادة التصدير عبر أنبوب الإقليم

(1) جاسم محمد، العراق، إصلاح مؤسسة الأمن والدفاع، موقع شبكة النبأ، استخرج بتاريخ: 2016/6/4، على الرابط الالكتروني: http://annabaaOrg/arabic/authorsaticles/187.

(2) قحطان حسين، العنف السياسي دراسة في مضمونه وأشكاله وأسبابه، المصدر السابق، ص355.

(3) تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق – التحديات وظروف الاختيار، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، وحدة الدراسات السياسيّة، قطر، 2018، ص5.

إلى ميناء جيهان التركي، وتم اعتماد نظام داخلي هو الأول من نوعه لمجلس الوزراء، وإلغاء بعض الحلقات الزائدة بقطاع التبادل التجاري بين العراق وجيرانه، التي كانت أحد وجوه الفساد وسبباً مباشراً في ارتفاع أسعار المواد المستوردة على المستهلك، وإلغاء مكتب القائد العام للقوات المُسلّحة، وإقالة ضباط عسكريين عُرف عنهم الفساد، وبعد ثمانية شهور من الخلافات بين الكتل السياسيّة، التي تمحورت على وجه الخصوص حول وزارتي الدفاع والداخلية، صوَت البرلمان على تعيين 3 وزراء لشغل حقائب الدفاع والداخلية والعدل لتبقى بذلك مكتملة إلا من التربية[1].

ومن خلال تحليل عام للإحداث الأمنيّة التي شهدتها مدة حكم السيد عادل عبد المهدي، نجدها مليئة بالأزمات وتخللتها موجات عارمة من الاحتجاجات فعلى وقع أزمات محلية وإقليمية وأخرى دولية جميعها لها انعكاساتها على المشهد العراقي المتأزم، ولم يكد يكتمل تشكيل الحكومة الذي طال أمده، حتى تقدم وزير الصحة علاء الدين العلوان باستقالته إلى السيد عادل عبد المهدي إثر الضغوط وحملات الابتزاز والتشهير التي تعرض لها في مؤسسة عانت أشكالًا من الفساد[2]، بيد أن عبد المهدي لم يقبلها وعدّها إجازة مفتوحة، من دون التحقيق في أسبابها، لكن استقالة العلوان كانت لها مدلولات كثيرة في مقدمتها أن النزاهة والمهنية لا يمكنهما الاستمرار في مؤسسات الدولة التي تطفو على بحر من الفساد، وبعد أشهر من تقديمها قبلت استقالة العلوان وأُختير جعفر علاوي بديلاً له.

زاد التناحر بين السياسيين وانقسامهم بين فريق مؤيد لسياسة واشنطن وآخر لسياسة طهران، عن حده في عهد حكومة السيد عادل عبد المهدي. حاول الساسة العراقيون صياغة رؤيا وطنية للنأي بالبلد وعن تحويله إلى ساحة صراعات خارجية وتصفية حسابات، لكن هذه المساعٍ لم تستطع أن توقف عمليات قصف مقار الحشد الشعبي فأثبت الواقع عكس ذلك، إذْ أكّدت أن العراق في عين العاصفة ولا مفر منها [3].

ولأنّ رئيس الوزراء تعهّد في برنامجه الحكومي الذي قدّمه للبرلمان في الأشهر الأولى

(1) تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق – التحديات وظروف الاختيار، المصدر السابق، ص7.

(2) علي زياد العلي، العراق ومسار البيئة الأمنية (دراسة في المكونات والتحديات) مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد،2019، ص76.

(3) خيري عبد الرزاق جاسم، إشكالية الهُويّة الوطنية في العراق وسبل ترسيخها، مجلة حمورابي، العدد (30)، مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، جامعة بغداد 2019، ص22..

من تسلمه السُّلطة بنقل ملف الأمن في المدن بشكل تدريجي من وزارة الدفاع إلى وزارة الداخلية مع دعمها ومساندتها في إدارة الأمن الداخلي، وهو ما أكّد عليه السيد وزير الداخلية واتخذه منهجاً للعمل وعدّها الخطوة الأولى لتحقيق الأمن بموازاة محاربة الإرهاب وتطوير الجهد الاستخباراتي والتنسيق مع التحالف الدولي التي تكللت بنجاح الأجهزة الأمنيّة في قتل زعيم تنظيم داعش الإرهابي المجرم أبي بكر البغدادي[1]، غير أن تلك الجهود لم تستطع أن تحدّ من الخروقات الأمنيّة في المحافظات العراقيّة، إذْ شهدت مدن عدة خروقات وهجمات لداعش الإرهابي[2].

ومع مرور سنة على حكومة السيد عادل عبد المهدي لم يشهد الملف الأمني أي تقدّم، وخصوصًا في قضية حصر السلاح بيد الدولة، إذْ شهدت مدن الجنوب نزاعات عشائرية استخدمت فيها حتى الأسلحة المتوسطة، وفي صورة أخرى لفوضى السلاح تعرضت الشركات الأجنبيّة وخصوصًا الأمريكية، لعمليات قصف صاروخي، حتى أن السفارة الأمريكية في المنطقة الخضراء المحصنة لم تسلم هي الأخرى من خطر فوضى السلاح، فهي تتعرض لقصف شبه شهري.

ومن جهة أخرى، احتدم التنافس بين سياسيي المحافظات المحررة من سيطرة داعش، ليس على تقديم الخدمات وانتشال واقع مدنهم المنكوبة والمدمرة وإنهاء ملف النزوح فيها، بل على تقاسم النفوذ والسُّلطة، وفي أبلغ صورة مأساوية لما جرى فترة حكومة السيد عادل عبد المهدي حادثة فاجعة عبّارة الموصل، الحادثة التي كان سببها الأبرز الجشع والفساد لدى السلطات المحلية فيها، إذْ تحول أحد أكثر أيام العام بهجة لدى الموصليين إلى مأساة خطفت

(1) تكليف عادل عبد المهدي بتشكيل حكومة العراق – التحديات وظروف الاختيار، المصدر السابق، ص9. كذلك ينظر: ناجي الغزي، أزمة الثقة بين المواطن العراقي والمؤسسة السياسيّة والإدارية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:http://www.ahewar.org

(2) حيث شهدت كركوك عمليات اغتيال منظمة استهدفت ضباطًا، فيما كانت الخروقات في نينوى متمثلة في هجمات على الأهالي العزل، ارتكب على إثرها التنظيم مجازر بحق عدد كبير من العوائل. وكربلاء هي الأخرى لم تسلم من مسلسل الهجمات الإرهابية، إذْ تعرضت نقاط تفتيش فيها لهجمات انتحارية خلّفت ضحايا وأضرارًا مادية ومعنوية، أما ديالى ومناطق حوض حمرين في صلاح الدين فقد شهدت عمليات تعرضية مختلفة لتنظيم داعش الإرهابي، وفي بغداد العاصمة لم يكن الأمر أفضل حالًا، إذْ شهدت عملية منظمة لهروب سجناء متهمين بتعاطي وتجارة المخدرات من سجن القناة شرقي بغداد، أقيل على إثرها العديد من المسؤولين الأمنيين في العاصمة.

أرواحاً بريئة جمة، بعد أن غرقت عبارة كانت مكتظة بمحتفلين ب»عيد النوروز» في نهر دجلة بمدينة الموصل، الحادث أسفر عن مقتل العشرات، بينهم 56 امرأةً وطفلاً على الأقل، أزال كل الأغطية التي كانت تحاول إخفاء الفوضى الإدارية والأمنيّة التي تشهدها الموصل منذ تحريرها من سيطرة تنظيم داعش الإرهابي في 2017[1].

وبعد الغضب الشعبي والحزن الكبير الذي انتشر بسبب الحادثة الأليمة، تحولت التحذيرات من تنامي الفساد وعمليات التهريب وتحكم المجاميع المُسلّحة بالمدينة، إلى كلام «مكشوف» واتهامات مباشرة، تُطرح في الحكومة والبرلمان والإعلام والمجتمع[2].

أمّا الاحتجاجات الشعبية التي هزت أركان السُّلطة العراقيّة، فقد جوبهت بالرصاص الحي وخراطيم المياه الحارة، وأسفرت عن عشرات القتلى وآلاف الجرحى، فبعد أن كانت ساحة التحرير أيقونة التظاهرات تحولت إلى ميدان حرب بين المتظاهرين والسلطات الأمنيّة، وعلى مدار العام بدأت شرارة الاحتجاجات من البصرة ثمّ انتقلت في محافظات الجنوب، ثمّ عادت إلى البصرة في تظاهرات موسمية بسبب انعدام الخدمات.

تفجرت عقب ذلك ثورة الخريجين بعد أن شرعوا باعتصامات أمام الدوائر الحكومية طلبًا للتعيين، كل ما سبق قوبل بالتجاهل والتسويف من الحكومة، فكانت كتلة الحطب بحاجة إلى عود ثقاب لاشتعالها، فجاءت احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر التي اتّسمت بالعفوية وكانت خالية من أي بعد طائفي، ولا شك في أنّ موجة الاحتجاجات الأخيرة كانت الأعلى صوتًا من بين سابقاتها، في رفض مجمل العمليّة السياسيّة والمطالبة بإسقاط الحكومة، وهو ما أعلنته صراحة شعارات وهتافات المحتجين.

متغيّرات ومعطيات ترشيح رئيس وزراء خلفاً للحكومة المستقيلة

جاءت استقالة حكومة عادل عبد المهدي في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر 2019 استجابةً للضغوط الشعبية ومطالب الحركة الاحتجاجية. وقد ساندتها في ذلك مرجعية النجف التي استاءت بسبب سقوط مئات القتلى برصاص قوى الأمن والجماعات المُسلّحة ذات الولاءات الخارجية.

(1) علي زياد العلي، العراق ومسار البيئة الامنية (دراسة في المكونات والتحديات) المصدر السابق، ص74.

(2) جاسم العيسى، الإرهاب والاعلام، منتدى الكفيل، العتبة العباسية المقدسة، على الرابط الالكتروني:
http://forums.alkafeel.net

وكان المتظاهرون قد تمكنوا في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 من بلورة مجموعة مطالب سرعان ما تبنّتها قوى سياسيّة ومراجع دينية ونخب فكرية، كما حظيت بدعم الأمم المتحدة. وكان من أهم المطالب استقالة حكومة عادل عبد المهدي المتهمة بالتغاضي عن قتل مئات الناشطين، وتشكيل حكومة انتقالية مؤقتة مهمتها الأساسية تنظيم انتخابات مبكرة ونزيهة بإشراف دولي لمنع التلاعب والكشف عن قتلة الناشطين[1]. رغم رفض المقربين لطهران، لأنه سيؤدي عمليًا إلى تغيير موازين القوى لصالح الحركة الاحتجاجية، وتقليص تمثيل القوى السياسيّة والميليشيات القريبة منها والتي حظيت بمقاعدَ أكبر من حجمها في انتخابات عام 2018، بتأثير أجواء الانتصار على تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»[2].

الحكومة المؤقّتة حكومة السّيد الكاظمي

نجح رئيس جهاز المخابرات الوطني العراقي مصطفى الكاظمي في تشكيل حكومة حازت ثقة مجلس النواب العراقي في 7 أيار/مايو 2020، بعد أن فشل قبله محمد توفيق علاوي وعدنان الزرفي، وذلك بعد أزمة سياسيّة استغرقت أكثر من سبعة أشهر، ودفعت رئيس الحكومة السابق عادل عبد المهدي إلى الاستقالة [3].

ويمكن القول إنّ الكاظمي يشير إلى ولادة الجيل الثاني من السياسيين الشيعة. ومع أن هذا الجيل نشأ في الحاضنة الإسلامية، فإنّه تحوّل ليصبح أكثر براغماتية، وأكثر ليبرالية، رغم الوشائج التي كانت تربطه بالمنظومة الإسلاميّة الشيعيّة التقليدية.

لهذه الأسباب وغيرها ظل الكاظمي محلّ شكوك القوى السياسيّة المقرّبة من إيران، التي عارضت ترشحه للمنصب أكثر من مرة عندما كان اسمه يُطرح بين المرشحين. والواقع أنه ما كان ممكنًا للكاظمي أن يصل إلى رئاسة الحكومة لولا تغيّر المشهد السياسي العراقي بفعل حركة الاحتجاجات الواسعة التي انطلقت في تشرين الأول/أكتوبر 2019، إضافة إلى تحولات

(1) جواد الهنداوي، العراق: حكومة مستقيلة منذ ستة شهور وتُقّررْ.. وقضاء يراقب وينتظر، معهد أبرار معاصر، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://tisri.org/ar/?id=pt333go3

(2) عامر الحساني، حكومة عبد المهدي... استقالة للرئيس أو ثقة يسحبها برلمان العراق (إطار قانوني)، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://www.aa.com.tr/ar.

(3) فرهاد علاء الدين، فجر العراق الجديد: حكومة جديدة وواقع سياسي جديد، منتدى فكرة، تحليل السياسات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fjr-alraq

إقليمية ودولية، كان العراق في قلبها، خصوصاً منذ التصعيد الإيراني- الأميركي في الخليج، وصولًا إلى حادثة اغتيال قائد فيلق القدس في الحرس الثوري الإيراني، اللواء قاسم سليماني، في مطار بغداد مطلع عام 2020[1].

سادساً: دور وزارة الداخلية في محاربة تنظيم داعش

- **بداية ظهور التنظيمات الإرهابيّة في العراق[2]**

كان من إفرازات هذه المرحلة (ما بعد 2003) أن أصبحت عملية إعادة ترميم الدولة بطيئة ومتعثرة، خاصة بعد انتهاج سياسات المحاصصة والاستئثار من قبل بعض الجهات الحزبية ومحاولات دمج عناصر غير مهنية مع ذوي الخبرة في العمل الحكومي، في مقدمتهم قيادات عسكرية وأمنية صقلتهم تجارب وخبرات احترافية متراكمة الأمر الذي فسح المجال لانتشار الفصائل غير القانونية، وأفضى كذلك إلى انتشار العنف على نحو غير مسبوق مستهدفاً البنى التحتية المجتمعية[3]، برزت فيه كثير من المتغيّرات السلبية كان على رأسها متغيّر الإرهاب الذي شكل التحدي الأخطر الذي واجهه النظام السياسي الجديد في العراق[4].

وتأسيساً على ما تقدّم، نشطت التنظيمات الإرهابية في العراق منذ العام 2004 عبر قيام جماعات وتنظيمات مُسلّحة باستخدام مختلف أنواع الترهيب المادي والمعنوي ضد العراقيين ذهب ضحية تلك الجماعات مئات الآلاف من العراقيين[5]، افتقر العراق في حينها

(1) فرهاد علاء الدين، فجر العراق الجديد: حكومة جديدة وواقع سياسي جديد، منتدى فكرة، تحليل السياسات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/fjr-alraq.

(2) للاطلاع على تفاصيل ظهور التنظيمات الإرهابية يُنظر في هذا الكتاب: الفصل الثالث عشر.

(3) وبعد مضي 20 عاماً على تشكيل النظام السياسي لم تتمكن المؤسسات الأمنية المتعددة من حسم الملفات الأمنية المهمة كالإرهاب، بسبب استخدام الطائفية منطلقاً لمقارباتها الحركية؛ ما انعكس سلبياً على الوحدة الوطنية، وقد شهد العراق حرباً طائفية عام 2006 (كما أشرنا في صفحات سابقة) لا تزال مشاهدها عالقة بالأذهان بما أفرزته من خرق للقيم الإنسانية والوطنية والأخلاقية.

(4) نغم نذير شكر، ظاهرة العنف السياسي: العراق أنموذجاً، أوراق دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد (192)، 2010، ص6.

(5) زهير كاظم عبود، الإرهاب في العراق، مجموعة بحوث ودراسات، صوت الحكمة، مركز الحوار العربي، مكتبة الحكمة، 2016/9/19، ص4.

إلى منظومة أمن قومي وطنية محترفة، تشخص التهديدات الاستراتيجيّة المطلة برأسها على البيئة الاستراتيجيّة العراقيّة، فضلاً عن غياب الهدف السياسي ووحدة الرؤية الأمنيّة، آنذاك، ممّا سهل ظهور (تنظيم القاعدة في العراق)، بقيادة الأردني أبو مصعب الزرقاوي[1]، الذي قُتل بغارة أمريكية عام 2006 بالقرب من مدينة بعقوبة، في محافظة ديالى شمال شرقي بغداد.

إذْ تمكّن التنظيم من التواجد في المناطق السُّنيّة من خلال سياسة التوحش والبطش ضد الرافضين لوجوده، فأوغل في قتل وترويع السكان والنخب المدنية والعسكريّة في تلك المناطق، ولم تستطع القوات الأمريكية والعراقيّة إيقافه أو القضاء عليه، وتشير التقارير إلى أنه كانت هناك تسهيلات إقليمية – قُدمت للتنظيم، بغية تعزيز الفوضى بالعراق[2].

ولا شك في أن تخبط السياسة العراقيّة وافتقارها لاستراتيجيّة أمنية شاملة أسهم في انتشار العنف وظهور التنظيمات الإرهابية في البلاد، وهو ما بدا واضحاً بعد العام 2007، حيث تصاعد أجواء الاقتتال الطائفي، وتزايد وتيرة التفجيرات الإرهابية وانتشار منظومة الفساد المالي والإداري.

وبالرغم من تأسيس مجالس الصحوات من قبل العشائر السُّنيّة عام 2006، التي وصل عدد مقاتليها نحو 80 ألف مقاتل، قد ساعد في طرد تنظيم القاعدة من مناطق الأنبار وصلاح الدين وديالى والموصل، وفي تحقيق استقرار أمني نسبي ملموس – برغم ذلك فإنّ السياسات الحكومية الخاطئة لعبت مرة أخرى دوراً في تقليص وجود هذه الصحوات ممّا ساعد في عودة تنظيمات الإرهاب مرة أخرى[3].

فقد أسرعت الحكومة العراقيّة إلى تفكيك مجالس الصحوات السُّنيّة عام 2011 (بعد انتشار مظاهر تبرز حالة من التحدي الصريح للدولة ومؤسساتها)، وقد ساعد هذا القرار في المساهمة بموازاة جملة من الأسباب إلى ظهور تنظيم داعش في العراق.

---

(1) للتفاصيل عن حياته ودوره في أفغانستان والعراق وموطنه الأصلي الأردن ينظر: سعد الكناني، القاعدة والحركات الجهادية في العراق، دار آمنة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص2.

(2) التقرير الاستراتيجي العراقي 2010–2011، الأوضاع الأمنية والعسكرية، مجموعة باحثين، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بيروت، 2011، ص ص185–190. وكذلك ينظر: علي حسن نيسان، رشيد عمارة، العنف السياسي في العراق، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسيّة، جامعة النهرين، العدد (39–40)، 2015، ص ص81–86.

(3) الأمن الوطني، المفهوم والأبعاد والمرتكزات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: http://nationshield.ae.

- **ظهور تنظيم (داعش) واستراتيجيّة مواجهته**

خلال الأعوام 2011-2013 شهدت بغداد والمدن الشمالية والغربية احتجاجات شعبية واسعة مطالبة بتعديل المسار السياسي والحكومي، والذهاب باتجاه تعزيز الهُويّة الوطنيّة للدولة، وواجهتها الحكومة العراقيّة بنوع من القوة والحزم، رافق ذلك تصاعد وتيرة التأثير الإيراني في عملية صنع القرار، واستخدام المسرح الجيو-عسكري العراقي لإحكام الاتصال الحربي مع سوريا ولبنان، وهو ما أُعتبر في ذلك الوقت انتصاراً للإرادة الإيرانية على حساب التوجهات الأمريكية وإملاء الفراغ الأمني والسياسي الذي تركه انسحاب القوات الأمريكية بعد العام 2011[1]، وفي خضم هذه الظروف المضطربة أُعلن عن قيام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بزعامة أبو بكر البغدادي[2].

ولوحظ حدوث تحول في استراتيجيّة العمليات العسكريّة التي اتبعها التنظيم في اتجاه العمل بهدف السيطرة على أراضٍ حيويّة ومهمّة في دول مهمّة استراتيجيّة كالعراق وسوريا، والسعي إلى استقطاب الكثير من الأجانب، ضمن حملة تجنيد كبرى، عبر وسائل التواصل والمواقع الإلكترونية وهو ما طرح تساؤلات كثيرة حول الكيفية التي تمّت بها هذه الحملة، والترتيبات اللوجستية المنتظمة في إيصال المقاتلين الأجانب إلى العراق وسوريا في آب/ أغسطس عام 2014، وفي هذا الصدد، ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن عدد مقاتلي التنظيم قد بلغ 50000 مقاتل في سوريا و30000 في العراق، بينما قال لاديمير فورونكوف وكيل الأمين العام لمكتب الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، إن أكثر من 40 ألف مقاتل إرهابي أجنبي من 110 دول سافروا للانضمام إلى الصراع في سوريا والعراق، وعلى أثر هذا التحول تمكن التنظيم عام 2014 بحسب تقديرات مؤسسة RAND من الاستيلاء على مناطق تزيد مساحتها عن 100،000 كيلومتر مربع، يقطنها أكثر من 11 مليون نسمة تقع غالبيتها في العراق وسوريا[3].

(1) هشام الهاشمي، هيكلة تنظيم داعش: مكافحة الإرهاب واجب وطني، المصدر السابق، ص62.

(2) اسمه ابراهيم عواد محمد ابراهيم مواليد 1971 عراقي الجنسية وهو قائد تنظيم القاعدة في العراق، والملقب بأمير دولة العراق الإسلامية، قام بإعلان الوحدة بين دولة العراق الإسلامية وجبهة نصرة أهل الشام في سوريا تحت مسمّى تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام (داعش) لمزيد من التفاصيل ينظر: هشام الهاشمي، المصدر نفسه، ص58.

(3) علي زياد العلي، العراق ومسار البيئة الأمنية (دراسة في المكونات والتحديات) المصدر السابق، ص 76.

وفي ظل هذه الاستراتيجيّة تمكن التنظيم في الحادي عشر من تموز/يوليو 2014 من السيطرة على مدينة الموصل بالكامل، وهي ثاني أكبر المدن العراقيّة من حيث التعداد السكاني، وتمتاز بخصائص استراتيجيّة تجعل من الصعب التفريط بها، حتى أنه لايزال سقوط الموصل محاطاً بالغموض، بعد الانهيار السريع للقوات العراقيّة أمام المئات من مقاتلي التنظيم، إذْ فقدت الحكومة العراقيّة برئاسة نوري المالكي الذي كان وزيراً للدفاع والداخلية والقائد العام للقوات المُسلّحة، أهم محافظة عراقية بعد بغداد، فيما تقدم التنظيم جنوباً نحو المحافظات المتاخمة، وصولاً إلى ضواحي بغداد وديالى، دون مصدّات قتاليّة حكوميّة.

ويرجع البعض أحد أهم أسباب هذا الانهيار إلى الفساد الإداري والمالي المستشري في المؤسسة العسكريّة والى الخيانات الكبيرة لبعض قيادات التشكيلات العسكريّة، وعلى إثر تطور الأحداث، سارعت الحكومة العراقيّة بطلب المساعدة من الولايات المتحدة للتصدي للتنظيم، وتشكل «التحالف الدولي ضد تنظيم داعش» في ايلول/سبتمبر 2014، الذي التزم بدحر التنظيم، ودعم الاستقرار، وإعادة الخدمات العامة الأساسية للمناطق المحررة، وقد تسبب النزاع الذي أحدثه التنظيم في العراق في فرار أكثر من 5 ملايين عراقي من ديارهم، وتدمير المرافق الحيوية، ما أحدث موجات من الصدمة سادت البلاد بأسرها[1].

انطلقت عمليات التصدي والتحرير لتنظيم داعش بعد فتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الديني آية الله العظمى السيد علي السيستاني، إذْ اعتمد العراق في محاربة «داعش» على أربعة موارد عسكرية رئيسة، متمثّلة في قوات النُّخبة جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، والجيش العراقي المكوّن من قيادات تشغل المسرح العسكري في (بغداد، نينوى، الجزيرة، البادية، الأنبار، صلاح الدين، شرق الأنبار، الرافدين، دجلة، حرس الحدود)، وقوات وزارة الداخلية كالشرطة الاتحادية والتدخل السريع وأفواج مستقلة، وكذلك الحشد الشعبي[2] المؤلف من

(1) المصدر نفسه، ص 78.

(2) تشكل الحشد الشعبي العراقي من فصائل شيعية مسلحة، استجابة لفتوى المرجع الشيعي الأعلى السيد علي الحسيني السيستاني لمحاربة تنظيم (داعش)، للتطوع في القوات الأمنية بهدف الدفاع عن العراق، وعرفت هذه الدعوة بفتوى «الجهاد الكفائي»، وتم الإعلان عن تشكيل «مديرية الحشد الشعبي»، والتي أصبحت بعد ذلك هيئة مستقلة، وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2016 صدّق مجلس النواب العراقي على قانون هيئة الحشد الشعبي رقم 40 وعدّها مساندة للجيش، وأنها كيانات قانونية تتمتع بالحقوق وتلتزم بالواجبات، وترتبط بالقائد العام للقوات المسلحة مع الحفاظ على خصوصيتها. لمزيد من التفاصيل ينظر: (الفصلان الرابع عشر والسابع عشر) من هذا الكتاب. وكذلك: علي يوسف، مقدمات تشكيل الحشد

عشرات الفصائل، بمرور الوقت اكتسبت هذه القوات خبرة في محاربة الإرهاب، وبالرغم من اختلاف السياقات العسكريّة لكل قوة فإنها ترتبط بالقائد العام للقوات المُسلّحة، وقد قدمت لمعظمها الولايات المتحدة الأمريكية الدعم المالي والعسكري والعملياتي والتدريب، فضلاً عن التقنيات الحربية الحديثة المتعلقة بحرب المعلومات، والتقصّي والتحليل لمحاربة (داعش)، كما قدّم حلف شمال الأطلسي ذات المساعدات للقوات العراقيّة.

سابعاً: دور وزارة الداخليّة في التعامل مع تظاهرات تشرين

شهد البلد منذ العام 2003 عددًا كبيرًا من التظاهرات الاحتجاجية كان طابعها خدميًّا ومناطقيًّا في بداية الأمر نتيجة (احتقان شعبي، بطالة، مشكلة) كما حال تظاهرات 2011 و2012، وأغلب طابع التظاهرات كان سلمياً، وإنْ شابتها إحداث عنف هنا وهناك ولكن سرعان ما كان يتم التدخل من قبل الأجهزة الأمنيّة لفضها عند انتهاء الوقت المحدد للتظاهر.

لكن تظاهرات احتجاجية غاضبة مثل تظاهرات 1 اكتوبر(تشرين) وما بعدها، كانت سمة جديدة في مسيرة البلد خلال العصر الحديث فمنذ العهد الملكي لم يشهد البلد مثل هكذا تظاهرات صاحبتها أحداث تمرد وعنف وسقوط قتلى وجرحى، ووصل صداها إلى الأمم المتحدة وعلّقت عليها مختلف الدول، انتهت بتقديم الحكومة لاستقالتها. بدأت بشكل عفوي وسلمي ثمّ صيّرتها الطريقة الرديئة التي استعملتها قوات الأمن لاحتوائها بطريقة عنيفة، فرفعتْ فاعليتها إلى مستوى الثورة ومطالبها، وقلبت موازين القوى الداخلية[1].

- **وصف عام لواقع تظاهرات أكتوبر (تشرين).**

بدأت هذه التظاهرات الشبابية في ساعاتها الأولى بشكل محدود، حتى قلَّل من قيمتها وخطورتها الجميع لكنها تمكنت خلال أيام من فرض نفسها بقوة وتحولت من حجر صغير إلى صخرة تهدّد النظام السياسي برمته، الأمر الذي اربك المشهد السياسي والأمني فجاء الرد مرتبكاً متخبطاً من دون رؤيا واقعية للأحداث ودون قراءة مسبقة ودون سيناريوهات معتبرة، ممّا ولّد قتلى وجرحى من الجانبين المتظاهرين والقوات الأمنيّة (وزارة الداخلية)، صاحبه

الشعبي المؤسسات الأمنية في العراق بعد عام 2003، مجموعة مؤلفين، الحشد الشعبي الرهان الأخير، ط2، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2015، ص 59 وما بعدها.

(1) فارس كمال نظمي، حارث حسن، الاحتجاجات التشرينية في العراق، مؤسسة المدى، 2020، ص24.

حالة من نكران القيادة وإعطاء الأوامر باستخدام القوة المفرطة، مما خلق ردة فعل كبيرة داخل القيادات الأمنيّة، وشتّت وحدة الموقف فكان نتيجتها حالات من التمرد وتراجع في هيبة الدولة والمؤسسات الأمنيّة وبروز جهات لركب موجة التظاهر وتوظيف التظاهرات تجاه جانب معيّن وإبرازها كحالة عداء بين الحكومة والشعب[1].

شعور المتظاهرين بأنهم خُذلوا، بسبب كتلهم البشرية الصغيرة، وبالضعف والمبالغة بالمطالب، وهذا ما أثار فيهم الشعور بالإحباط وحب الانتقام، وعمّق لديهم روح الكراهية للقانون ممّا دفعهم إلى انتهاج سلوكيات تمرديّة مشاغبة، وفيها تجرأ على الأجهزة الأمنيّة.

كما إن الفشل في إدارة أمن تظاهرات تشرين 2019 العفوية أبقى الخط مفتوحًا على التوتر بين الشباب الذي لا قيادة له أو مفاوض وبين أمن الدولة، كمؤشر سلبي على فشل مبادرات التهدئة والاحتواء التي أعلنت عنها المرجعيّة الدينيّة في النجف الأشرف والرئاسات الثلاث، جعلت التظاهرات تمتد شيئًا فشيئًا إلى مناطق وساحات صغيرة ليست لها رمزية احتجاجية من قبل، ففي اليوم الأول كانت التظاهرات في ست ساحات مركزية داخل ست محافظات عراقية (بغداد، النجف، ذي قار، الديوانية، السماوة، ميسان) ثمّ بعد القمع الأمني توسعت في اليوم الثاني إلى 28 منطقة احتجاجية، وفي اليوم الثالث بسبب شدة القمع انكمشت إلى 13 منطقة، وفي اليوم الرابع ازداد تقلص عديد المحتجين وانكمشت التظاهرات إلى 4 مناطق، في اليوم الخامس انخفض عدد المتظاهرين من 25000 إلى 200-300 متظاهر في 3 مناطق احتجاجية، وفي اليوم السادس أصبح هناك أقل من 130 متظاهرًا وفي منطقتين احتجاجيتين في محافظتي بغداد والناصرية فقط[2].

- **تعامل تشكيلات وزارة الداخليّة مع تظاهرات تشرين[3]**

رافق التظاهرات التشرينية حالة من التخبط لدى بعض قادة الأجهزة الأمنيّة من دون أن تكون هناك رؤيا موحّدة في كيفية التعاطي مع حالة التظاهر سواء من قبل وزير الداخلية

(1) عمران السويدي، قوى تشرين تنادي بحل البرلمان العراقي وترفض الانخراط في الصراع بين التيار والإطار، المصدر السابق.

(2) مؤيد الطرفي، لماذا تراجعت «احتجاجات تشرين» في العراق، اندبندنت العربيّة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://www.independentarabia.com/node/386106.

(3) عن موضوع القوى المشاركة فعلياً في المظاهرات الذي أورده الباحث يُنظر: في هذا الكتاب (الفصل الحادي والثلاثون: واقع حقوق الإنسان في العراق خلال عقدين) (المحررون)

الذي أعلن في أكثر من مناسبة أنه يؤمن بحرية التعبير وان حق التظاهر مكفول دستورياً وأنه على استعداد لتوفير الحماية للمتظاهرين السلميين[1]، أو من قبل قادة شرطة المحافظات فالتوجيهات والأوامر كان يشوبها الغموض وغياب الرؤية الموحدة، الأمر الذي دفع بالبعض منهم للاجتهاد في التعامل من خلال اللجوء إلى الرد العنيف عبر إطلاق الرصاص الحي واستخدام القنابل الصوتية وتوجيه قوات مكافحة الشغب بفض التظاهرات عبر إطلاق الغاز المسيل للدموع ورشقات المياه، وهو ما أوقع عددا من الضحايا (تمّ فتح تحقيق فيما بعد بتلك الإجراءات، وكشف تقرير للجنة عن مقتل 149 مدني وثمانية عناصر من الشرطة، وأصدرت الحكومة قرارات بإعفاء قادة للشرطة في محافظات بغداد وذي قار والديوانية وبابل والنجف وواسط وميسان وتحويلهم للتحقيق) وجوبهت بعض الإجراءات بردود فعل متباينة تجاه الأجهزة الأمنيّة[2].

بعد أحداث 25 اكتوبر(تشرين) أعلنت القوات الأمنيّة عن حظر التجوال في العاصمة بغداد، وأغلقت الطرق المؤدية إلى ساحة التحرير وكذلك تمّ حظر مواقع التواصل الاجتماعي وقطع خدمة الإنترنت في جميع أنحاء البلاد باستثناء إقليم كردستان[3].

كما داهمت القوات الأمنيّة مكاتب قنوات إعلامية في بغداد، ومنها مكاتب قنوات العربية الحدث وقناتي إن آر تي العربية ودجلة المحليتين، واعتدى مسلحون على عدد من الصحفيين، وهو ما مثّل حالة واضحة من التخبط بسبب ما يعلنه المسؤولون حول دعم المتظاهرين والوقوف مع مطالبهم المشروعة والرغبة في التوصل لحلول مشتركة معهم مخالف للإجراءات الحكومية (وهو وضع بعض قادة الاجهزة الأمنيّة في حرج تجاه الاعلام والمتظاهرين) حتى دفع بالبعض منهم للتبرير وهو ما يعني غياب هيبة الدولة، أما البعض الآخر من قادة الاجهزة الأمنيّة فقد لجأ إلى طلب الاعفاء من المهام والمسؤوليات الموكلة إليه أو تقديم استقالاتهم كما هو الحال مع قيادات شرطة محافظة ذي قار، وفي الوقت نفسه وُجهت الاتهامات لقوات مكافحة الشغب بإطلاق الرصاص الحي ضد المتظاهرين، كما وُجهت

(1) احتجاجات العراق، مشاركة متنوعة وواسعة ثقافيًا وجغرافيًا وجندريًا، شبكة المنظمات العربيّة غير الحكومية للتنمية، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:
https://www.annd.org/ar/publications/details

(2) أياد العنبر، العراق.. احتجاجات تشرين المُتنازع عليها، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://www.alhurra.com/different-angle/2022/10/02

(3) حفصة حلاوة، حركة تشرين العراقيّة: عقد من الاحتجاجات والتعبئة، المصدر السابق.

الاتهامات لفصائل (ميليشيات) مرتبطة بإيران كسرايا الخراساني بإطلاقها النار عن طريق القناصة ضد المتظاهرين ما ولّد حالة من العداء بين المتظاهرين وقادة الفصائل المرتبطة بالحشد الشعبي[1].

أمّا اشتباكات مدينة الصدر شرق بغداد فقد أقرّت القوات العراقيّة باستخدام القوة المفرطة ضد المحتجين، وأشارت خلية الإعلام الأمني العراقي في بيان إلى أن رئيس الوزراء عادل عبد المهدي وجّه «بسحب كافة قطعات الجيش من مدينة الصدر واستبدالها بقطعات الشرطة الاتحادية» وذلك نتيجة الأحداث التي شهدتها المنطقة (وبالفعل كان هناك ترحيب بتشكيلات الشرطة الاتحادية في هذه المدينة وأعرب العديد من المتظاهرين للتعاون مع هذه القوات)[2].

وفي أثناء محاولات مجموعة من المتظاهرين اقتحام المنطقة الخضراء في بغداد، لم تفلح الإجراءات الأمنيّة في وقف تدفّقهم، وأزالوا الحاجز الأمني الأول فوق جسر الجمهورية المؤدي إلى المنطقة الخضراء وأطلقت قوات الأمن القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع، ولقد فرقت القوات الأمنيّة العديد من المتظاهرين الذين عبروا باتجاه المنطقة الخضراء للمرة الثانية، وأدّى ذلك إلى مقتل عدد من المتظاهرين وأُصيب الآلاف بجروح وأغلبهم من حالات اختناق بسبب استخدام الغازات المسيلة للدموع، ومن بينهم أفراد من القوات الأمنيّة[3].

ثامناً: دور وزارة الداخليّة في التعامل مع الجريمة المنظّمة

تعاظمت صور الجريمة المنظمة في العراق وأصبحت إحدى الأدوات التخريبية التي يعاني منها البلد بعد الاحتلال الأمريكي في 9 نيسان/ابريل 2003، إذْ أثرت بشكل كبير على حياة العراقيين واستهدفت تاريخهم الحضاري وانتماءاتهم الوطنيّة وأخلاقهم برغم كل المواجهات الشعبية التي لا تزال تتمتع بمنظومة أخلاقية لا تسمح بالنفاذ إلى كينوناتها وطبيعة أحوالها

(1) احتجاجات العراق: بين مطالب الشارع وعنف السلطة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/Iraq

(2) وليد الخزرجي، لماذا انتهت تظاهرات «تشرين» العراق سريعا في ذكراها الثالثة، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي:

https://arabi21.com/story/1465718/

(3) أسامة مهدي، العراق: قوى التغيير لتشكيل جبهة سياسية بديلة للنظام، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: https://elaph.com/Web/News/2022/09/1486764.html

ولكن تبقى الأدوات فعالة تلك التي تأثرت بالاحتلال الأمريكي والنفوذ الإقليمي، فقد شهدت البلاد وقائع وأحداث نفذت صور من أنواع الجريمة المنظمة بسبب الأوضاع المأساوية والأزمات الاقتصاديّة التي عاشها أبناء الشعب العراقي بعد سنوات عجاف تلت الغزو الأمريكي وكان من أخطرها جريمة غسيل الأموال وتبيضها والتي تؤثر على الاقتصاد الوطني ومستقبل البلاد حيث يتمّ توظيف الأموال التي تمّ الحصول عليها من أنشطة إجرامية في مشاريع تنموية استثمارية مشروعة بهدف تحقيق الربح فيها وتجارة وتهريب المخدرات التي تستهدف العقل البشري العراقي والكفاءة والعطاء الشبابي الذي يتمتّع به المجتمع العراقي والتأثير على إمكاناتهم في البناء والأعمار والتغيير وإبعادهم عن القيم العليا والأخلاق الحميدة ليشكلوا خطوط وطرق لهدم المجتمع والإساءة إليه ونبذ كل عاداته وتقاليده وقيمه والتعرض لحضارته وعدم الاهتمام ببنائه وتقدّمه[1]، وهذا لا يتم إلا في حالة غياب قوة الدولة وافتقارها إلى المواجهة الحقيقية والأساليب الأمنيّة لمكافحة شبكات الفساد الاقتصادي والتهريب المالي وتجارة المخدرات بجميع أشكالها وأنواعها، ولا تنشط وتتحرّك هذه المفاصل الخبيثة إلا في أيام المحن والأزمات التي تمر بها البلاد وحالة التخبط في إدارة الدولة ومؤسساتها الحيوية وتفشي ظاهرة القتل والترويع والاختطاف وانعدام الرؤى الاقتصاديّة والبرامج التنموية التي تحتضن قابلية الشباب وتدعم إمكاناتهم وتحقق أهدافهم في التطلع لمستقبل زاهر واعد وغد أفضل[2].

وتعدّ جريمة الفساد الاقتصادي والمالي من الجرائم المنظمة؛لأنها تعمل على التأثير الميداني الذي يمس المنظومة الاقتصاديّة التي تهتمّ بتطوّر وتقدّم البلاد فكانت معاول الفساد الإداري والاقتصادي التي عملت باتجاه تحطيم هيكلية الدولة العراقيّة وضرب مؤسساتها الخدمية والعلمية والاقتصاديّة وتكبيد البلاد بالعديد من المشاكل والأزمات التي انعكست سلبياً على حياة أبناء الشعب العراقي وإضاعة جميع المنجزات الحضارية والعمرانية والعلمية التي تحققت للمواطن في سابق السنين وتمّ ضرب عصب الاقتصاد الوطني بالاعتماد الكلي على عمليات الاستيراد لجميع السلع والكماليات والحاجيات التي تساعد المواطن على الحياة وإفساد عملية تشجيع الإنتاج المحلّي في صوره الزراعية والصناعية والتجارية وتحويل

(1) مجموعة باحثين، بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الامريكي للعراق، ط1، مركز حمورابي للبحوث، والدراسات، بغداد، 2013، ص42.

(2) أحمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. والافاق المستقبلية، المصدر السابق، ص31.

المجتمع العراقي من مجتمع منتج وفعّال والذي يمتلك الأيدي العاملة الماهرة في توسيع الإنتاج إلى مجتمع استهلاكي لا يقدر على إنتاج أبسط حلقة من الأدوات والحاجيات التي تدخل في حياته، ولهذا توسعت عمليات التأثير على البنية التحتية للاقتصاد[1].

تعد الجريمة المنظمة من الجرائم الطارئة على المجتمع العراقي وبعيدة عن السلوك المجتمعي والحضاري الذي يتصف به أبناء البلد فقد ظهرت ممارسات غريبة واستخدمت أساليب وحشية في تنفيذ الجريمة منها الحرق وتقطيع الجثث والاغتصاب والقتل العشوائي بسبب ضعف الإجراءات الوقائية وتغلغل عناصر مُسلّحة وعصابات منظمة متدرّبة ترتبط بمنظمات خارجية تسعى إلى إرباك الجبهة الداخلية في العراق وتوسيع دائرة الانفلات الأمني[2]، فعلى الرغم من تعدد الجهات والوكالات الأمنيّة والاستخبارية للحد من مظاهر الجريمة المنظمة، ورغم الانفاق الكبير لهذه الوكالات والدعم الحكومي وايفاد الكثير من قياداتها إلى دولة متقدمة لمواكبة ومشاهدة والتدريب على آخر التطورات العلمية والعمليّة للتعامل مع هذه المظاهر الدخيلة على المجتمع إلا أن المؤشرات الرسمية الحكومية تشير إلى أنه هذه المظاهر أخذت تزداد وتتسع افقياً وعمودياً، فمن حيث التوسع الأفقي أخذت بالانتشار في كافة مناطق البلاد الحضرية منها والريفية وحتى القرى النائية وليس كما كان سابقاً تتركز في مناطق حدودي أو بعيدة عن أعين رجال الأمن، أمّا عمودياً فإنّ مؤشرات إعلامية تشير إلى ارتباط هذه المظاهر بقيادات متنفذه في الدولة العراقيّة استلم الكثير منهم مناصب حكومية ومسؤوليات إدارية مهمّة تنفيذية وتشريعية ممّا صعب مهام رجالات الأمن والاستخبارات في الملاحقة لكشف هذه الشبكات إضافة إلى حجم الضغوط والممارسات والتهديدات التي يمكن أن تمارس من قبل المتنفذين على الجهات الأمنيّة التي تأخذ على عاتقها مهام المتابعة والملاحقة يضاف إلى ذلك التصفيات الجسدية ضد شخصيات حاولت القيام بواجبها منهم قضاة وضباط أمن واستخبارات[3].

(1) محمد عبد الحمزة الحسناوي، النظام السياسي في العراق ما بعد 2003، الطبيعة – التوجهات – التحديات، ط1، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع، بغداد، 2015، ص122.

(2) أسعد طارش عبد الرضا وفراس كوركيس عزيز، التطورات السياسيّة في العراق بين الديمقراطية والتوافقية، المصدر السابق، ص140.

(3) احمد فاضل جاسم داود، عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد 2003: دراسة تحليلية في التحديات المجتمعية.. والافاق المستقبلية، المصدر السابق، ص86..

وبرغم كل ما ذكر في أعلاه تشير بيانات الأجهزة الأمنيّة إلى أن الوكالات الأمنيّة المنتشرة في أغلب مناطق العراق تحقق نجاحات في عمليات نوعية تكاد تكون يومية في التعامل مع عصابات تهريب المخدرات والابتزاز والخطف وكشف حالات القتل.

وتبقى الحصيلة النهائية التي تؤثر على استمرار ديمومة الجريمة المنظمة أنها تتفاعل مع العديد من الأزمات المحيطة بالمجتمع العراقي وأهمها عدم الاستقرار السياسي وتصاعد حدة المشاكل الاجتماعيّة والاقتصاديّة وارتفاع نسبة البطالة بين صفوف الشباب حيث بلغت 32 % وحالة الفقر تجاوزت 40 % وانتشار المحسوبية والفساد الإداري والمالي[1].

ويأتي تصريح المتحدث باسم وزارة الداخلية العراقيّة ليشير إلى ارتكاب (1077) جريمة منظمة خلال عام 2021 تم اكتشاف (600) منها بنسبة تعادل 61 % مع حالات شروع بالقتل بلغت (1646) حالة تم الكشف عن (907) منها أي بنسبة 55 % وهناك جرائم للسطو المسلح بلغت 17 حالة فهي مؤشرات خطيرة على انتشار مظاهر الجريمة المنظمة التي يبقى المحرك الرئيسي لها هو طبيعة التحديات الجيوسياسيّة في الصراع وعدم الاستقرار السياسي وطبيعة الأوضاع القائمة ومدى تأثيرها على السلوكية البشرية والاضطرابات النفسية.

- **عملية غسيل الأموال في العراق**

بعد العام 2003 وما شهده البلد من غياب الرقابة الحكومية بكل مؤسساتها، وما خلّفه من تدمير للبنى التحتية وانكشاف السوق العراقيّة، أصبح بيئة ملائمة لوقوع الجرائم من جهة وغسيل الأموال من جهة أخرى.

(1) ولهذه الأسباب والوقائع الميدانية احتل العراق المرتبة الثامنة في مؤشر الجريمة المنظمة العالمي لسنة 2021 من مجموع 193 دولة وكان الأول على الصعيد العربي، وأن ارتفاع نسب الجريمة المنظمة في العراق دليل عل هشاشة الوضع الأمني وغياب الاستقرار الذي يجعل من التنمية والبناء الاقتصادي امراً مستحيلاً. يعتمد المؤشر السنوي على تحليل ومداخلات من 120 خبير من جميع أنحاء العالم مع مراجعة شاملة للأدبيات المتعلقة بالمؤشر وحسب الوقائع التي حدثت في بلدان العالم، وتهتم منظمة الأمم المتحدة بهذا الشأن الاجتماعي الحيوي فهي ترى أن هذه الجريمة تمثل (جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بشكل متضافر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة او الأفعال المجرمة من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منعة مادية أخرى)، لمزيد من التفاصيل ينظر: الأمن الوطني، المفهوم والأبعاد والمرتكزات، شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) على الرابط الآتي: http://nationshield.ae

وهيّأت البيئة الداخلية الأجواء (بحكم غياب الدولة بكامل اجهزتها ومؤسساتها) إلى ولادة هذه الظاهرة بشكل واضح، فلغياب دولة القانون والاجهزة الرقابية وسياسة الإغراق، والسوق السوداء، واعتماد سياسة السوق المفتوح أمام الأسواق العالمية بما فيها من سلع جديدة ورديئة، فضلاً عن فتح الحدود مع العالم دون قيد أو شرط ويدعم ذلك سهولة تداول الأموال وتحويلها إلى الخارج وضعف القطاعات الانتاجية على توفير السلع والخدمات، وتوقف العديد من الأنشطة الاقتصاديّة أما بسبب التخريب أو التدمير أو المواد الأولية أو انقطاع التيار الكهربائي، كذلك أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والانفلات الأمني وعدم وجود سياسات اقتصادية مستقرة وواضحة المعالم للعمل بها، وشيوع تجاره الممنوعات والسلع غير الخاضعة للرقابة وتزايد معدلات الجريمة بكل أنواعها[1].

تفاعلت مكونات البيئة الداخلية مع مكونات البيئة الخارجية لخلق بيئة ملائمة تشجع وتنمو ظاهرة غسيل الأموال في العراق[2]، حيث إن عملية سياسات الانفتاح على الاقتصاد العالمي بعد انكشاف السوق العراقيّة ادى إلى تكوين الارض الخصبة، فأصبح العراق الملاذ الأمن للقيام بجريمة غسل الأموال من قبل المافيات، فضلاً عن الأسواق الجديدة التي انشئت في العالم بظل العولمة وليس لها موقع جغرافي يمكن السيطرة علية وتزايد حجم الجريمة الاقتصاديّة في العالم، وإعلان بعض الدول قبولها الاموال غير المشروعة وتقديم التسهيلات لها مقابل فوائد عالية تمكنها من الحصول على ربحية عالية دون رقابة ومساءلة قانونية.

وقد سُجلت الاف الحالات لدى بعض الأجهزة الرقابية وبخاصةً في المحافظات العراقيّة الوسطى والجنوبية حيث يمارس الأشخاص نشاطات غسيل الأموال بسهولة، وممّا يساعدهم على ذلك التطور الحاصل في القطاع المالي والمصرفي الذي سرّعَ من عمليات التحايل، إضافة إلى النظام الآلي لتحويل الأموال، الذي سهل إتمام عمليات مشبوهة لغسيل الأموال، كما أن استخدام شبكة الانترنت أدت هي الأخرى إلى توسع عمليات التحايل من خلال استخدامها

(1) عطارد عوض عبد الحميد، مؤتمر واقع العنف والإرهاب في العراق... رؤية في محاور متعددة، المؤتمر الوطني السادس لمركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، مجلة حمورابي، السنة الثانية، العدد (8)، 2013، ص185.

(2) عملية غسيل الأموال بالعراق غير معقدة من حيث المراحل حيث تدخل الأموال بسهول عالية دون المرور بالمراحل، نتيجة تردّي الوضع الأمني في العراق وعدم كفاءة الأجهزة الرقابية الحكومية، الأمر الذي يجعل الاقتصاد العراقي عرضة للتخريب.

من قبل عصابات غسيل الأموال للاستفادة من السرعة الخاطفة للتحويلات النقدية عبر العالم، أو بين الحسابات في الدولة الواحدة، وتبين أن (25%) من الرسائل الالكترونية المرسلة بين البنوك والأشخاص لا تتضمن المعلومات التفصيلية الخاصة بهذه التحويلات، وساعد الظرف الاستثنائي الذي يمرّ به العراق في تصاعد العمليات الإرهابية بدعم من دول أخرى[1].

تاسعاً: الخاتِمة

قبل العام 2003 لم تكن لدى العراق مشكلة أمنية تتعلق بوجود الجماعات الإرهابية (أو مشاكل أمنية أخرى)، إذْ كان النظام السابق يمتلك منظومة أمنية ومعلوماتية قوية جداً، لها القدرة على استشعار الذبذبات غير المتوافقة مع نهجه في الحكم وإجهاضها في الحال وبشتى الوسائل التي يأتي العنف في مقدمتها، ولكن كانت لدى العراقيين مشكلة سياسيّة تتمثّل في وجود نظام سياسي متسلط، تسبب بكثير من المعاناة للبلاد وللمجتمع، واستطاع خلال مدة وجوده أن يبني منظومة متكاملة للسيطرة على مقدرات البلاد، والتصرف عبر تلك المنظومة بطريقة شمولية. لذا فإنّ الأمن الوطني كان متحققاً فقط من الناحية المادية والعسكريّة، بعد انهيار نظام البعث نتيجة الغزو والاحتلال الأمريكي سنة 2003 ألغى الحاكم الإداري الأمريكي للعراق (بول بريمر) المؤسسات الأمنيّة التي كانت في عهد النظام السابق، وتم إعادة هيكلة هذه المؤسسات تدريجياً طوال فترة الاحتلال.

إنَّ تنوع التهديدات الأمنيّة في البلاد والاختلاف في التوجهات السياسيّة للحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال الأمريكي أدى دوراً هاماً في طبيعة تشكيل وهيكلة المؤسسات الأمنيّة الجديدة، فضلاً عن ذلك، فإنّ الاختلافات بين العقيدة الأمنيّة لمؤسسات الأمن الداخلي والعقيدة العسكريّة للقوات المُسلّحة قد أثرت في منهجية العمل لمعظم قطاع الأمن، لقد تأثرت المؤسسات الأمنيّة في العراق بشكل كبير من نظام المحاصصة القوميّة والطائفيّة في النظام السياسي الذي أنشئ بعد الاحتلال.

فالمؤسسات العسكريّة ومؤسسات الأمن الداخلي المرتبطة بوزارة الداخلية ورئاسة الوزراء في عراق ما بعد 2003 تم تشكيلها وتعيين قياداتها تحت تأثير واضح لعامل مراعاة التوزيع

(1) عدنان فرحان الجوادين، غسيل الأموال في العراق الأسباب والآثار والمعالجات، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، على الرابط الالكتروني: https://www.researchchgote.net.links

القومي والمذهبي في الهيكل الإداري في العراق، وخلال مرحلة الحرب على تنظيم داعش الإرهابي تم تأسيس هيأة الحشد الشعبي لتعمل جنباً إلى جنب باقي المؤسسات الأمنيّة العراقيّة التابعة للحكومة المركزية في جميع مناطق البلاد باستثناء محافظات أربيل ودهوك والسليمانية التي تشكل إقليم كردستان في شمال العراق، وذلك وفق الاتفاقيات السياسيّة التي تحدد طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية العراقيّة وحكومة إقليم كردستان شمال العراق بعد العام 2003، ولذلك سعينا في هذه الدراسة إلى تلمس جذور تفتيت المؤسسات الأمنيّة العراقيّة بعد العام 2003 ومحاولات تشكيلها وهيكلتها على وفق أهواء ومزاجات مختلفة آخذين بالحُسبان التدخلات الخارجية الاقليمية والدولية في تشكيلها وإدارتها وتوجيه بوصلة عملها، الأمر الذي انعكس سلباً على أدائها وأضعف من قدرتها على أداء الواجب المناط بها وهو حماية المواطنين ما عمّق الشعور بعدم الرضا والحاجة إليها وضعفها وضعف النظام الذي تمثّله عن حماية المواطن العراقي، فكان لاعتماد النظام القائم على المحاصصة العرقية والطائفيّة تأثير على أداء وهيكلية العمليّة السياسيّة وعلى الالية الأمنيّة لا سيما الجهاز الشرطوي المتمثّل بوزارة الداخلية العراقيّة ولأن البلد لم يتمكن من إجراء تحولات في العديد من المجالات مثل البنية التحتية والاقتصاد والأمن تمّ وصفه بالدولة الفاشلة، هذا الفشل ساهم في زيادة الفساد الإداري والمالي حتى تحول إلى ثقافة وكان من انعكاساته الأمنيّة سقوط ثلث الأراضي العراقيّة تحت هيمنة تنظيم داعش الإرهابي، وتتطلب لدحره واستعادة المدن العراقيّة الكثير من الإمكانات والمقدرات المادية وقوافل من الشهداء وجيش من الجرحى، وتتطلب مشاركات لقوى الأمن الداخلي المتمثّل بقوات الشرطة الاتحادية وأفواج التدخل السريع، وعليه حاولنا تتبع تشكيل الوكالات التابعة لوزارة الداخلية وأهم الواجبات المناطة بها والأدوار التي شغلتها خلال مسيرة العقدين الأخيرين وأهم الظروف والمتغيرات التي عصفت بالبلاد وكيف كان تعاطي الوزارة بكافة تشكيلاتها وتصنيفاتها معها وفق رؤية تحليلية استندت إلى وقائع وأحداث ليست ببعيدة عن فكر وإدراك القارئ الكريم.

وهنا يمكن اختزال أهمّ استنتاجات الدراسة:

1 ـ تعاني السياسات الأمنيّة للبلد من مشكلة وهي تداخل الجانب السياسي بالجانب الفنّي وهو ما أضعف من قدرة المؤسسات الأمنيّة على أداء مهامها وفقاً لسياسات عامة أمنية متفق عليها.

2 ـ إن مفهوم الأمن الوطني مفهوم شامل ولا يمكن حصره بالجانب العسكري فقط وإهمال بقية الجوانب، لذا ينبغي أن يستوعب الأمن جوانب عدة منها الاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافية.

3 ـ إن اختيار الأساليب والآليات اللازمة لمواجهة أيّة ظاهرة من الظواهر الدخيلة على المجتمع العراقي تتطلب تحديداً دقيقاً لمسببات هذه الظاهرة الداخلية والخارجية لذا يجب التركيز على الأساليب والآليات الحديثة للقضاء على هذه الظواهر (كالإرهاب والجريمة المنظمة).

4 ـ إن استراتيجيّة الأمن الوطني العراقي تعاني من نقص المعلومات التي تشكل الركن الأساسي لأي استراتيجيات أمنية توضع لمواجهة تحديات الأمن الوطني، كما تفتقر إلى الدراسات العلمية المتطورة في مجال تحقيق الأمن.

5 ـ عدم مهنية وكفاءة بعض القادة الأمنيين (أداريين وميدانيين) كان لها انعكاسات سلبية في كيفية التعامل مع الأحداث الأمنيّة، لذا يجب أن يكون اختيار القادة والأمرين والمسؤولين الأمنيين ضمن قواعد مخصصة تكاد تكون معروفة من لجان لها القدرة على اختيار الشخص المناسب في المكان والزمان المناسبين.

6 ـ سبب النفوذ السياسي (الذي لا يؤمن بفكرة النظام والدولة) انبثاق فصائل مُسلّحة غير نظامية، قدّمت نفسها جيوشاً مكوناتية تحمي الأثنيات التي نبعت من بين أفرداها، كما قدّمت نفسها بديلاً للدولة وأجهزتها الأمنيّة.

الفصل السّادس عشر

الجماعات المُسلّحة والدولة في العراق بعد 2003: من المنافسة إلى الاختراق المُوازي

أ.د نصر محمد علي[1]

أولاً: تمهيد

شهد العراق على مدى العقدين الماضيين ظهور عدد كبير من الجماعات المُسلّحة، مثّلت تحدياً كبيراً للدولة وقدرتها على فرض سلطتها واحتكارها للعنف المادي المشروع، وتزامن ظهور هذه الجماعات وانتشارها مع منعطفين حاسمين في تاريخ الدولة العراقيّة المعاصرة ووجودها، الأول، الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، والثاني احتلال تنظيم داعش الإرهابي للمدن العراقيّة في العام 2004، وأشر هذان المنعطفان ظهور موجتين من الجماعات المُسلّحة خلال العقدين المنصرمين.

ظهرت الموجة الأولى بعد عام 2003 نتيجة لسياسات الاحتلال وكردّ فعل عليه في الوقت نفسه، إذْ أنتج الغزو الأمريكي للعراق عام 2003 وما تبعه من تدمير ممنهج لأركان الدولة ومؤسساتها، وفي مقدّمتها المؤسسة العسكريّة والأجهزة الأمنيّة، فراغاً أمنياً كبيراً، الأمر الذي أدى إلى عجز الدولة عن القيام بمهامها الأساسية (الأمن، إنفاذ القانون، الخدمات... وغيرها)، وفي ظل هذه الظروف تقدّمت العديد من الجماعات المُسلّحة، سواء تلك التي كانت موجودة في الأساس أم تلك التي ظهرت في أعقاب الغزو، لملء ذلك الفراغ والقيام بوظائف الدولة. ونظراً لشعور الجماعات والمكوّنات المجتمعية بأنها لا تتلقى الحماية الكافية من الدولة لجأت إلى هذه القوى طلباً للحماية، الأمر الذي أكسبها شرعية بإزاء تراجع شرعية الدولة. ثمّ

(1) أستاذ كلية العلوم السياسيّة/جامعة النهرين

ما لبثت هذه الجماعات، التي وجدت في ضعف الدولة وتردّي الوضع الاقتصادي والبطالة وتوظيفها لسرديّة مقاومة الاحتلال أرضاً خصبة للتجنيد، حتى باتت قوة منظمة لمقاومة قوات الاحتلال خلال المرحلة الأولى. أما الموجة الثانية فقد ظهرت في اعقاب انهيار القوات الأمنيّة العراقيّة أمام اندفاع تنظيم داعش الإرهابي واحتلاله لكبرى مدن العراق في العام 2014 وكان ذلك مخرجاً لأوجه القصور التي اعترت بناء القوات المُسلّحة والقوات الأمنيّة كماً ونوعاً بعد العام 2003.

يُعنى هذا الفصل بالبحث في ظاهرة الجماعات المُسلّحة وتطورها خلال العقدين المنصرمين عبر إشكالية ثنائية الدولة/اللادولة في الحركيات(الديناميات) الأمنيّة والسياسيّة في العراق الناجمة عن عجز الدولة عن احتكار أدوات الإكراه المادي المشروع داخل المجتمع من جهة، وعدم قدرتها على أداء وظائفها الأخرى من جهة أخرى. وسيتم البحث فيها عبر المحاور الآتية:

ثانياً: ظهور الجماعات المُسلّحة وانتشارها

ارتبط ظهور الجماعات المُسلّحة وانتشارها بالفراغ الأمني والفوضى التي أحدثها الغزو الأمريكي للعراق في نيسان/ابريل 2003[1]، الذي أدى إلى حصول تغيّر يرقى إلى تغيير ثوري وإلى انهيار دولة مزّقتها عقود من العقوبات[2]، ثمّ انتجت التوليفة الناجمة عن حلّ الجيش العراقي والأجهزة الأمنيّة، عبر أوامر أصدرتها ما سُمّيبـ(سلطة التحالف المؤقّتة)، فراغاً أمنياً هائلاً تسبب في اندلاع اعمال نهب وعنف غير منظم وبدت قوات الاحتلال، في خضم ذلك، غير قادرة وغير راغبة في الحد من ذلك العنف[3]. لان تلك الأوامر، قد جردت سلطة الاحتلال من أفضل أداة للعمليات الأمنيّة المحلية، الأمر الذي أجبرها على تغيير استراتيجيتها طويلة الأمد والتي كانت تتضمن وجود عسكري أمريكي دائم في العراق، بإجمالي حجم للقوات يمكن أن تصل إلى حوالي خمسين ألف جندي، والذين سيتمّ استخدامهم بوصفهم قوة انتشار

(1) Militias in Iraq The hidden face of terrorism, Geneva International Centre for Justice, September 2016, pp. 43-.

(2) Ariel I. Ahram, Proxy Warriors The Rise and Fall of St ate-Sponsored Militias Stanford Security Studies An Imprint of Stanford University Press Stanford, 2011, p.45.

(3) Tobby Dodge, Iraq's Future: The Aftermath of Regime Change. Adelphi Paper 372. Routledge, London. 2005, p.3.

اقليمية سريعة، غير أن الاستراتيجيّة تغيّرت لتتحول صوب تهدئة العراق نفسه[1]. لذا وبحلول نيسان/أبريل 2004، توسع عدد القواعد الأمريكية الكبيرة إلى أربعة عشر، تضم مائة ألف جندي[2].

هكذا فقد أسس الاحتلال استراتيجيته على افتراض خاطئ وكان السبب الرئيس في الفراغ الأمني والفوضى. بعبارة أخرى إن القوات كانت أقل من المستوى الضروري اللازم لتحقيق الأمن – ينظر الجدول (16-1). أضف إلى ذلك، كان يتوقع أن تقوم الوحدات القتالية بمسؤوليات الشرطة في البيئات الحضرية التي كانت، في الغالب، من دون تدريب وخبرة مناسبين، ومن ثمّ فإنّ وجودها لم يفعل شيئًا يذكر لمنع الخروقات والحوادث الأمنيّة[3]. وتأسيساً على ما سبق، فإنّ من أهم المشاكل التي واجهت سلطة الاحتلال كانت تتصل بأعداد القوات، سواء أكانت أمريكية أم تابعة للتحالف أم محلية. ومن الجدير بالذكر أن رئيس أركان الجيش الأمريكي إريك شي نسكي قد دعا في جلسة استماع لمجلس الشيوخ في شباط/فبراير 2003، قبيل الغزو، إلى ضرورة نشر» في حدود عدة مئات الآلاف من الجنود». وخلصت الدراسة، إلى أن قوات الاحتلال ستحتاج إلى 20 من أفراد الأمن، من الشرطة والقوات على حد سواء، لكل 1000 شخص[4]، مقارنةبـ43 لكل 1000 شخص كان في العراق قبيل الغزو- ينظر الجدول (16-2)، وهذا يعني أن قوات التحالف كان يجب أن يكون لديها ما بين 400 و500 ألف جندي لفرض النظام على العراق. بدلاً عن ذلك، كان لدى الولايات المتحدة 141، 800 ألف جندي في العراق في بداية الغزو. ووصل الرقم الى157،8002 في ذروة انتشارهم بعد الحرب، بعد تبني استراتيجيّة الاندفاعة وزيادة عدد القوات الأمريكية [5]. وكما يوضحه الجدول الاتي:

(1) Michael Schwartz, War Without End: The Iraq War in Context, Haymarket Books, 2008, p. 84.

(2) Michael Schwartz, op.cit, p. 86.

(3) Alpaslan Ozerdem, Insurgency, militias and DDR as part of security sector reconstruction in Iraq: how not to do it, https://doi.org/10.1111/j.14677717.2009.01098-.x, 30 November 2009., pp.546547-.

(4) Tobby Dodge, op.cit, p.4.

(5) Sam Gollob Michael E. O'Hanlon, Iraq Index: Tracking variables of reconstruction and security in post-Saddam Hussein Iraq, Brookings Institute, p.5.

الجدول (16-1): متوسط عدد الجنود الأجانب في العراق 2003-2020

السنة	القوات الأمريكية	القوات البريطانية	إجمالي قوات الاحتلال
2003	141,800	21,900	164,5001
2004	130,600	8,800	155,300
2005	143,800	9,900	165,800
2006	141,100	9,400	160,200
2007	148,300	7,000	161,700
2008	157,8002	4,100	164,600
2009	135,600	5003	140,900
2010	88,300	N/A	88,300
2011	42,800	N/A	42,800
2012	4,100	N/A	4,100
2013	760	N/A	N/A
2014	1,129	N/A	N/A
2015	3,3004	400	N/A
2016	3,800	400	N/A
2017	5,262	400	N/A
2018	5,200	400	N/A
2019	5,200	400	7,500
2020	5,000	400	7,500

1 ـ كانت اسبانيا وبولندا البلدان اللذان نشرتا أكبر عدد من الجنود بعد الولايات المتحدة وبريطانيا من عام 2003 إلى عام 2011. فقد ساهمت إسبانيابـ1300 جندي في الغزو لكنها انسحبت بحلول نيسان/أبريل 2004. كما ساهمت بولندابـ200 جندي في الغزو وبلغت ذروتها 2500 جندي قبل الانسحاب في تشرين الأول/أكتوبر 2008.

2 ـ وصلت قوة القوات الأمريكية إلى ذروتها في عام 2008 نتيجة لزيادة القوات.

3 ـ غادرت القوات القتالية البريطانية العراق في تموز/يوليو 2009، ومثلت الجزء الأكبر من قوات التحالف خارج الولايات المتحدة.

4 ـ في أواخر عام 2014، أعادت كل من الولايات المتحدة والمملكة المتحدة إرسال قوات إلى العراق من أجل محاربة داعش.

Source: Sam Gollob Michael E. O'Hanlon, Iraq Index: Tracking variables of reconstruction and security in post-Saddam Hussein Iraq, Brookings Institute,2020, p.5.

لقد أدى هذا الفراغ الأمني إلى تقويض الانطباع الأولي عن القوة المطلقة للولايات المتحدة، وساعد في تقويض (شرعية التحالف) ومحاولات بناء الدولة [1]. وقد نشأت في ظل فراغ السُّلطة الذي نتج عن الغزو، العديد من الجهات القوية لتوفير السلع والخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية، والتعليم، ولكن الأهم من ذلك كله توفير الأمن لمجتمعاتها[2]. وهكذا، شكلت الجماعات الدينيّة أو العلمانية، في كل مدينة تقريباً، مليشيا محلية لفرض حد أدنى من النظام عوضاً عن الشرطة المنحلة[3]. من جانب آخر أدت البطالة واسعة النطاق، التي بلغت 70 % في العديد من المناطق التي شهدت سيطرة المرافق الحكومية فيها على الاقتصاد، إلى خلق أزمات بالنسبة لأولئك الذين تأثروا على نحو مباشر، والمجتمع المحيط بها، وللبلد بأسره[4]. وقد أدى توقف الخدمات الحكومية إلى إضافة معاناة كبيرة جراء فقدان الوظائف بسبب تعطل الخدمات الاجتماعيّة، التي استهدفت الفقراء والعاطلين عن العمل على وجه الخصوص. وقد أدى إغلاق المؤسسات الحكومية إلى تسريع وتيرة تدهور البنية التحتية العامة واضمحلالها، ولاسيما الكهرباء، والماء، والصرف الصحي التي تضررت بشدة بسبب الحرب[5].

وقد سعت الجماعات القائمة أو المشكلة حديثاً في كل مدينة، التي ترتبط أغلبيتها بالمساجد المحلية، إلى وقف موجة الفوضى وذلك بتبني تدابير موقتة. وقاموا بتوزيع سلال طعام بسيطة، ووفروا وظائف غير كافية، ونقلوا أسرهم النازحة إلى مساكن مؤقتة. وعملوا على تنظيم توزيع أي موارد التي وفرتها الحكومة المعطلة في السابق[6].

(1) Tobby Dodge, op.cit, p.4.

(2) Andrew Hubbard, Plague and Paradox: Militias in Iraq, Small Wars and Insurgencies, University of California, Vol. 18, No. 3, September 2007, p. 347.

(3) Michael Schwartz, op.cit, 108.

(4) David Swanson, «A Peace Movement Demanding the Rule of Law, «Truthout, January 7, 2006, http://www.truthout.org/docs_2006010706/G.shtml.
See chapters 2–4 for a detailed discussion of the economic impact of the occupation.

(5) Michael Schwartz, op.cit, p.108.

(6) Michael Schwartz, op.cit, 108.

وفي السياق نفسه لما أرادت قوات الاحتلال تأسيس أجهزة أمن جديدة أسّستها دون التقيد والامتثال للمعايير والمتطلبات العسكريّة[1]. ناهيك عن النقص العددي الذي رافق هذه القوات-على النحو الذي يوضحه الجدول (16-2) وهكذا لم يترك قرار حلّ الجيش العراقي والاجهزة الأمنيّة في آيار/مايو 2003 والحجم غير الكافي للقوات الأمنيّة العراقيّة الجديدة للدولة العراقيّة سوى جزء ضئيل من إمكاناتها القسرية السابقة[2]. ومنذ العام 2003 كانت الحكومة العراقيّة تواجه تقلبات وتحديات جمّة في محاولتها لإعادة بناء أجهزة الأمن العراقيّة غداة الانهيار شبه الكامل للعراق بوصفه دولة مركزية واحدة بعد قرار حلّ الجيش. وقد أثر ذلك على قدرة الدولة على ادّعاء احتكار شرعية استعمال القوة. ومنذ ذلك الحين باتت المسألة الأساسية هي العلاقة بين الحكومة العراقيّة المركزية وبين الجماعات المُسلّحة[3].

(1) Militias in Iraq The hidden face of terrorism, op.cit, pp. 43-.

(2) Ariel I. Ahram, op.cit, p.146.

(3) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، نيسان/ أبريل 2017، https://carnegieendowment.org، ص20.

الجدول (16-2): العدد التقديري لقوات الأمن العراقيّة 2003-2019

السنة	القوات المُسلّحة العراقيّة				القوات شبه العسكريّة	
	الجيش (بما في ذلك الحرس الوطني)	البحرية	القوة الجوية	الاجمالي	الشرطة العراقيّة	اجمالي قوات وزارة الداخلية3
2002	350,000	2,000	37,000	389,000	N/A	42,000-44,000
2003	47,500	410	500	48,500	86,900	18,200
2004	79,000	700	200	79,900	67,000	32,900
2005	105,700	800	500	107,000	82,000	38,000
2006	105,700	800	800	107,300	82,000	38,000
2007	163,500	1,100	1,200	165,800	135,000	33,000
2008	187,000	1,900	1,900	190,800	305,700	386,3005
2009	187,000	2,000	3,000	192,000	305,700	386,300
2010	238,000	2,600	5,200	245,800	298,500	413,600
2011	193,400	3,600	5,100	202,100	302,000	531,000
2012	193,400	3,600	5,100	202,100	302,000	531,000
2013	193,400	3,600	5,100	202,100	302,000	531,000
20146	100,000	3,600	5,000	108,600	N/A	N/A
2015	54,000	3,000	4,000	61,000	36,000	145,000
2016	54,000	3,000	4,000	61,000	36,000	145,000
2017	54,000	3,000	4,000	61,000	36,000	145,000
2018	54,000	3,000	4,000	61,000	36,000	145,000
2019	180,000	3,000	5,000	188,000	36,000	145,000

1 ـ التوازن العسكري هو التقييم السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة (IISS) للقدرات العسكريّة واقتصاديات الدفاع في 171 دولة حول العالم. تتكون قوة الأمن العراقيّة المناوبة في الخدمة من القوات المُسلّحة العراقيّة والقوات شبه العسكريّة العراقيّة. هذه القائمة لا تأخذ في الحسبان قوات الحشد الشعبي أو البيشمركة الكُردية.

2 ـ استند التقرير السنوي للمعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة، في السنوات التي أعقبت عام 2006، إلى البيانات التي تم جُمعت حتى تشرين الثاني/نوفمبر من العام السابق. نتيجة لذلك، أخذت البيانات البيانية أعلاه بشأن القدرات العسكريّة في العراق في عام 2007 من التقرير الصادر عام 2008 للسنوات التي تلت عام 2006.

3 ـ تضم قوات وزارة الداخلية قوة التدخل المدني العراقيّة، ووحدة التدخل السريع، وحماية الحدود، والحماية الشخصيات.

4 ـ بعد غزو الولايات المتحدة للعراق، قامت (سلطة الائتلاف المؤقّتة) بحلّ جزء كبير من الجيش العراقي.

5 ـ في السنوات التي أعقبت عام 2007، بدأ المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجيّة بإدراج جهاز الشرطة العراقيّة في إجمالي قوات وزارة الداخلية.

6 ـ تكبدت القوات المُسلّحة العراقيّة وقواتها شبه العسكريّة خسائر كبيرة في الأفراد والمعدّات بسبب القتال ضد تنظيم داعش.

Source: Sam Gollob Michael E. O'Hanlon, Iraq Index: Tracking variables of reconstruction and security in post-Saddam Hussein Iraq, Brookings Institute, August 2020, pp.1112-.

توضّح هذه الأرقام مدى الجهد الذي يتعيّن على الحكومة العراقيّة بذله لتأمين الأمن والنظام الداخليين[1].

ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب بل شهد العراق أيضاً نمطاً آخر ذا صلة بصعود الجماعات المُسلّحة يتصل بتفتيت قطاع الأمن وتهجينه. إذْ اعتمدت الدولة العراقيّة وقوات الاحتلال على القوات الرديفة، بعيداً عن ظاهرة تحديث الجيش والقوات الأمنيّة، فقد كان تهجين الأمن في الدولة العراقيّة واضحاً منذ البداية بعد غزو عام 2003. وباتت الخطوط غير الواضحة بين منتسبي الأمن الرسميين وغير الرسميين وبين الجهات السياسيّة والعسكريّة، والدور الضخم للقوى الأجنبيّة كان سمة هيكلية لعراق ما بعد عام 2003[2]. كما أضحت الخطوط الفاصلة بين القوات الرسمية وغير الرسمية، والحكومية وغير الحكومية، الوطنيّة وعبر الوطنيّة، والمشروعة وغير المشروعة، غير واضحة على نحو مُزرٍ في ذلك الوقت، وما تزال ماثلة حتى اليوم. هذا هو السياق الذي سمح بظهور الجماعات المُسلّحة بعد العام 2003 وظهور وإعادة ظهور جماعات مُسلّحة جديدة عام 2014 غداة صعود تنظيم داعش والذي يؤكد على عدم ملاءمة ثنائية الدولة/اللادولة للديناميات السياسيّة والأمنيّة العراقيّة[3].

- **المقاومة**

كانت سلطة الاحتلال معزولة إلى حد كبير عن الشعب العراقي، وكانت غير مجهزة على نحو كافٍ لاتخاذ إجراء عسكري حاسم للرد على التحديات الأمنيّة، كما ذكرنا آنفاً[4]، نتيجة لذلك فقد ساء الوضع الأمني بمرور الوقت، حيث أصبح من السهل جداً على الجماعات المُسلّحة تجنيد العاطلين عن العمل. كما ولدت الاستراتيجيّة التي تبنتها قوات الاحتلال

(1) Tobby Dodge, op.cit, p.4.

(2) Adam Day, Vanda Felbab-Brown, and Fanar Haddad, Conflict, Hybrid Peace: How militias and paramilitary groups shape post-conflict transitions, United Nations University, New York, 2020, p.36.

(3) Adam Day, Vanda Felbab-Brown, and Fanar Haddad, Conflict, Hybrid Peace: How militias and paramilitary groups shape post-conflict transitions, United Nations University, New York, 2020, p.36.

(4) Alpaslan Ozerdem, Insurgency, militias and DDR as part of security sector reconstruction in Iraq: how not to do it, p.548.

«الصدمة والرعب»، ولاسيما في السنوات الثلاث الأولى بعد الغزو، استياءً هائلاً في أوساط السكان المدنيين، بدلاً عن التركيز على كسب «القلوب والعقول»[1]. وبات الوضع الأمني الذي في بغداد هشّاً للغاية لدرجة أن الطريقة الوحيدة لضمان أمن الموظفين كانت الاختباء في المنطقة الخضراء التي تبلغ مساحتها ثلاثة أميال مربعة[2]. وشهدت زيادة غير مسبوقة في عدد القتلى بسبب الحوادث الأمنيّة الناجمة عن العنف والعمليات الإرهابية والاجرامية كما يوضّحه الشكل الآتي:

الشكل (16-1) القتلى المدنيّون في العراق بين عامي 2003-2008

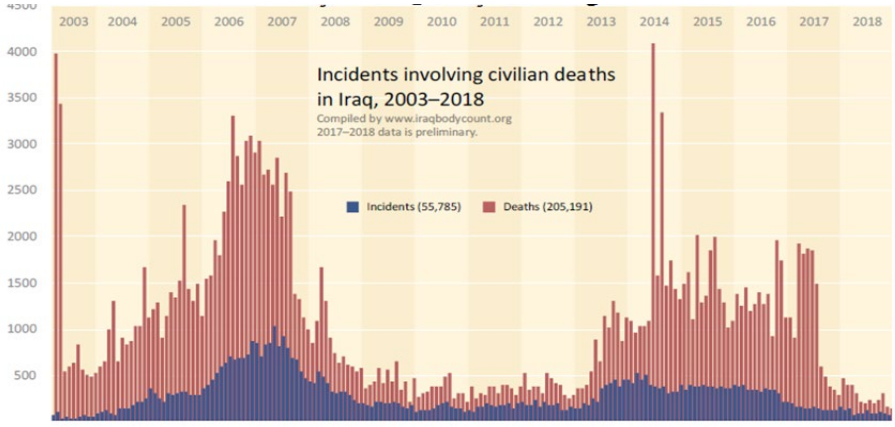

Source: Iraq Security situation, Country of Origin Information Report, European Asylum Support Office, 2019, p.46.

كما ولّد تسارع وتيرة الركود الاقتصادي منذ البداية المبكرة للاحتلال، المزيد من السخط، لتجد القوات الأمريكية أن الشعب العراقي بالكامل تقريباً يدعم المقاومة. (ففي أوائل عام 2005، أيد 52% من العراقيين الهجمات المُسلّحة على الجنود الأمريكيين)[3]. وتجدر الملاحظة هنا أن هذه المقاومة، القائمة بالأساس ضد الاحتلال، على نحو منظم، كانت بدعم من المنظمات المدنية نفسها التي نشأت استجابة لفوضى ما بعد الغزو. وأن الجماعات المُسلّحة التي أسست بالأصل لاستعادة القانون والنظام، باتت قوة منظمة ضد

(1) Alpaslan Ozerdem, op.cit, p.548.

(2) Alpaslan Ozerdem, op.cit, pp.546547-.

(3) Michael Schwartz, op.cit, p. 186.

الجيش الأمريكي، وازدادت وتيرة نصب الكمائن والهجمات التي صممت لإحباط المداهمات الأمريكية، واعتراض قوافل الإمدادات، والهجوم على القواعد التي تتموضع فيها القوات الأمريكية. وفي غضون بضعة أشهر، كانت جيوش حرب العصابات تعمل مناطق عدة في أنحاء البلاد كافة[1]. إذْ زادت الهجمات التي تشنها الجماعات المُسلّحة كل شهر من أقل من 250 هجوم خلال حزيران/يونيو 2003 إلى ما يقارب من 1000 هجوم بحلول كانون الأول/ ديسمبر وتجاوزت 1500بحلول نهاية ربيع عام 2004[2].

وهكذا تبنّت الجماعات المُسلّحة في العراق استراتيجيّة حرب العصابات والقتال على نحو غير متماثل في مواجهة التفوق العددي لجيش الاحتلال وقدرته على الرد بهجوم مدمر في حال المواجهة المباشرة، لذا انتظمت في وحدات صغيرة ذات قدرة عالية على الحركة والقيام بهجمات الكر والفر والكمائن والاغتيالات التي ترمي إلى تكبيد تلك القوات تكلفة باهظة[3] واستعملت الجماعات المُسلّحة، تساوقاً مع تلك الاستراتيجيّة، مجموعة من الأسلحة وهي على النحو الآتي:

1 ـ العبوات الناسفة (IEDs): تعدّ العبوات الناسفة سلاحاً متميّزاً استعملته الجماعات المُسلّحة. وتبعاً للبيانات التي قدمها المسؤولون العراقيون، كان هناك أكثر من 1500 هجوم بالعبوات الناسفة للمدة من كانون الثاني/يناير 2007 إلى حزيران/يونيو 2008[4]. وقد قُتل 40.4% من أفراد القوات الأمريكية في العراق (1700) بواسطة العبوات الناسفة، بين آذار/مارس 2003 وتشرين الثاني/نوفمبر 2008[5].

(1) Michael Schwartz, op.cit, p.112.

(2) Michael Schwartz, op.cit, p. 131.

(3) Look At: Seth G. Jones, Waging insurgent warfare: lessons from the Vietcong to the Islamic State, Oxford University Press, New York, NY, 2017, p.65.

(4) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos Arleigh A. Burke, Sadr and The Mahdi Armi: Evaluation, Capabilities. And a New Direction, Center For Strategic and International Studies, U.S.A, August 4, 2008, P.15.

(5) Frederic Wehrey, Dalia Dassa Kaye, Jessica Watkins Jeffrey Martini, Robert A. Guffey, the Iraq Effect: The Middle East After the Iraq War, RAND Corporation, U.S.A, P.128.

الشكل (16-2) القتلى والجرحى الأمريكيون تبعاً لسبب الوفاة 2003-2008

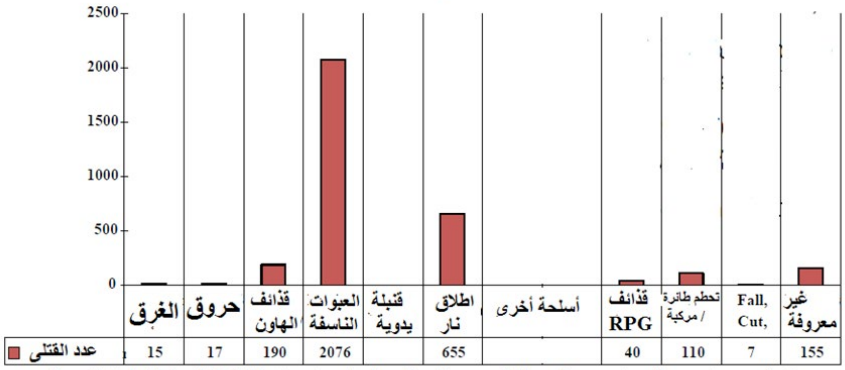

Source: Sam Gollob Michael E. O'Hanlon, Iraq Index: Tracking variables of reconstruction and security in post-Saddam Hussein Iraq, Brookings Institute,2009, p.5.

2 ـ القذائف الخارقة للدروع (EFPs)-كان الاستعمال المتزايد للقذائف الخارقة للدروع مصدر قلق وتحدي لقوات الاحتلال. إذْ يمكن لهذه القذائف، على عكس العبوات الناسفة، امكانية اختراق درع دبابة من طراز أبرامز. فقد أظهر هجوم في 4 آيار/ مايو 2008 بقذيفة خارقة للدروع بأنّ المركبات المدرعة المضادة للألغام والكمائن (MRAP) أنها ضعيفة إزاء تلك القذائف[1].

3 ـ قذائف الهاون المرتجلة IRAMs-قذائف الهاون المرتجلة او العبوات الناسفة المرتجلة هي سلاح نظر إليه الجنرال جيفري هاموند، قائد القوات الأمريكية في بغداد على أنه أكبر تهديد تواجهه قوات الاحتلال. وهذه القذائف عبارة عن اسطوانات مليئة بمئات الأرطال من المتفجرات، وتستعمل شحنات صاروخية عيار 7 ملم تطلق من شاحنات صغيرة بمعدل من أربعة إلى تسعة صواريخ في وقت واحد باستعمال اشارات الهاتف النقال أو أجهزة لضبط الوقت لتفجيرها. وقد شوهد هذا النوع من الأسلحة لأول مرة في 28 نيسان/أبريل 2008 في الهجمات على مركز الأمن المشترك في مدينة الصدر وقاعدة العمليات الأمامية[2].

4 ـ قذائف الهاون/الصواريخ: وتستعمل هذه الأسلحة بوصفها وسيلةً سريعة وفعالة، بلغ معدل

(1) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos Arleigh A. Burke, Sadr and The Mahdi Armi: Evaluation, Capabilities. And a New Direction, op.cit, p.15.

(2) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos Arleigh A. Burke, Sadr and The Mahdi Armi: Evaluation, Capabilities. And a New Direction, op.cit, p.16.

الهجمات بقذائف الهاون والصواريخ مجتمعة 1891 هجوماً في العراق في المدة من 8 كانون الثاني/يناير حتى 8 حزيران/يونيو 2008[1]. كما شكلت الهجمات بصواريخ الكاتيوشا جانباً مهماً من هجمات جيش المهدي، وأشر العام 2008 على وجه التحديد زيادة وتيرة الهجمات بصواريخ الكاتيوشا. فقد أطلق للمدة من 7 كانون الثاني/يناير إلى 8 حزيران/ يونيو، تم ما مجموعه 123 صاروخًا باستخدام 116 صاروخًا هذا العام وحده[2]. والجدول الآتي يوضح عدد القتلى في صفوف القوات الأمريكية من العام 2003 حتى عام 2020.

جدول (16-3): عدد قتلى القوات الأمريكية والبريطانية 2003-2020

السنة	عدد قتلى القوات الأمريكية	عدد قتلى القوات البريطانية
2003	486	53
2004	849	22
2005	846	23
2006	823	29
2007	904	47
2008	314	4
2009	148	1
2010	62	0
2011	58	0
2012	2	0
2013	0	0
2014	4	0
2015	8	0
2016	20	0
2017	22	1
2018	17	1
2019	12	0
2020	7	1
الإجمالي	4582	182

Source: Sam Gollob Michael E. O'Hanlon, Iraq Index: Tracking variables of reconstruction and security in post-Saddam Hussein Iraq, Brookings Institute, p.8.

(1) Anthony Cordesman, «The Iraq War: Key Trends and Developments." Center For Strategic and International Studies, U.S.A July 10, 2008, p. 51.

(2) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos Arleigh A. Burke, op.cit, p.15.

ثالثاً: خارطة الجماعات المُسلّحة في العراق بعد العام 2003

شهد العراق – كما ذكرنا آنفاً-موجتين من الجماعات المُسلّحة؛ الأولى بعد غزو العراق واحتلاله عام 2003، والثانية بعد احتلال تنظيم داعش الإرهابي لكبرى مدن العراق في حزيران/يونيو عام 2014.

- **المجموعة الأولى من الجماعات المُسلّحة من عام 2003 حتى عام 2014**

تقسّم هذه المجموعة على وفق العلاقة مع الدولة، إلى ثلاث مجموعات؛ الأولى هي تلك التي اتخذت موقف الداعم للدولة والعمليّة السياسيّة، وينطبق على هذه الفئة «الفواعل الهجينة» هي «نوع من الجماعات المُسلّحة التي تعمل أحيانًا بالتنسيق مع الدولة وتتنافس معها أحيانًا[1]»،بإزاء ذلك واجتهاد الدولة باستراتيجيّة الدمج (منظمة بدر-البيشمركة)، والثانية هي تلك التي اتخذت موقفاً رمادياً إزاء الدولة وهي التي مزجت بين عناصر الصراع السياسي والحلول الوسط، وتبنت برامج سياسيّة تموضعت في الحيّز الذي يفصل بين السياسة والمعارضة[2]، (جيش المهدي، عصائب أهل الحق، كتائب حزب الله، الصحوات) وواجهتها الدولة باستراتيجيّة الاحتواء تارة والقمع تارة أخرى. أمّا المجموعة الثالثة، فهي التي اتخذت موقفاً مناهضاً للدولة ومؤسساتها، الأمر الذي وضعها في صراع مباشر مع النظام السياسي لتواجهها الدولة باستراتيجيّة القمع (كتائب ثورة العشرين، حماس العراق، جيش رجال الطريقة النقشبندية). وفيما يأتي عرض عام لأهم الجماعات المُسلّحة التي تنضوي ضمن تلك الفئات.

1. الفئة الأولى

وتضم هذه الفئة الجماعات التابعة للأحزاب الرئيسة التي كانت بالمنفى والتي عادت إلى العراق بعد العام 2003، بما في ذلك الحزب الديمقراطي الكردستاني، والاتحاد الوطني الكردستاني، وحزب الدعوة، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والمؤتمر الوطني

(1) Sardar Aziz & Andrew Cottey, The Iraqi Kurdish Peshmerga :military reform and nation-building in a divided polity, Defence Studies, Vol. 21, No. 2, 2021, p.229.

(2) Look At: Paul Staniland, Militia, Ideology and the state, Journal of Conflict Resolution, the Pearson Institute, Vol 59 (5), 2015, p.773.

العراقي والوفاق الوطني، والتي يقدر مجموع المقاتلين المنتمين إليها ما بين 60 ألف إلى 100 ألف رجل[1].

منظمة بدر

تلقّت المنظمة منذ بداية تأسيسها 1983 دعمًا مباشرًا، بما في ذلك التمويل والتدريب، من فيلق القدس التابع للحرس الثوري الإيراني. كان فيلق بدر (كما صارت تسميته آنذاك) يتألف بشكل أساس من منشقين من الجيش العراقي ومن الأسرى العراقيين ومعارضي صدام خلال الحرب العراقيّة-الإيرانية (1980-1988)، التي سعى خلالها فيلق بدر إلى الانتقال من قوة حرب العصابات إلى جيش تقليدي[2]. وأعيد تسمية المجلس الأعلى للثورة الإسلامية إلى المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في عام 2007. ثمّ انفصلت منظمة بدر عن المجلس الأعلى الإسلامي العراقي في عام 2012 لتشكيل وحدة سياسيّة وعسكرية خاصة. وبات هادي العامري الزعيم السياسي والعسكري للمنظمة بعد الانقسام.

يقدر عدد المقاتلين في وحدات فيلق بدر القتالية حتى في الثمانينيات من القرن الماضي أكثر من 10 الاف مقاتل[3]. بعد العام 2003، كرّر العديد من المراقبين هذا الرقم. لكن في الواقع، لم يعد بالإمكان تحديد أعدادهم على وجه الدقة بعد دمج مقاتلي المنظمة بالشرطة والأجهزة الأمنيّة الأخرى. أضف إلى ذلك، تحتفظ منظمة بدر بوحدات شبه عسكرية مستقلة عن سلطات الدولة، كما بدا ذلك واضحاً عام 2013 عندما تمكنت من إنشاء وحدات قوية في سوريا، وبعد عام انضمّت إلى قوات الحشد الشعبي في العراق. في عام 2014، أكّدت منظمة بدر أنها تُحصي أكثر من 10 الاف مسلح في صفوفها. من المرجح أن يكون عددهم قد ارتفع منذ ذلك الحين، حيث جنّدت المنظمة آلاف الشباب للقتال ضد تنظيم داعش[4].

(1) Ariel I. Ahram, op.cit, p.146.

(2) Mapping Militant Organizations. «Badr Organization of Reconstruction and Development". Stanford University. Last modified March 2019. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/badr-organization-reconstruction-anddevelopment

(3) Guido Steinberg, The Badr Organization Iran's Most Important Instrument in Iraq, https://www.swp-berlin.org 2017, p.2.

(4) Guido Steinberg, The Badr Organization Iran's Most Important Instrument in Iraq, Op.ci, p.2.

وحافظت منظمة بدر، مع صعود تنظيم داعش في 2014، على وجود عسكري قوي في العراق. واختارت التحالف مع القوات العراقيّة لوقف تقدم تنظيم داعش. قاد هادي العامري المنظمة لمحاربة داعش إلى جانب الجماعات المُسلّحة الأخرى، تحت مظلة قوات الحشد الشعبي. وحققت سلسلة من الانتصارات ضد تنظيم داعش في محافظة ديالى[1].

كما ساعدت منظمة بدر الجيش العراقي في عام 2016، في العديد من الهجمات الكبرى. وساهمت في الهجوم على الفلوجة في أيار/مايو 2016. كان هذا أول حدث كبير في سلسلة الاشتباكات العسكريّة، حيث قدّمت مساعدة تكتيكية قيّمة للجيش العراقي[2]. كما ساهمت اعتماداً على علاقاتها مع الشرطة الاتحادية العراقيّة، في عمليات تحرير الموصل في أواخر عام 2016 وأوائل عام 2017[3]. ولم تكن هناك أعمال عسكرية أو سياسيّة كبيرة من قبل منظمة بدر اعتبارًا من شباط/فبراير 2019 [4].

البيشمركة

البيشمركة هي القوات المُسلّحة لكرد العراق. ويعود تاريخها إلى جمهورية مهاباد[5] 1945-1946[6]. وقد ظهرت قوات البيشمركة في كردستان العراق في ستينيات القرن الفائت وخاضت حرب عصابات من أجل الحكم الذاتي داخل الدولة العراقيّة أو الاستقلال عنها على مدى العقود القليلة التالية. وفي أعقاب التدخل العسكري بقيادة الولايات المتحدة في عام 1991، نالت كردستان العراق استقلالاً فعلياً، مع إنشاء حكومة إقليم كردستان، وإن كان ذلك في السياق الرسمي للدولة العراقيّة. وانسحبت قوات الجيش والشرطة العراقيّة المركزية من المنطقة وباتت البيشمركة القوات العسكريّة والأمنيّة للمنطقة[7].

(1) Mapping Militant Organizations. «Badr Organization of Reconstruction and Development". Op.cit.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) وهي محاولة قصيرة الأمد قام بها الكرد الإيرانيون والعراقيون لإقامة دولة مستقلة تتمحور حول مدينة مهاباد الإيرانية الشمالية، والتي شهدت إنشاء قوتها العسكرية الخاصة التي تسمى البيشمركة.

(6) Sardar Aziz & Andrew Cottey, The Iraqi Kurdish Peshmerga :military reform and nation-building in a divided polity, Defence Studies, Vol. 21, No. 2, 2021, p.228.

(7) Sardar Aziz & Andrew Cottey, op.cit, p.228.

بعدها أضحت قضية توحيد القوات العسكريّة الكُردية الشغل الشاغل لإقليم كردستان منذ أن حصلت على استقلال ذاتي بحكم الأمر الواقع عام 1991. فقد أتفق الحزبان الرئيسان- الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني-رسميًا في عام 1992 على توحيد وحدات البيشمركة ودمجها تحت سلطة وزارة مخصصة لشؤون البيشمركة. بيد أن الحرب الأهلية في 1994 أعاقت عملية الاندماج لعدة سنوات، لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني أكّدا التزامهما بالتوحيد بعد توقيع اتفاقية السلام في عام 1998. ومع ذلك، بعد سبعة عشر عامًا، لا تزال مختلف قوات البيشمركة منقسمة على أسس حزبية[1].

أعيد تشكيل وزارة شؤون البيشمركة بوصفها هيأة مشتركةً في عام 2010، ولكن على الرغم من أنها تمثّل مظهراً شكلياً للوحدة، يحتفظ الحزبان بقوات البيشمركة مستقلة[2]. وفي السنوات التالية أنشئ 14 لواءً من البيشمركة تحت قيادة الوزارة، تضم مجتمعة حوالي 40 ألف مقاتل. لم تكن العضوية في الألوية مشروطة بعضوية الحزب، الأمر الذي شكل خطوة أولية مهمة نحو نزع الطابع السياسي عن القوات، لكن ماتزال الحسابات الحزبية تؤدي دوراً حاسماً في تنظيم البيشمركة. إذْ ما يزال الهيكل القيادي للألوية التابعة لوزارة شؤون البيشمركة منظمًا تبعاً للانتماء الحزبي حيث يرأس كل لواء قائد من أحد الحزبين فيما يكون النائب من الحزب الآخر. هناك حوالي 100 ألف مقاتل من البيشمركة خارج ألوية الوزارة الأربعة عشر، مقسّمة بالتساوي تقريبًا بين الاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الديمقراطي الكردستاني. كما تحتفظ قوات البيشمركة التابعة لكلا الحزبين بهياكلها التنظيمية والمالية الخاصة بها، وهي محصورة جغرافياً في مجال نفوذ حزبهما التقليدي. زيادة على ذلك، يحتفظ الحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني بقواتهما الأمنيّة والاستخباراتية ومكافحة الإرهاب. ولا تنقسم تلك الأجهزة على أسس حزبية فحسب، بل وعلى أساس الولاءات الشخصية للعوائل الحاكمة[3].

(1) Wladimir Van wilgenburg and Mario Fumerton, Kurdistan's Political Armies: The Challenge Of The Unifying The Peshmerga Forces, Carnegie Middle East Center, https://carnegieendowment.org/201516/12//kurdistan-s-political-armies-challenge-of-unifying-peshmerga-forces-pub-61917

(2) Wladimir Van wilgenburg and Mario Fumerton, op.cit.

(3) Feike Fliervoet, Fighting For Kurdistan, Assessing the nature and functions of the Peshmerga in Iraq, Netherlands Institute of International Relations, March 2018, pp.1516-.

أدت قوات البيشمركة دوراً بارزاً في القتال ضد تنظيم داعش إذْ أوقفت تقدم التنظيم واستعادت العديد من الأراضي بدعم من الضربات الجوية والهجمات المضادة الأمريكية. وبعد تراجع تنظيم داعش، وسعت حكومة إقليم كردستان سيطرتها بشكل كبير في مناطق نينوى والجزء الشمالي الغربي من المحافظة». ثمّ تراجعت عن هذه المنطقة والمناطق الأخرى في تشرين الأول/أكتوبر 2017 عندما تقدّمت قوات الحشد الشعبي وقوات الأمن العراقيّة إلى ما سُمّيبـ(المناطق الداخلية المتنازع عليها) في أعقاب استفتاء الاستقلال الكردي الذي عارضته الحكومة العراقيّة[1].

2. الفئة الثانية

ظهرت هذه الجماعات في أعقاب الفراغ الأمني الذي حصل في العراق والقصور الذي اعترى مؤسسات الدولة في أداء وظائفها على صعيد الأمن والخدمات، حيث برزت تلك الجماعات لملء ذلك الفراغ كما تبنت موقف المقاومة المُسلّحة للاحتلال الأمريكي. وهذه الجماعات على النحو الآتي:

جيش المهدي

أُسّس جيش المهدي على يد السيد مقتدى بن السيد محمد الصدر في حزيران/يونيو 2003 ردًا على الغزو الأمريكي للعراق[2]، وسعى إلى تأسيس منظمة على غرار حزب الله اللبناني، يجمع بين كونه حزباً سياسياً وكذلك جماعة مُسلّحة ومنظمة تقدّم خدمات اجتماعية. وهكذا فقد منح هذا الأنموذج للتيار الصدري أدوات للسيطرة على الحياة السياسيّة عبر التمثيل في البرلمان، والحصول على المناصب الوزاريّة، والقدرة على تنظيم الاحتجاجات الشعبية، وإمكانية حمل السلاح عند الضرورة. وتطور جيش المهدي، بحلول أوائل عام 2004، إلى قوة عسكرية قوية، وإن كانت ضعيفة التدريب والتنظيم[3]. واستند التيار الصدري وجناحه العسكريّة شرعيّته من وجوده على الأرض في العراق قبل العام 2003، فعلى خلاف العديد من الأحزاب السياسيّة والأجنحة العسكريّة الأخرى لم يكن الصدريون جزءاً من نخبة الشتات

(1) Iraq Actors of Protection, European Asylum Support Office (EASO) 2018, pp, 2728-.

(2) Mapping Militants: Mahdi Army". cisac.fsi.stanford.edu. Stanford University. May 2019. Retrieved 5 November 2019.

(3) Marisa Cochrane, «The Fragmentation of the Sadrist Movement," Iraq Report 12, Institute for the Study of War, January 2009, p.14.

التي عادت إلى العراق إبان الغزو الأمريكي 2003 ومن ثم فقد ظل التبار قريباً من العراقيين العاديين وليس النخب في البلاد[1].

وقد خاض جيش المهدي معارك عنيفة مع القوات الأمريكية. بدأت المعركة الأولى عندما أغلقت قوات الاحتلال صحيفة الصدر، الحوزة، في 28 آذار/مارس 2004 واعتقلت المساعد البارز للصدر، مصطفى اليعقوبي، بعد عدة أيام، تحشد مقاتلو جيش المهدي وشنّوا انتفاضات كبرى في بغداد، وكربلاء، والنجف. بدأت القوات الأمريكية عمليات كبيرة ضد مقاتلي جيش المهدي[2] واستمر القتال قرابة شهرين. انتهى الصراع الأول بين الاحتلال وجيش المهدي في أواخر آيار/مايو 2004. غير أن وقف إطلاق النار، الذي تم التوصل إليه بوساطة بين مسؤولي الاحتلال والسياسيين العراقيين وقادة التيار الصدري، لم يدم طويلاً. ومن ثم فقد اندلعت انتفاضة ثانية في النجف في آب/أغسطس 2004، بعد أن هاجم مقاتلو جيش المهدي دورية مشاة البحرية الأمريكية في النجف اعتقدوا أنها كانت قادمة لاعتقال السيد مقتدى الصدر. تصاعد الصراع عندما اشتبك جيش المهدي مع قوات الاحتلال في أنحاء النجف كافة. وتوقفت محاولات التفاوض على إنهاء القتال المستمر حتى قيام المرجع آية الله العظمى علي السيستاني بوضع خطة لإنهاء الاقتتال بعد عودته إلى النجف في 26 آب/أغسطس 2004 بعد رحلة علاج إلى لندن. أبرمت هدنة مع جيش المهدي تضمنت عدة مطالب: إخراج مقاتلي جيش المهدي من مرقد الإمام علي ومدينة النجف؛ انسحاب قوات الاحتلال من المدينة-إنشاء منطقة منزوعة السلاح في النجف والكوفة-تكليف قوات أمن عراقية بحراسة المدينة والأضرحة. وتعويضات للمواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم في القتال[3].

لقد استعمل جيش المهدي، خلال المعارك مع القوات الأمريكية، الأسلحة الصغيرة والثقيلة، وجهز معظم مقاتليه ببنادق هجومية كلاسيكية من طراز AK-47. وكان استعمال القنابل اليدوية وقذائف RPG وبنادق القنص وغيرها من الرشاشات الخفيفة أمرًا شائعًا بين مقاتليه. وكان من الصعب على القوات الأجنبيّة التعامل مع استخدام جيش المهدي للعبوات البدائية الصنع والعبوات الخارقة للدروع والأسلحة النارية وقذائف الهاون

(1) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 23-24.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

وصواريخ الكاتيوشا لذا كان السبب الرئيس في وقوع إصابات كبيرة في صفوف تلك القوات[1].

لقد أعطى استخدام هذه الأسلحة جيش المهدي تأثيرًا سياسيًا أكبر بكثير من تأثيره العسكري. وتمكن مع «الجماعات الخاصة كعصائب أهل الحق التي سنأتي على تفصيلها لاحقاً» من استخدام مثل هذه الأسلحة والموارد المحدودة في الهجمات على قوات الاحتلال التي كانت باهظة الثمن في الأرواح، والتي كلفت مليارات الدولارات، وكان لها تأثير كبير على السياسة الداخلية للولايات المتحدة الأمريكية[2]. أظهر كل من جيش المهدي و«المجموعات الخاصة» أن لديهم عناصر ماهرة في تكتيكات الحرب غير المتكافئة. تأتي أغلب نجاحاتهم من خلال استخدام نيران غير مباشرة ومتفجرات بدائية للغاية لكنها فعالة. أثبت جيش المهدي و«الجماعات الخاصة» أنهما أكثر قدرة على مواجهة القوات الأمريكية وقوات الأمن العراقيّة عند القتال وجهاً لوجه. ومع ذلك، فإنّ الأهم من ذلك هو قدرتها على وقف القتال، عن طريق وقف إطلاق النار أو الانسحاب إلى أماكن سرية. كما يمتلكون القدرة على إنهاء القتال دون الحاجة إلى التخلي عن أسلحتهم[3].

وعلى الرغم من أن جيش المهدي واصل تركيز جهوده على طرد القوات الأمريكية من العراق، فقد دعم التيار الصدري العديد من المرشحين في الانتخابات البرلمانية العراقيّة لعام 2005. إذْ أصدر الصدر تعليماته لأعضاء التيار الصدري المنتخبون بالانضمام إلى الائتلاف العراقي الموحد مع حزب الدعوة والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق. كانت مشاركة الصدريين حاسمة لنجاح الائتلاف وأدت في النهاية إلى صعود نوري المالكي بوصفه رئيساً للوزراء. ومع ذلك، كان الصدر والمالكي على طرفي نقيض، وبحلول عام 2006، بدأ الصدر وجيش المهدي في معارضة الحكومة العراقيّة علنًا[4]. ثم ذهب الصدر إلى قم بإيران، في أواخر عام 2007 أو أوائل عام 2008، حيث استأنف دراسته الدينيّة بينما استمر أيضاً في توجيه جيش المهدي من بعيد. استأنف جيش المهدي العمل العسكري في شباط/فبراير

(1) Anthony H. Cordesman and Jose Ramos Arleigh A. Burke, Sadr and The Mahdi Armi: Evaluation, Capabilities. And a New Direction, op.cit, P.15.

(2) Ibid, p.16.

(3) Ibid, p.16.

(4) Mapping Militants: Mahdi Army". Op.cit.

2008، الأمر الذي أدى إلى هجوم كبير لقوات الأمن العراقيّة ضد عناصر جيش المهدي في البصرة في 26 آذار/مارس 2008. وشارك أكثر من 30 ألف جندي من قوات الأمن العراقيّة في العمليّة. مع وصول ساحة القتال إلى طريق مسدود، وافق التيار الصدري على اتفاق وقف إطلاق النار في 31 آذار/مارس 2008[1]. بعد وقف إطلاق النار، تحول تركيز جيش المهدي من العمليات العسكريّة إلى توفير الخدمات الاجتماعيّة. لذا أنشأ فرعًا جديدًا غير مسلح يسمى الممهدون، انضمّ أغلبية أعضاء جيش المهدي إليه. قدّم الممهّدون مجموعة واسعة من الخدمات للمجتمعات في ضواحي بغداد أنحاء جنوب العراق كافة. ومع ذلك، ظلّوا على استعداد لحمل السلاح مرة أخرى[2]. على الرغم من انضمام أغلبية أعضاء جيش المهدي إلى الممهدون، احتفظ التيار الصدري بفرع عسكري صغير من النخبة يسمّى كتائب اليوم الموعود. واستمرت الكتائب في مهاجمة القوات الأمريكية حتى عام 2011، المعلومات الموثوقة حول هجمات كتائب اليوم الموعود على القوات الأمريكية قليلة؛ ومع ذلك، من الواضح أن وتيرة الهجمات زادت في المدة التي سبقت انسحاب الولايات المتحدة في عام 2011[3].

حوّل التيار الصدري تركيز جيش المهدي مرة أخرى، هذه المرة إلى السياسة استعدادًا للانتخابات الوطنيّة لعام 2010. حقق التيار الصدري نجاحاً نسبياً، حيث فاز حزب التحالف الوطني العراقيبـ40 مقعدًا من أصل 325 مقعدًا في البرلمان العراقي. ووافق التيار الصدري مع التحالف الوطني العراقي على الانضمام إلى تحالف المالكي، على الرغم من أنهم عارضوه بشدة من 2006 إلى 2008[4]. ضمن دعم الحزب للمالكي ولاية ثانية رئيساً للوزراء، وضمن التيار الصدري 8 من أصل 32 مقعدًا وزاريًا في الحكومة الجديدة. ومع ذلك، بحلول أيلول/سبتمبر 2011، بدأ التيار الصدري في تنظيم تجمعات صغيرة مناهضة للمالكي. وعاد التيار الصدري، بحلول كانون الأول/ديسمبر 2011، إلى معارضة حكومة المالكي علناً ودعا إلى انتخابات جديدة[5].

(1) Ibid.
(2) Ibid.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) Ibid.

ثمّ أعلن الصدر أنه سيتقاعد من النشاط السياسي ويفكك جيش المهدي في 6 آب/ أغسطس 2013. وعلى الرغم من التسريح الرسمي لجيش المهدي، إلا أن أعضاءه استمروا في اتباع الصدر وظل التيار الصدري عنصراً بارزًا في السياسة العراقيّة[1].

أُسست سرايا السلام مباشرة بعد مجزرة معسكر أكاديمية تكريت الجوية (سبايكر) في حزيران/يونيو 2014. فبعد تجميد نشاطات جيش المهدي، احتفظ بالعديد من كوادره وشبكاته الاجتماعيّة. وقد تم تحشيدهم بسهولة؛ لأن للتيار الصدري تجربة عتيدة مع الجماعات المُسلّحة مقارنة مع الجماعات الأخرى[2]. ودعا الصدر، بعد سقوط الموصل في أيدي تنظيم داعش الإرهابي في حزيران/يونيو 2014، أنصاره مرة أخرى للالتحاق بجيش المهدي تحت اسم جديد هو سرايا السلام. وكان أول ظهور علني لسرايا السلام في 22 حزيران/ يونيو 2014، عندما خرج مئات من مقاتلي جيش المهدي السابقين في استعراض عسكري في شوارع مدينة الصدر[3]. وكان لسرايا السلام في البدء هدفان رئيسيان: هزيمة تنظيم داعش وإقالة رئيس الوزراء نوري المالكي. تحقق الأخير في صيف 2014 عندما اختير حيدر العبادي رئيساً للوزراء، الذي تعهد الصدر بدعمه بسرعة. منذ وصول العبادي إلى السُّلطة، عملت سرايا السلام بشكل وثيق مع قوى الأمن الداخلي في محاربة تنظيم داعش[4]. استعادوا معاً السيطرة على جزء كبير من منطقة جرف الصخر في محافظة بابل، وعملوا على توفير الحماية لمدينة سامراء في محافظة صلاح الدين من هجوم تنظيم داعش في شتاء 2014-2015[5]. ومع ذلك، بعد عدة حوادث، سحب الصدر سريا السلام من الخطوط الأمامية في شباط/فبراير 2015. ثمّ ما لبثت سرايا السلام حتى تحشدت من جديد في آذار/مارس 2015، لمساعدة الجيش العراقي في هجومهم لاستعادة تكريت من تنظيم داعش الإرهابي[6].

عاد التيار الصدري إلى السياسة العراقيّة في كانون الثاني/يناير 2016. وطالب رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي بإصلاح حكومته، مطالباً بأنّ تتألف الحكومة من تكنوقراط، وأن

(1) Ibid.

(2) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 23.

(3) Mapping Militants: Mahdi Army". Op.cit.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Ibid.

تستوعب الحكومة الجماعات المُسلّحة-بما في ذلك سرايا السلام-في الجيش العراقي وأن « تخصيص نصيب لكل مواطن عراقي من عائدات النفط «التي تحصل عليها الدولة العراقيّة. أعطى الصدر العبادي مهلة 45 يوماً لتلبية هذه المطالب، وبعد ذلك الوقت هدد الصدر أن يأمر أنصاره باقتحام المنطقة الخضراء. ولتأكيد تهديده، أقام مئات الآلاف من أنصار الصدر معسكراً احتجاجياً كبيراً خارج أسوار المنطقة الخضراء. عندما انقضى الموعد النهائي في أوائل آذار/مارس 2016، وبدلاً عن أن يأمر أنصاره بالدخول إلى المنطقة الخضراء، سار الصدر بنفسه إلى المنطقة الخضراء، معلناً أنه مستعد للتضحية بحياته من أجل مطالب الشعب. شرع في إقامة خيمة احتجاج وسط المنطقة الخضراء حيث مكث فيها خمسة أيام حتى أعلن رئيس الوزراء العبادي عن تشكيل حكومة جديدة، وقام بتفريق معسكر الاحتجاج[1].

عصائب أهل الحق

اعتمدت عصائب أهل الحق، منذ نشأتها، بنحو كبير على التمويل والتدريب والدعم اللوجستي الإيراني، واحتفظت بعلاقات وثيقة مع حزب الله، إذْ قاتلت إلى جانبه في حرب عام 2006 ضد الكيان الصهيوني[2]. وتلقت تدريبات على استراتيجيات حرب العصابات وعلى استخدام قذائف الهاون والصواريخ وتكتيكات القنص وجمع المعلومات الاستخبارية وعمليات الاختطاف والمتفجرات الخارقة للدروع[3].

ضمت عصائب أهل الحق ما لا يقل عن أربعة أفرع عملياتية رئيسة: لواء الإمام علي، الذي كان مسؤولاً عن جنوب العراق. ولواء الإمام الكاظم المسؤول عن غرب بغداد، ولواء الإمام الهادي الذي كان مسؤولاً عن شرق بغداد، ولواء الإمام العسكري عن ديالى وكركوك[4]. وقد بدأت الجماعة عملياتها في وقت مبكر من تموز/يوليو عام 2006، تحت قيادة الشيخ قيس الخزعلي[5] واستهدفت بشكل أساسي القوات الأمريكية وحلفائها، وأعلنت مسؤوليتها

(1) Ibid.

(2) Mapping Militant Organizations. «Asa'ib Ahl al-Haq." Stanford University. Last modified July 2018. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/asaib-ahl-alhaq

(3) Mapping Militant Organizations. «Asa'ib Ahl al-Haq, op.cit.

(4) Marisa Cochrane, «Asaib Ahl al-Haq and the Khazali Special Groups Network." Institute for the Study of War, 13 Jan. 2008. Web. 31 July 2015.

(5) Marisa Cochrane, «Asaib Ahl al-Haq and the Khazali Special Groups Network." Op.cit.

عن أكثر من 6000 هجوم بين عامي 2006 و2011، بينها عمليات كبيرة ومتطورة للغاية[1]، مستخدمة العبوات الناسفة أو الصواريخ غير المباشرة أو قذائف الهاون أو نيران القناصة[2]. غير أن الهجوم الأكثر تعقيدًا الذي نفذته العصائب كان في 20 كانون الثاني/يناير 2007 على مركز التنسيق المشترك لمحافظة كربلاء (PJCC)[3] أسفر الهجوم عن مقتل خمسة جنود أمريكيين وجرح ثلاثة آخرين. أدت المعلومات الاستخبارية التي تمّ جمعها من الهجوم في نهاية المطاف إلى القبض على الشيخ قيس الخزعلي وشقيقه ليث وعضو حزب الله اللبناني علي موسى دقدوق في البصرة في 20 آذار/مارس 2007. وتولى أكرم الكعبي قيادة المجموعات، اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2008.

واصلت المجموعات الخاصة عملياتها في العراق تحت إشراف الكعبي، وبعد مدة من إعادة التدريب في أواخر عام 2007، زادت العصائب من هجماتها بحملة صاروخية وقذائف هاون غير مباشرة في أوائل عام 2008. كما استهدفوا بشكل متكرر القوات الأمريكية بالعبوات الخارقة للدروع ونيران الأسلحة الصغيرة وأنواع أخرى من الهجمات[4]. واعتقلت القوات الأمريكية عدداً كبيراً من قيادة العصائب بين عامي 2007 و2008. ورداً على ذلك، داهم أكثر من 100 مسلح من عصائب أهل الحق وزارة المالية في بغداد واختطفوا بيتر مور، خبير كومبيوتر بريطاني، وحراسه الأربعة في 29 آيار/مايو 2007 من أجل تأمين الإفراج عن المئات من أعضاء الجماعة وقادتها البارزين، بمن فيهم ليث الخزعلي وعبد الهادي الدراجي، وحسن سالم، وصالح الجيزاني، وبالفعل أُطلق سراحهم مقابل جثث الرهائن البريطانيين[5]. واستعاد الشيخ قيس الخزعلي زعامته على الجماعة، ثمّ انسحبت عصائب أهل الحق بسرعة من محادثات المصالحة التي كانت تجريها الولايات المتحدة مع المالكي بعد غارة للقوات

(1) Sam wyer, «The Resurgence of Asa'ib Ahl al-Haq." Middle East Security Report 7, Institute for the Study of War, December 2012. Web. 30 July 2015.p.9.

(2) Marisa Cochrane, «Asaib Ahl al-Haq and the Khazali Special Groups Network." Op.cit.

(3) دخل المبنى عناصر عصائب أهل الحق وهم يرتدون زيًا رسميًا يشبه المظهر الأمريكي ويتحدثون الانكليزية، الأمر الذي لم يثر شكوك الجنود في محيط المبنى المستهدف، لذا فقد اخترقت المركبات وعملية التدقيق على الهُويّة بنجاح وهاجموا اجتماع يضمّ مسؤولين أمريكيين وعراقيين، كانوا يخططون للإجراءات الأمنية لزيارة عاشوراء آنذاك.

(4) Marisa Cochrane, «Asaib Ahl al-Haq and the Khazali Special Groups Network." Op.cit.

(5) Mapping Militant Organizations. «Asa'ib Ahl al-Haq." Op.cit.

الخاصة الأمريكية العراقيّة أسفرت عن اعتقال اثنين من أعضائها. رداً على ذلك، اختطفت عصائب أهل الحق المقاول العسكري العراقي الأمريكي عيسى سلومي في 23 كانون الثاني/ يناير 2010. بعدها وردت أنباء عن انتقال العصائب إلى إيران حيث واصلت توجيه الهجمات المُسلّحة ضد الولايات المتحدة[1]. تحولت عصائب أهل الحق إلى منظمة سياسيّة ودينية نشطة فور انسحاب القوات الأمريكية 2011.

وجدير بالذكر أن عصائب أهل الحق قد نشطت أيضاً في القتال ضد تنظيم داعش في سوريا عام 2011، حيث قاتلت إلى جانب حزب الله في سوريا، وتعدّ عصائب أهل الحق أهم منظمة أجنبيّة مُسلّحة تقاتل في سوريا. أنشأت عصائب أهل الحق بالاشتراك مع كتائب حزب الله، في عام 2013 حركة حزب الله النجباء، وهي منظمة تستخدم لتوجيه مقاتلي عصائب أهل الحق وكتائب حزب الله إلى سوريا[2].

أدت عصائب أهل الحق، بالاشتراك مع قوات الحشد الشعبي، دورًا أساسيًا في استعادة الكثير من الأراضي التي احتلها تنظيم داعش في عام 2017. ولعل المشاركة الأبرز كانت في هجمات القائم وكركوك، والمساعدة في تحرير بلدة البوكمال على الحدود الشرقية لسوريا في تشرين الثاني/نوفمبر 2017 [3].

كتائب حزب الله[4]

وهي منظمة عراقية، أُسست عام 2007 بوصفه اتحاداً لخمس فصائل مُسلّحة أخرى[5]. وقد استهدفت كتائب حزب الله، من العام 2007 حتى2011 القوات الأمريكية في العراق وركزت أغلبية مواردها في سبيل ذلك الهدف. وتبعاً لدبلوماسيين أمريكيين، كانت كتائب حزب الله مسؤولة عن «بعض الهجمات الأكثر فتكًا ضد القوات الأمريكية والقوات الأجنبيّة الأخرى طوال مدة احتلال العراق[6]. وبعد مدة وجيزة من انسحاب القوات الأمريكية من العراق في

(1) Sam wyer, op.cit. p.11.

(2) Ibid.

(3) Ibid.

(4) هناك معلومات إضافية عن كتائب حزب الله تجدها في هذا الكتاب. يُنظر (الفصل السابع والعشرون: العلاقات العراقيّة الإيرانية.. جدليات التدخل). المحررون

(5) Mapping Militant Organizations. «Kata'ib Hezbollah." Stanford University. Last modified September 2020. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/kataibhezbollah

(6) Mapping Militant Organizations. «Kata'ib Hezbollah." Stanford University. Last, Op.cit.

عام 2011، انخرطت الجماعة للمدة من عام 2012 إلى العام 2017 في القتال ضد الجماعات الإرهابية في سوريا وكانت من اوائل الجماعات التي أرسلت قواتها إلى هناك وأعلنت عن وجودها الرسمي عام 2013 [1].

انضمّت كتائب حزب الله إلى قوات الحشد الشعبي في العام 2014، وبات مؤسسها أبو مهدي المهندس الرئيس الفعلي لقوات الحشد الشعبي، الأمر الذي دفع بكتائب حزب الله إلى أداء دور محوري ضمن تلك القوات[2]. وأضحت مكرسة للقتال في العراق حصراً، واستعادت مع عصائب أهل الحق في حزيران/يونيو 2014 سامراء والمنطقة المحيطة بها بمساعدة قوات البيشمركة. وأدت في آذار/مارس 2015، دوراً حاسماً إلى جانب الحشد اشعبي وقوات الأمن العراقيّة في تحرير تكريت والفلوجة[3]. كما كان دورها فاعلًا في استعادة الموصل. وقد ورد أن كتائب حزب الله أعادت توجيه 2000 من مقاتليها من سوريا إلى حملة الموصل لتعزيز قواتها [4]. ثم ما لبثت كتائب حزب الله حتى عادت إلى سوريا، في تشرين الثاني نوفمبر2017، للمساعدة في تحرير بلدة آلبو كمال الحدودية، وهي واحدة من معاقل تنظيم داعش الأخيرة. وبعد هزيمة تنظيم داعش وتراجع نفوذه عادت كتائب حزب الله إلى معارضة الوجود الأمريكي في العراق للمدة 2018-2020 [5].

الصحوات/أبناء العراق

الصحوة هي ثورة ضد تنظيم القاعدة في العراق، بدأت رسمياً في أيلول/سبتمبر 2006 بإعلان صحوة الأنبار في الرمادي بقيادة الشيخ عبد الستار أبو ريشة[6]. ثم ما لبثت أن تطورت

(1) للمزيد بشأن قتال الجماعة في سوريا ينظر:

Will Fulton, Joseph Holiday & Sam Wyer. «Iranian Strategy in Syria," Institute for the Study of War, May 2013.

Michael Knights, «Iran's Foreign Legion: The Role of Iraqi Shiite Militias in Syria." The Washington Institute, June 27, 2013.

(2) Mapping Militant Organizations. «Kata'ib Hezbollah.", Op.cit.

(3) Ibid.

(4) Ibid.

(5) Ibid.

(6) Govinda Clayton, The Enemy of My Enemy is My Friend... The Dynamics of Self-Defense Forces in Irregular War: The Case of the Sons of Iraq, Studies in Conflict & Terrorism, http://dx.doi.org/10.10801057610/X.2014.952262, 2014, p.924.

الصحوات من صحوة الأنبار إلى برنامج أبناء العراق، عندما دفعت الولايات المتحدة برجال القبائل ومقاتلي الجماعات المُسلّحة السابقين لإقامة نقاط تفتيش أمنية في المناطق التي يغزوها تنظيم القاعدة الإرهابي والجماعات المُسلّحة الأخرى المعارضة للحكومة العراقيّة. بدأ هذا البرنامج في منتصف عام 2007 في ظل قيادة الجنرال ديفيد بترايوس وكان مدعوماً من زيادة القوات الأمريكية. لكن صحوة الأنبار وبرنامج أبناء العراق كان مبادرتين مختلفتين، الأولى مبادرة عراقية والأخيرة مبادرة أمريكية[1].

كان ما يقرب من 100 ألف من المقاتلين العراقيين المعروفين باسم «أبناء العراق» جزءًا من المقاومة ضد الاحتلال الأمريكي بين عامي 2003 و2006، لكنّهم تعاونوا بعد ذلك مع القوات الأمريكية والعراقيّة ضد تنظيم القاعدة خلال المدة من عام 2006 إلى 2011[2]. إذْ تحولت العديد من القبائل من دعم تنظيم القاعدة إلى تشكيل تحالف مع قوات الاحتلال، ولاسيما بعد الأحداث التي بدأت في أواخر عام 2005 واستمرت حتى عام 2007. وقد نشأت هذه الصحوة من الانشقاقات التي حصلت في أوساط القبائل[3].

وقد تطورت الصحوة على امتداد ثلاثة مستويات متميزة من المجتمع العراقي. على مستوى النخبة في المجتمع، وقف السياسيون إلى جانب تشكيل قوات شرطة وجماعات محلية لمواجهة النشاط الإرهابي. أما على المستوى القبلي فقد انضمّ زعماء القبائل إلى الحركة وحذا حذوهم آخرين، إذْ شجعوا الشباب على الانضمام إلى قوات الصحوة. أخيرًا، كان المستوى المحلي، حيث تم إشراك ضباط عسكريين سابقين وأنصار حزب البعث في القتال على المستويات كافة[4].

وجدير بالذكر أن هناك جملة من العوامل دفعت الطرفين (الصحوات– القوات الأمريكية) إلى التحالف، فمن جانب الصحوات كانت هناك عدة أسباب لتقبل دعم الولايات المتحدة؛ لعلّ أهمّها تدهور الوضع الأمني بشكل كبير، وشعر العرب في المناطق الغربية بأنهم معرضون

(1) Najim Abid Al-Jabouri & Sterling Jensen, The Iraqi and AQI Roles in the Sunni Awakening, A Journal of Center For Complex Relations, Vol (2), No (1), 2010, p.3.

(2) Kenneth Katzman and Carla E. Humud, Iraq: Politics and Governance, Congressional Research Service, www.crs.gov, March 9, 2016, p.16.

(3) Govinda Clayton, op.cit, p.924.

(4) Diane Maye Zorri, Understanding the Sunni Awakening with Complexity Theory, Middle East Studies, Volume 25, Number 1, 2016, p. 141.

للتهديد من تنظيم القاعدة في العراق، إذْ كان التنظيم يشن حرباً طائفية، وكانت يستخدم حملة قتل وترهيب ضد العراقيين لتحقيق أهدافه واستعمل تكتيكات عشوائية واستهدف العراقيين بدلاً عن المحتلين الأمريكيين[1]. بإزاء ذلك دعمت قوات الاحتلال، الصحوات؛ لأنها خسرت عسكرياً في محافظة الأنبار، للمدة من 2004 إلى 2006، إذْ احتلت عناصر تنظيم القاعدة العديد من المناطق، بل وأعلنوا إنشاء (دولة العراق الإسلامية) وكانت المدن الرئيسة مثل الرمادي والفلوجة، إلى حد كبير، تحت سيطرة التنظيم الإرهابي بدعم من جماعات عشائرية محلية مختلفة. كما نمت الهجمات ضد قوات الاحتلال في أنحاء العراق إلى أعلى مستوياتها[2].

وقد نسب قادة الاحتلال مراراً وتكراراً الفضل إلى الصحوات في انحسار العنف بنحو كبير في أنحاء العراق كافة ناهيك عن الخسائر الكبيرة التي مُنِيَ بها تنظيم القاعدة في العراق. إذْ طُرد التنظيم من العديد من معاقله السابقة خلال العام عام 2007. وقال قيادي بارز في تنظيم القاعدة في العراق من محافظة الأنبار إنه رغم عدم هزيمتهم بعد، إلا أن (تحول السنّة ضدنا جعلنا نخسر الكثير ونعاني على نحو مؤلم للغاية). كما أكّد قادة تنظيم القاعدة في العراق أن أعدادهم في أنحاء العراق كافة قد انخفضت بأكثر من 70 % في الأشهر الستة اللاحقة على تأسيس قوات الصحوة، بواقع من 12 ألف إلى 3500. وقد نُسب إلى تنظيم القاعدة في العراق 4552 هجومًا في العام السابق على تأسيس الصحوة أسفرت عن مقتل 3870 شخصاً وإصابة 17815. لذا ركز تنظيم القاعدة في العراق في الحقبة اللاحقة على مهاجمة قادة قوات الصحوة في أنحاء البلاد كافة[3].

وقد وعدت الحكومة العراقيّة بدمج جميع المنتمين إلى قوات الصحوة أو أبناء العراق في قوات الأمن العراقيّة أو الوظائف الحكومية، ولكن بحلول وقت الانسحاب الأمريكي في عام 2011، دمج ثلث من تلك القوات فقط. واستمر الباقي في حراسة نقاط التفتيش ودفعت لهم الحكومة العراقيّة حوالي 500 دولار شهرياً، لكن لم تتم إضافتهم رسمياً إلى قوائم قوى الأمن

(1) Najim Abid Al-Jabouri & Sterling Jensen, op.cit.

(2) Govinda Clayton, op.cit, p.429.

(3) Farooq Ahmed, «Backgrounder #23: Sons of Iraq and Awakening Forces," Institute for the Study of War, Washington, D.C., Feb. 21, 2008, p.13.

الداخلي[1]. وبعد احتلال تنظيم داعش للمدن العراقيّة عام 2014 انضمّ بعض المنتمين إلى الصحوات إلى تنظيم داعش (غير معروفة الارقام) [2]، فيما توجه البعض الآخر صوب الحشد الشعبي طلباً للمال والدعم. والاستثناء الوحيد كانت الصحوات في الموصل بما في ذلك قبيلة شمر الذين عملوا عن كثب مع البيشمركة الكُردية[3].

3. الفئة الثالثة

ضمّت هذه المجموعة من الجماعات المُسلّحة ما بين 50 إلى 74 وحدة قتالية في البلاد بواقع 50 ألف مقاتل. انتشرت هذه الجماعات، التي أسست استناداً إلى روابط القرابة والمحليات في المقام الأول، وكان لها صلات مع الهياكل السياسيّة والأمنيّة العراقيّة السابقة، مثل حزب البعث، والحرس الجمهوري، ومليشيا فدائيو صدام وغيرها من الأجهزة. أضف إلى ذلك، كان هناك بعض الجماعات (الإسلامية)، بما في ذلك الجيش الإسلامي في العراق، وأنصار جيش السنة، وجيش المجاهدين، وجيش محمد، وحركة المقاومة الإسلامية في العراق، وتنظيم القاعدة في العراق[4]، الذي أسسه في الغالب المقاتلون الأجانب[5] من جنسيات مختلفة والشكل الآتي يوضّح أعداد المقاتلين من الجنسيات الأخرى حتى عام 2005.

(1) Kenneth Katzman and Carla E. Humud, op.cit, p.16.

(2) Kenneth Katzman and Carla E. Humud, op.cit, p.16.

(3) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، المصدر السابق، ص 20.

(4) سيتم البحث في هذه الجماعات في الفصل الثالث عشر من الكتاب. (المحررون)

(5) Alpaslan Ozerdem, Insurgency, militias and DDR as part of security sector reconstruction in Iraq: how not to do it, pp.541542-

شكل (16-3) جنسيات المقاتلين الأجانب أيلول/سبتمبر 2005

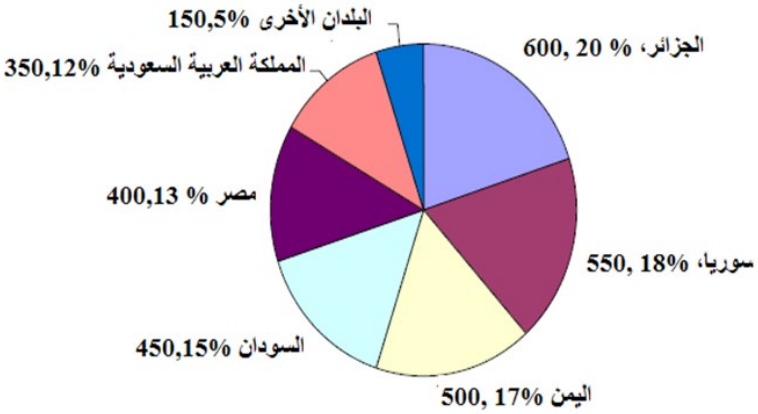

Source: Iraq Index : Tracking Variables of Reconstruction & Security in Post-Saddam Iraq www.brookings.edu/iraqindex December 21, 2006, p.19.

سيقتصر البحث هنا على الجماعات ذات الطابع المحلي والتي ضمّت في الغالب مقاتلين عراقيين، وفيما يأتي عرض موجز لأهم تلك الجماعات.

كتائب ثورة العشرين

أسس كتائب ثورة العشرين في العام 2003 أعضاء في الجيش العراقي السابق، وسعت الجماعة إلى تطهير العراق من أي نفوذ أجنبي، ومن ثمّ ركزت كتائب ثورة العشرين معظم مواردها، بين عامي 2003 و2007، على مهاجمة الجنود والقواعد الأمريكية. وقد نفذت الجماعة العديد من الهجمات الناجحة ضد أهداف مختلفة[1]. وعارض زعيم الجماعة الضاري وهيأة علماء المسلمين البنى تم إنشاؤها في أعقاب الغزو الأمريكي عام 2003. وفي الوقت الذي دعت فيه الجماعة إلى عراق «موحد»، إلا أنها دعت إلى تغيير كامل في الحكومة وإلغاء المؤسسات السياسيّة ضمنها[2].

(1) Mapping Militant Organizations. «1920's Revolution Brigades". Stanford University. Last modified February 2019. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/1920srevolution-brigades

(2) Sinan Adnan, and Aaron Reese. «Beyond the Islamic State: Iraq's Sunni Insurgency." Institute for the Study of War, October 2014.

وإثر مزاعم اغتيال عناصر تنظيم القاعدة لزعيمها حارث ظاهر الضاري، والوحشية والتطرف المتزايدين من جانب تنظيم القاعدة في العراق، انقسمت كتائب ثورة العشرين بين فريقين؛ أراد الأول معارضة القاعدة في العراق علنًا والتعاون مع الولايات المتحدة، فيما فضّل الفريق الثاني الاستمرار في التركيز على استهداف القوات الأمريكية والاكتفاء بالتنديد بتنظيم القاعدة في العراق. وفي نهاية المطاف انشق الفريق الأخير عن الجماعة وأسس حركة حماس في العراق-لتي سنأتي على تفصيلها لاحقاً-. كما وحصلت انقسامات أخرى بشأن التعاون مع الولايات المتحدة من عدمه. ومن الجدير بالملاحظة أن عمليات الاغتيال التي قام بها تنظيم القاعدة في العراق والانقسام مع حركة حماس العراق وانشقاق العديد من أعضاء الجماعة قد تسبب في استنزاف كبير لكتائب ثورة العشرين، لدرجة بات من الصعب العثور على دليل على أي نشاط عسكري كبير لها من عام 2009 حتى عام 2014. ومع ذلك، على الرغم من تقلص نفوذها، زعمت الجماعة أنها ظلت مقاومة مُسلّحة وواصلت شنّ هجمات ضد القوات الأمريكية والعراقيّة»، وانضمت إلى المجلس العسكري العام لثوار العراق في عام 2013، وهي منظمة جامعة يقودها جيش رجال الطريقة النقشبندية-كما سنوضح ذلك[1].

ساعدت كتائب ثورة العشرين في عام 2014 إلى جانب المجلس العسكري العام لثوار العراق، تنظيم داعش في هجوم الفلوجة، وكذلك الحال في الاستيلاء على الموصل في حزيران/ يونيو 2014 وسيطرت على بعض المناطق المحيطة[2].

وبدأت الجماعة، في 17 آيار/مايو 2014، في إعادة بث الهجمات التي أعلنتها المجلس العسكري العام لثوار العراق، ممّا يشير إلى أن كتائب ثورة العشرين تابعة لـ المجلس العسكري العام لثوار العراق أو إحدى الجماعات المتحالفة معها. ومع ذلك بدا غير واضح مدى تعاونهم الحقيقي. ومن غير المرجّح أن يكون لديهما قيادة موحّدة. على الرغم من ارتباط كتائب ثورة العشرين المحتملبـالمجلس العسكري العام لثوار العراق المتحالفة مع البعثيين، إلا أن الكتائب نفت في العام 2006 أي صلة لها بالبعث[3].

(1) Mapping Militant Organizations, «1920's Revolution Brigades", Op.cit.

(2) Mapping Militant Organizations. «1920's Revolution Brigades", op.cit.

(3) Sinan Adnan, and Aaron Reese, op,cit, p.17.

دعا الضاري، في 6 أيلول/سبتمبر 2014 إلى تشكيل حكومة مؤقتة بعد ما أسماه (انتصار الثورة) وإجراء انتخابات تبدأ بعملية سياسيّة جديدة. وأصدرت هيأة علماء المسلمين بيانًا في أعقاب إعلان (الخلافة) من قبل تنظيم داعش[1]، رفضت فيه ذلك الإعلان واعترفت بأنّ تنظيم داعش جماعة مقاتلة وليست دولة. وعلى غرار المجلس العسكري العام لثوار العراق، قد تشترك كتائب ثورة العشرين مع تنظيم داعش في أهداف قريبة المدى تتمثّل بقتال قوات الأمن العراقيّة، بيد أن بيان هيأة علماء المسلمين يفصح عن أن رؤاهم لمستقبل العراق على طرفي نقيض. وقد عكست علاقتهما في الماضي أيضاً هذا الخلاف: إذْ اتهم تنظيم القاعدة في العراق كتائب ثورة العشرين في عام 2007 بقتال مجاهدين آخرين واتخاذ إجراءات مخالفة (للجهاد). بإزاء ذلك فإنّ دعوة الضاري لإجراء انتخابات في أعقاب احتلال تنظيم داعش لمدن عراقية تتناقض على نحو مباشر مع رفض التنظيم لأيّة عملية ديمقراطية. وعلى الرغم من بروز كتائب ثورة العشرين في الفضاء الإعلامي والخطابات، إلا أنها ليست قوة رئيسة على الأرض. وعلى الرغم من وجود أدلة على نشاطهم أثناء الاحتلال الأمريكي للعراق، إلا أن أنشطتهم انحسرت على نحو كبير. ومع ذلك، فإنّ الجزء الأكبر من تواصلهم عبر شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) يرتبط ارتباطًا وثيقًا باتصالات هيأة علماء المسلمين، الأمر الذي يجعل من الصعب تحديد مجالات عملها خارج نشاط تلك الهيأة. ومن المحتمل أن تكون الجماعة قد شهدت استنزافًا خطيراً، وتقوم إما بتنفيذ هجمات متفرقة أو أنها مجرد منظمة وهمية تعمل بوصفها مكوناً ثانوياً في هيأة علماء المسلمين [2]. إذْ لم يكن لكتائب ثورة العشرينات خلال المدة 2017-2018 وجود كبير في العراق. وعلى الرغم من مساعدة كتائب ثورة العشرين لتنظيم داعش على احتلال المدن العراقيّة عام 2014، إلا أن الإجراءات اللاحقة التي اتخذها التنظيم قد حدت من القوة التنظيمية لكتائب ثورة العشرين. وصرّح عبد الله سليمان المتحدث باسم كتائب ثورة العشرين أن التنظيم «أجبر على ترك الساحة على عدة جبهات». لكنّه ذكر أن الجماعة تخطط للعودة وشن هجمات في أسرع وقت ممكن. وتحتفظ الجماعة بحضور إعلامي نشط، وتنشر المجلات التي تصدر البيانات، التي تتضمن نقد للحكومة العراقيّة، وتشكك مراراً في شرعية عملية الانتخابات العراقيّة وتدعو

(1) Sinan Adnan, and Aaron Reese, op.cit, p.18.

(2) Sinan Adnan and Aaron Reese, op.cit, pp.1819-.

إلى العنف ضدهم وضد الغزاة الأجانب. ولم يكن هناك نشاط لكتائب ثورة العشرين يذكر اعتباراً من شباط/فبراير 2019[1].

حركة حماس العراق

وهي منظمة إسلامية عراقية انشقت عن كتائب ثورة العشرين في آذار/مارس 2007، وهي الفصيل الذي فضّل الاستمرار في قتال القوات الأمريكية وتبنّي خطاب مناهض لتنظيم القاعدة في العراق، كما ذكرنا آنفاً. انضمت حركة حماس العراق، في تموز/يوليو 2007، إلى الجبهة الإسلامية للمقاومة العراقيّة وجبهة الإصلاح والجهاد، وهي منظمة جامعة مكونة من أنصار السنّة، وجيش المجاهدين، والجيش الإسلامي في العراق، لتشكيل حركة منظمة جامعة جديدة تسمّى المجلس السياسي للمقاومة العراقيّة. وقد سعى المجلس إلى طرد القوات الأجنبيّة من العراق ورفض التعاون أو الاعتراف بشرعية أي مؤسسات سياسيّة أُنشئت في ظل الاحتلال الأمريكي. زد على ذلك، كان المجلس يأمل في العمل مع الجماعات المُسلّحة العراقيّة الأخرى المناهضة للاحتلال من دون استثناء لتشكيل حكومة تكنوقراط مؤقتة[2]. ومع ذلك، لم يكن هناك ما يشير إلى أن المجلس قد انخرط بالفعل في مفاوضات مع أي جماعات أخرى مناهضة للاحتلال. على الرغم من رفض المجلس التفاوض مع الولايات المتحدة، كانت هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن حماس العراق تعاونت مع القوات الأمريكية في هجومها بمحافظة ديالى ضد تنظيم القاعدة في العراق. وبعد أن ذكرت مجلة الإيكونومست The Economist أن كتائب ثورة العشرين قاتلت إلى جانب القوات الأمريكية في عمليات في ديالى، أصدرت كتائب ثورة العشرين بيانًا أكّدت فيه أن حماس العراق، وليس أعضاء كتائب ثورة العشرين، هم الذين عملوا مع الولايات المتحدة. وفي الوقت نفسه تقريباً، اتهم تنظيم القاعدة في العراق أيضاً حركة حماس في العراق بالتعاون مع القوات الأمريكية في ديالى. نفت حماس العراق (جميع مزاعم التعاون مع المحتلين) وتعهدت بأنها لن تفعل ذلك أبدًا في المستقبل. وقد ردّت تقارير تؤكد أن حركة حماس العراق دبرت عدة هجمات بالقنابل اليدوية ضد القوات الأمريكية في بعقوبة بمحافظة ديالى في شباط/فبراير 2009. وشاركت في نشاطات محدودة بعد

(1) Mapping Militant Organizations. «1920's Revolution Brigades", op.cit.

(2) Mapping Militant Organizations. «Hamas Iraq." Stanford University. Last modified February 2019. https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/hamas-iraq

الهجوم المذكور. وكانت هناك بعض الدلائل على انضمام العديد من أعضاء حماس العراق إلى حركة الصحوة ابتداءً من عام 2008 [1].

على الرغم من أن حماس في العراق قد عادت للظهور مرة أخرى خلال بداية صعود تنظيم داعش في عام 2013، إلا أنه لا يُعرف الكثير حالة الجماعة أو أنشطتها. فقد زعمت بعض المصادر أن حركة حماس في العراق قاتلت إلى جانب تنظيم داعش وحلفائه، فيما ذكرت مصادر أخرى أن الجماعة تعاونت مع الحكومة العراقيّة في مهمتها لدحر تنظيم داعش. ومهما يكن من أمر، لم يكن هناك نشاط واضح للحركة منذ عام 2013. لذا يُعتقد، على نطاق واسع، أن حماس العراق غير نشطة على الأرجح اعتباراً من شباط/فبراير 2019 [2].

جيش رجال الطريقة النقشبندية

يُشتق اسم جيش رجال الطريق النقشبندية من الحركة النقشبندية الصوفية. ومن ثم فهي انتظمت على أساس المعتقدات الدينيّة. لكن، بحلول منتصف القرن العشرين، باتت الحركة شبكة رعاية سياسيّة وتجارية أكثر من كونها جمعية دينية. إذْ جندت في أواخر سبعينيات القرن الفائت، عزت إبراهيم الدوري، ليكون قائدهم، الذي استعمل نفوذه لإنشاء تحالف بين حزب البعث والطائفة النقشبندية. بعد إعدام صدام حسين في كانون الأول/ديسمبر 2006، جنح العديد من البعثيين وأعضاء الطريقة النقشبندية في العراق صوب عزت ابراهيم الدوري. وتحالفوا معه في كانون الثاني/يناير 2006 لتشكيل جيش رجال الطريقة النقشبندية. وعلى الرغم من أن الجماعة اختارت اسماً يؤكد على جذورها الصوفية، إلا أن الجماعة نفسها كانت دائماً علمانية بشدة في أيديولوجيتها. أنشأ الدوري الجماعة بهدف واضح هو طرد شركاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة في العراق واستبدال الحكومة بأخرى بعثية. وسعياً لتحقيق هذه الغاية، هاجم جيش رجال الطريقة النقشبندية على نحو متكرر القوات الأمريكية، مستخدماً شبكة من المقاتلين المدربين وترسانة تضمنت قذائف الهاون، والقذائف الصاروخيةRPG والعبوات الناسفة والصواريخ. وبينما نفذ جيش رجال الطريقة النقشبندية هجماته الخاصة، إلا أنه نسق أيضاً على نحو متكرر هجمات الجماعات المُسلّحة الأخرى على القوات الأجنبيّة. فعلى سبيل المثال لا الحصر ساعد جيش رجال الطريقة النقشبندية في

(1) Mapping Militant Organizations. «Hamas Iraq", op.cit.

(2) Mapping Militant Organizations. «Hamas Iraq", op.cit.

تمويل وتنظيم وتوفير المعلومات الاستخبارية للهجمات التي نفذتها كتائب ثورة العشرين وأنصار الإسلام والقاعدة في العراق، وجماعات أخرى[1].

وقد أدى جيش رجال الطريقة النقشبندية دوراً نشطاً في عام 2013 في تنظيم المجلس العسكري العام لثوار العراق، الذي تألف في الغالب من ضباط سابقين في الجيش العراقي من أصول عشائرية عربية ومقاتلوها هم إلى حد كبير من رجال القبائل العربية، وقد قاتل العديد منهم في صحوة الأنبار عام 2007. وقد عمل المجلس العسكري، وأبرز أعضائها كتائب ثورة العشرين، على تنسيق الأنشطة والهجمات وتوزيع الموارد بين الجماعات المنضوية له، والتي غالبًا ما كانت على شكل مليشيات قبلية محلية[2].

وفي الوقت الذي كانت فيه العديد من حالات التعاون بين تنظيم داعش وجيش رجال الطريقة النقشبندية. لكن يبدو أن تنظيم داعش الإرهابي، وجيش رجال الطريقة النقشبندية متنافسان أيديولوجياً. إذْ سعى جيش رجال الطريقة النقشبندية إلى تشكيل دولة بعثية علمانية داخل حدود العراق المعترف بها دولياً، فيما كان تنظيم داعش يرنو صوب إقامة خلافة سلفية تمتد عبر الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأجزاء من أوروبا، غير أن العداء المشترك للولايات المتحدة والحكومة العراقيّة دفعهما إلى التعاون. ومع ذلك من المحتمل أن يكون التعاون بين تنظيم داعش وجيش رجال الطريقة النقشبندية قد بدأ عبر دور الأخير في تأسيس المجلس العسكري العام لثوار العراق، الذي بدأ العمل مع تنظيم داعش في عام 2013 لمحاربة قوات الأمن العراقيّة، إذْ كان لجيش رجال الطريقة النقشبندية دور فعّال في تيسير غزو تنظيم داعش للفلوجة في كانون الثاني/يناير 2014 وكان مسؤولاً عن الاستيلاء على خمسة جسور حيوية في الموصل عندما استولى التنظيم الإرهابي على المدينة في 10 حزيران/يونيو 2014. ومع ذلك حصل صدام [3] بين الجماعتين، في غضون أيام من الاستيلاء على الموصل[4].

(1) Mapping Militant Organizations, «Jaysh Rijal al-Tariq al-Naqshabandia" Stanford University. Last modified April 2019.
https://cisac.fsi.stanford.edu/mappingmilitants/profiles/jrtn

(2) Mapping Militant Organizations, «Jaysh Rijal al-Tariq al-Naqshabandia", op.cit.

(3) أسفرت معركة بالأسلحة النارية بين جيش رجال الطريقة النقشبندية ومقاتلي داعش في الحويجة عن مقتل 17 شخصاً. تضاربت الأنباء حول سبب الاشتباك. تعزوه بعض المصادر إلى نزاع على ناقلتي نفط، بينما يزعم آخرون أنه بدأ بعد أن رفض مقاتلو جيش النقشبندية الاعتراف بالبغدادي خليفة لهم.

(4) Mapping Militant Organizations, «Jaysh Rijal al-Tariq al-Naqshabandia." Stanford University, Op.cit.

وبدا جيش رجال الطريقة النقشبندية للمدة من 2013 إلى 2016، ثاني أقوى جماعة تعمل في العراق بعد تنظيم داعش. غير أنه في المدة اللاحقة لم يظهر أي دليل على نشاط جيش رجال الطريقة النقشبندية. وتُفصح التكهنات بشأن ذلك عن أنه يبدو كما لو أن محاولات الحكومة العراقيّة للمصالحة قد ساهمت في حلّ العديد من الخلايا السابقة، وأن تنظيم داعش استوعب العديد من الخلايا الأخرى. وعلى الرغم من هذا النقص في النشاط، يبدو أن جيش رجال الطريقة النقشبندية استمر في الظهور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) حتى عام 2018[1].

- **المجموعة الثانية: العودة إلى العمل العسكري لمواجهة تنظيم داعش 2014**

يُعزى احتلال داعش لكبرى مدن العراق في العام 2014، مرة أخرى، إلى الغزو الذي قادته الولايات المتحدة عام 2003، إضافة إلى فشل الدولة في بناء قطاع الأمن في خضم صعود تنظيم داعش الإرهابي، لذا ولّد سقوط الموصل وبقية مناطق العراق – ينظر الخارطة (16-1) في صيف عام 2014 ضغوطاً إضافية دفعت بالسماح للجماعات المُسلّحة بالنمو والتطور[2].

(1) Ibid.

(2) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، المصدر السابق، ص 13.

خارطة (16-1) مناطق سيطرة تنظيم داعش في العراق

Source Harleen Gambhir, ISIS Sanctuary Map, the Institute for the Study of War, May 25, 2016.

ونتيجة لذلك، بدت الجماعات المُسلّحة الموالية للدولة التي انتظمت فما بعد تحت مظلة الحشد الشعبي، السبيل الأكثر نجاعة وموثوقية لتوفير بنية قيادة وسيطرة محكمة مقارنة بالتوليفة المتعددة والمزعزعة والمتداعية للجيش العراقي[1]. فقد حظي الحشد الشعبي بشعبية واسعة في أوساط الشعب العراقي، فقد أدى استطلاع للرأي في آب/أغسطس 2015 بأنّ 99% من العراقيين في المناطق الوسطى والجنوبية الذين جرى استفتاؤهم يؤيدون استخدام الحشد الشعبي لمقاتلة تنظيم داعش الإرهابي. وأفاد مدير جهاز المخابرات في حكومة العبادي أن نحو 75% من الرجال بين 18-30 عاماً تطوّعوا للانضمام إلى الحشد الشعبي قبل حلول ربيع 2016. ويعود سبب الانضمام إلى هذه القوات عوضاً عن الجيش بسبب عدم ثقتهم في الجيش الذي انهار أمام اندفاع تنظيم داعش الإرهابي والبنية الضعيفة

(1) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، المصدر السابق، ص 13.

والركيكة لأجهزة الدولة ناهيك عن شبهات الفساد التي أثيرت على الأجهزة الأمنيّة (كوجود 50 ألف جندي فضائي على سبيل المثال لا الحصر)، الأمر الذي أضعف ثقة الكثيرين بتلك الأجهزة وجعلهم يبحثون على وسائل أخرى لمواجهة تنظيم داعش الإرهابي[1]. وكان هذا الأمر باعثاً لعودة الجماعات المُسلّحة السابقة وزيادة أعداد مقاتليها وظهور جماعات مُسلّحة جديدة. بعبارة أخرى إن الأمر لم يقتصر على تشكيل جماعات مُسلّحة جديد بل إن الجماعات السابقة تضخمت أعدادها على نحو كبير[2] كما يوضحه الشكل (16-4).

الشكل (16-4) عدد الوحدات الرئيسة المعروفة في الحشد الشعبي

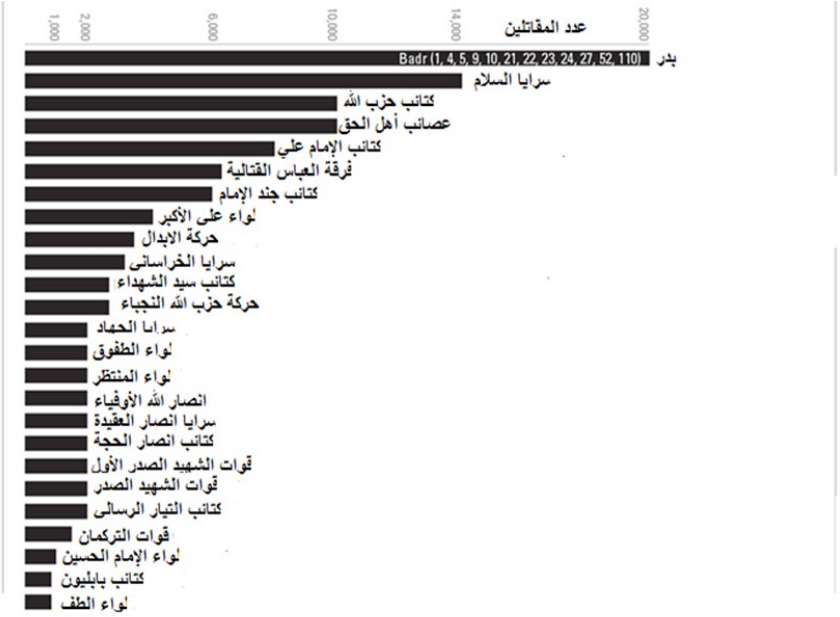

source: Michael Knights, Hamdi Malik, and Aymen Jawad AL-Tamimi, Honored Not Contained: The Future of Iraq's Popular Mobilization Forces, The Washington Institute for Near East Policy, 2020, p.127.

(1) ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، المصدر السابق، ص20.

(2) Michael Knights, Iran's Expanding Militia Army in Iraq: The New Special Groups, Combating Terrorism Center At West Point, Volume 11, Issue June/July 2018, p.2.

باتت خارطة الجماعات المُسلّحة في حقبة ما بعد تحرير مدن العراق من تنظيم داعش على النحو الآتي[1]:

1. الجماعات التي تعمل ضمن نطاق سيطرة الحكومة الاتحادية

- **قوات الحشد الشعبي:** وتضمّ حوالي (120) ألف مقاتل، موزعين على عشرات الجماعات المُسلّحة، حشدت لدعم الدولة العراقيّة في محاربتها تنظيم داعش، استجابة لفتوى المرجع الديني الأعلى في النجف السيد علي السيستاني في 2014. وقد مُنحت وضعاً قانونياً [2] مكافئاً للقوات العراقيّة في أواخر عام 2016. وأدت دوراً فاعلاً في تحرير المناطق من تنظيم داعش[3]. والمخطط التالي يوضح أهم الجماعات الرئيسة المنضوية إلى الحشد وقوتها العددية:

(1) Erica Gaston and Andras Derzsi-Horvath, Iraq After ISIL: Sub-State, Local Forces and The Micro-Politics of Control Global Public Policy Institute (GPPi), March 2018, pp. 78-.

(2) شرع البرلمان العراقي قانون هيئة الحشد الشعبي. ينظر قانون هيئة الحشد الشعبي رقم (40) لعام 2016، وزارة العدل، مجلة الوقائع العراقيّة، العدد 4429، 26 كانون الثاني/يناير، 2016. راجع الفصل السابع عشر من هذا الكتاب بعنوان: الحشد الشعبي. (المحررون)

(3) Erica Gaston and Andras Derzsi-Horvath, Iraq After ISIL: Sub-State, Local Forces and The Micro-Politics of Control Global Public Policy Institute (GPPi), March 2018, pp. 78-.

الخارطة (16-2) مناطق انتشارها بعد تحرير المدن من تنظيم داعش.

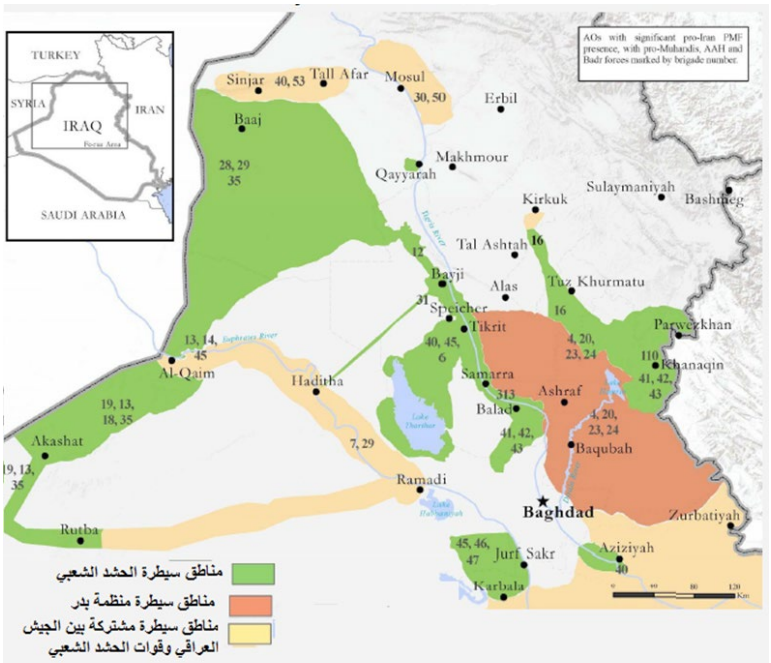

Source: Iraq Security situation, Country of Origin Information Report, European Asylum Support Office, October 2020, p.23.

- **الحشد العشائري:** أُسس في العام 2015 ويشير إلى القوى العشائرية في محافظتي الأنبار والموصل، وتخضع رسمياً لقيادة الحشد الشعبي وتنسيق العمليات من خلال قيادة العمليات المشتركة. ويتلقى الرواتب من الحكومة العراقيّة، كما هو الحال مع قوات الحشد الشعبي الأخرى. قُدِّر عدد المقاتلين الذين درّبتهم الولايات المتحدة بما يتراوح بين 2000 و5500 مقاتل في نهاية عام 2015، لكن التقديرات الحالية تشير إلى ما يصل إلى 35 ألف مقاتل (20 ألف في الأنبار، و15 ألف في نينوى) [(1)].
- **وحدات مقاومة سنجار:** أُسست عام 2015 وتضم في صفوفها من 1500-2000 (حتى عام 2014) مقاتل معظمهم من الايزيديين، تقدم الحكومة المركزية العراقيّة الدعم

(1) Erica Gaston, Andras Derzsi-Horvath, Christine van den Toorn, Sarah Mathieu-Comtois, Backgrounder: Literature Review of Local, Regional or Sub-State Defense Forces in Iraq, Global Public Policy Institute, January 2017, pp.1823-.

المالي وتدفع رواتب 1000 مقاتل. ويناظرها جماعة مُسلّحة نسائية وهي وحدات حماية ايزدخان أُسست عام 2015 وتضم 2500 مقاتل، انضوت في نهاية المطاف إلى الحشد الشعبي. تنشط في سنجار، بشكل رئيس في الأجزاء الشمالية اعتبارًا من حزيران/يونيو 2016، وكانت معروفة بالسابق باسم قوات حماية سنجار.

- **وحدة حماية سهل نينوى** (أُسست في ثمانينيات القرن المنصرم باسم مختلف) تضم 3000 مقاتل (حتى عام (2015 وهي جماعة مُسلّحة مسيحية موالية للحكومة الاتحادية أغلبية مقاتليها هم أعضاء غالبا من الجيش العراقي السابق وهي الجناح المسلح للحركة الديموقراطية الآشورية، وهي قوة دفاعية وليست هجومية.
- **الحشد الوطني:** أسسه أثيل النجيفي محافظ نينوى عام 2014 ومقرها زيلكان في شيخان بمحافظة الموصل، ويضم مابين 4000 إلى 6000 مقاتل. ورد أنه تم اختيارهم من وحدات الشرطة العراقيّة السابقة من الموصل ومتطوعين محليين. عدّته بعض الجماعات غير قانوني، لأنه لا يخضع للسلطة نفسها التي تنضوي إليها جماعات الحشد الشعبي الأخرى. حيث تقوم القوات العسكريّة التركية بتدريبهم، ويتلقى الكثير منهم رواتبهم من تركيا. دور هذه الجماعة المُسلّحة غير واضح؛ لأن الحكومة الاتحادية وقوات الحشد الشعبي لا ينظرون إلى الحشد الذي ترعاه تركيا قوةً شرعية ما لم يخضع للسلطة العراقيّة.

2. الجماعات التي تعمل ضمن سيطرة حكومة إقليم كردستان

- **البيشمركة (200 الف مقاتل):** وهي قوات حكومة إقليم كردستان، وتضمّ هذه القوات عدة فئات نجملها على النحو الآتي[1]:

– كتائب حرس الإقليم: أسست عام 2010 وتضم 40 ألف مقاتل بيشمركة تحت إشراف وزارة شؤون البيشمركة، لكنها تخضع، بحكم الأمر الواقع، لسيطرة الحزبين؛ الاتحاد الوطني الكردستاني، الديمقراطي الكردستاني. كما توزّع المناصب القيادية مناصفة بين

(1) Erica Gaston, Andras Derzsi-Horvath, Christine van den Toorn, Sarah Mathieu-Comtois, Backgrounder: Literature Review of Local, Regional or Sub-State Defense Forces in Iraq, Global Public Policy Institute, January 2017, pp.1823-.

الحزبين، فالألوية التي يرأسها قادة الحزب الديمقراطي الكردستاني لها نواب قادة من الاتحاد الوطني الكردستاني، والعكس صحيح.

- البيشمركة التي تخضع لقيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني: أسّست في سبعينيات القرن المنصرم وتضم 50 ألف مقاتل وحدات البيشمركة التابعة للحزب الديمقراطي الكردستاني مقسّمة بين الوحدات النظامية (القسم 80)، وقوات زيرفاني[1] (التي تخضع لوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان)، وقوات مكافحة الإرهاب. وتعمل ضمن مناطق سيطرة الحزب الديمقراطي الكردستاني (النصف الغربي من كردستان العراق) وكركوك وسنجار.
- البيشمركة التي تخضع إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني أسست في سبعينيات القرن المنصرم وتضم 48 ألف مقاتل الوحدات التابعة للاتحاد الوطني الكردستاني مقسمة تبعاً للوحدات النظامية (الفرقة 70) وقوات مكافحة الإرهاب وتعمل في المناطق التي تخضع لسيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني: (النصف الشرقي من كردستان العراق) وكركوك وسنجار.
- بيشمركة الايزيديين وهي لواء ايزيدي متحالف مع البيشمركة أسست عام 2014 وتضم 10 الاف مقاتل وتنشط في سنجار.
- المجلس الوطني الكردي (بيشمركة روجافا) أسس عام 2014 ويضمّ من 3000-6000 مقاتل وتتكون من جنود كُرد سوريين فروا من الجيش السوري. وتلقوا تدريبات من قبل قوات زيرفاني وربما من تركيا أيضاً. حالت الخلافات الكرديّة البينية دون عودتهم إلى سوريا وقاتلوا تنظيم داعش في العراق، ولاسيما على الجبهات الجنوبية، الموصل وكركوك، والحدود السورية بالقرب من سنجار وربيعة.
- **قوات سهل نينوى:** أسّست عام 2014 وتضم 500 مقاتل (حتى عام (2015. وهي إحدى الجماعات المُسلّحة الآشورية المسيحية الموالية لحكومة إقليم كردستان العراق تتولى البيشمركة تدريبها وتجهيزها مرتبط بحزب بيت نهرين الديمقراطي وتعمل شمال الموصل.

(1) وهي قوات شرطة عسكرية، أسسها الحزب الديمقراطي الكردستاني في سبعينيات القرن الفائت.

- **دويخ نوشا:** أسست 2014 وتضم في صفوفها 100 مقاتل (حتى تموز/يوليو 2015) وهي قوة تطوعية مرتبطة بالحزب الوطني الآشوري، تتولى البيشمركة تدريبها وتجهيزها، تعمل شمال غرب الموصل ويرتدي مقاتلوها شارات قوات زيرفاني.
- **حزب العمال الكردستاني PKK:** أسس حزب العمال الكردستاني PKK في 1978) ويضم بين 7000 إلى 10.000 مقاتل يناضل من أجل اقامة الحكم الذاتي الكُردي في تركيا ويتخذ من جبال قنديل مقراً رئيساً له (منطقة سيطرة الاتحاد الوطني الكردستاني) ولكن بعد آب/أغسطس 2014 بدأ عمليات قتالية نشطة في سنجار ومخمور، حيث كان له الفضل في تحقيق انجازات عسكرية مهمة ضد تنظيم داعش.
- **قوات الدفاع الشعبي:** وهي الجناح المسلّح لحزب الاتحاد الديمقراطي السوري يرنو صوب اقامة حكم ذاتي كُردي في سوريا، جاء لإنقاذ الأيزيديين عندما حوصروا على جبل سنجار بعد هجوم تنظيم داعش في 3 آب/أغسطس 2014.

ثالثاً: العودة إلى العمل السياسي بعد داعش انتخابات عام 2018

لم تكن الانتخابات البرلمانية لعام 2018 أول انتخابات تجري بعد هزيمة تنظيم داعش فحسب، بل أسفرت أيضاً عن أول تجمع برلماني يمثل الجماعات المُسلّحة التي تنضوي إلى الحشد الشعبي على نحو حصري تقريباً. إذْ انفصلت هذه الجماعات، بعد اكتسابها شعبية واسعة، عن الجماعات السياسيّة الأخرى لتشكل كتلتها الانتخابيّة الخاصة بها وهي كتلة الفتح. وبدعم من قواعدها الشعبية، انتخب 48 مرشحًا من مرشحي كتلة الفتح. حافظت منظمة بدر، ضمن هذا الرقم، على مقاعدها الـ 22 التي فازت بها في انتخابات 2014؛ وزادت عصائب أهل الحق مقعداً واحداً مقارنة بانتخابات عام 2014 لتصل إلى 5 في 2018. شكلت مقاعد فتح والمقاعد البرلمانية الأخرى التابعة لقوات الحشد الشعبي تحالف البناء الذي يقوده العامري، والذي يزعم أنه الكتلة الأكبر في البرلمان[1]. تمتد الشبكة السياسيّة التابعة لقوات الحشد الشعبي إلى ما وراء فتح وتشمل أحزابًا سياسيّة أخرى، وقوائم انتخابية وتجمعات برلمانية. كما فاز عدد من نواب شبكة الحشد الشعبي بتمثيل برلماني من خلال حصة الأقلية- التي

(1) Renad Mansour, Networks of power: The Popular Mobilization Forces and the state in Iraq, Chatham House, U.K, February 2021, p.21.

تضمن ثلاثة مقاعد للمسيحيين ومقعد واحد لكل من مجموعات الأيزيديين والمندائيين والشبك. فازت بابليون- الجناح السياسي لجماعته المسيحية المُسلّحة كتائب بابليون (اللواء 50) في هيأة الحشد الشعبي- بمقعدين في إطار الكوتا في عام 2018. وتبعاً لمحلل أمني، فإنّ بعض أصوات بابليون جاءت من الجنوب من محافظات مثل واسط، حيث لا يوجد لديه دائرة انتخابية ولكن حيث تمكنت شبكات الحشد الشعبي من تحويل ما يكفي من الأصوات للاستفادة من الكوتا[1].

الشكل (16-5): توزيع المقاعد في مجلس النواب 2018 تبعاً لتحالف الانتخابي

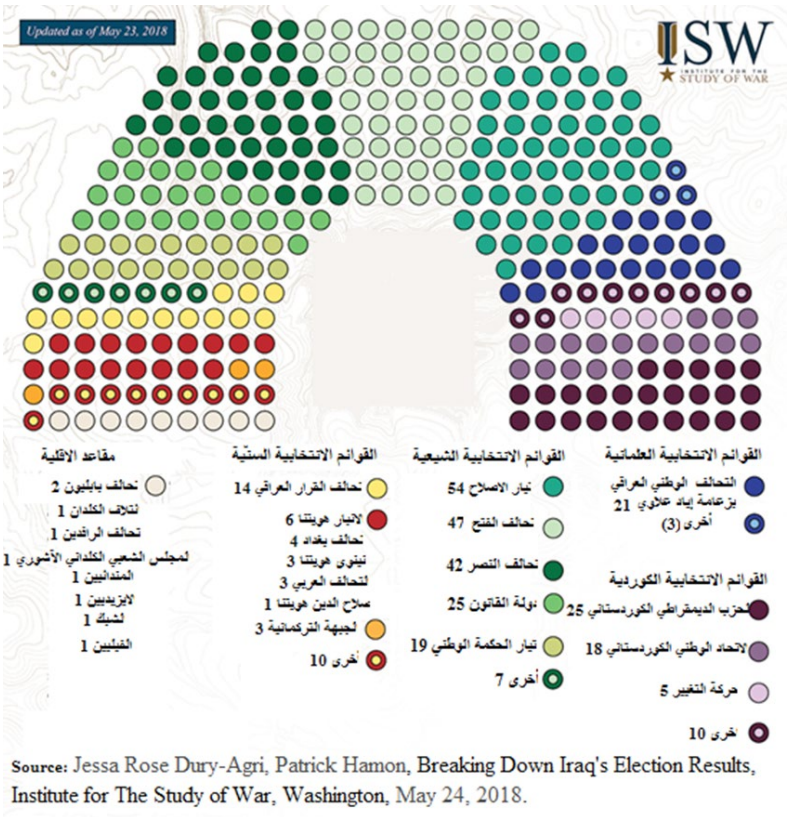

Source: Jessa Rose Dury-Agri, Patrick Hamon, Breaking Down Iraq's Election Results, Institute for The Study of War, Washington, May 24, 2018.

كان أداء الكتلة الصدرية الانتخابيّة (سائرون) أفضل من (فتح) في انتخابات 2018، حيث

(1) Renad Mansour, Networks of power: op.cit, p.21.

فازت بأكبر عدد من المقاعدبـ54 نائباً. ولم يخصص سوى مقعدين للحزب الشيوعي العراقي المتحالف معه. ثم شكّل الصدر كتلة الإصلاح البرلمانية بقيادة سائرون وضمت تحالف النصر وتيار الحكمة الوطني وجماعات أخرى. وفي غضون أسبوع واحد في أيلول/سبتمبر 2018، مع الانتهاء من عملية تشكيل الحكومة، زادت فتح عدد مقاعدها الفعلي من 48 إلى حوالي 60 مقعد. وقد حصلت على هذه المقاعد عبر الاستفادة من الأفراد في شبكاتها المنتسبين إلى أحزاب أو كتل أخرى[1].

ومن جانب آخر فقد فازت الأحزاب الكُردية بما مجموعه 60 مقعدًا في البرلمان العراقي البالغ عدد مقاعده 329 مقعدًا في انتخابات 2018، بواقع ستة عشر مقعدا لنواب أربيل وثمانية عشر لنواب السليمانية واثنا عشر للنواب من محافظة دهوك. وفازت الأحزاب الكرديّة بأربعة عشر مقعداً في المناطق المتنازع عليها، خسرت مقعدين مقارنة بانتخابات عام 2014 وكان ذلك نتيجة لقرار الحزب الديمقراطي الكردستاني بعدم الترشح في كركوك[2].

وقد تمكن تحالف سائرون وفتح في نهاية المطاف من تشكيل ائتلاف، انضمّ إليه رئيس الوزراء العراقي السابق العبادي. وقد ضم هذا الائتلاف الثلاثي 143 مقعدًا، وهو ما يزال أقل من 165 مقعدًا المطلوبة لتشكيل الحكومة[3]. وبقيت العديد من المناصب الوزاريّة شاغرة حتى كانون الأول/ديسمبر 2018، ودخل العراق عام 2019 في حالة من الجمود السياسي[4].

رابعاً: خلاصة عقدين الجماعات المُسلّحة والدولة من المنافسة إلى الاختراق الموازي

انتقلت الجماعات المُسلّحة خلال العقدين المنصرمين، من منافسة الدولة إلى الاختراق الموازي، وتقوم هذه الفرضية على تزايد نفوذها للقيام بأدوار موازية لأدوار الدولة تصل إلى فرض قوانينها الخاصة، ولا سيما في حالة الفشل الكلي للدولة أو انسحابها من بعض

(1) Renad Mansour, Networks of power: The Popular Mobilization Forces and the state in Iraq, Chatham House, U.K, February 2021, p.22.

(2) Renad Mansour and Christine van den Toorn, The 2018 Iraqi Federal Elections: A Population in Transition? LSE Middle East Centre Report, July 2018, p.15.

(3) Mapping Militant Organizations. «Badr Organization of Reconstruction and Development", Stanford University, op.cit.

(4) Mapping Militant Organizations. «Badr Organization of Reconstruction and Development", Stanford University, op.cit.

المناطق[1]. إذْ أنتج حلّ المؤسسة العسكريّة والأجهزة السياسيّة عجزاً مزمناً للدولة في أداء وظائفها، وظهر هذا التحدي جلياً عبر مجالين مهمين يتصلان بوظائف الدولة الحيوية: الأمن والخدمات. إزاء ذلك تقدمت الجماعات المُسلّحة لملء ذلك الفراغ والتعويض عن عجز الدولة وغيابها في بعض الأحيان، الأمر الذي يثير إشكالية، وهي أن لصعود الجماعات المُسلّحة في العراق سيفاً ذا حدين؛ إذْ إنها تقدمت للاضطلاع بالوظيفية الأمنيّة نتيجة لافتقار الدولة إلى القدرة والشرعية لتوفير الأمن، وفرض حكم القانون على أنحاء البلاد كافة ولجميع المواطنين، وفي غضون ذلك كانت قوات الاحتلال تفتقر في البداية إلى الأعداد الكافية، كما كانت منصرفة إلى أهداف أخرى شغلتها عن توفير الأمن بنحو فعال[2]. ويمكن تأشير نتائج ما سبق عبر مجالين وهما على النحو الآتي:

- **شرعية الجماعات المُسلّحة بديلاً عن شرعية الدولة**

يربط عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر شرعية الدولة ووجودها باحتكارها لوسائل الإكراه المادي دون سواها، فإنّ اضطلاع الجماعات المُسلّحة بهذا الدور يؤشر على خلل في شرعية الدولة وقدرتها، الأمر الذي يترجم انهيار الدولة وفراغ السُّلطة[3]. إذا كانت شرعية الدولة ترتكز على تصورات فاعلية مؤسساتها وكفاءتها ونزاهتها في أداء مهامها، فإنّ اضطلاع هذه القوى بمهام الدولة (الاختراق الموازي) بقدر ما يقوض شرعية الدولة فإنّه يوفر شرعية بديلة بمهام الدولة تثور إشكالية أن وجود هذه القوى هو رد فعل للمشكلة وسببها على السواء[4]. صحيح أن الدولة قد تضطر للاستعانة بها وتتواطأ معها وتدمجها في بنية الدولة، إلا أن هذه القوى لا تألو جهداً في سبيل السيطرة على الدولة والحلول محلها[5]. ففي سياق تقديمها السلع والخدمات فإنها تقوض قدرة الدولة وقدرتها

(1) ينظر: شهرزاد أدمام، الفواعل العنيفة من غير الدول: دراسة في الأطر المفاهيمية والنظرية، سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، قطر، العدد (8)، نيسان 2014، ص81.

(2) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, The Hashd al-Shaabi and Iraq Subnationalism and the State, Middle East Research Institute, March 2017, p.14.

(3) Florence Gaub, State Vacuums and Non-State Actors in the Middle East and North Africa, the frailty of authority: Border, Non-State Actors and Power Vacuums in a Changing Middle East, Edited By , Lorenzo Kamel, 2017, p.55.

(4) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, op.cit, p.14.

(5) Florence Gaub, Op.cit, P.55.

على ممارسة السُّلطة على أرضها. ومن ثمّ توجد علاقة عكسية بين شرعية الدولة وشرعية الجماعات المُسلّحة[1]، لأنّ ملء هذه القوى للفجوة الوظيفية للدولة، سواء أكان على صعيد الأمن والخدمات، من شأنه تحدّي شرعية الدولة ما دامت الولاءات تنتظم داخل تلك القوى[2]، كما يُنظر لاستعمال هذه القوى للأغراض الأمنيّة على أنه أمر يقوض قدرة الدولة؛ لأنّ الأمن يبدو أهم خدمات الدولة[3]. كما أن تبنّي الجماعات المُسلّحة لوظائف الدولة، سواء كان ذلك عبر توفير الأمن أو الرفاهية أو العمل الخيري أو عبر التصرف بوصفها ممثلا لمجتمع معين داخل الدول، يتخذ أشكالاً أكثر عدائية وفي هذه الحالة تتحدى هذه القوى النظام، فيما تضفي الشرعية على وجودها عبر تثبيط قدرة الدولة على الإنجاز[4].

إن الأزمات على الصعد الأمنيّة والخدماتية بقدر ما تفصح عن فشل الدولة، تترجم إلى تعاظم نفوذ الجماعات المُسلّحة على حساب الدولة، فقد حفز احتلال تنظيم داعش، الذي ارتبط صعوده بالأساس ارتباطاً مباشراً بمشكلة شرعية الدولة وإخفاقاتها منذ الاحتلال الأمريكي عام 2003[5]، ظهور (وعودة ظهور) العديد من الجماعات المُسلّحة التي سعت إلى وقف توسع التنظيم وطرده من المناطق التي كانت خاضعة لها[6]، ثمّ حازت تلك القوى قدراً كبيراً من المسؤولية على الحكم والخدمات الضرورية في الأجزاء الشمالية، فهي تؤدي دوراً بارزاً ومهيمناً في مجال الأمن والحكم والاقتصاد والأنشطة الأساسية، وفي الوقت الذي ما زالت فيه هذه القوى تخضع إلى السيطرة الاسمية لسلطة الدولة، فإنها الهيأة الحاكمة أو القوة الوحيدة في الكثير من المناطق، وفيما تخضع أغلب تلك القوى للسلطات العراقيّة من الناحية الفنية، فإنها ما زالت تحتفظ ببعض الجيوب بما يتعارض مع القوات الأمنيّة العراقيّة أو تتجاوزها. أمّا في المناطق التي تسيطر عليها القوات الكُردية تخضع لسيطرتها الكاملة في الشؤون المتصلة

(1) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, op.cit, p.14.

(2) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, op.cit, p.15.

(3) Florence Gaub, op.cit, p.57.

(4) Florence Gaub,op.cit, p.60.

(5) Vincent Durac, The Role of Non-State Actors in Arab Countries after the Arab Uprising https://www.iemed.org/observatori/arees-danalisi/arxius-adjunts/anuari/med.2015/IEMed %20Yearbook %202015_NonStateActorsArabUprisings_VincentDurac.pdf, 2015, p.38.

(6) Vincent Durac, op.cit, p.38.

بالأمن والمسائل الاقتصاديّة كافة[1]، كما تنافست العديد من الجماعات المُسلّحة علناً مع القوات العراقيّة، وعملت على إضعاف سيطرتها وسلطتها، وحتى في المناطق التي ما زالت تخضع لسلطة الدولة من الناحية الفنية، فإنّ انتشار الجماعات المُسلّحة التي تنوب عنها حال دون وجود قيادة وسيطرة متماسكة، وقوض التصور بشأن سيطرة الدولة. وكانت هذه القوى تتنافس بنحو مباشر مع القوات العراقيّة أو تتجاهلها[2]. كما سعت تلك القوى إلى الاستقواء بالخارج، سواء أكان ذلك في سياق صراع النفوذ فيما بينها أم مع الدولة. إزاء ذلك وجدت القوى الإقليمية، الذين تتعارض مصالحها مع الدولة، في هذه البيئة فرصة سانحة للتدخل، إذْ دعمت-على سبيل المثال- كل من إيران وتركيا بنحو فعال وبالوسائل المختلفة هذه القوى لزيادة نفوذها وتعزيز مصالحها في المجالات الاستراتيجيّة[3].

يبدو في انتشار الجماعات المُسلّحة على خطوط الصدع الطائفي- العرقي فرصة لاستعادة الثقة بين السكان والدولة، ومن ثمّ تقويض نفوذ الجماعات المُسلّحة التي تسهم في تكريس سياسات هوية عرقية- طائفية متشظية، الأمر الذي يقوّض بناء هوية شاملة؛ إذْ لم تقتصر الانقسامات بين المكوّنات الإثنية فحسب، بل امتد داخل المكوّن نفسه أيضاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر، انحاز جانب من الجماعتين المسيحية والأيزيدية في نينوى إلى الجماعات المُسلّحة المدعومة في بغداد، فيما جنح الآخر صوب الجماعات المدعومة من حكومة إقليم كردستان[4].

- **الجماعات المُسلّحة بديلاً وظيفياً للدولة**

لا يقتصر دأب الجماعات المُسلّحة، بوصفها بديلاً عن الدولة، لكسب السُّلطة عبر امتلاك وسائل الإكراه فحسب، بل من خلال التزويد بالثروة والخدمات أيضاً[5]، اتساقاً مع ذلك باتت هذه القوى مهمة جداً في سد ثغر الحكم في العراق، لتتجاوز بذلك سد الفجوة الأمنيّة إلى

(1) Erica Gaston and Andras Derzsi-Horvath, op.cit, p.58.

(2) Erica Gaston and Andras Derzsi-Horvath, op.cit, p.58.

(3) Ibid,p.59.

(4) Ibid, p.58.

(5) مروة حامد البدري، حزب العمال الكردستاني: الفاعل اللادولتي في سياق الصراع الدولي، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، العدد 34، أيلول/سبتمبر، 2018، ص72.

سد فجوة الخدمات[1]، فالدولة العراقيّة مستنزفة بسبب الفساد وافتقار المؤسسات الحكومية للقدرات التقنية، وتعاني من الروتين كما تعاني المحافظات والبلديات من مشاكل مشابهة. لذا توفر القوى بديلاً جاهزاً، وفي بعض الأحيان متفوقاً، إذْ تستولي في بعض الأحيان على عقود الشركات الحكومية غير القادرة على تنفيذ المهمّة[2]. لذا انخرطت بنحو متزايد في العديد من الأنشطة الرسمية وغير الرسمية[3]. وإذ يعود هذا النهج إلى بداية الاحتلال، عندما أنشأ جيش المهدي شبكة للخدمات الاجتماعيّة لتوفير الأمن والخدمات والعمالة التي تمس الحاجة إليها، والتي لم تستطع الدولة أو قوات الاحتلال توفيرها في تلك الأماكن[4]، إلا أن وتيرة هذا التدخل ازدادت، في ظل استمرار فشل الدولة، ولا سيما بعد هزيمة تنظيم داعش ليمتد إلى قطاع إعادة الإعمار[5]، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب، بل امتد إلى أبعد من المناطق المحررة[6]. ولما كان توفير الخدمات يتطلب-بطبيعة الحال- موارد كبيرة، فقد شجع ذلك الجماعات المُسلّحة على الانخراط بأنشطة غير مشروعة لتوفير هذه الموارد[7]. لذا نشطت هذه القوى، إضافة إلى المجال الاقتصادي المنظم، بالأسواق السوداء والتهريب عبر السيطرة على جزء من تجارة النفط والغاز، ولا سيما المناطق المحررة التي يسيطر عليها تنظيم داعش[8]. وتتقاسم هذه القوى السُّلطة في بيئة تكون فيها القواعد غير واضحة والأرباح هائلة. علاوة على ذلك، فإنّ كل مجموعة لديها القدرة والرغبة في استعمال العنف للحفاظ على مكانتها وتعزيزها في المنافسة[9].

---

(1) Philli Williams, Violent Non-State Actors And National and International security, 18 International Relations and Security Network (ISN), 2008 ؛https://www.files.ethz.ch/isn/93880/VNSAs.pdf , p.11.

(2) المجموعات شبه العسكرية في العراق: تحد لإعادة بناء دولة فعّالة، مجموعة الأزمات الدولية، تقرير الشرق الأوسط رقم ((188، تموز/يوليو، 2018، https://www.crisisgroup.org/middle-east-north-africa/gulf-and-arabian-peninsula/iraq/188-iraqs-paramilitary-groups-challenge-rebuilding-functioning-state، ص18.

(3) المصدر نفسه، ص18.

(4) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, op.cit, p.14.

(5) المجموعات شبه العسكرية في العراق، المصدر السابق، ص19.

(6) المصدر نفسه، ص9.

(7) Philli Williams, Ibid, p.11.

(8) المجموعات شبه العسكرية في العراق، المصدر السابق، ص18.

(9) المصدر نفسه، ص10.

وتجني الجماعات المُسلّحة ثلاث فوائد رئيسة من توفير المنافع العامة عبر أذرعها الاجتماعيّة؛ أولاً: إن تأسيس بنية تحتية للرعاية من شأنه إماطة اللثام عن فشل الدولة في تلبية ما يتعين عليها فعله بموجب العقد الاجتماعي، ومن ثمّ تحدي شرعية الدولة. ثانياً: تقدم منظمات الرعاية غير الرسمية للسكان كياناً بديلاً لوضع ولائهم فيه. ثالثاً وأخيراً: إن الجماعة سيكون لها دفق من الموارد يمكّنها من تحدي الدولة. ومن هنا باتت الجماعات المُسلّحة، التي تقدم خدمات بديلة تحدياً للدولة العراقيّة التي أخفقت في تأسيس مستويات عالية من الشرعية أو الدعم، طالما بدا تقديم الخدمات شكلاً من أشكال الحرب عبر توفير الخدمات والرفاه[1]. فعلى سبيل المثال لا الحصر، رأى الكثير من العراقيين في السابق أن جيش المهدي هو أحد مقدمي الأمن بفاعلية، وعارضوا نزع سلاحه ما دامت الحكومة غير قادرة على التدخل[2].

خامساً: الخاتِمة

في الوقت الذي ارتبط فيه ظهور الجماعات المُسلّحة وانتشارها في العراق ارتباطاً مباشراً بضعف الدولة وعجزها عن أداء وظائفها ولا سيما الأمنيّة، فإنّ غياب الإرادة والرؤية لإصلاح في مؤسسات الدولة، ولا سيما المؤسسة العسكريّة والأجهزة الأمنيّة، يعني تزايد نفوذ هذه القوى وتمددها على حساب الدولة. وإذا ما أخذنا بالحسبان أن إعادة بناء المؤسسة العسكريّة التي دمّرها الغزو الأمريكي عام 2003 يتطلب جيلاً أو أكثر، فإنّ وجود الجماعات على التقاطع القائم بين السياسة والأمن والاقتصاد، يعقّد من إعادة بناء دولة تسعى لاحتكار العنف وفرض إرادتها[3].

كما عزّزت البيئة المؤسساتية التي تشكلت في حقبة ما بعد 2005؛ مثل هشاشة المؤسسات واعتماد المحاصصة الطائفيّة – العرقية في مؤسسات الدولة، الكثير من الحوافز والفرص للجماعات المُسلّحة لاستغلال ذلك الضعف الهيكلي، ولاستغلال المناطق الرمادية في القانون لتخترق مؤسسات الدولة، وأن تكون لاعباً رسمياً في الوقت الذي تعمل فيه بنحو مستقل بعيداً عن سلطة الدولة ورقابتها. وإذ عملت تلك المقاربة المزدوجة على إزالة الخط

(1) Philli Williams, Ibid, p.11.

(2) Dylan O'Driscoll and Dave van Zoonen, op.cit, p.15.

(3) ينظر: المجموعات شبه العسكرية في العراق، المصدر السابق، ص17.

الفاصل بين الدولة الجماعات المُسلّحة، فهي جعلت من المستحيل على الدولة، في ظل هذه الظروف منع، أو التخفيف من وتيرة، اختراق هذه القوى لمؤسساتها وأداء أدوارها، الأمر الذي منحها هامشاً كبيراً للتمدّد على حساب الدولة.

الفصل السّابع عشر

الحشد الشّعبي

أ.د. خالد عليوي العرداوي[1]

أولاً: التمهيد

شهدَ العراقُ بعد سقوط حكم البعث في 9 نيسان/أبريل 2003 وضعاً غير مستقر في جميع المجالات لا سيّما السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، ترك تأثيراته السلبيّة في البيئة الداخليّة والبيئة الخارجيّة للدولة، فتآكلت سطوتها وسيادتها على إقليمها الجغرافي، وضعفت بشكل خطير المؤسسات الدستوريّة وسلطات إنفاذ القانون، وأصبح البلد رهينَ الفوضى والأزمات والصراع بين قوى الدولة واللا دولة. إن عدم الاستقرار في العراق كان ولا يزال ناجمًا عن أخطاء لا تُغتفر ارتكبتها سلطة الاحتلال الأمريكي وحلفاؤها، فضلاً عن الأخطاء التي وقعت فيها القوى السياسيّة الوطنيّة التي تسيّدت المشهد بعد الاحتلال، ولعلّ من أبرز الأخطاء التي ارتكبتها سلطة الاحتلال هي تخلّيها عن مسؤوليتها في حماية المؤسسات الرّسميّة للدولة وتركها عرضة للنهب والتدمير واسع النطاق[2]، ثمّ زِيدَ الطين بلة عندما قامت سلطة الائتلاف المؤقتة[3]، بحلِّ الجيش العراقي السابق في 23 أيار/مايو 2003[4].

---

(1) كلية القانون-جامعة كربلاء

(2) عملت قوات الاحتلال الأمريكي بعد غزوها العراق على توفير الحماية فقط لوزارتي الداخلية والنفط العراقيتين، فيما تركت بقية مؤسسات الدولة وعلى رأسها مخازن السلاح والذخيرة والمتاحف والمكتبات وغيرها عرضة للنهب والتدمير المقصود. يُنظر: مايكل اوترمان وآخرون، محو العراق: خطة متكاملة لاقتلاع عراق وزرع آخر، ترجمة انطوان باسيل، الطبعة الأولى، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2011)، ص 24-25.

(3) ينظر للمزيد عنها: سلطة الائتلاف المؤقتة، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/11/22، رابط الموقع: shorturl.at/ckyR9

(4) أمر سلطة الائتلاف المؤقتة رقم (2) في (23/ايار/2003).

إن حلَّ الجيش العراقي ترتّب عليه أمران خطيران[1]، **الأول:** تدمير البنية التحتيّة المتكاملة لمؤسسة عسكريّة وطنية تمّتلك قدرات مادية وبشرية هائلة، كان يمكن الاستفادة منها في ضبط الأمن في العراق، والحيلولة دون خروجه عن السيطرة، وعمل هذا القرار- قصير النظر- على تحويل عشرات الآلآف من الكوادر العسكريّة المدرّبة، من الضباط والمراتب، بعد تسريحهم، إلى عناصر ناقمة على الوضع الجديد، لما عانوه وعوائلهم من البطالة والفقر والتهميش والملاحقة، ممّا تركهم لقمة سائغة وجدت فيها التنظيمات الإرهابيّة فرصة سانحة للتلاعب بعقولهم وتجنيدهم والاستفادة من مهاراتهم في تهديد أمن الدولة ومواطنيها.

أما الأمر الثاني: فيتمثل في أنّ حلّ الجيش العراقي أوجد فراغاً أمنياً هائلاً مَلأَتْهُ القوات المحتلة وبعض دول الجوار بشكل مباشر أو بالوكالة، وتسبّب ذلك بجعل العراق ساحة رخوة وخندقاً متقدّماً لتصفية الحسابات الإقليميّة والدوليّة، وعلى رأسها حسابات الصراع بين الولايات المتحدة وإيران وحلفائهما[2]. ومن جانب آخر، ساعد غياب المؤسسة العسكريّة الوطنيّة الرّسميّة على تمدّد وتوالد تنظيمات مسلحة عديدة، مختلفة المشارب والأهداف، كالتنظيمات الإرهابيّة، فضلاً على التنظيمات العسكريّة المحسوبة على جهات سياسيّة وطنيّة أو تلك المنضوية تحت لواء العشائر أو غيرها، ما يعني دخول العراق إلى مرحلة خطيرة من فقدان وحدة القيادة والسيطرة على قراره الأمني، كانت لها تداعيات كارثية متعدّدة الأبعاد.

أمّا الأخطاء التي وقعت فيها القوى السياسيّة العراقيّة التي وصلت إلى السلطة بعد الاحتلال، فكثيرة للغاية، ويأتي في مقدّمتها تركيزها المبالغ فيه على عُقد ومخاوف الماضي، تلك العُقد والمخاوف التي هدّمت جسور الثقة بين العراقيين وجعلتهم يعانون من سطوة الدكتاتورية والتمييز وسوء الإدارة، إذْ انطلقت القوى الجديدة من هويّاتها المكوّناتية (الاثنيّة والدينيّة والمذهبيّة والمناطقيّة) لتجعلها الأساس في إدارة السلطة وبناء الدولة على مستوى النصوص القانونيّة، وتنظيم المؤسسات الدستوريّة، وتوزيع المناصب والمسؤوليات، وهو ما اصطلح على تسميتهبـ«المُحاصصة»، تلك الظاهرة التي أعطت الأولوية للهويّات الفرعيّة على حساب الهُويّة الوطنيّة، وتسببت بعدم نجاح صناع القرار في معالجة جروح الماضي، بل

(1) ينظر للمزيد: زولتان باراني وروبرت موزر، هل الديمقراطية قابلة للتصدير؟، ترجمة جمال عبد الرحيم، الطبعة العربية الأولى، (بيروت، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، 2012)، ص 302-303.

(2) ينظر: رائد الحامد، الحشد الشعبي خلفيات التشكيل الدور والمستقبل، (مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، إسطنبول، 2016)، ص5-6.

وأنتجت المزيد من المشاكل والأزمات والصراعات التي مزّقت التماسك الاجتماعي الوطني، وعرقلت تحقيق الاندماج والتعايش المجتمّعي.

لقد نتج عن الصراع السياسي حالة متقدّمة من التشرذم السياسي أوجد غياباً شبه كامل للتوافق بين الاتجاهين السياسي والأمني، وقصوراً واضحاً في التفكير الاستراتيجي، ما أضعف القدرة على مواجهة التهديدات والمخاطر سواء كان مصدرها من داخل أو خارج العراق، وقاد في النهاية إلى الإخفاق في التعامل مع خطر التنظيمات الإرهابيّة التي نشطت في الساحة العراقيّة بعد سنة 2003 [1].

فضلاً عن ما تقدّم، فإن المحاصصة أوجدت بيئة سياسيّة سيئة ساعدت على تقديم الولاء (للحزب، للقومية، للدين، للمذهب، للمنطقة الجغرافية...) على الكفاءة في إدارة السلطة، فترتب على ذلك وصول أشخاص غير مناسبين إلى سدة المسؤولية ما زاد من إخفاق مؤسسات الدولة، لاسيّما الأمنيّة والعسكريّة، وظهور الفساد متعدّد الأبعاد، ذلك الفساد الذي أنهك تلك المؤسسات وبدّد موازنات الدولة ومواردها بشكل غير مسبوق.

كل ما تقدّم وغيره لم يكن ليمرّ بسلام على العراق والعراقيين، فكانت النتيجة سلسلة متلاحقة من الأزمات الأمنيّة والسياسيّة بدأت بوصول العراق إلى حافة الحرب الأهلية بعد تفجير واحد من أكثر الأضرحة الدينيّة قدسيّة لدى الشيعة وهو مرقد الإمامين العسكريين في سامراء في 22 شباط/فبراير 2006، وبلغت ذروتها في سقوط الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي في 10 حزيران/يونيو 2014، حتى باتت وحدة العراق الجغرافيّة وسلامة وأمن مواطنيه محل شك لدى الكثير من المراقبين.

وفي ظل هذه الأوضاع المعقّدة والصعبة، ظهر كيان عسكري سُمّي بـ (الحشد الشعبي) ليكون واحداً من أكثر التشكيلات القتالية إثارة للجدل ليس بين العراقيين فحسب، بل وفي المحيطين الإقليمي والدولي. إن وجود هكذا تشكيلات قتالية مسلحة يقتضي أن يحظى بأهمية كبيرة من قبل الباحثين والمحلّلين المتخصصين، لا سيّما إذا كانت الحكومة العراقيّة الاتحادية ماضية باتجاه تأكيد قوتها، وتعزيز دور مؤسساتها الأمنيّة والعسكريّة. وإذا كانت

(1) حيدر علي حسين، الحشد الشعبي رؤية في الدور المستقبلي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية – الجامعة المستنصرية، بغداد)، العدد 63، المجلد 15، 2018، ص2.

كما ينبغي، جادّة في تلافي الأخطاء التي وقعت فيها القيادات السياسيّة التي أمسكت بزمام السلطة بعد الاحتلال الأمريكي، فتلافي الأخطاء السابقة مهمٌ للغاية في منع تكرار الحوادث البشعة التي حصلت في العراق.

ومن ثمّ، سيكون التعامل الجيّد مع موضوع الحشد الشعبي مدخلاً مهماً لتحقيق هذه الأهداف، هذا من جانب، ومن جانب آخر يعدّ فهم الظروف التي ظهر فيها الحشد الشعبي، وطبيعة تنظيمه، والدور المناط به، أموراً مهمّة وجوهرية للحكم له أم عليه، فضلاً عن توقع ما يجب أن يكون عليه وجوده المستقبلي في البناء المؤسسي للدولة، ففهم هذه الأمور سيثير أسئلة مشروعة حول مدى الحاجة إلى بقاء الحشد، وهل وجوده كمؤسسة ينسجم مع مصالح العراق الأمنيّة والعسكريّة، أم أنه ظهر لظروف معيّنة وسيزول مع زوال هذه الظروف؟

ينطلق البحث حول هذه الإشكالية من فرضية مفادها: إن وجود الحشد الشعبي جاء لحاجة أمنية استراتيجية هدفها تعزيز قوة الدولة العراقيّة واستعادة سيادتها، وهذه الحاجة بقيت مستمرّة ولن تزول بهزيمة تنظيم داعش الارهابي، ولكن استمرار الدور الفاعل للحشد يتطلب المزيد من التنظيم والتأهيل وتصحيح المسار، ليعمل بتناغم مع بقية المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة، وبما يضمن وحدة القيادة والسيطرة واتخاذ القرار في العراق.

اعتمد الباحث في إثبات فرضيته وتحقيق أهداف بحثه على المنهج الوصفي التحليلي، وأحياناً كان يلامس بعض مداخل المنهج النظمي.

بناءً عليه تمّ تقسيم الفصل على محورين: سيتطرق إلى فتوى الدفاع الكفائي من حيث المبرّرات، والمضامين، والنتائج. أمّا المحور الثاني فسيتطرق إلى الحشد الشعبي من حيث الوضع القانوني والمالي، والتنظيم، والدور القتالي، والرؤية المستقبليّة.

ثانياً: فتوى الدفاع الكفائي[1]: المبرّرات، المضامين، النتائج

تعدّ الفتوى واحدة من أمضى أسلحة المرجعيات الدينيّة الشيعية، وهي مظهر من مظاهر

(1) عُرفت الفتوى في وقتها بـ«فتوى الجهاد» لكن بعض المصادر المتخصصة حالياً لا سيما في الفقه تسالمت على إطلاق (فتوى الدفاع الكفائي) وليس الجهاد الكفائي على ما أصدره السيد علي السيستاني، بوصفه ردة فعل على هجوم شنّه داعش الإرهابي على العراق والدعوة للذود عن حياضه ضد الاعتداء عليه. ينظر: مقدام عبد الحسن الفياض، موسوعة فتوى الدفاع الكفائي.. دراسة في الأهمية والمضامين الجزء الثالث انموذجاً، مجلة العميد (العتبة العباسية المقدسة)، آذار، 2022، ص 25؛ صلاح محمد حسن شمسه، مباني

سلطتها الروحية على اتباعها، وتلجأ إليها، غالباً، عندما تعتقد أن المجتمع يواجه ظرفاً خطيراً يهدّد وجوده العقائدي أو وجوده الوطني، ولم تكن الدوافع الطائفية هي المحرض للفتوى وإنما «مبادئ الدين الحنيف، والحرص على كيان الإسلام، وكرامة المسلمين وحقوقهم»[1].

لقد استعملت المرجعيات الشيعيّة في النجف الأشرف سلاح الفتوى مرات عديدة في الماضي[2]، وفي كل مرة تكون له آثار متعددة الأبعاد على مسار الأحداث، وهذا ما حدث بالفعل عندما اضطرت إلى استعماله مجدداً في 13 حزيران/يونيو 2014، عندما أعلن الشيخ عبد المهدي الكربلائي ممثل السيد علي السيستاني المرجع الأعلى للشيعة في النجف الأشرف فتوى الجهاد الكفائي[3]، تلك الفتوى التي جاءت بعد ثلاثة أيام على سقوط مدينة الموصل بيد تنظيم داعش الإرهابي، وقد أجمعت الدراسات داخل وخارج العراق على أن تشكيل الحشد الشعبي مثّل استجابة لهذه الفتوى التي وفّرت له الغطاء الشرعي والعقائدي.

إن فهم مبررات فتوى الجهاد الكفائي، ومضامينها، والنتائج التي تمخّضت عنها يعد منطلقاً رئيساً لفهم طبيعة تشكيل ومهمّة الحشد الشعبي، وهذا ما سيتمّ العمل على بيانه في المحاور الفرعية الآتية:

الجهاد الدفاعي في الفقه الإسلامي فتوى الجهاد الكفائي للسيد السيستاني انموذجاً، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 2، العدد 61 (2021)، ص 335. وراجع أيضاً: الفصل الثالث من هذا الكتاب (الدور السياسي للمرجعية الدينية). (المحررون)

(1) كامل جاسم دهش وثامر مكي علي، من الشيخ الشيرازي إلى السيد السيستاني فتاوى حفظت وحدة العراق، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور التاريخي والفكري والعقائدي، الطبعة الاولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص25.

(2) من أبرز فتاوى المرجعيّة التي تركت تأثيرها في الذاكرة العراقيّة الاجتماعيّة والسياسيّة فتوى الجهاد للسيد محمد كاظم الخراساني في سنة 1911 للدفاع عن ليبيا بوجه الاحتلال الإيطالي، وللدفاع عن إيران بوجه الاحتلال البريطاني–الروسي عام 1912، وفتوى السيد محمد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني على العراق 1914، وفتوى الثورة للشيخ محمد تقي الشيرازي في سنة 1920 بوجه الحكم البريطاني. للمزيد من الاطلاع ينظر: المصدر نفسه، ص 29-37.

(3) انقسم الجهاد في الفقه الإسلامي على قسمين: الأول: الجهاد الأكبر وهو جهاد النفس وتهذيبها، وهو جهاد عيني لا يسقط عن الإنسان ولا يقوم به أحد سواه. والثاني-الجهاد الاصغر، أي جهاد الكفار الظالمين، وهو أيضاً على قسمين: ابتدائي، بمعنى إرسال جيوش المسلمين لمحاربة الكفار الظالمين. ودفاعي، عندما يحارب المسلمون دفاعاً عن أنفسهم وأموالهم وأعراضهم وأوطانهم. والجهاد الأصغر بشروطه، يكون واجبًا بالوجوب الكفائي، بمعنى «أنه يسقط عن كل فرد بقيام الآخرين به، إذا كان فيهم الكفاية»، وواجب بالوجوب العيني على الفرد عندما لا يقوم به غيره، وتكون فيه الكفاية لدفع الخطر، وتحقيق الهدف. للمزيد حول الموضوع ينظر: صادق الحسيني الشيرازي، جامع المسائل الشرعية، ط2، (بيروت، دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر والتوزيع، 2010)، ص ص 265-289.

1. مبرّرات فتوى الجهاد الكفائي

بعد سلسلة طويلة من الأخطاء التي ارتكبها صانع القرار العراقي بعد سنة 2003، فشلت الحكومات العراقيّة المتعاقبة في وضع العراق على المسار الصحيح الذي يحقق الاستقرار السياسي والأمني، كما لم تحسم الحرب على الإرهاب وتمنع الجماعات الإرهابيّة من التمدد، بل لم تُرسِ الأسس الصحيحة لبناء مؤسسات أمنيّة وعسكريّة مهنيّة متجانسة ومتكاملة على مستوى القيادة والسيطرة، والتدريب والتسليح، ودفع القصور الاستراتيجي داخل هذه المؤسسات إلى عدم ادراكها الفرق بين الحروب التقليدية (جيوش نظامية مقابل جيوش نظامية) والحروب اللامتماثلة (جيوش نظامية مقابل جماعات إرهابية) التي عاش تحت وطأتها العراق لمدة طويلة بعد سقوط نظام البعث[1].

لقد أوصلت هذه الأخطاء وما رافقها من سوء في الإدارة، والفساد، وغياب الرؤية الواضحة والإرادة الحقيقية لإعادة بناء الدولة، الأمور إلى حافة الهاوية، لا سيما في نهاية الدورة الثانية لحكومة السيد نوري المالكي، عندما تمكّن تنظيم داعش الإرهابي في العاشر من حزيران/ يونيو 2014 من السيطرة على مدينة الموصل، إذْ استيقظ العراقيون على صدمة أمنية كارثية صاحبها انكسار معنوي وتنظيمي خطير داخل أجهزتهم الأمنيّة والعسكريّة[2].

وما أن سقطت الموصل بيد تنظيم داعش حتى كشف الأخير عن نواياه بإعلانه تشكيل دولته «الإسلامية» المزعومة، وفقاً لعقيدة دينية متطرفة، «دولة لا تتطلب اعترافاً من أحد» كما يقول عزمي بشارة[3]، وتقسِّم العالم على قسمين: «دار إسلام وهجرة، ودار حرب، مسلمين وكفار»[4]. وهي لا تتردد في تدمير التراث والثقافة، كما حصل مع آثار الموصل ومعالمها

(1) ينظر: علي فارس حميد، الحشد الشعبي وإدارة الأمن الوطني: دراسة في الدور والمقاربات الأمنية، في: الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق، المحور الاجتماعي والأمني والسياسي، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص282.

(2) سليم حسين ياسين، الحشد الشعبي لمقاومة الاحتلال البريطاني للعراق عام 1914-1918 والحشد الشعبي لمقاومة داعش 2015: دراسة تاريخية، في: كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور التاريخي والفكري والعقائدي، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص103.

(3) عزمي بشارة، تنظيم الدولة المكنى داعش، الجزء الأول، الطبعة الأولى، (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، 2018)، ص20.

(4) المصدر نفسه، ص30.

الثقافيّة ذات الطبيعة التاريخيّة والعقائديّة، ناهيك عن التعامل القاسي الدموي مع الأقليّات الأخرى والمعارضين المسلمين لمنهج هذا التنظيم، وهذا ما كشفته المآسي التي تعرّض لها المسيحيون، والايزيديون، والصابئة المندائيون، والشيعة، والتركمان، والسُنّة المعارضون، فضلاً عن الفتاوى المتطرفة في النظر إلى التربية والتعليم الحديث.

فضلاً عن ما تقدّم لم تكن في شريعة التنظيم حُرمة للأعراض والأرواح، فسيقت الكثير من النساء إلى البيع كسبايا في سوق النخاسة، كما حصل مع النساء الإيزيديات في الموصل، وجرى قتل الناس بدم بارد في جميع المناطق العراقيّة التي سقطت بيد التنظيم، ولعلّ المثال الأكثر بروزاً على دموية التنظيم وأنصاره هو مجزرة سبايكر[1].

لقد أظهرت مأساة النساء الإيزيديات ومجزرة سبايكر وغيرها من الأحداث الوجه البشع للدولة التي يريد التنظيم الإرهابي إقامتها، وما يمكن أن تتعرض له حقوق الناس وحرياتهم من مخاطر جمة، خاصة بعد إعلان التنظيم عزمه على التمدد نحو بغداد والمدن الشيعية المقدسة ككربلاء والنجف. ولم يخفَ- أيضاً- استراتيجيته في التمدُّد خارج النطاق الجغرافي للعراق[2].

وحاولت الحكومة آنذاك بعد الانكسار العسكري الكبير، والخطر الإرهابي الداهم، تدارك الموقف، بإعلانها، بعد يوم واحد من سقوط الموصل، التعبئة الشاملة، والدعوة إلى تشكيل جيش رديف من المتطوعين لاستعادة المبادرة وإيقاف تمدد تنظيم داعش، إلا أنها فشلت، نتيجة فقدان الشعب الثقة بها، وتحميلها وبقية القيادات السياسيّة المسؤولية بإزاء ما آلت إليه الأمور[3].

هذه الظروف السياسيّة المعقّدة، والوضع الأمني والعسكري المنهار لم تترك مجالاً للشك في أن العراق يمرّ بمنعطف خطير لا يهدّد بسقوط الحكومة والقوى السياسيّة النافذة، بل يهدّد الكيان السياسي للدولة العراقيّة بكامله، وسلامة وأمن جميع العراقيين. ومع وجود تنظيم إرهابي متسلح بعقيدة دينيّة متطرفة، ويمتلك انضباطاً وولاءً شديداً، لم تعد تكفِ الأطر الأمنيّة والعسكريّة والسياسيّة التقليدية لمواجهته والانتصار عليه، وإنما تحتاج مواجهته

(1) عن هذه الجريمة البشعة التي وقعت على يد أفراد داعمين لتنظيم داعش بدوافع طائفية غير مبررة. يُنظر: الفصل الحادي والثلاثون: واقع حقوق الإنسان في العراق خلال عقدين، من هذا الكتاب. (المحررون)

(2) عزمي بشارة، المصدر السابق، ص32.

(3) رائد الحامد، المصدر السابق، ص10.

إلى تعبئة عقائدية مضادة، ليس على مستوى المبادئ والأحكام الدينيّة فحسب، بل – أيضاً- على مستوى الميثولوجيا المرتبطة بنهاية العالم وما تنطوي عليه من سرديات مُلهِمة تغذي الأفراد بسلاح حماسي يجعلهم يُقبلون على الموت بلا مبالاة[1].

إذًا، تطلَّب الاندفاع الجهادي لداعش اندفاعاً جهادياً معاكساً لا يقل عنه تماسكاً وحماساً، وقدرة على ردّ مقولاته والتغلب عليه في الانضباط والتعبئة، بعد أن تبيّن « أن الاستراتيجيّة العسكريّة العراقيّة لم تكن مهيّأة لكي تجابه عدواً إرهابياً منظماً ومسلحاً بعقيدة غريبة، تمكّن من جمع عناصره من دول العالم، وتنظيمهم، وتلقينهم بفكر متطرف»[2]. فجاءت فتوى الجهاد الكفائي في الثالث عشر من حزيران/يونيو 2014 لتشكل الضد النوعي للتنظيم الارهابي، ولتمثّل خط الدفاع الأخير في مواجهة وضع أمني وعسكري خطير يقتضي التعامل معه تعبئة شعبية شاملة وروحاً معنوية عالية للحفاظ على أمن العراق وشعبه[3].

2. مضامين فتوى الجهاد الكفائي

لا يمكن فهم فتوى الجهاد الكفائي التي أسّست للحشد بشكل واضح، ما لم يتمّ فهم المضامين التي انطوتْ عليها، كما أرادتها لها مرجعية النجف، لا سيّما أن كاتب هذه السطور عند قيامه بمراجعة المقالات والدراسات التي كُتبت حول الفتوى، وجد أن بعضاً منها لم يتوخَ الدقة في نقل نصّ الفتوى فضلاً عن اجتزاء بعض النصوص منها لأسباب ربّما ترتبط بنوايا الكاتب وانحيازه لفكرة محددة فيعمل على توظيف النصّ المُجتزأ في سبيل اثباتها، وربما، في بعض الأحيان، يكتفي الكاتب بنقل فقرات من الفتوى عن آخرين دون تكبد عناء الرجوع إلى النص الأصلي للفتوى.

إن بنود الفتوى وفقراتها تشكل نصاً واحداً يكمل بعضه بعضاً، وتعبر عن رؤية صاحب الفتوى وحدودها وأهدافها، لذا فإن فهم مضامينها لا يمكن الوصول إليه بالانحياز الفكري لجهة محدّدة، أو بفهم محدّد على حساب غيره، أيضاً لا يمكن فهمها بالنقل عن آخرين دون الرجوع إلى النص الأصلي.

(1) ينظر: عزمي بشارة، المصدر السابق، ص55 وما بعدها.

(2) حيدر علي حسين، المصدر السابق، ص6.

(3) ينظر: عمار ياسر العامري، الأبعاد السياسية والاجتماعية لفتوى الجهاد الكفائي، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور الاجتماعي والأمني والسياسي، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص467 وما بعدها.

بناءً عليه، فإن أفضل سبيل إلى ضمان فهم النص الحقيقي للفتوى هو أن يرجع الباحث إليها من خلال الاستماع لها عندما أُذيعت في المرقد الحسيني المطهّر يوم 13 حزيران/يونيو 2014، وبالقيام بذلك ستجد أن النص الكامل للفتوى يتكون من ستة بنود، وردت بالنص كما مبيّن في أدناه[1]:

«أولاً: إن العراق وشعب العراق يواجه تحدياً كبيراً وخطراً عظيماً، وأن الإرهابيين لا يستهدفون السيطرة على بعض المحافظات كنينوى وصلاح الدين فقط، بل صرّحوا بأنهم يستهدفون جميع المحافظات، ولاسيّما بغداد وكربلاء المقدسة والنجف الأشرف، فهم يستهدفون كل العراقيين، وفي جميع مناطقهم. ومن هنا فإن مسؤولية التصدي لهم ومقاتلتهم هي مسؤولية الجميع، ولا تختص بطائفة دون أخرى أو بطرف دون آخر.

ثانياً: إن التحدي وإن كان كبيراً إلا أن الشعب العراقي الذي عرف عنه الشجاعة والإقدام وتحمّل المسؤوليّة الوطنيّة والشرعيّة في الظروف الصعبة أكبر من هذه التحديات والمخاطر. فإن المسؤوليّة في الوقت الحاضر هي حفظ بلدنا العراق ومقدسات العراق من هذه المخاطر، وهذه توفّر حافزا لنا للمزيد من العطاء والتضحيات في سبيل الحفاظ على وحدة بلدنا وكرامته وصيانة مقدساته من أن تهتك من قبل هؤلاء المفسدين، ولا يجوز للمواطنين الذين عهدنا منهم الصبر والشجاعة والثبات في مثل هذه الظروف أن يدبّ الخوف والإحباط في نفس أي واحد منهم، بل لابد أن يكون ذلك حافزاً لنا لمزيد من العطاء في سبيل حفظ بلدنا ومقدّساتنا، قال تعالى في محكم كتابه الكريم: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اصْبِرُوا وَصَابِرُوا وَرَابِطُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾(سورة آل عمران:200)، وقال تعالى أيضاً: ﴿ أَمْ حَسِبْتمّ ان تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزُلْزِلُوا حَتَّىٰ يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ مَتَىٰ نَصْرُ اللَّهِ إلا إن نَصْرَ اللَّهِ قَرِيبٌ﴾(سورة البقرة:214)، وقال تعالى: ﴿ وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إنّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (سورة البقرة:190).

ثالثاً: إن القيادات السياسيّة في العراق أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية كبيرة، وهذا يقتضي ترك الاختلافات والتناحر خلال هذه الفترة العصيبة، وتوحيد موقفها وكلمتها

(1) ينظر: قناة العتبة الحسينية المقدسة على اليوتيوب في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة:2022/11/27، رابط الموقع: https://www.youtube.com/watch?v=aFO5KonPlcE

ودعمها وإسنادها للقوات المسلحة، ليكون ذلك قوة إضافية لأبناء الجيش العراقي في الصمود والثبات.

رابعاً: إن دفاع أبنائنا في القوات المسلحة وسائر الأجهزة الأمنيّة هو دفاع مقدّس، ويتأكد ذلك حينما يتضح أن منهج هؤلاء الإرهابيين المعتدين هو منهج ظلامي بعيد عن روح الإسلام، يرفض التعايش مع الآخر بسلام، ويعتمّد العنف وسفك الدماء وإثارة الاحتراب الطائفي وسيلة لبسط نفوذه وهيمنته على مختلف المناطق في العراق والدول الأخرى. يا أبنائنا في القوات المسلحة أنكم أمام مسؤولية تاريخية ووطنية وشرعية، فاجعلوا قصدكم ونيّتكم ودافعكم هو الدفاع عن حرمات العراق ووحدته، وحفظ الأمن للمواطنين، وصيانة المقدّسات من الهتك ودفع الشر عن هذا البلد المظلوم وشعبه الجريح.

وفي الوقت الذي تؤكد فيه المرجعية الدينيّة العليا دعمها وإسنادها لكم يا أبنائنا في القوات المسلحة تحثكم على التحلّي بالشجاعة والبسالة والثبات والصبر، وأن من يضحّي منكم في سبيل الدفاع عن بلده وأهله وأعراضهم فإنه يكون شهيداً إن شاء الله تعالى.

أيّها الأخوة والأخوات المطلوب أن يحث الأب ابنه، أن تحث الأم ابنها، أن تحث الزوجة زوجها على الصمود والثبات دفاعاً عن حرمات هذا البلد ومواطنيه.

خامساً: إن طبيعة المخاطر المحدقة بالعراق وشعبه في الوقت الحاضر تقتضي الدفاع عن هذا الوطن وأهله وأعراض مواطنيه، وهذا الدفاع واجب على المواطنين بالوجوب الكفائي، بمعنى أنّ من يتصدى له، وكان فيه الكفاية بحيث يتحقق الغرض وهو حفظ العراق وشعبه ومقدساته يسقط عن الباقين. ومن هنا فإنه على المواطنين الذين يتمكّنون من حمل السلاح ومقاتلة الإرهابيين دفاعاً عن بلدهم وشعبهم ومقدّساتهم عليهم التطوع للانخراط في القوات الأمنيّة لتحقيق هذا الغرض المقدس.

سادساً: إن الكثير من الضباط والجنود قد أبلوا بلاء حسناً في الدفاع والصمود وتقديم التضحيات، فالمطلوب من الجهات المعنية تكريم هؤلاء تكريماً خاصّاً لينالوا استحقاقهم من الثناء والشكر، وليكون حافزاً لهم ولغيرهم على أداء الواجب الوطني المُلقى على عاتقهم».

ومن خلال تحليل مضامين هذه الفتوى يمكن الخروج بالاستنتاجات الآتية:

1- إدراك المرجعية الدينيّة إدراكاً جيّداً لطبيعة الخطر الذي يواجه العراق في الوقت

الذي تمّ فيه إعلان الفتوى، وإن هذا الخطر لا يماثل ما قبله، فالموضوع لا يتعلق بجماعة أو حزب متمرّد على سلطة قائمة، بل يتعلق بتنظيم إرهابي عالمي خطير يستهدف العراق بكامل مساحته الأرضية وجغرافيته السكانية، ويتعدى حدود العراق إلى بقية دول العالم، ولن يتوقف خطره عند فرض السيطرة والإذعان على المواطنين، بل سيستبيحُ حياتهم وأعراضهم وأموالهم ومقدساتهم، فهو خطرٌ شاملٌ مُمِيتٌ لا يمكن التهاون معه أو السكوت عليه.

2- في الوقت الذي أوضحت فيه المرجعية طبيعة المنهج الطائفي والظلامي لتنظيم داعش ونزعته الدموية العنيفة اتجاه الآخر، حرصت على الترفع عن الأبعاد الطائفية في التعامل مع الموضوع، وانطلقت في مواجهته من منطلق النزعة الوطنيّة والإنسانيّة لحماية وحدة البلاد وأمن وكرامة العباد، وضرورة وقوف جميع العراقيين، بصرف النظر عن مشاربهم وانتماءاتهم وقفة رجل واحد لدفع الخطر عن أنفسهم وأعراضهم وأموالهم ومقدّساتهم، ترسيخا لنزعة التعايش والسلام والأمن فيما بينهم.

3- شخصت المرجعية بفتواها أزمة بناء الدولة العراقيّة بعد سنة 2003 إلا وهو تناحر القيادات السياسيّة وصراعها فيما بينها، ذلك التناحر والصراع الناجم عن المحاصصة السياسيّة ذات الأبعاد المتعددة، والذي أوصل الأمور إلى حافة الهاوية، ومكن التنظيمات الإرهابيّة من أن يكون لها موطئ قدم في الأرض العراقيّة، ولذلك طالبت المرجعية هذه القيادات بشكل مباشر بوضع حد لمسارها السياسي الخاطئ، وتحمل مسؤوليتها التاريخية والوطنيّة والشرعية من أجل حماية مصالح العراق وشعبه، بل إنها عدّت هذا الأمر عنصراً حاسماً في استعادة الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة القدرة على المبادرة لهزيمة الإرهاب.

4- لم تكن المرجعية غافلة عن الكم الهائل من الخذلان وعدم الثقة الذي أصاب الشعب العراقي، نتيجة الأداء السيء لقياداته السياسيّة وعدم تلبية حكوماته لطموحاته، فضلاً عن الخوف الناتج عن الصدمة الأمنيّة التي سببها الإرهاب، ولذلك عملت على إيصال رسالة واضحة للشعب أن الاستسلام للإحباط والخوف لن يكون في صالحه مع هذا الخطر المُميت، بل على جميع أفراده تحمّل المسؤولية بقدر عالٍ من الصبر والثبات والشجاعة.

5- عملت المرجعية من خلال الفتوى، على إظهار الاهتمام والتقدير الكبير للأجهزة الأمنيّة والعسكريّة، وهي بذلك أرادت مساعدة منتسبي هذه الأجهزة على التخلص من الإحباط والانكسار الذي أصابهم بعد سقوط الموصل وما تلاه، من جانب، ومن جانب آخر، أرادت

لفت انتباه القيادات السياسيّة والشعب إلى ضرورة دعم هذه الأجهزة وتأمين ما تحتاج إليه لاستعادة المبادرة وتحقيق النصر.

6- الاستحضار الواضح للمقدّس في الحرب مع الإرهاب، وهذا ينمّ عن فهم المرجعية الجيد لطبيعة العدو بشكل كامل، فعدو يحمل كماً كبيراً من الحافز والحماسة مصدرها الإيمان بنوع معيّن من الالهام المقدس، لا يمكن هزيمته إلا بإلهام مقدس يوازيه ويتفوق عليه في القوة، ولكن يعاكسه في الاتجاه، ولذا تجد عبارة حماية «المقدسات» حاضرة وبقوة في أكثر من مفصل من مفاصل الفتوى، كما تجد حضوراً مهماً تردد لأكثر من مرة لموضوع «المسؤولية الشرعية»، كما أن اختيار الآيات القرآنية الخمس الواردة في نصّ الفتوى تمّ بعناية كبيرة، وحمل دلالات رمزيّة يمكن فهمها بسهولة من قبل المتلقي، وقد وصل استحضار المقدس في الفتوى إلى ذروته المقصودة، بإضفاء سمة «المقدّس» على القتال مع الإرهاب، وصفة «الشهيد» على مَن يُقتل في أثناء ذلك، وهذا يعني مستوى مرتفعاً للغاية من الإعداد النفسي لعملية التعبئة الشاملة للشعب التي عزمت المرجعية على القيام بها.

7- عندما دعت المرجعية إلى تطوع المواطنين للجهاد بنيّة الوجوب الكفائي لم تحدّد المتطوعين بهُويّة دينية أو طائفية محدّدة، وإنما جعلت التطوع متاحاً لجميع العراقيين، بصرف النظر عن طوائفهم ودياناتهم وانتماءاتهم، وعدت القيام بذلك مسؤولية وطنية يتحملها الجميع، وأن ربط التطوع بالوجوب الكفائي دون العيني يدل أيضاً، على إحاطة المرجعية بمستلزمات الحرب مع الإرهاب، وأنها لا تحتاج إلى تحويل جميع المواطنين إلى مقاتلين، وإنما تحويل جزء منهم على أن يكونوا قادرين على حسم نتيجة الحرب بالنصر على الإرهابيين، وحماية أمن الوطن والمواطن.

8- لم تشر المرجعية في فتواها لا من بعيد ولا من قريب إلى أن تطوّع المواطنين سيتمّ خارج إطار الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة القائمة، بل ركزت على ضرورة انخراطهم في «القوات الأمنيّة لتحقيق هذا الغرض»، ولذا يمكن القول إن ما حصل بعد ذلك من توجيه لهؤلاء المتطوعين باتجاه الانضمام إلى تشكيل جديد خارج إطار الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة القائمة، أي الحشد الشعبي، كان اجتهاداً فرضته الضرورات الأمنيّة-العسكريّة والسياسيّة على صناع القرار[1]، ولم يكن بتوجيه مباشر من مرجعية النجف التي أصدرت فتوى الجهاد الكفائي.

(1) يرى اللواء علي الحمداني آمر لواء (11-لواء علي الأكبر) في هيأة الحشد الشعبي، « إن تشكيل الحشد

3. نتائج فتوى الدفاع الكفائي

بعد أن عرفنا طبيعة الظروف الصعبة التي ظهرت فيها فتوى الدفاع الكفائي ومضامينها، تتطلب الضرورة البحثية والتاريخية معرفة النتائج التي ترتبت عليها، فمعرفة هذه النتائج ستكشف مقدار التأثيرات التي تركتها الفتوى في سياق الأحداث، تلك التأثيرات التي تدل دلالة واضحة على مقدار الحاجة الماسة إليها، وأنها جاءت في الوقت المناسب تمّاماً.

بعد إعلان الفتوى مباشرةً تدافع العراقيون، لاسيّما في وسط وجنوب العراق، حيث المناطق الشيعية التي للمرجعية فيها تأثير روحي كبير، على التطوع للقتال من أجل محاربة الإرهابيين، حتى وصل عدد المتطوعين إلى مئات الالاف، لدرجة أن الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة واجهت صعوبة في تدريب وتسليح هذه الأعداد الكبيرة من المتطوعين، ولذا عبّر المتابعون للأحداث عن هذا الوضع بأنه تغيير كبير في المشهد العسكري من حالة الانكسار والإحباط إلى حالة الاندفاع والانتصار[1]. ولعلّ واحداً من النتائج الإيجابية المهمّة للفتوى هو أنها ساهمت في توحيد الرأي العام العراقي بدرجة كبيرة، وابتعاده إلى حد ما عن الانقسامات الطائفية والقومية، مع تأكيد الأكثر الأعم من المواطنين على ضرورة عدم انتهاك حقوق الناس المكفولة دستورياً، واحترامهم بعضهم للبعض الآخر[2].

لقد عزّزت الفتوى الروح المعنوية للمتطوع والمقاتل العراقي في الجبهة، كما عزّزت الروح المعنوية لعموم المواطنين، واكتسب القتال ضد الإرهاب بعداً عقائدياً مهماً، بعد أن عجزت الأبعاد الوطنيّة لوحدها عن استعادة الحماسة الشعبية للوقوف بوجه الإرهابيين، ممّا ساعد صناع القرار على توظيف الإمكانات والطاقات المتاحة لهم توظيفا أمثل بعد أن تحول المشهد العام من موقف الخوف والاستسلام إلى موقف التحدي والمواجهة الناجم عن الشعور بأن النصر حليف المجاهدين الصابرين[3].

الشعبي كتنظيم عسكري مستقل عن المؤسسة العسكرية العراقية آنذاك-أي وزارة الدفاع أثبت فائدته في الميدان، لأن المتطوعين الملبّين لفتوى الجهاد الكفائي لو انضموا إلى وزارة الدفاع في حينه، فانهم سيعانون من البيروقراطية والمشاكل التي عانت منها الوزارة وتسببت بانكسار الجيش العراقي أمام داعش في سنة 2014، ولتجاوز هذه الأسباب جاء تشكيل الحشد كتنظيم قتالي مستقل مفيدا للغاية في مواجهة الخطر الإرهابي والانتصار عليه». مقابلة خاصة اللواء علي الحمداني في 12 و2022/12/17.

(1) علي فارس حميد، المصدر السابق، ص288.

(2) كامل جاسم دهش وثامر مكي علي، المصدر السابق، ص44.

(3) للمزيد ينظر: صباح مهدي رميض، فتوى المرجعية من تحريم التنباك إلى الجهاد الكفائي: مقاربات تاريخية

وللتعبير عن الفارق الذي أحدثته الفتوى في الميدان، يصف اللواء العسكري العراقي المتقاعد الدكتور عماد علّو تأثير الفتوى بالقول: «شكلت فتوى المرجعية العليا... فاصلة تاريخية بين حالتين من النكوص والاستجابة القوية، حققت معها القوات المسلحة العراقيّة والحشد الشعبي انتصارات لا يمكن إلا أن نعدّها أنموذجاً للروح الحماسية الجديدة التي سادت المجتمع العراقي»[1].

وبناءً على ما تقدّم، يمكن القول إن للفتوى تأثيرها الإيجابي الكبير في استعادة الشعب العراقي لروح التحدي والاستعداد للموت في مواجهة الإرهاب وحماية الأرض والحرمات، وهذه هي الحالة النفسية المطلوبة لمواجهة خصمٍ عنيدٍ وقاسٍ ومستعدٍّ للموت كتنظيم داعش الإرهابي، فكما أن المقاتل الداعشي كان مندفعاً إلى الموت اعتقاداً منه أنه الطريق إلى الجنة، أصبح خصمه في الميدان لا يقل عنه إيماناً بأن الموت في ساحة المعركة سيكون أيضاً، طريقه إلى الوصول إلى الجنة، وتفاعل هذا الموضوع بطريقة رائعة مع وجود بيئة اجتماعيّة (أُسريّة وعشائريّة ومناطقيّة.. الخ) أصبحت داعمة بشكل كبير له، فتحوّلت معظم مناطق العراق وجميع مؤسساته الحكومية وغير الحكومية إلى ورشة عمل واحدة شغلها الشاغل هو كيفية دعم المقاتلين نفسياً ومادياً، في جميع الميادين، وكل حسب قدرته واستطاعته، ما يعني أن المرجعية حققت هدفها الأبرز وهو إجراء التعبئة الشعبية الشاملة لمواجهة الخطر الأمني الكبير الذي تعرّض له العراق.

ولا يقتصر تأثير الفتوى على ما تقدّم، بل كان من نتائج الفتوى الذي لا يزال مستمراً، حتى بعد هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، هو ظهور تشكيل عسكري جديد لديه المهارة والعدة والقوة الضاربة في الأرض العراقيّة، وقد أصبح هذا التشكيل مثار جدل محلي وأقليمي ودولي لأسباب عديدة وغايات مختلفة، وهذا التشكيل تأطر قانوناً تحت ما يسمّى بالحشد الشعبي، فما هو الحشد الشعبي؟

وتحليل النتائج والمعطيات، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور التاريخي والفكري والعقائدي، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص 170.

(1) عماد علو الربيعي، دور المرجعية العليا في النجف الأشرف في تفعيل الحافز الجهادي للحشد الشعبي، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور التاريخي والفكري والعقائدي، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص356.

ثالثاً: الحشد الشعبي: الوضع القانوني والمالي، التنظيم والدور القتالي، الرؤية المستقبليّة

كما ذكرنا آنفاً، لا يمكن الاستناد لفتوى الدفاع الكفائي وحدها لتبرير ظهور الحشد الشعبي كتنظيم عسكري مستقل، فقد رأينا من خلال تحليل مضامين الفتوى أنها لم تتطرق أبداً إلى إيجاد تشكيل قتالي جديد في العراق، يعمل مستقلاً عن الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة القائمة، بل إن الفتوى أشارت بوضوح تام إلى «انخراط المتطوعين في الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة»، ولذا من يتابع خطب الجمعة التي جاءت بعد خطبة الفتوى لن يجد فيها أية إشارة إلى مفردة الحشد الشعبي، بل دائما كانت المرجعية تصف المقاتلينبـ«أبنائنا المتطوعين». ولكن على الرغم من ذلك، عُدت الفتوى غطاءً شرعياً مناسباً لتشكيل الحشد، لأسباب عديدة ومتباينة جمعت بين الضرورات الأمنيّة-العسكريّة والأهداف السياسيّة[1]، علماً أن هذا المسار الذي أخذه الحشد توافق تماماً مع فكرة «الجيش الرديف» التي اقترحتها حكومة السيد المالكي سنة 2014، ولم تجد طريقها إلى التطبيق بسبب ضعف الثقة الشعبية بها، كما أسلفنا.

على أيّة حال، ظهر الحشد وتطور وأصبح واحداً من أقوى التنظيمات المسلحة التي أدت، ولا زالت تؤدي دوراً مهماً في محاربة الإرهاب من جانب، وإثارة الجدل السياسي، من جانب آخر.

إن هذا الدور الذي يلعبه الحشد الشعبي يتطلب الكثير من الفهم والتحليل، وتحديد ما له وما عليه، وللوصول إلى ذلك سيتمّ في هذا المبحث فهم المشروعية القانونيّة والوضع المالي للحشد، ومن ثمّ توضيح هيكليته التنظيمية ودوره القتالي، وأخيراً استشراف مستقبله في العراق.

في الفقرتين القادمتين سيتمّ: أولاً: تحديد المرتكز القانوني الذي استند إليه صانع القرار العراقي في إيجاد الحشد، وثانياً: بيان حجم تمّويله ضمن بنود الموازنة العامة السنوية للدولة، وكما يأتي:

(1) للاطلاع أكثر حول ملابسات الظروف الأمنية والسياسية التي وقفت خلف تشكيل الحشد الشعبي ينظر: ريناد منصور وفالح عبد الجبار، الحشد الشعبي ومستقبل العراق، (بيروت، مركز كارنيجي للسلام الدولي، 2017)، ص 20-23.

1. الوضع القانوني

لا يمكن إيجاد تنظيمات مسلحة في دولة ذات سيادة ما لم يضع صانع القرار في اعتباره المشروعية القانونيّة للقيام بهذه الخطوة، ولا يستثنى من ذلك الحشد الشعبي في العراق، والذي على الرغم من جميع التداعيات السياسيّة التي كمنت خلف ظهوره، إلا أنه يستند إلى قدر معقول من المشروعية القانونيّة في التنظيم والعمل، تلك المشروعية التي لا تقتصر على ما ورد في النصوص القانونيّة الوطنيّة، بل تشمل – أيضاً- المواثيق الدوليّة[1].

يعد تنظيم داعش الارهابي وفقاً للقانون الدولي خطراً وجودياً استهدف الإنسان والدولة في العراق بشكل مباشر، ومن ثمّ فإن اتخاذ الإجراءات الكفيلة بمواجهة هذا الخطر تنطوي على مشروعية عالية في القانون الدولي، استنادًا إلى ما يسمّى بحق «الدفاع الشرعي»، الذي هو «حق طبيعي يتمّتع به المعتدى عليه إلى أن تتحرك السلطات لإنقاذه ريثما يتمّكن من دفع الاعتداء الواقع عليه»[2]، وقد رسخت هذا الحق المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة التي نصت على: « ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينتقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء الأمم المتحدة، وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي، والتدابير التي اتخذها الأعضاء استعمالاً لحق الدفاع عن النفس تبلغ إلى مجلس الأمن فوراً. ولا تؤثر تلك التدابير بأية حال فيما للمجلس- بمقتضى سلطته ومسؤولياته المستمّرة من أحكام هذا الميثاق- من الحق في أن يتخذ في أي وقت ما يرى ضرورة لاتخاذه من الأعمال لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه»[3].

فضلاً عن ما ينص عليه الميثاق، فإن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3314) لسنة 1974 والخاص بتعريف العدوان يضع أعمال تنظيم داعش في خانة أعمال العدوان التي تتطلب مواجهتها وفقا لحق الدفاع المشروع، وهذا ما أشارت إليه الفقرة (ز) من المادة (3)

---

(1) ينظر للمزيد: كاظم جعفر شريف وسعود عويد عبد، الوصف القانوني للحشد الشعبي في القانون الدولي الإنساني، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور الإعلامي والقانوني، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص156-157.

(2) نهى شافع توفيق، الدفاع الوقائي عن النفس: دراسة نظرية تطبيقية في ضوء أحكام القانون الدولي المعاصر، دراسة منشور في موقع المركز الديمقراطي العربي في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة 2022/12/1، رابط الموقع: https:democrticac.deL?p=34746#_ftnrefl5

(3) المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة لسنة 1945.

من القرار المذكور عندما بيّنت أن من أعمال العدوان «إرسال عصابات أو جماعات مسلحة أو قوات غير نظامية أو مرتزقة من قبل دولة ما أو باسمها تقوم ضد دولة أخرى بأعمال من أعمال القوة المسلحة...»[1].

إن تنظيم داعش الذي جند اتباعه من مختلف دول العالم، وبما حصل عليه من دعم مالي وعسكري منقطع النظير من جماعات ودول أساءت تقدير الموقف إلى حد بعيد فحولته من عصابات إرهابية إلى تنظيم عالمي شديد القوة والبأس يدمر ويكتسح كل شيء يقف في طريقه، فإنه بلا شك يمثل عدواناً خطيراً على دولة ذات سيادة كالعراق، وإن توجه العراقيين للدفاع الشرعي عن أنفسهم بتشكيل الحشد الشعبي تبرره الأعراف والمواثيق الدوليّة، وقد جاء الرد على التهديد الداعشي متوافقا تماماً مع مبدأ «الضرورة والتناسب» في الدفاع الشرعي عن النفس[2]، إذْ لولا إعلان فتوى الجهاد الكفائي، والتعبئة الشعبية العامة الناتجة عنها من خلال تشكيل الحشد الشعبي وزجّه في ميدان القتال، وفي ظل أوضاع الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة آنذاك، لأخذت المواجهة مع التنظيم الإرهابي مسارات مختلفة، ولاستغرقت وقتاً أطول للحسم.

أما على صعيد القانون العراقي، فقد ذهبت الدراسات التي تمحورت حول الحشد إلى أن تشكيله يكتسب المشروعية القانونيّة، وفقاً لنص الفقرة (أولاً-أ) من المادة (9) من الدستور العراقي لسنة 2005 التي نصت على: «تتكون القوات المسلحة العراقيّة والأجهزة الأمنيّة من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء، وتخضع لقيادة السلطة المدنية، وتدافع عن العراق، ولا تكون أداة لقمع الشعب العراقي، ولا تتدخل في الشؤون السياسيّة، ولا دور لها في تداول السلطة»، وبالفعل حاول المشرّع العراقي تفعيل هذا النص في قانون الحشد والأوامر الديوانية ذات العلاقة، ولكن البعض يرى أن تشكيل الحشد من فصائل قتالية ما يُسمّى بـ«المليشيات» غير نظامية سيتعارض مع ما جاء في الفقرة (ب) من المادة نفسها (9) من الدستور، والتي نصت على: «يحظر تكوين مليشيات عسكريّة خارج إطار القوات المسلحة»، وهذا سيكون صحيحاً في حال بقيت هذه القوات عاملة خارج إطار القانون والسيطرة الرّسميّة للقيادة العسكريّة العليا في العراق.

(1) المادة (3-ز) من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (3314) لسنة 1974.

(2) يُقصد بالضرورة هو وجود خطر حاضر وداهم ولا توجد وسيلة أخرى للتصدي له. أما التناسب فهو أن يكون حجم الرد على الخطر متناسبا مع حجم الخطر ذاته. يُنظر: نهى شافع توفيق، المصدر السابق.

فضلاً عن ما تقدّم، يتوافق تشكيل الحشد مع ما أعطته المادة (78) من الدستور من صلاحيات لرئيس الوزراء بصفته المسؤول التنفيذي المباشر عن السياسة العامة للدولة، وما كفلته المادة (110)، التي أشارت في الفقرة (ثانياً) إلى إن من الصلاحيات الحصرية للسلطات الاتحادية «وضع سياسة الأمن الوطني وتنفيذها، بما في ذلك إنشاء قوات مسلحة وإدارتها، لتأمين حماية وضمان أمن حدود العراق، والدفاع عنه»[1]. انطلاقا من هذه المشروعية القانونيّة الدوليّة والوطنيّة، عمل صانع القرار العراقي على تنظيم وجود الحشد الشعبي، واجتهد منذ سنة 2014 على القيام بخطوات عديدة لترسيخ هذا الوجود في المنظومة الأمنيّة والدفاعية العراقيّة، ومنها[2]:

- أصدر مجلس الوزراء العراقي في سنة 2014 أمره الديواني رقم (47) بتشكيل مديرية الحشد الشعبي لتكون تشكيلاً تابعاً إدارياً وتنظيمياً إلى مستشارية الأمن الوطني العراقي وتحت رئاسة مستشار الأمن الوطني.
- 22 تموز/يوليو 2014 وجّه مجلس الوزراء وزارات الدولة بتحويل جزء من عجلاتها إلى وزارة الدفاع لتخصيصها إلى الحشد الشعبي.
- 30 تموز/يوليو 2014 خول مجلس الوزراء رئيس الوزراء باستكمال متطلبات الحشد الشعبي.
- 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2014 شمل مجلس الوزراء عوائل شهداء الحشد الشعبي بنفس مخصصات شهداء منتسبي الجيش العراقي.
- 7 كانون الثاني/يناير 2015 تمّ شمول موظفي الملاك الدائم في الحشد بمخصصات الطعام والخطورة.
- 24 شباط/فبراير 2015 قرر مجلس الوزراء إعفاء العقود التي تبرم من قبل الحشد من التعليمات الصادرة ضمن قانون الموازنة العامة للدولة.
- 7 نيسان/أبريل 2015 قرر مجلس الوزراء اعتبار الحشد الشعبي مؤسسة رسمية وعلى

(1) المواد (9، 78، 110) من دستور جمهورية العراق لسنة 2005.

(2) يحيى شعيب السلطاني وقاسم شعيب السلطاني، الحشد الشعبي والعقيدة العسكرية، بحث منشور في كتاب (الجهاد الكفائي ضمانة لمستقبل ووحدة العراق)، المحور الإعلامي والقانوني، الطبعة الأولى، (كربلاء-العراق، مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص225-227.

جميع الوزارات والهيئات الحكومية معاملته على هذا الأساس، وخضوع المخالفين من مقاتلي الحشد إلى قانون العقوبات العسكري.

- 24 شباط/فبراير 2016 صدر الأمر الديواني رقم (91) الخاص بإعادة تشكيل هيأة الحشد الشعبي لتكون جهازاً شبيهاً بجهاز مكافحة الإرهاب يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وترصد له موازنة مالية مستقلة، يضمّ قائداً ونائبًا للقائد على أن لا يقل عن 20 لواء ولا يزيد عن 25، فضلاً عن مديريات ساندة.
- وكانت أبرز الخطوات في ترسيخ المركز القانوني للحشد الشعبي هو صدور القانون رقم (40) في 14 كانون الأول/ديسمبر 2016 وهو قانون هيأة الحشد الشعبي، الذي أكّد في المادة (1- أولاً وثانياً وثالثاً ورابعاً) على الهيكلية التنظيمية للحشد وتمتّعه بالشخصية المعنوية بصفته جزءاً لا يتجزأ من القوات المسلحة العراقيّة، يرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة، وتحديد هيكليته حسب الأمر الديواني رقم (91) لسنة 2016 وإخضاع منتسبيه إلى القوانين العسكريّة العراقيّة النافذة، وفك ارتباطهم بالتنظيمات السياسيّة والحزبية، وأن يضمّ في صفوفه جميع مكونات الشعب العراقي، وحصر صلاحية إعادة انتشار وتوزيع قطعاته في المحافظات بالقائد العام للقوات المسلحة حصراً. فيما ذهبت المادة (2) من القانون إلى حصر تعيين قائد فرقة فما فوق في الحشد بموافقة مجلس النواب العراقي[1].

صفوة القول، إن ظهور الحشد الشعبي على الساحة العراقيّة جاء لحاجة استراتيجية مُلحّة اقتضتها طبيعة الظروف الأمنيّة والعسكريّة والسياسيّة التي وصل إليها العراق في منتصف سنة 2014، وهو مؤسسة أمنيّة عراقيّة محميّة بالدستور والقوانين العراقيّة النافذة، ولديه غطاء مناسب من المشروعية وفقا لنصوص المواثيق الدوليّة النافذة، وأن التشكيك بوضعه القانوني من قبل البعض يعدّ مساراً غير صحيح، ويفضي إلى جدل لا طائل من ورائه، معظمه جدل سياسي لا أساس له في القانون.

2. الوضع المالي

لم يأخذ البحث في موضوع تمويل الحشد الشعبي استحقاقه من الاهتمام في كثير من الدراسات التي كتبت حوله، لأسباب منها:

(1) قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016.

- عدم حيادية بعض الدراسات وانحيازها مع أو ضد الحشد الشعبي، ممّا جعل أصحابها منساقين وراء كيل المديح أو سوق الاتهامات للحشد، وهذا تسبّب – أحياناً- بغفلتهم عن الضرورات الموضوعية، وما تقتضيه مِن تأنٍّ وتعمّق وتحليل.

- سطحية البعض الآخر من الكتابات، واعتمادها على مصادر غير رسمية في الحصول على المعلومات، ولذا تجدها أحياناً تعطي أرقاماً ومعلومات غير دقيقة.

- الغموض وانعدام الشفافية لدى صانع القرار العراقي، وابتعاده عن كشف المعلومات الدقيقة، فيما يخص موضوع الحشد، ربما اعتقاداً منه أنه يحافظ على معلومات سرية غير قابلة للكشف، أو لارتباكه سياسياً وعدم إحاطته -أيضاً- بالمعلومات كاملة.

ومع الأخذ بالحسبان ما ورد في أعلاه، لن تزعم هذه الدراسة إحاطتها الكاملة بموضوع الحشد الشعبي، ولكنّها ستعرض ما يمكن عرضه والوصول إليه من معلومات، وحسب ما ورد في بعض المصادر الرّسميّة، تاركة بعض الفراغات التي هي بحاجة إلى أن تملأ من خلال دراسات أخرى أكثر إحاطة في المستقبل، فضلاً عن دور المعنيين في ذلك سواء في القيادة الأمنيّة والعسكريّة العليا في الدولة أم في قيادة الحشد نفسه، لتكون المعلومات حول مؤسسة الحشد شفافة وواضحة شأنها شأن بقية المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة العاملة في العراق.

إن أفضل المصادر لكشف حجم التمّويل المالي للحشد الشعبي، هي قانون الموازنة العامة السنوية للدولة العراقيّة، فهو مصدر رسمي صادر عن أعلى المؤسسات الدستوريّة في البلاد، وتشترك الهيئتان التنفيذية والتشريعية في إعداده ومناقشته والتصويت عليه وانفاذه. وليكون حجم التمويل المالي للحشد الشعبي واضحاً للقراء، ستجري مراجعة قانون الموازنة العامة للدولة للسنوات (2015-2021)[1]، فيما يتعلق بهيأة الحشد الشعبي ومقارنتها بوزارة الدفاع العراقيّة من حيث حجم التمّويل المالي السنوي وإعداد القوى البشريّة العاملة في كل مؤسسة، وكما مبين في الجدول أدناه[2].

(1) سيخلو الجدول من موازنة السنوات المالية (2014، 2020، 2022)، بسبب فشل الهيأتين التنفيذية والتشريعية في العراق في إصدار قانون الموازنة لهذه السنوات.

(2) ينظر: قانون الموازنة العامة رقم (2) لسنة 2015.
قانون الموازنة العامة رقم (1) لسنة 2016.
قانون الموازنة العامة رقم (44) لسنة 2017.

جدول (17-1) النفقات والقوى العاملة لوزارة الدفاع وهيأة الحشد الشعبي (2015-2021)

ت	المؤسسة	السنة الماليّة	اجمالي النفقات (الف دينار)	أعداد القوى البشريّة العاملة
-1	وزارة الدفاع العراقيّة	2015	10,780,537,028	362331
		2016	7,367,485,839	305000
		2017	8,780,974,439	306077
		2018	7,486,782,584	288242 [1]
		2019	9,056,284,700	288979
		2021	7,469,205,605	429219 [2]
-2	هيأة الحشد الشعبي	2015	1,000,000,000	لا توجد تفاصيل
		2016	1,745,094,520	110000
		2017	1,917,406,004	122000
		2018	1,682,989,544	122000
		2019	2,592,744,759	لا توجد تفاصيل
		2021	3,294,455,483	لا توجد تفاصيل

المصدر: الجدول من اعداد الباحث بناء على بيانات قوانين الموازنة الصادرة عن الحكومة العراقيّة.

إن مقارنة الوضع المالي لهيأة الحشد الشعبي بوزارة الدفاع، وإنهما يُشكّلان جزءاً من المنظومة الأمنيّة-العسكريّة للدولة العراقيّة يكشف عن جملة من الأمور، منها:

- في السنة الماليّة 2015 لم يتمّ ادراج الحشد الشعبي في جدول النفقات العامة لمؤسسات الدولة العراقيّة الممولة مركزياً الوارد ذكرها في قانون الموازنة لهذه السنة، كما لم يتمّ ادراجه في جدول القوى العاملة، ما يعني أن إعداده لم تكن معروفة، ربما لحداثة ظهوره على الساحة، فضلاً عن عدم تحديد جهة ارتباطه بصورة نهائية، ولكن

قانون الموازنة العامة رقم (9) لسنة 2018.

قانون الموازنة العامة رقم (1) لسنة 2019.

قانون الموازنة العامة رقم (23) لسنة 2021.

(1) قبل سنة 2018 كانت القوى العاملة في جهاز مكافحة الإرهاب تدرج ضمن القوى العاملة لوزارة الدفاع العراقية، وكانت أعدادها في سنة 2017 على سبيل المثال (13750) فردا، وفي سنة 2018 تم فصل الجهاز عن وزارة الدفاع ليكون مؤسسة مستقلة ترتبط برئيس الوزراء مباشرة، ولهذا تُظهر القوى العاملة في وزارة الدفاع نقصا في أعدادها خلال هذه السنة عن السنوات السابقة.

(2) هناك زيادة كبيرة غير مفهومة في أعداد القوى العاملة في وزارة الدفاع خلال هذه السنة تكاد تصل إلى الضعف عن السنة السابقة لها، على الرغم من أن موازنة الوزارة لنفس السنة قد انخفضت بشكل كبير عن السنة السابقة، وقد يكون الرقم ورد خطأ في قانون الموزانة أو هناك أمر مبهم يرتبط بالموضوع.

مع ذلك تمّ تخصيص (ترليون دينار عراقي) كتمويل له، وهذا التمويل ورد ذكره في المادة (4) الفقرة (ثالثاً) من قانون الموازنة التي تتحدث عن مناقلة الأموال العامة في الدولة، وهذا تمويل مالي ضخم لعدد مجهول من القوى البشريّة، وغالباً في مثل هذه الظروف يصبح تنظيم إنفاق المال العام دون الخشية من الهدر أمراً في غاية الصعوبة.

- في السنوات الماليّة 2016 و2017 و2018 وهي السنوات التي كانت تعمل فيها حكومة السيد حيدر العبادي نجد أن موازنة هيأة الحشد الشعبي قد ازدادت إلى ما يقترب من الضعف عن موازنة سنة 2015، وتمّ ادراجها ضمن نفقات رئاسة مجلس الوزراء، كفقرة تالية لفقرة نفقات مكتب رئيس الوزراء، والشيء الجيد الذي يُحسب لهذه الحكومة هو تحديد القوى العاملة لهيئة الحشد بـ (110) الف سنة 2016، و(122) الف للسنتين التاليتين، نعم, إن ذكر الأعداد لم يتمّ في جدول القوى العاملة في قانون الموازنة، وإنما ذكر كملاحظة هامشية بين قوسين في جدول النفقات، ولكن تحديد القوى العاملة بحد ذاته يعد أمراً صحيحاً، إذْ إنه ينظم عملية الإنفاق المالي دون خشية من الهدر في المال العام، إذا ما توفرت أدوات المراقبة والمحاسبة المناسبة، ولكن زيادة موازنة الحشد لم تقابلها زيادة مماثلة في موازنة وزارة الدفاع العراقيّة، بل على العكس تجد أن موازنة الأخيرة أخذت بالتناقص حتى وصل النقص فيها سنة 2016 و2018 إلى ما يقرب من ثلث حجم موازنتها سنة 2015. نعم قد تكون ظروف العراق الماليّة الصعبة الناجمة عن انخفاض أسعار النفط خلال هذه السنوات هي السبب، ولكن المفروض في هكذا ظروف أن تكون الزيادة والتخفيض في حجم الموازنات الماليّة للمؤسسات الأمنيّة والعسكريّة متوازناً ويشمل الجميع دون استثناء، حتى لا يحصل اختلال في عملية تجهيز وتطوير هذه المؤسسات.
- في السنوات الماليّة 2019 و2021 (زمن حكومتي السيد عادل عبد المهدي والسيد مصطفى الكاظمي) أصبحت موازنة هيأة الحشد الشعبي في جدول النفقات العامة لدوائر الدولة الممولة مركزياً مستقلة عن نفقات رئاسة مجلس الوزراء، حالها حال جهاز مكافحة الإرهاب، وجهاز المخابرات، وغيرها من مؤسسات الدولة، ويلاحظ أن هذه الموازنة قفزت بشكل كبير، عن السنوات السابقة، إذْ وصلت تقريباً إلى مقدار الضعف في سنة 2019، والضعفين في سنة 2021،

حتى أصبحت تعادل في السنة الأخيرة نصف موازنة وزارة الدفاع العراقيّة، على الرغم من ضخامة أعداد هذه الوزارة وجسامة المسؤوليات الأمنيّة التي تضطلع بها، ولكن الشيء اللافت لا يقتصر فقط على التضخم الكبير في موازنة الهيأة والانخفاض الغريب في موازنة وزارة الدفاع، وإنما تجد أن أعداد القوى العاملة في الهيأة غير مذكورة في جدول القوى العاملة الوارد في قانون الموازنة لهاتين السنتين، وهذا الأمر ربما كان بالإمكان تفهمه لو حصل في بداية تشكيل الحشد، كما هو الحال في سنة 2015، ولكنه غير مبرر، وغير مفيد حصوله بعد أربع سنوات على هزيمة تنظيم داعش الإرهابي، وتقريبا سبع سنوات ونصف على إعلان تشكيل الحشد الشعبي[1].

- والملاحظة الأكثر غرابة هي أنه عند مراجعة تقارير الماليّة العامة التي تنشرها وزارة الماليّة العراقيّة سنوياً، وتذكر فيها النفقات الماليّة الفعلية لمؤسسات الدولة، تجد أن هذه النفقات مذكورة لوزارة الدفاع، فهي على سبيل المثال للسنة الماليّة 2019 بلغت (5,831,979,571,169) الف دينار، كإجمالي نفقات جاريّة واستثماريّة، وللسنة الماليّة 2021 بلغت (6,909,786,713,718) الف دينار، وهذا يتيح للمتابع معرفة حجم الإنفاق الفعلي من التخصيص المالي الأصلي لكل مؤسسة، ولكن عند متابعة النفقات الفعلية لهيأة الحشد الشعبي لا تجد أي شيء يذكر في هذه التقارير[2]، فضلًا عن وجود مؤسسات أخرى غير مذكورة[3]، وهذا الأمر يشكّل عيباً في مقدار شفافية التقارير الماليّة الصادرة من الحكومة العراقيّة فيما يتعلق بالإنفاق المالي الحقيقي داخل مؤسسات الدولة.

(1) أعلن العراق هزيمة تنظيم داعش الإرهابي في العاشر من كانون الأول سنة 2017 من خلال بيان رسمي أذاعه رئيس الوزراء العراقي-انذاك-السيد حيدر العبادي من مدينة الموصل، بعد استعادتها من يد التنظيم، ولتنطوي بذلك صفحة التهديد العسكري لهذا التنظيم، أي تلك الصفحة التي كان فيها مبادرا وقادرا على الاستيلاء على الأراضي، وليتحول بعدها إلى تهديد أمني يحاول استغلال الفراغات والثغرات الأمنية لتنفيذ عملية مباغتة هنا أو هناك.

(2) ينظر للمزيد: تقارير المالية العامة، منشورة في الموقع الالكتروني لوزارة المالية العراقية في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/12/12، رابط الموقع:

http://www.mof.gov.iq/Pages/MOFPublicReports.aspx

(3) من هذه المؤسسات إضافة إلى هيأة الحشد الشعبي، جهاز المخابرات الوطني، وجهاز الأمن الوطني، وجهاز مكافحة الإرهاب.

وبصرف النظر عن الأسباب، فإن مقتضيات مأسسة هيأة الحشد، في إطار المنظومة الأمنيّة والعسكريّة بشكل خاص، والمنظومة المؤسساتيّة للدولة العراقيّة بشكل عام، يتطلب تلافي هذا الأمر، كونه مؤشراً غير سليم على عمل هيأة الحشد الشعبي بصفتها مؤسسة وطنيّة عراقيّة رسميّة، من جانب، فضلاً عما يمكن أن ينجم عنه من خلل في عملية انفاق المال العام، علماً أن هذا الخلل لن تجده في جميع مؤسسات الدولة الأخرى، ومنها مؤسسات حساسة للغاية كجهاز المخابرات الوطني، وجهاز الأمن الوطني، وغيرها، ففي جميع هذه المؤسسات يكون حجم موازناتها وقواها البشريّة العاملة معروفاً، ولا يكتنفه الغموض. ومن جانب آخر، فإن غياب الشفافية الماليّة داخل الهيأة يشكّل اليوم مصدراً مهماً من مصادر الانقسام والخلافات داخلها، وبين قياداتها، وما لم يتمّ تجاوز مشكلة غياب الشفافية الماليّة بسرعة وبشكل مهني فإنها ستقود إلى كثير من التداعيات في المستقبل[1].

رابعاً: تنظيم الحشد الشعبي

مرّ الحشد الشعبي منذ بداية الإعلان عن تشكيله إلى الوقت الحاضر بسلسلة من التطورات في اتجاه التنظيم والهيلكة، ممّا يدل على غياب الرؤية المسبقة لدى صانع القرار فيما يتعلق بتشكيل الحشد وقد جرى توظيفه أمنياً وسياسياً حسب مقتضيات الظروف والمصالح.

لقد بدأت مسيرة الحشد بالأمر الديواني رقم (47) في 18 حزيران/يونيو 2014، وبموجبه تمّ تشكيل مديرية الحشد الشعبي لتكون تابعة مالياً وإدارياً إلى مستشارية الأمن الوطني العراقي، تحت إشراف مباشر من مستشار الأمن الوطني[2]. وبعد تشكيل المديرية صدرت أوامر وقرارات عديدة من رئاسة الوزراء العراقي باتجاه تنظيم الحشد وتقوية شوكته من

(1) يقول اللواء علي الحمداني: « إن حجم الانفاق على التجهيز وعلى المقاتل داخل الحشد الشعبي، على الأقل، هذا ما نلمسه في حشد العتبات المقدسة وبعض الألوية الأخرى، قد انخفض كثيرا في السنوات الأخيرة، مقارنة بالسابق، على الرغم من أن موازنة الحشد في السابق كانت أقل كثيرا من موازنته في السنوات الأخيرة» ينظر: مقابلة خاصة مع اللواء علي الحمداني، المصدر السابق.

(2) على الرغم من اتفاق معظم الدراسات على أن ما تم تشكيله بموجب الأمر الديواني رقم (47) هو مديرية الحشد الشعبي، الا أن هناك من يخالف هذا الرأي ويعده غير صائب قانوناً، وأن ما تم تشكيله بموجب هذا الأمر هو لجنة الحشد الشعبي الوطني، وإن الإعلان عن تشكيل المديرية هو اجتهاد في غير محله من قبل السيد فالح الفياض مستشار الأمن الوطني في حينه. ينظر للمزيد: عبد القادر القيسي، دستورية هيئة الحشد الشعبي الوطني، مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة:2022/12/4، رابط الموقع: shorturl.at/lBDFW

الجوانب القانونيّة والإدارية والماديّة، وكانت أبرزها في عهد حكومتي السيد حيدر العبادي والسيد عادل عبد المهدي، ولعلّ أبرزها الأمر الديواني رقم (91) في 24 شباط/فبراير 2016، والذي بموجبه جرى إعادة هيكلة الحشد والاعتراف باستقلاليته ليكون حاله حال جهاز مكافحة الإرهاب العراقي، إذْ نصّ الأمر على[1]:

«1. يكون الحشد الشعبي تشكيلاً عسكرياً مستقلاً وجزءاً من القوات المسلحة العراقيّة ويرتبط بالقائد العام للقوات المسلحة.

2. يتألف التشكيل من قيادة وهيأة أركان وصنوف وألوية مقاتلة.

3. يخضع التشكيل ومنتسبيه للقوانين العسكريّة النافذة من جميع النواحي.

4. يتمّ تكييف منتسبي ومسؤولي وآمري هذا التشكيل وفق السياقات العسكريّة من تراتبية ورواتب ومخصصات وعموم الحقوق والواجبات.

5. يتمّ فك ارتباط منتسبي هيأة الحشد الشعبي الذين ينضمون إلى هذا التشكيل عن كافة الأطر السياسيّة والحزبيّة والاجتماعيّة ولا يسمح بالعمل السياسي في صفوفه».

ومثل هذا الأمر نقلة مهمّة في عملية تنظيم الحشد وجرى تعزيزها لاحقاً بإصدار قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016، إذْ تمّ في القانون الأخير تضمين ما ورد في الأمر الديواني (91) وفقاً لما ورد في (المادة 1-ثانياً)، فضلاً على منح الحشد الشخصية المعنوية (المادة 1-أولاً)، وأن يضم جميع مكونات الشعب العراقي (المادة 1-ثالثاً)، وجعل إعادة انتشاره وتوزيع قواته من صلاحيات القائد العام للقوات المسلحة (المادة 1-رابعاً)، وربط تعيين القادة فيه من قائد فرقة فما فوق بمصادقة مجلس النواب العراقي (المادة 2)[2].

وعلى الرغم من ذلك، أدرك صانع القرار الأمني والعسكري العراقي أن ما تقدّم غير كافٍ لتنظيم هيكلية الحشد، فذهب لاحقاً إلى إصدار الأمر الديواني رقم (237) في 1 أيلول/سبتمّبر 2019، وهو واحد من الأوامر المهمّة للغاية والتي تتطلب تطبيقاً مهنياً صحيحاً لجميع بنوده، إذْ مما جاء فيه ما يأتي[3]:

(1) الأمر الديواني (91) في 2016/2/24.
(2) قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016.
(3) الأمر الديواني رقم (237) في 2019/7/1.

«1. تعمل جميع قوات الحشد الشعبي كجزء لا يتجزأ من القوات المسلحة وتسري عليها جميع ما يسري على القوات المسلحة عدا ما يردّ به نصّ خاص، وتعمل هذه القوات بأمرة القائد العام للقوات المسلحة ووفق قانونها...والضوابط والتعليمات الصادرة بموجبه، ويكون مسؤولاً عنها رئيس هيأة الحشد الشعبي، الذي يعينه القائد العام للقوات المسلحة وترتبط به جميع تشكيلات الحشد الشعبي.

2. يتمّ التخلي نهائياً عن جميع المسمّيات التي عملت بها فصائل الحشد الشعبي في المعارك البطولية للقضاء على كيان داعش الارهابي، وتستبدل بتسميات عسكريّة (فرقة، لواء، فوج/الخ)، ويشمل ذلك الحشد العشائري أو أي تشكيلات أخرى محلية أو على صعيد وطني. كما يحمل أفرادها الرتب العسكريّة المعمول بها في القوات المسلحة أيضاً.

3. تقطع هذه الوحدات أفراداً وتشكيلات أي ارتباط سياسي أو أمري من التنظيمات السابقة المشار إليها في الفقرة (2) أعلاه.

4. تستطيع الفصائل التي لا تلتحق بالقوات المسلحة أن تتحول إلى تنظيمات سياسيّة خاضعة لقانون الأحزاب ولقوانين وضوابط العمل السياسي والمجتمعي السائدة، ويُمنع حملها السلاح إلا بإجازة، ولمقتضيات حماية مقراتها المدنية وقياداتها كما هو حال بقية التنظيمات السياسيّة.

5. تُحدد معسكرات تجمع قوات الحشد الشعبي تماماً، كما تُحدد بالنسبة لبقية القوات المسلحة، وتخضع ساحات تواجد الحشد لنظام المعركة الذي تمّ اقراره على وفق السياقات المعمول بها في القوات المسلحة.

6. تغلق جميع المقرات التي تحمل اسم فصيل من فصائل الحشد الشعبي سواء في المدن أو خارجها.

7. يمنع تواجد أي فصيل مسلح يعمل سراً أو علناً خارج هذه التعليمات، ويعدّ خارجاً عن القانون ويلاحق بموجبه.

8. تغلق جميع المكاتب الاقتصاديّة أو السيطرات أو التواجدات أو المصالح المؤسسة خارج الإطار الجديد لعمل وتشكيلات الحشد الشعبي كمؤسسة تعدّ جزءاً من القوات المسلحة».

وقد استجابت هيأة الحشد إلى التعليمات الواردة في هذا الأمر الديواني أعلاه بموجب كتاب رسمي صادر منها بتاريخ 29 تموز/يوليو 2019.

ومن ثمّ، جاءت الخطوة التالية من الحكومة العراقيّة بصدور الأمر الديواني رقم (328)

في 14 أيلول/سبتمّبر 2019 والذي بموجبه تمّ إعادة تشكيل قيادة العمليات المشتركة بإضافة هيأة الحشد الشعبي كعضو منسق في القيادة إلى جانب كل من: وزارة الدفاع، وزارة الداخليّة، جهاز مكافحة الإرهاب، جهاز الأمن الوطني، جهاز المخابرات الوطني، قيادة القوات البرية، قيادة الدفاع الجوي، قيادة طيران الجيش، قيادة القوة الجوية، وزارة البيشمركة[1].

وفي 17 أيلول/سبتمبر 2019، صدر الأمر الديواني رقم (331) وفيه جرت إعادة هيكلة هيأة الحشد الشعبي بشكل كبير، إذْ تضمنت الهيكلة الجديدة تنظيمه ليتكون من رئيس الهيأة ثمّ مكتب رئيس الهيأة، وأمين السر العام، ورئيس أركان الهيأة، ويتبع الأخير خمس معاونيات هي: معاون رئيس الأركان لشؤون العمليات، ومعاون رئيس الأركان لشؤون الاستخبارات والمعلومات، ومعاون رئيس الأركان للشؤون الإدارية والأفراد، ومعاون رئيس الأركان لشؤون الميرة، ومعاون رئيس الأركان لشؤون الطبابة والمقاتلين.

فضلاً عمّا تقدّم ضمّت الهيأة عشرة مديريات عامة هي: المفتش العام، مديرية الاعلام، مديرية العلاقات العامة، مديرية التخطيط، مديرية التوجيه العقائدي، مديرية التدقيق والرقابة، مديرية الأمن، مديرية الشؤون القانونيّة، مديرية الشؤون الإداريّة، مديرية الشؤون الماليّة، وتمّ لاحقاً دمج المديريتين الأخيرتين في مديرية واحدة هي الدائرة الإداريّة والماليّة العامة. وينضوي تحت هذه المديريات العامة عدد كبير من المديريات والأقسام، ويشمل عمل الهيأة الميداني ثمانية قيادات للعمليات هي: قيادة عمليات نينوى، وقيادة عمليات كركوك وشرق دجلة، وقيادة عمليات ديالى، وقيادة عمليات بغداد، وقيادة عمليات سامراء، وقيادة عمليات الفرات الأوسط، وقيادة عمليات الجزيرة، وقيادة عمليات الرافدين[2].

وهكذا انتظم الحشد الشعبي وأصبحت له قيادة وهيأة أركان ومساعدين لهيأة الأركان، ومديريات عامة ومديريات وأقسام وقواطع عمليات، فضلاً عن صنوف عسكريّة تنقسم على ألوية وفصائل وكل ذلك أمر جيّد ومطلوب، ولكن يبقى مدى تمّسك جميع الفصائل المنضوية في إطار الحشد بهذه الهيكلية وما ورد في قانون الهيأة والأوامر الديوانية ذات العلاقة أمر بحاجة إلى مزيد من المراجعة والتدقيق، مع وجود معلومات تشير إلى أن الالتزام الكامل بما ورد لم يتحقق تماماً[3].

(1) الأمر الديواني رقم (328) في 2019/9/14.

(2) الأمر الديواني (331) في 2019/9/17.

(3) يُنظر مقابلة خاصة مع اللواء علي الحمداني، المصدر السابق.

وتتضح الصورة أكثر حول الخلل الموجود في البنية التنظيمية للحشد عند محاولة تحديد عدد القوى البشريّة العاملة في هيأة الحشد الشعبي، وخاصة عدد الألوية القتالية، إذْ يجد الباحث أن الكتابات التي تناولت الموضوع لا تتفق على عدد معين، وتزداد هذه الإشكالية تعقيداً مع غياب البيانات الرّسميّة ذات العلاقة، بل وأحياناً يحصل تضارب بين هذه البيانات، ففي الوقت الذي صدر فيه الأمر الديواني رقم (91) تكلم المتحدث الرسمي باسم الهيأة، آنذاك، السيد أحمد الأسدي بأن الحشد الشعبي سيتكون من عدد من الألوية القتالية « لا يقل عن 20 ولا يزيد عن 25»[1]، ولكن هذا العدد تمّ تجاوزه كثيرا فظهر من يحدد عدد الألويةبـ(51) لواء[2]، أمّا الكاتب في شؤون الجماعات المسلحة الراحل هشام الهاشمي، فقد حدد عدد الوية الحشد الشعبيبـ(64)[3].

وهناك من لا يتحدث عن ألوية داخل الحشد وإنما يتكلم عن فصائل، فتجد، أيضاً، أن أعداد الفصائل غير محددة بدقة وتختلف من دراسة إلى أخرى بين من يحددهابـ(42)[4]، وبين من يحددهابـ(67)[5]، فيما يعتقد رائد الحامد أن عددها وصل في سنة 2016 إلى (70) فصيل[6]، ويرى هشام الهاشمي ان عددها هو (119) فصيل في سنة 2020[7].

وكما لم تتفق المصادر أعلاه وغيرها على عدد ألوية/فصائل الحشد الشعبي، فانها لم تتفق، أيضاً، على أعداد مقاتليه، إذْ تراوحت التقديرات بين (130) الف و(180) الف، وهذا

(1) ينظر للمزيد: أمر ديواني لهيكلة الحشد الشعبيبـ20 لواء، تقرير خبري منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/12/3، رابط الموقع:
https://n.annabaa.org/iraq/11031

(2) ينظر للمزيد: أرقام وأسماء ألوية الحشد الشعبي المقدس، منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/12/3، رابط الموقع:
https://www.kitabat.info/subject.php?id=103175

(3) هشام الهاشمي، الخلاف الداخلي في هيئة الحشد الشعبي، تقرير منشور بتاريخ 2020/7/1 في الموقع الالكتروني لمركز صنع السياسات في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/11/15، رابط الموقع:
https://www.makingpolicies.org/ar/posts/internal-dispute-in-alhashd-alshaabi.php

(4) جواد كاظم حطاب، مصدر سبق ذكره، ص 108.

(5) تشكيلات الحشد الشعبي، مقال منشور في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/12/1، رابط الموقع: https://alssaa.com/post/show/8654

(6) رائد الحامد، المصدر السابق، ص 16-18.

(7) هشام الهاشمي، المصدر السابق.

العدد غير معروف بدقة حتى لبعض قادة الحشد الشعبي وهذا ما قاله اللواء علي الحمداني آمر لواء (11- لواء علي الأكبر) لكاتب هذه السطور، الذي يعتقد أن عدد افراد الحشد ربما وصل إلى 200 الف[1]. وعلى أي حال، فإن الجغرافية البشريّة للحشد، أي الانتماءات الاجتماعيّة لأفراده، تمّتد لتشمل العراقيين من الشيعة والسُنّة، والأقليات الدينيّة والقوميّة، مع هيمنة مطلقة للشيعة على المناصب القياديّة والإداريّة داخل الهيأة، فضلاً عن نسبتهم الكبيرة قياساً إلى المجموع الكلي لمقاتلي الحشد[2].

يتضح مما تقدّم، أن الحكومات العراقيّة المتعاقبة قد سارت في المسار الصحيح في محاولة تقنين وتنظيم عمل الحشد الشعبي، لاسيّما بعد انتهاء الأعمال القتالية مع تنظيم داعش، ويشكّل قانون رقم (40) لسنة 2016، والأوامر الديوانية التي سبقته وجاءت بعده، مرتكزاً مهماً في تحقيق هذا الهدف وضمان مأسسة عمل الحشد ضمن المنظومة العسكريّة في العراق، ولكن تهاون هذه الحكومات، لاسيّما حكومتي السيد عادل عبد المهدي والسيد مصطفى الكاظمي عن كشف العدد الحقيقي للحشد وتحديد عدد ألويته وفصائله ومجموع القوى العاملة فيه، يدل على أن الطريق لا يزال طويلا أمام صانع القرار العراقي لتحقيق أهدافه، وربّما لا يقتصر هذا الموضوع على مؤسسة الحشد لوحدها، بل يشمل كافة التشكيلات الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة، التي وعلى الرغم من وجود البيانات الرّسميّة عن أعدادها ونفقاتها إلا أنها لا زالت تعاني خللاً جوهرياً في بنيتها التنظيمية القانونيّة، وفي وحدة القيادة والسيطرة داخلها، نتيجة تعدد مصادر صنع القرار فيها، ناهيك عن الصراعات السياسيّة، والفساد وغيرها من الأمور الأخرى التي تؤثر عليها سلبا.

خامساً: الدور القتالي للحشد الشعبي

لعب الحشد الشعبي دوراً مهماً في محاربة وهزيمة تنظيم داعش، وشكل وجوده مرحلة فاصلة في مواجهة الخطر الإرهابي الذي سببه التنظيم، فقد استطاع أن يؤسس لقوة جمعت «بين حرب العصابات وحرب الجيوش...ممّا ساهم في تعزيز التلاحم بين اللجان الشعبية والجيش العراقي»[3]، ونجح في « تقديم الدعم اللوجستي الميداني للجيش العراقي،

(1) مقابلة خاصة مع اللواء علي الحمداني، المصدر السابق.

(2) ينظر للمزيد، المصدر السابق.

(3) حيدر علي حسين، المصدر السابق، ص9، وينظر للمزيد: جواد كاظم حطاب، المصدر السابق، ص107.

وبشكل ملحوظ تمكّنت فصائل الحشد من الحاق خسائر كبيرة في تنظيم داعش، وإيقاف تقدّمه...»[1].

لقد أثبت الحشد منذ دخوله إلى ميدان الحرب أنه يأتي كاستجابة مناسبة للظروف التي انتجته، بصرف النظر عن النوايا والأهداف السياسيّة التي حكمت معادلة السلطة في العراق قبل وبعد تأسيسه، ولذا أعطى دعماً هائلاً للمؤسسات الأمنيّة والعسكريّة وساعدها على تحقيق الانتصار تلو الانتصار في معارك تحرير الأراضي التي سيطر عليها الإرهابيون، ومنها على سبيل المثال: استعادة السيطرة على ناحية العظيم في ديالى في 27 تموز/يوليو 2014، وفك الحصار عن ناحية أمرلي بعد ثمانين يوماً من الحصار الداعشي لها في 31 آب/أغسطس 2014، واستعادة السيطرة على ناحيتي السعدية وجلولاء في تشرين الثاني/نوفمبر 2014، وتحرير مدينة جرف الصخر في بابل 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، واستعادة السيطرة على مدينة الضلوعية في صلاح الدين في 30 كانون الأول/ديسمبر 2014. وفي سنة 2015 استمرّ الأداء القتالي الناجح للحشد، فتجد أنه ساهم بدور فاعل مع الجيش العراقي في السيطرة على مدينة تكريت (مركز محافظة صلاح الدين) في نيسان/أبريل من هذه السنة، وتحرير مدينة بيجي في تشرين الأول/نوفمبر، ومن ثمّ تحرير مدينة الرمادي في 27 كانون الأول/ديسمبر. كما اشترك في 26 حزيران/ يونيو 2016 في تحرير مدينة الفلوجة، وسهل الوصول في نهاية سنة 2017 إلى تحرير مدينة الموصل وإعلان الحكومة العراقيّة النصر على داعش باستعادة جميع الأراضي التي كانت خاضعة للتنظيم.

نعم ,لم يحقّق الحشد لوحده الانتصار لولا التعاون والتكامل في الدور القتالي مع قوات الجيش وبقية الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة كقوات مكافحة الإرهاب والشرطة الاتحادية وغيرها، فضلاً عن الدعم والإسناد الجوي الذي قدّمه التحالف الدولي لعمليات تحرير الأراضي العراقيّة من دنس داعش، ولكن وجود الحشد سرّع بشكل كبير استعادة القوات المسلحة العراقيّة للمبادرة بعد أن خسرتها لمصلحة الإرهاب في منتصف سنة 2014، وأعطى وجوده دفعاً معنوياً ودعماً شعبياً كبيراً للمقاتلين، مما عجّل، في النهاية، من هزيمة الإرهاب وتحقيق

(1) عبد الله محمد خلف الجبور، الحشد الشعبي في العراق بين التوازنات الإقليمية والمتغيرات المحلية، (عمان-الأردن، مؤسسة فريدريش ايبرت، 2021)، ص10.

النصر في حرب قاسية كان يتوقع لها البعض أن تستمر لثلاثين سنة[1]، ولكن تمّ حسمها بتأثير فتوى الجهاد الكفائي، وتضحيات العراقيين من جميع المكونات وجميع الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة وبضمنها الحشد الشعبي في ثلاث سنين.

سادساً: الرؤية المستقبليّة للحشد الشعبي

فتح زوال الظروف الأمنيّة والعسكريّة الصعبة التي مرّ بها العراق بعد سقوط الموصل وما تلاها من أحداث المجال لكثير من النقاش حول مستقبل الحشد الشعبي، فظهر من يطالب بإلغاء الحشد او تحجيم دوره بحجة التكاليف الباهضة لتسليحه وإدامته، وطبيعة تركيبته المختلفة عن بقية المؤسسات العسكريّة العراقيّة الرّسميّة، فضلاً على زوال الأسباب الموجبة لتأسيسه[2]. وهذا النقاش بحد ذاته هو أمر إيجابي، عندما يصب في مصلحة العراق بعيداً عن أي انحياز غير موضوعي مع أو ضد الحشد، فكما أن صانع القرار مطالب بتحليل الأسباب والظروف التي مكنت التنظيمات الإرهابيّة من الحاق الانكسار والأضرار الفادحة بالدولة العراقيّة بعد سنة 2003، لتجنبها ومنع تكرارها، فهو، أيضاً، مطالب بمراجعة وتقييم أداء جميع مؤسساته الأمنيّة والعسكريّة، ومنها الحشد، للحكم على مدى فاعليتها وجاهزيتها أولاً، ومقدار الحاجة إلى استمّراريتها ثانياً. ومن ثمّ، أن تكون مصالح العراق العليا هي البوصلة التي تحسم قراراته ومواقفه، لا الميول السياسيّة أو الانتماءات والمصالح الضيقة.

لقد تأسس الحشد الشعبي، كما أشرنا في موضع سابق من هذا الفصل، بسبب الحاجة الاستراتيجيّة للأمن الوطني العراقي، وأثبت فاعليته القتالية وقدرته الجيدة على دعم وإسناد الجيش العراقي في الظروف الصعبة، وزوال الظروف الصعبة الدافعة إلى تأسيسه لا يعني زوال الحاجة الحشد، فالعراق بموقعه الجيو-استراتيجي سيبقى دائماً بحاجة لوجود قوات مسلحة متأهبة، تحميه وتدافع عن مصالحه، ولذا ليس من المنطق الذهاب وراء خيار حلّ الحشد طالماً يشكّل جزءاً فاعلاً في قواته المسلحة، فعلى الرغم من اختفاء الخطر العسكري للتنظيمات الإرهابيّة، إلا أنها لا زالت تمثل تهديداً مستمراً للأمن الوطني، ناهيك عن تعرّض

(1) هذا ما أعلنه وزير الدفاع الأمريكي الأسبق ليون بانيتا في سنة 2014 عندما صرح بان الحرب مع داعش «قد تستمر لثلاثين عاما» منتقدا بذلك سياسة بلاده في ظل إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في العراق وسوريا، محمّلا إياها المسؤولية عن صعود نجم داعش في هذين البلدين.

(2) ينظر للمزيد: حيدر علي حسين، المصدر السابق، ص10-11.

العراق المستمر إلى التدخلات الخارجيّة المعادية لبعض الدول الإقليميّة وغير الإقليميّة، والتي لا يمكن وضع حد لها إلا بوجود قوة ردع وطنية قوية.

إذًا، يبقى وجود الحشد الشعبي كقوة عسكريّة عالية الكفاءة والتماسك القتالي أمراً مفيداً في تعزيز قوة الردع الوطني للعراق، ولكن مستقبل هذه القوة يتوقف، إلى حد بعيد، على دورها الإيجابي داخل المنظومة الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة، وهذا لن يتحقق بصورة جيدة إلا في ظل الشروط الخمسة الآتية:

1. أن يلعب الحشد دوراً تكاملياً بنّاءً مع المنظومة الأمنيّة والعسكريّة الشاملة للعراق، وخضوعه التام لقرارات قيادتها العليا، بما يضمن عدم تعدد أو تقاطع مراكز صنع القرار الأمني والعسكري على مستوى القيادة والسيطرة.

لقد أشار البعض إلى أن الحشد يتصرف أحياناً «بقرار مستقل عن قيادة الجيش العراقي في ميدان المعارك وخارجها، وله صلاحيات منحها لنفسه تتعدى حدود صلاحيات الجيش ووحداته...»[1]، وللأسف وجدنا دلائل على حصول مثل هذه الأحداث في مناسبات عديدة ولدوافع وأسباب مختلفة، لاسيّما اثناء احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019، وخلال حكومة السيد مصطفى الكاظمي. وحصول ذلك في بداية تأسيس الحشد وهو لا زال مجرد تجربة جديدة غير مكتملة بالمعايير العسكريّة ربما يمكن تبريره، ولكن الآن وفي المستقبل من الضروري تجنبه تماماً، إذْ من الضروري لهذه القوة العسكريّة التي يمثلها الحشد أن تبلغ مستواها المطلوب من النضج والكفاءة، لتؤدي ما عليها بصورة صحيحة، وتحقيق هذا الهدف المهم يحتاج إلى النظر بجدية وبقدر عالٍ من الاهتمام إلى مقترح إعادة هيكلة المنظومة الأمنيّة والعسكريّة في العراق بكاملها، وبما يضمن تشكيل قيادة عامة للقوات المسلحة يكون الحشد الشعبي جزءاً منها بدلاً عن قيادة العمليات المشتركة المعمول بها الآن، وهناك قيادات في الحشد الشعبي لا تعترض على هذا المقترح، وتراه مفيداً إذا ما صبّ في اتجاه ضمان عمل الحشد وبقية المؤسسات العسكريّة تحت القيادة المباشرة الحقيقية للقائد العام للقوات المسلحة[2].

2. الالتزام الفعلي، وليس على الورق فقط، بما ورد في قانون هيأة الحشد الشعبي رقم (40) لسنة 2016 والأوامر الديوانية ذات العلاقة، كونها توفر قدراً مناسباً من الغطاء القانوني

(1) رائد الحامد، المصدر السابق، ص 36.

(2) يُنظر: مقابلة خاصة مع اللواء علي الحمداني، المصدر السابق.

والتنظيمي لإعادة هيكلة الحشد، وفقاً للسياقات العسكريّة الصحيحة المعمول بها في العراق، وبما ينسجم مع حاجات ومصالح الدولة العليا، خاصة ما يتعلق منها بمنع الحشد من لعب أي دور سياسي وفصله عن الأحزاب والقوى والشخصيات السياسيّة والدينيّة والاجتماعيّة التي كان لها دور في تشكيل بعض فصائله، واخضاعه إلى القيادة الفعلية للقائد العام للقوات المسلحة، وتطبيق الضوابط العسكريّة ذات العلاقة فيما يخص تجنيد أفراده وتدريبهم وتسليحهم، وتنظيم شؤونهم المرتبطة بالرواتب والمراتب والتصنيف والترقية والقيادة، والعمل على إعادة انتشاره خارج المدن، وإبعاده من الانخراط في الأعمال الاقتصاديّة التي لا تتناسب مع وضعه الأمني والعسكري، فضلاً على التزام الشفافية في عرض بيانات أعداده وتمويله وتجهيزه وانتشاره على الأقل لدى صانع القرار العراقي، وتفعيل آليات المحاسبة والمراقبة داخل صفوفه، فهذه الأمور مفيدة تماماً لمأسسة الحشد من جانب، وحمايته من التفكك أو التعرض إلى الاتهام محلياً أو دولياً من جانب آخر.

3. تجنّب الانقسام الداخلي للحشد، سواء على مستوى الانتماء السياسي والمرجعي، كما أشار إلى ذلك العديد من الكتاب والخبراء[1]، أم على مستوى التنظيم القتالي، لاسيّما أن انقسام الولاء غالباً ما يكون هو الدافع إلى الانقسام على مستوى التنظيم، وهذا ما لاحظناه بشكل واضح بعد هزيمة تنظيم داعش في نهاية سنة 2017، إذْ برزت في سنة 2018 وما بعدها الخلافات داخل هيأة الحشد لأسباب عديدة بعضها مرتبط بطريقة توزيع المناصب القيادية، وبعضها الآخر مرتبط بتفاوت حجم الدعم المالي وبرامج التسليح بين فصائله، وأدت هذه الخلافات في النهاية إلى إعلان ما يسمّى بألوية حشد العتبات المقدسة (فرقة الامام علي القتالية، لواء علي الأكبر، فرقة العباس القتالية، لواء انصار المرجعية) والتي تحمل رسمياً على التوالي أرقام الالوية (2، 11،26، 44) فك ارتباطها بهيأة الحشد الشعبي والارتباط المباشر برئيس الوزراء (القائد العام للقوات المسلحة) بموجب الامر الديواني المرقم (م.ر.و/س/د946/6) في 19 نيسان/ابريل 2020[2]. علماً أن عملية فك الارتباط هذه لا زالت غير مكتملة،

(1) ينظر للمزيد: ريناد منصور وفالح عبد الجبار، المصدر السابق، ص 20-23؛ هشام الهاشمي، المصدر السابق.

(2) ينظر للمزيد: حسين احمد السرحان، الانقسام داخل الحشد الشعبي انعكاس لكفاح المرجعيات الدينية في النجف وطهران للفوز بالشرعية الاجتماعية والدينية، مقال منشور في الموقع الالكتروني لمركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية في الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت)، تاريخ الزيارة: 2022/12/8، رابط الموقع: http://fcdrs.com/polotics/1423

بسبب عدم المضي بها من قبل هيأة الحشد الشعبي، التي لا زالت تتمسك بهذه الالوية الأربعة وتعدها جزءاً من تشكيلاتها الخاضعة لتنظيمها الإداري والمالي، وقادة الألوية من جانبهم لديهم الاستعداد للعمل في إطار الهيأة، ولكن بشروط يرونها عادلة وتضمن عمل الهيأة كمؤسسة عسكريّة منظمة لا تتقاطع داخلها مصالح تشكيلاتها المتعددة، وإذا لم يتحقق ذلك فإن الأمر لن يقتصر على هذه الالوية، بل ستنضم إليها ألوية أخرى في المستقبل[1].

يدل هذا الانقسام الداخلي على وجود خلل في البناء التنظيمي للحشد الشعبي، فهو وإن كان قوة قتالية محترفة، لكنها عندما تكون متعددة الولاءات والانتمّاءات تصبح عبئاً أمنياً وعسكرياً أكثر من كونها أداة فعالة في حفظ الأمن، لاسيّما في المستقبل، وهذا الأمر من السهولة توقعه إذا ما تصورنا الكيفية التي يمكن أن تتصرف بها فصائل الحشد سواء تلك المرتبطة بشخصيات دينيّة أو سياسيّة أو اجتماعيّة أم تلك المرتبطة بقوى أو أحزاب سياسيّة مختلفة عند حصول خلافات سياسيّة وتقاطع في المصالح بين هذه الشخصيات والقوى والأحزاب، وسينعكس كل ذلك سلباً على مقاتلي الحشد عندما يجدون أنفسهم أمام قرارات متناقضة، أي تلك القرارات التي تصدر من قياداتهم العسكريّة المباشرة، والقرارات التي تصدر من قياداتهم السياسيّة والدينيّة التي يدينون بالولاء لها، وفي هذه الظروف لن تكون الصورة مفرحة للجميع، ولن تنعكس إيجاباً على الأمن العراقي على مستوى المجتمّع والدولة. ومن ثمّ، ومن أجل تجنب هذه المحاذير والمخاطر المحتملة، لابد من وضع حد لتعدد الولاءات والانتمّاءات داخل الحشد، والعمل الجاد على مأسسته وتنظيم عمل أفراده تحت قيادة رسمية واحدة هي القيادة العليا للدولة والجيش في العراق.

4. إبعاد صفة الطائفية عن الحشد، فليس غريباً أن يكون الحشد شيعياً في بدايته، كيف لا وهو تأسس تحت الغطاء الشرعي لفتوى الجهاد الكفائي التي أعلنها المرجع الأعلى للشيعة السيد علي السيستاني، واستجاب لها ابتداء أبناء الطائفة الشيعية، بعد تهديدات داعشية جدية للأنفس والأعراض والأموال والمقدسات الشيعية، وكانت القوى المقاتلة الأساسية التي شكلت العمود الفقري للحشد هي قوى شيعية[2]، ولكن من بين الأسباب الكثيرة التي انجبت تنظيم داعش هو الصراع الطائفي الذي ساد العراق بعد سنة 2003 وعملت على تأجيجه

(1) ينظر-مقابلة خاصة مع اللواء علي الحمداني، المصدر السابق.

(2) ينظر للمزيد: بيلكاي دومان، الحشد الشعبي العامل الجديد القابل للنقاش في العراق بعد داعش،(اسطنبول-تركيا، مركز الشرق الاوسط للدراسات الاستراتيجية، 2015) ص13-20.

وإدامته مصالح قوى داخلية وإقليمية ودولية عديدة، ولذا ليس من المنطقي ربط مستقبل الحشد في المنظومة الدفاعية العراقيّة بمولدات ومخرجات هذا الصراع، بل لابد من تخليصه من آفة الطائفية ومخاطرها، وهذا لا يكون إلا بإضفاء الصفة الوطنيّة الخالصة على الحشد، ليكون مؤسسة عسكريّة تضمّ كل العراقيين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الاثنية والفكرية والعقائدية، ليس على مستوى المراتب فقط، وإنما على مستوى القيادات العليا والوسطى والدنيا، وما يساعد على تحقيق هذا التوجه هو أن فصائل الحشد اليوم تضمّ أفرادا من الشيعة والسُنّة والأقليات، ممّا يجعل الوصول إلى هذا الهدف بمتناول اليد بسهولة، إذا ما توفرت النيّة والإرادة المؤمنة به.

ليس هذا فحسب، ففضلاً عن ضرورة إبعاد الصفة الطائفية عن الحشد على مستوى الانتساب والقيادة، من الضروري إبعادها عنه أيضاً على مستوى التعامل مع الأحداث والظروف ومناطق العمليات، فطالماً أنه مؤسسة عسكريّة دورها هو حماية مصالح العراق والعراقيين من دون استثناء، فهو مطالب أن يجعل كل مواطن عراقي يشعر بهذا الأمر، وعليه أن يستفيد من أخطاء المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة قبل سقوط الموصل وقادت في النهاية إلى تلك الكارثة المؤلمة، فعندما يشعر المواطن بأن مؤسساته الأمنيّة والعسكريّة تعمل بطريقة طائفية أو منحازة لفئة دون أخرى، فانه سيشعر بعدم الارتباط بها، وسيقود ذلك إلى حدوث فجوة كبيرة بينه وبينها، وهذا ما يجب أن يحذر منه الحشد وجميع المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة، فكفاءة عملها، وأسلوب تعاملها مع المواطن هو الذي سيعطيها القوة والقابلية على الاستمرار والتطور.

5. إبعاد الحشد الشعبي عن المغامرات الخارجيّة، إذْ من المعروف تماماً أن البيئة التي يعيش فيها العراق تمّر اليوم بوضع خطير نتيجة تقاطع المصالح الإقليميّة والدوليّة وما ينجم عن ذلك من التخندقات وسياسات الاستقطاب الشديدة، ولعلّ أبرزها الصراع بين إيران والولايات المتحدة، والصراع بين الغرب (أمريكا وأوروبا) والشرق (روسيا والصين)، فضلاً عن من يقف خلف هذين الصراعين من الحلفاء والداعمين. ومن ثمّ، فإن من مصلحة العراق تجنب التورط في هذه التخندقات والاستقطابات، فهذا البلد بعد أكثر من خمسين سنة من الأخطاء المرتكبة على مستوى السياسة الخارجيّة يحتاج بشدة إلى التزام سياسة التوازن والحياد الإيجابي وعلى جميع المستويات.

نعم, نفهم تماماً أن تنظيم هيأة الحشد الشعبي في العراق لا زال بحاجة إلى الكثير،

وان بعض فصائله لا زالت مبعثرة الانتماءات، وتجد، بحسب وجهة نظرها، إن من مسؤوليتها الأخلاقية والعقائدية الوقوف مع من تشعر نحوه بالانتماء، ولكن هذا التوجه بحاجة إلى مراجعة وتدقيق من قبل المعنيين به، فالحليف القوي أفضل كثيراً من الحليف الأقل قوة، والعراق بعد سنة 2003 ما زال دولة في طور استعادة قوتها وهي تحاول المضي قُدماً في هذا المجال، واستعادة تماسكها على مستوى المجتمع والمؤسسات، كما على مستوى السياسة والاقتصاد والثقافة، وأي تورّط خارجي لن يساعد العراق على استعادة قوته وتأثيره الخارجي، بل على العكس تورطه في هذا الوقت يجعله المنطقة الإقليميّة الأكثر هشاشة والتي سيسعى الأخرون لتصفية حساباتهم فوقها دون مخاطر جسيمة دون أن يحسبوا أي حساب لقيادته وشعبه.

لذا على صانع القرار العراقي، والقوى النافذة المؤثرة داخل قيادة الحشد الشعب إدراك هذا الواقع، والحفاظ على مهنية ومصداقية الحشد بتجنّب زجه بصورة مباشرة أم بصورة غير مباشرة في أي مغامرات خارجية غير محسوبة العواقب، بل وعدم السماح باستعمال أفراده وقدراته وأي رمز يشير إليه لأغراض تصب في خدمة مصالح خارجية أو تكون امتداداً لها، ففي ظل بيئة إقليمية ودولية سريعة التقلب تكون الحكمة في عدم التورط فيها.

هذه الشروط الخمسة هي التي ستحدد مستقبل الحشد الشعبي، وتحكم على نجاح أو فشل تجربته، ودراستها والاهتمّام بها هي مسؤولية الجميع من الكتاب والباحثين إلى القادة السياسيين والعسكريين وصناع الرأي العام، فالنصر الذي تحقق على الإرهاب بفضل الدور الرائع الذي لعبه العراقيون، أفراداً ومؤسسات، لا يكفي، ما لم يحرص الجميع على استدامته ومنع تكراره، بالحفاظ على السلام والاستقرار في بلد هو بحاجة شديدة إلى أن ينعم بالسلام والاستقرار.

سابعاً: الخاتمة

اتضح، من خلال ما طرحناه في هذا الفصل، أن الظروف التي مرّ بها العراق بعد احتلاله من قبل الولايات المتحدة وحلفائها لم تكن ظروفاً سعيدة للشعب العراقي، وربما لبعض دول المنطقة، إذْ دفعت الأخطاء المرتكبة من قبل المحتلين، والقادة السياسيين العراقيين الأمور إلى مزيد من التدهور والتأزم بعد سنة 2003، حتى كاد البلد أن يقع في حرب أهلية مدمّرة بعد سنة 2005.

ولقد فسح الاستمرار في ارتكاب الأخطاء، وعدم الاتعاظ من مجريات الأحداث، فضلاً عن عدم مأسسة بناء الدولة بشكل صحيح، وسوء إدارة علاقاتها الإقليميّة والدوليّة، المجال للتنظيمات الإرهابيّة ليكون لها موطئ قدم وسطوة واضحة كان من أبرز تجلياتها سقوط الموصل وعدد مهم من المدن بيد تنظيم داعش الإرهابي في منتصف سنة 2014 وما بعدها.

ودفع العجز الحكومي عن مواجهة الأحداث، وما صاحبه من تشظي سياسي، وفساد إداري، وانكسار أمني وعسكري، واحباط اجتماعي أمام تنظيم إرهابي متطرف عقائدياً، ومصمم عملياً على تحقيق طموحاته بأساليب لا إنسانية شديدة العنف والقسوة، مرجعية النجف العليا ممثلة بالسيد علي السيستاني إلى التدخل من أجل وضع حد للأمور ومنع انزلاقها إلى مزيد من التدهور والفوضى، فكانت فتوى الجهاد الكفائي في 13 حزيران/يونيو 2014، تلك الفتوى التي أدخلت بعداً عقائدياً مطلوباً بشدة إلى الصراع مع داعش، أسهم بشكل مؤثر في استعادة التوازن الروحي والقتالي للقوات المسلحة العراقيّة، وأعطاها دفعة معنوية كبيرة لمواجهة التنظيم الإرهابي ببسالة وثقة عالية بالنصر، فتحول الانكسار والإحباط لديها، ولدى عموم العراقيين، إلى سلسلة متواصلة من الإنجازات العسكريّة انتهت بتحرير كامل الأراضي التي سقطت بيد الإرهاب.

وفي الوقت الذي وجهت فتوى المرجعية خطابها بالتطوع إلى جميع العراقيين القادرين على حمل السلاح، على اختلاف انتماءاتهم الدينيّة والفكرية والاثنية، فإن العمود الفقري لمن استجاب للفتوى كانوا هم المتطوعين الشيعة من أبناء وسط وجنوب العراق، وهذا الأمر منطقي للغاية، بسبب خصوصية العلاقة الروحية التي تربط بين المرجعية والمجتمّع الشيعي في هذه المناطق. وكان هدف الفتوى هو دعوة المتطوعين إلى الانخراط في الأجهزة الأمنيّة والعسكريّة العراقيّة القائمة، ولكن يبدو أن دوافعاً سياسيّة وأمنية لعبت دورها في توجيه مسار التطوع باتجاه تأسيس تشكيل عسكري جديد اصطلح على تسميته بالحشد الشعبي، وقد مر هذا التشكيل بسلسلة من التطورات باتجاه مأسَسَتِه وإعطائه المشروعية القانونيّة اللازمة للعمل، فضلاً عن توفير التمّويل المالي اللازم له.

ومنذ البداية ضمّ الحشد الشعبي مجموعات مختلفة من الفصائل المسلحة: قسم منها سبق وجوده وجود الفتوى ذاتها، بل سبق الاحتلال الأمريكي للعراق، وهي تلك الفصائل التي كانت تقاوم نظام حكم البعث، كما هو الحال مع منظمة بدر بقيادة هادي العامري، وقسم ظهر أثناء مقاومة الاحتلال الأمريكي بعد سقوط البعث، كما هو الحال مع سرايا السلام بقيادة

السيد مقتدى الصدر وعصائب أهل الحق بقيادة الشيخ قيس الخزعلي، وقسم ثالث تشكل بعد الفتوى وبتأثيرها المباشر كما هو الحال مع ألوية حشد العتبات (الالوية 2 و11 و26 و44)، وكذلك حشد الأقليات، وبعض من حشد العشائر.

لقد وجدت هذه القوى المتمايزة في تاريخ ظهورها، وقوتها، وانتماءاتها العقائدية والفكرية، وطموحاتها السياسيّة في الفتوى الغطاء الشرعي المناسب للعمل بصورة رسميّة، واتسمت بالفاعلية الكبيرة في قتال الإرهابيين وهزيمتهم، فكان وجود الحشد الشعبي تجسيداً حقيقياً لحاجة أمنيّة وعسكريّة، إذْ لعب دوراً مؤثراً في تعزيز منظومة الأمن والسيادة في العراق. ولكن بعد زوال خطر الإرهاب العسكري، أخذ الحديث عن دور الحشد أبعاداً طائفية خطيرة، ودخل في معترك السياسات والصراعات الإقليميّة والدوليّة، حتى ظهرت دعوات من داخل العراق وخارجه تقترح حله او دمجه في وزارة الدفاع العراقيّة، بحجة انتفاء الحاجة إليه.

إن الانسياق وراء دعوات حلّ الحشد الشعبي هو استراتيجية قصيرة النظر، وغير مُلمّة كثيراً بالتاريخ، فتاريخ العراق القديم والوسيط والحديث والمعاصر يكشف، وبما لا يقبل الشك، أن حماية مصالح هذا البلد لا يتحقق إلا بوجود سلطة قوية فوق أرضه، ولا تكون هذه السلطة قوية إلا بقوة جيشها ومؤسساتها الأمنيّة والعسكريّة الأخرى، والحشد الشعبي اليوم هو واحد من هذه المؤسسات التي اثبتت قوتها وكفاءتها في الميدان، وهذا يعني أنه يتوجب الحفاظ عليه ودعمه، فالحاجة إليه لن تزول، بل هي مستمرة وستتعاظم مع اتساع الدور الإقليمي والدولي للعراق في المستقبل، ولكن الحفاظ على المكتسبات التي مثلها وحققها الحشد الشعبي، يقتضي تحويله إلى مؤسسة عسكريّة وأمنية محترفة، تعمل بتناغم وانسجام ضمن المؤسسات الأمنيّة والعسكريّة الأخرى، وتخضع تماماً لمنظومة القيادة والسيطرة العراقيّة، وتطبق بشفافية القوانين والتعليمات النافذة إدارياً ومالياً وتنظيمياً بعيداً عن أي ميول سياسيّة أو محاباة هنا أو هناك.

لقد آن الأوان للحشد الشعبي أن يتحرر من ضغط الظروف الطارئة والصعبة التي رافقت تشكيله، وأن يتحرر أفراده وقياداته من تعدد ولاءاتهم الدينيّة والسياسيّة والفكرية، ويتخلصوا من ضغط مراكز القوى الوطنيّة والإقليميّة والدوليّة، والبدء بالتفكير الجدّي في المستقبل: مستقبلهم كأفراد ينتمون للعراق، وكمؤسسة أمنيّة يمكن أن تلعب دوراً أكبر في حماية مصالح البلد العليا، واثبات أن وجودها لم يكن مجرد صدفة اقتضتها الأحداث.

إن مستقبل العراق كدولة فقدت زخمها وتأثيرها لأكثر من أربعة عقود بسبب السياسات غير المسؤولة، والقرارات غير الحكيمة، يقتضي أن لا يكون الحشد الشعبي جزءاً من لعبة الساسة والسلطة واستقواء بعضهم على بعض من خلاله، كما ليس من مصلحته أن يكون أداة طائفية في لعبة المحاصصة التي أدت دوراً رئيساً في تفتيت العراق وقادت إلى تراجعه. ومن ثمّ، على القائمين على الحشد من القيادة العليا جعله مؤسسة وطنية رسمية فوق الأهواء والميول السياسيّة، مستقلة تماماً لتعمل في الحفاظ على مصالح وأمن وسلام المواطنين في العراق.

الفصل الثّامن عشر

الهجرة والنّزوح في العراق: أزمة مستمرّة وحلول مُستعصية

م. ساجدة فرحان حسين [1]

أولاً: تمهيد (مفهوم الهجرة والنزوح)

تلازمت ظاهرتا التهجير والنزوح بالنزاعات المسلحة الدوليّة والمحليّة مع وجود الإنسان منذ نشأته الأولى، واتخذت صوراً وأشكالاً مختلفة، واتسمت في العصور كافة بالقسوة وإهدار آدمية الإنسان، ولم يسلم منها لا المحارب ولا المسالم وكان أغلب ضحاياها المدنيين الذين يعدون وقوداً للحرب وكثيراً ما تعرضوا للتهجير من أماكنهم، ونتيجة كثرة النزاعات المسلحة في العصر الحديث، فضلاً عن التطور الذي وصلت إليه الأسلحة المستعملة في أثناء العمليات العدائية وتطور الأساليب التي يستعملها أطراف النزاع لترحيل وتهجير المدنيين من مواطنهم، وبالتالي أدت إلى زيادة أعداد المستهدفين المدنيين وزادت المخاطر التي تهددهم نتيجة هذه الأعمال.

وتعدّ ظاهرة التهجير من أكبر صدمات الحرب والعنف من حيث الشعور بالاقتلاع وفقدان المجال الحيوي المطمئن والمألوف، والوقوع في عالم غريب يفتقر إلى مقومات الحياة العادية، إن تزايد الاهتمام بظاهرتي الهجرة والنزوح بصفة عامّة والتهجير بصفة خاصّة، يعود حسب تأكيد الباحثين والكتاب والمنظمات الدوليّة والمحليّة بالآثار والنتائج السلبيّة الخطيرة سواء أكان على مستوى الدولة أم على مستوى المجتمع والفرد، لاسيّما من النواحي السياسيّة ,والاجتماعيّة، والاقتصاديّة ما يستلزم معه الحاجة إلى التصدي لهذه الظاهرة والتعرّف على سبل مواجهتها.

---

(1) كلية العلوم السياسية-جامعة الموصل.

وهذا ما شهده العراق بعد العام 2003 بفعل ظاهرتي التهجير والنزوح التي حدثت نتيجة لظروف العراق غير المستقرة سياسيا وأمنياً واجتماعياً واقتصادياً، حيث كان العراقيون يغادرون العراق بمعدل أكثر من 2000 عراقي يومياً وفق تقارير وزارة الهجرة والمهجرين، ونتيجة لذلك تمّ تهجير أكثر من 2.7 مليون شخص داخل العراق وغادر البلاد أكثر من مليوني شخص آخرين حتى نهاية عام 2008 بحثاً عن ملاذ آمن، بحيث وصفتها منظمة اللاجئين العالمية بأنها (الأزمة الإنسانيّة الأسرع تزايداً في العالم).

وبعد أحداث داعش عام 2014 واحتلاله جزء من الأراضي العراقي تمّ نزوح غالبية سكانها إلى خارج العراق أو إلى المحافظات الأخرى، هرباً من العنف أو نزاع مسلح لاسيّما في المناطق التي أضحت خارج سيطرة الدولة أو المناطق التي تكون سطوة الدولة فيها ضعيفة وبالنتيجة تعجز عن حماية مواطنيها، حيث ذكرت دراسة للمنظمة الدوليّة للهجرة IOM أن ما يقارب من (70%) من النازحين في العراق كانوا مجبرين على ترك منطقتهم الاصلية كنتيجة للعنف أو العنف الطائفي أو التهديد به، وبهذا أصبحت أزمة الهجرة والنزوح مشكلة اكبر واعمق بالنسبة للحكومة العراقيّة بعد أحداث 2003 وما تلاها من عمليات تهجير طائفي وديني التي شملت تقريباً جميع المحافظات العراقيّة.

إن مفهوم الهجرة غير الشرعية يختلف تماماً عن الهجرة العادية، وذلك لأن الهجرة غير الشرعية تساعد على انتهاك القوانين الخاصة بالهجرة للبلد المهاجر إليه، ويكمن السبب وراء تلك الهجرة في المعاناة من الفقر والأحوال الاقتصاديّة السيئة المنتشرة في البلد المهاجر منه، وفي العديد من الدول الأخرى، والهجرة هي نمط منتشر من المنطقة العربية وإليها وعبرها بشكل خاص وكبير، لأسباب أهمها الهروب من النزاعات، وتزعزع النظام، وتفشي العنف، والاضطهاد، وكثيرا ما يحدث هذا النمط من الهجرة في موجات مفاجئة وواسعة، قد تنتج حالات نزوح مؤقت ومزمن للمواطنين داخل بلدانهم أو خارجها، أمّا النزوح الثانوي، أو ما يعرف بالهجرة المتجددة، هو أيضاً ما لا تقتصر على الأزمات وموجات الهجرة القسرية على رعايا البلدان المتضررة، بل يشمل المهاجرين الدوليين الذين يعيشون ويعملون في تلك البلدان وقت نشوب النزاعات.

وتضمّ المنطقة العربية أكبر عدد من اللاجئين والنازحين في العالم، معظمهم نازحون داخل بلدانهم، وكانت بلدان عديدة في الأعوام الأخيرة، ولا سيّما الجمهورية العربية السورية، والعراق، وليبيا، منشأ لأعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين، وتستضيف بلدان عديدة في

المنطقة العربية لاجئين ومهاجرين من خارج المنطقة، ولاسيّما من أفريقيا الوسطى، والقرن الأفريقي، ويطرح هذا الوضع تحديات خطيرة، نظرا إلى حاجة هؤلاء المُلحّة إلى الحماية، وشدة الضغوط المفروضة على المجتمعات المضيفة ومجتمعات المنشأ، وما لم توجد حلول لمختلف النزاعات الدائرة، ستبقى هذه الأزمات وتداعياتها على الوضع الجيوسياسي والانمائي والإنساني، وعلى الهجرة، في طليعة أولويات المنطقة في الأعوام المقبلة[1].

أمّا النزوح فيُعرف بكونه أحد أنواع الهجرة والتي تسمى بـ (الهجرة الاضطرارية) ونقصد بها نقل أفراد أو جماعات من أماكن إقامتهم الأصلية إلى أماكن أخرى بديلة وتتمّ في أغلب الأحيان من خلال اجبار السلطات لبعض الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة واخلائهم من هذه المنطقة خشية تعرض حياتهم للخطر نتيجة الظروف الطبيعية والمتمثلة بكوارث الزلال أو الفيضانات أو الحرب [2]، ويعد بحد ذاته مشكلة خطيرة يصعب التعامل معها من قبل الأفراد النازحين، الأمر الذي يتطلب الاستعانة بالتدخل من قبل المجتمع والمؤسسات الحكومية للحد من هذه المشكلة، وتُعرف ظاهرة النزوح بأنها عملية هروب مجتمعات كاملة، كأن تكون أقاليم أو قرى أو مدن بكل فئاتها العمرية بصورة قسرية وبشكل مفاجئ نتيجة ظروف طارئة من أماكن سكناهم إلى مساكن بديلة داخل البلد الواحد يتمّ تهيئتها بمجهودات ذاتية من قبل هذا البلد أو بمساعدات من بلدان أخرى[3].

خلافاً للمهاجرين (الذين يفرون عبر الحدود وبالتالي لم يعودوا تحت حماية وطنهم الأصلي) ما يزال النازحون مواطنين في بلدهم، وحكومتهم مسؤولة من الناحية القانونيّة عن حمايتهم ورعايتهم، ولا ينتهي المطاف بالنازحين دائماً في المخيمات، إذْ إن الغالبية تحل ضيفة على أسر مضيفة، ويجد بعضهم مأوى مؤقتاً في أثناء الترحال، في حين يستقر آخرون منهم في المناطق الحضرية.

وعلى الرغم من أن النازحين داخل بلدانهم ليسوا موضوعاً لاتفاقية دولية خاصة بهم مثلما هو الحال مع المهاجرين، إلا أنهم يتمتعون بالحماية بموجب عديد من القوانين، وخاصة

(1) تقرير منظمة الهجرة الدولية، الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيرة، 2015.

(2) عماد مطير خليف الشمري، جغرافية السكان والأركان والتطبيق، (دار الكتب الوطنية، طرابلس، 2001)، ص115.

(3) علي عبد الرزاق جلبي، علم اجتماع السكان، ط2، (دار المسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2011)، ص213.

القوانين الوطنيّة وقانون حقوق الإنسان، كما يتمتعون بحماية القانون الدولي الإنساني في حالة ما إذا كانوا في بلد يجري فيه نزاع مسلح[1].

ماهيّة الهجرة في العراق

شهد العراق بروز ظاهرة الهجرة والنزوح تعدّ الأكبر عبر التاريخ من مختلف مناطقه، عقب الاحتلال الأمريكي له عام 2003، كانت حصيلة جملة من الأسباب الداخليّة والخارجيّة، لها الكثير من التداعيات الخطيرة على الكيان السياسي للعراق وأركان الدولة كافة، وكان للشعب العراقي النصيب الأوفر من هذه التداعيات، عندما تعرّض الشعب إلى حالة انتهاك لحقوقه من قبل جماعات خارجة عن القانون لا تمتلك أي معنى للإسلام والإنسانيّة ولا حتى مراعاة واحترام كرامة وحرية الإنسان، ولاسيّما في المناطق المختلطة دينياً وطائفياً لإحداث ظروف غير طبيعية من اضطرابات عنيفة ومواجهات بالسلاح وازداد وتيرة العنف في أعقاب تفجير مرقد الإمامين العسكريين (عليهما السلام) في شباط/فبراير 2006، ممّا اضطر أعداداً كبيرة من السكان على مغادرة منازلهم إلى مناطق آمنة ممّا أدى ذلك إلى إشعال فتيل العنف الطائفي والتطهير العرقي بشكل لم يسبق له مثيل من قبل وأثر على ترك العوائل مساكنهم وبساتينهم وممتلكاتهم والعيش في مخيمات لا تتوفر فيها ابسط الشروط الصحية والخدمية والتي لا تناسب المرضى والنساء والأطفال والشيوخ وكذلك نزوح السكان من العاصمة بغداد بسبب الأوضاع الأمنيّة المتردية وكذلك وجود مناطق ساخنة التي يفوق عدد سكانها لطائفة معينة على طائفة أخرى ما تسبّب في نزوح الطائفة الأقل سكاناً خوفاً من القتل فضلاً عن تهديد الشريحة المثقفة المتمركزة في العاصمة ما دفعها إلى النزوح لمناطق أكثر أمناً واستقراراً، إضافة إلى الأوضاع الاقتصاديّة المتردية ونتيجة لنزوح أصحاب رؤوس الأموال والتجار بسبب الخطف والسلب الذي تعرّضوا له وتردّي الوضع الأمني ووجود الجماعات المسلحة وانتشارهم التي أثرت بشكل كبير على نفسية المواطنين ممّا حدا بالكثير منهم للهجرة والنزوح للخلاص من تلك الأوضاع[2].

وفيما يخصّ هجرة العراقيين وخاصة الشباب منهم فقد أسهمت معظم الأزمات السياسيّة

(1) اللجنة الدولية للصليب الاحمر، الحماية القانونية للنازحين داخل بلدانهم، في 3 اب 2002، على الرابط التالي: https://www.icrc.org/ara/resources/documents/misc/5lvgz4.htm

(2) عماد مطير خليف الشمري، نزوح السكان دراسة تفصيلية شاملة، ط 1، (ج 2، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2016)، ص164.

والأمنيّة في العراق بعد الاحتلال الأميركي للبلاد عام 2003 في زيادة ظاهرة الهجرة، هرباً من الحرب تارة، وللبحث عن فرص عمل في تخصصاتهم تارة أخرى، وما يزيد من حدة هذه الظاهرة سيطرة الأحزاب على التعيينات في الوزارات والدوائر الحكومية، ضمن منهج المحاصصة المعمول به في البلاد، وهو ما يقلّل من فرص انخراط الشباب العراقي في القطاعات التي تتوافق مع اختصاصاتهم العلميّة والمهنيّة.

ولا تقتصر الاختصاصات العراقيّة المهاجرة أو التي تنوي الهجرة على مجالات محددة، بل تشمل مختلف الاتجاهات العلميّة، خاصة الأطباء والمهندسين والمعلّمين والإداريين والمتخصصين بالعلوم المصرفية والمحامين والعاملين في قطاع الفندقة، وصولاً إلى الصحافيين والناشطين في مجال حقوق الإنسان، حيث يبحث الكلّ عن فرص للخروج من العراق وعادة ما يكون الهدف دول الخليج أو الاتحاد الأوروبي.

وخلاصة القول إن الكثير من الأسباب المباشرة أو غير المباشرة عملت على هجرة ونزوح الكثير من العراقيين، حيث نزح العديد من الأشخاص نتيجة للغزو والصراع الذين تليا سقوط نظام صدام حسين عام 2003 ومنذ تفجيرات ضريح الإمامين العسكريين في سامراء في 22 شباط/فبراير 2006 ارتفع عدد النازحين بسبب الصراع المستمر ونقص الاحتياجات الأساسية والعنف الإجرامي والعنف الطائفي، وبحلول منتصف 2008 فإن الرقم الاجمالي لأعداد النازحين وصل إلى 6.1 مليون، ولقد تأثر عدد كبير من العائلات وخاصة تلك المكونة من أفراد ذوي انتماءات دينية وعرقية مختلفة من النزوح نتيجة التوتر الطائفي[1]، وفيما يخص المهاجرين خارج العراق على الرغم من أن أعدادهم كبيرة، وضرورة إحصائهم لمتابعة احتياجاتهم، أكدت وزارة الهجرة والمهجرين العراقيّة، عدم امتلاك العراق قاعدة بيانات بأعداد اللاجئين العراقيين في الخارج، وبالرغم من أن هناك لجنة تضمّ وزارة الهجرة ووزارة الداخليّة المتمّثلة بمديرية الجوازات والجنسية تهتمّ بمنح النازحين وثائقهم المطلوبة، فضلاً عن متابعة ملف اللاجئين خارج العراق، لفتت الوزارة لعدم امتلاك إحصائية للاجئين العراقيين.

لظاهرتي الهجرة والنزوح عدد من التداعيات والآثار التي تظهر على المواطنين النازحين أو المهجرين، ومن أهم التداعيات التي ظهرت بعد أحداث الهجرة والنزوح بعد 2003 هي[2]:

(1) تقرير صادر عن وزارة المهجرين والمهاجرين العراقية، السياسة الوطنية لمعالجة النزوح، 2008.
(2) هوازن خضر محمود جبر، المصدر السابق، ص72.

1- لقد ترتّب على نزوح أعداد كبيرة من الاشخاص في داخل وخارج العراق، وتحت مسمى النزوح القسري، الاستيلاء على مساكنهم وتجريدهم من أموالهم أو تشتيت وحدة الأسرة الأمر الذي سيترك عواقب اجتماعيّة ونفسيّة واقتصاديّة تتطلب معالجتها من خلال تظافر الجهد الوطني للتمكّن من مواجهتها.

2- ترتّب على النزوح آثار كبيرة في قطاع التربية والتعليم أدى إلى تراجع في المستوى التعليمي شمل قطاع واسع من الطلاب، في جميع المستويات الدراسية، الذين اضطروا إلى ترك مدارسهم وآلياتهم ومعاهدهم والانتقال إلى العمل الحر أو إلى الاصطفاف في صفوف البطالة التي أصبحت وأحدة من روافد الإرهاب الذي يهدد المجتمّع العراقي علاوة على ترك العديد من الأساتذة الكفؤين لوظائفهم.

3- بسبب النزوح فقد العديد من الناس وظائفهم ومصادر دخلهم، وقد قادت قلة الدخل البعض منهم إلى الانضمام إلى الارهابيين والجماعات المسلحة.

4- تأثر النسيج الاجتماعي بشكل سلبي أدى بدوره إلى تغييرات ديمغرافية كبيرة على الصعيد الاجتماعي وفي مختلف مناطق العراق.

5- تراجع وتدهور المستوى الصحي والبيئي بسبب عدم قدرة البنى التحتية الصحية على استيعاب الزيادات المضطردة في أعداد النازحين الذين نزحوا إلى مناطق ليس لديها القدرة على تقديم الخدمات المطلوبة.

ثانياً: الهجرة والنزوح: الأسباب والتداعيات

الأسباب الداخليّة (الذاتية)

1. الأسباب السياسيّة والأمنيّة

إن بروز ظاهرة التهجير في العراق بعد العام 2003، ومن ثمّ تسارع وتيرتها في السنوات اللاحقة، يعود إلى جملة من الأسباب السياسيّة والأمنيّة، ويمكن أن نوجز أهم هذه الأسباب كما يأتي:

الاحتلال الأمريكي

نتيجة للاحتلال الأمريكي للعراق 2003، نشأ واقعٌ جديد، تمثل بحالة الفوضى والانفلات

السياسي والفراغ الدستوري والذي لا تزال الساحة السياسيّة العراقيّة تعاني من تداعياته حتى الآن، ممّا أدى إلى إصابته بالشلل وانتشار حالة من الفوضى تزامنت وتمخضت عن انهيار سريع للأمن في البلاد[1]. واستمرّت الآثار المأساوية طوال فترة الحكم المباشر لسلطة الائتلاف المؤقتة 2003-2004، بل ازدادت فظائعها فيما بعد، وكان لهذا الاحتلال النصيب الأكبر في ظهور ونمو الأسباب السياسيّة والأمنيّة الأخرى التي أسهمت في بروز ظاهرة التهجير والنزوح واتساع نطاقها.

ومن خلال ما تقدّم، أدت العمليات العسكريّة الكبرى التي قامت بها قوات التحالف كحصار الفلوجة في تشرين الثاني عام 2004 إلى عملية تهجير وتشريد واسعة النطاق في غضون عشرة أيام، وغني عن القول إن آليات تزويد الرعاية الصحية والمياه والكهرباء كانت معطلة اثناء تلك العمليات العسكريّة، بقصد دفع الناس إلى مغادرة أماكنهم، إذْ وجد قسم من الفارين ملجأ عند اقارب لهم خارج المدنية، أما معظمهم فقد لجأوا إلى الضواحي ليواجه ظروفاً معيشية صعبة، أما في الأنبار فقد وجد الكثير من أبنائها أنفسهم مهجرين ومشردين[2].

ومن الجدير بالذكر، كانت بعض حالات النزوح والتهجير قصيرة الأمد في هذه المرحلة، إذْ تمكن البعض منهم العودة إلى منازلهم بعد توقف العمليات العسكريّة، في حين استمرت حالات أخرى -كما في الفلوجة- لفترات أطول، نتيجة غياب الأمن والأمان والتهديد العسكري المستمر، ونقص الخدمات على اختلافها، فضلاً عن كون اكثر البيوت مهدمة وغير قابلة للسكن[3].

وهناك أسباب أخرى أدت إلى التهجير في تلك المدة الممتدة بين عامي (2003-2006)، إلا وهي عودة المهاجرين الذين فروا من البلاد في عهد النظام السابق بعد أن شعروا بأنّ العودة آمنة، وقد قدرت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدد العائدين إلى البلاد، فقد توصلت دراسة قامت بها بعثة الأمم المتحدة عام 2004 إلى أن 65% من بين (56700) لاجئ عائد وجدوا أنفسهم في حالة من التهجير الداخلي، وكانت المفوضية العليا لشؤون

(1) فيبي مار، عراق ما بعد 2003، ط 1، ترجمة: مصطفى نعمان احمد، (دار المرتضى، بغداد، 2013)، ص28.

(2) IDMC , Iraq Sectarian Violenc , military operations spark new displacement , as humanitarian access deteriorate , 23 MAY , 2006 , p.p. 4849-.

(3) جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق تقرير للمنظمات غير الحكومية، ط1، ترجمة مجد الشرع، مراجعة هيثم مناع وعمر الايوبي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007)، ص148.

اللاجئين تقدّم العون للعائدين، وذكرت أن «للعودة تعقيدات نتجت عن شح الموارد وحالة عدم الاستقرار السائدة»[1].

كما بدأت في تلك المدة، حدوث هجمات ضد الأقليات مهدت الطريق فيما بعد لتطهير عرقي أكثر حدة والذي حدث على نطاق واسع بين سنوات (2006-2013) في أغلب مناطق العراق، ووفقاً لتقرير صادر عن شبكة الأنباء الإنسانيّة (ايرين) في تشرين الثاني/نوفمبر 2004 إلى ان (350) عائلة آشورية مسيحية كانت تريد العودة إلى منازلها في شمال العراق بسبب الخوف عقب «هجومين منسقين على كنائس مسيحية وقع أحدهما في آب/أغسطس عام 2004 على خمس كنائس: أربعة منها في بغداد وواحدة في الموصل، في حين وقع الهجوم الثاني في تشرين الأول/أكتوبر من العام نفسه على سبع كنائس»[2]، ومن خلال ما ذكر آنفاً، يمكن القول إن هذه اللحظات تؤشر بداية التهجير الجماعي في العراق بعد عام 2003.

وأخيراً، إن سياسة التهجير بدأت تطفو على السطح منذ أن سيطرت قوات الاحتلال على العراق، وبدأتها بحصار المدن والاستخدام المفرط للقوة تجاه المدنيين، الأمر الذي دفع عدد من العراقيين إلى هجر اماكنهم ومناطقهم إلى مناطق أخرى أقل أمناً واستقراراً سواء أكانت داخل العراق أم إلى خارجه.

المُحاصصة الطائفية والعرقية في العملية السياسيّة

لقد تمّ تشخيص التطورات والمتغيرات في العملية السياسيّة بعد العام 2003 بوصفها أسباباً وثيقة الصلة أدت إلى تهجير الناس باستعمال الهُويّة الطائفية فيها كأداة مهمّة، وتميّزت العملية السياسيّة في العراق بعد العام 2003 بترسيخ المحاصصة الطائفية والسياسيّة التي أصبحت الأساس في تشكيل أية حكومة عراقية حتى الوقت الحالي، من خلال الأمور الاتية[3]:

أ ـ منذ أن بدأ التغيير 2033 لم يعد أحد في الحكم الجديد يتكلم عن شيء اسمه الشعب العراقي، فقد بدأوا بوصفه من خلال المكونات الفرعية له من شيعة، سُنّة، أكراد، تركمان... الخ.

(1) IDMC, Iraq Sectarian Violence, military operations spark new, Ibid , p. 10.

(2) IRIN, Iraq: Attacks on churches spur Christians to move to Kurdish north, 22 November 2004. www.irinnews.org.

(3) تقرير مجموعة الأزمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد 298، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003)، ص 166.

ب ـ ترسيخ نظام (المُحاصصة) الطائفية والعرقية في كافة مؤسسات الدولة ونظامها السياسي من خلال تفكيك البنية السياسيّة للنظام السابق وإعادة تركيبها، مثال ذلك عملية محاولة دمج الجماعات المسلحة التي ظهرت على الساحة السياسيّة بعد العام 2003 مع القوات الأمنيّة.

ت ـ تمّ ترسيخ المُحاصصة الطائفية والسياسيّة في العراق منذ العام 2003 وتحديداً بتشكيل مجلس الحكم العراقي من تعيين 25 عضو تمّ اختيارهم على أساس طائفي واثني وعرقي، لتنشأ بذلك الأساسيات لانقسام العراقيين على أنفسهم ومواجهة بعضهم البعض الآخر (حرب الجميع ضد الجميع)، وهذا يعد أول تدشين لمبدأ المحاصصة الطائفية والسياسيّة[1].

ث ـ مخالفة العملية السياسيّة القائمة على مبدأ المحاصصة الطائفية والسياسيّة لمواد الدستور العراقي الدائم الصادر عام 2005، إذْ لم يشر إلى هذه الاجراءات ولم ينص عليها قانونياً، مثل عملية تشكيل الحكومة التي تقوم في الواقع على قاعدة الأغلبية السياسيّة التي تحوز على أكبر عدد من المقاعد في البرلمان سواء أكان حزباً أم ائتلافاً يضم مجموعة من الأحزاب، وتنتخب رئيس الجمهورية وهو أمر يتناقض مع بنود الدستور العراقي الذي نصّ في المادة (1) من الباب الأول أن (جمهورية العراق دولة اتحادية نظام الحكم فيها جمهوري نيابي « برلماني» ديمقراطي)[2].

خلاصة القول إن المحاصصة الطائفية والسياسيّة التي اتسمت بها العملية السياسيّة العراقيّة، تسببت بنوع من انعدام الثقة بين أطرافها، بسبب حالة التشكيك فيما بينهم، ما جعل الأحزاب السياسيّة تحتفظ بجماعاتها المسلحة التي استخدمتها ضد الخصوم والمنافسين الآخرين الأمر الذي انعكس سلباً على العملية السياسيّة وفعاليتها ومصداقيتها لدى الرأي العام العراقي، وأدت من ثمّ إلى تهديد الأمن والاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ما زاد من شعور المواطن العراقي بحالة من عدم الاستقرار والطمأنينة على المستوى الاجتماعي دفعته بالتفكير بترك مناطق سكناه غير الآمنة إلى مناطق أكثر أمناً واستقرار سواء أكان داخل العراق أم إلى خارجه.

(1) تقرير مجموعة الازمات الدولية، التحدي الدستوري في العراق، المصدر السابق، ص167.
(2) الدستور العراقي لعام 2005، الباب الأول، المادة رقم (1).

ظهور الجماعات المسلّحة في العراق

أصبح العراق في الفترة التي أعقبت الاحتلال أهم مناطق الجذب للمرتزقة، فاستخدمت القوات الأجنبية المحتلة شركات أمنية لحماية قواتها ومؤسساتها في العراق وفي مواجهة ما يُسمىبـ(المقاومة العراقيّة)، وفي أثناء ذلك تمّ القيام بأعمال ترويع وقتل العراقيين وتأزيم الوضع الأمني في العراق، وأُسست عصابات للجريمة المنظمة قامت بقتل واختطاف مدنيين عراقيين وممارستها لمختلف أشكال الخروقات لحقوق الإنسان، وهذه الجماعات تقوم بأعمال تدخل في إيقاظ الفتنة الطائفية وزعزعة الأمن والاستقرار في العراق [1].

ظهرت الجماعات المسلحة والتنظيمات الإرهابيّة منذ الاحتلال، ومارست بعضها المقاومة ضد الاحتلال، وألحقت خسائر متصاعدة ضد قواته، فكان الحل اختراق هذه الجماعات من قبلهم، وتوجيهها لضرب المجتمّع العراقي، بقصد تشويه حركة المقاومة، فيلاحظ أن بغداد خاصة شهدت نشاطاً للجماعات المسلحة التي عملت على القتل على الهُويّة والتهجير الطائفي خلال (2006-2008)، على أمل الفصل بين الطوائف وإخلاء الأحياء المشتركة للون طائفي واحد، وبدأ نزوح داخلي وهجرة خارجية واسعة، أعادت صياغة المشهد الأثني والطائفي في العراق، ومارست جماعات مسلحة وتنظيمات إرهابية عمليات خطف فردية وجماعية لأغراض سياسيّة، كما تمّ اختطاف رهائن من جنسيات مختلفة، ولجأت هذه الجماعات والتنظيمات في معظم الحالات إلى قتل رهائنها، وفي بعض الحالات تمّ إطلاقهم بدفع الفدية أو تقديم تنازلات معينة، وهناك حالات خطف قامت بها جماعات مسلحة مرتدية الزي العسكري للشرطة والأجهزة الأمنيّة، ومنها ما حصل عند اختطاف موظفي ومراجعي إحدى دوائر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وقد اغتيل في هذه العملية الكثير من الأكاديميين العراقيين، ولم يعرف العراق هذا النموذج من الجريمة من قبل الاحتلال[2].

وسَعَتْ بعض التنظيمات الإرهابيّة إلى تهجير المواطنين العراقيين على أساس الهُويّة الطائفية، بهدف إغلاق المناطق لتتمكن من بسط هيمنتها السياسيّة والاجتماعيّة عليها، وهكذا تمّ خلق وتثبيت العزل الطائفي بين مكونات الشعب العراق، وتزايد عدد الضحايا الأبرياء يوماً

(1) انتوني كوردسمان وآخرون، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الأخير، ط1، (مركز الدراسات العربية، بيروت، 2007)، ص72.

(2) هيفاء احمد محمد، الاستراتيجية الأمريكية وأثرها على الوضع الأمني والاجتماعي في العراق، مجلة دراسات دولية، العدد 36، (كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، 2010)، ص144.

بعد يوم بسبب ابتداع بعض هذه التنظيمات الإرهابيّة كل أساليب إرهاب الناس، عن طريق القصف العشوائي بأسلحة الهاون، فضلاً عن أساليب تفخيخ السيارات، والأحزمة الناسفة، وزرع العبوات الناسفة على جوانب الطرق والأسواق وتجمعات العمال، كما يلاحظ تزايد سطوة ونفوذ بعضها، فضلاً عما يجري الحديث عنه من خروج مجاميع منها على السيطرة، وجرى توظيفها بشكل مباشر في الصراع التنافسي على السلطة، والتصفيات وأعمال التطهير الطائفي، وكانت ترعى هذه الجماعات قوى تشارك في العملية السياسيّة، كل هذه الأمور أدت بالنهاية إلى تهجير ونزوح عشرات الآلاف من العوائل العراقيّة، وتعطيل الحياة وخلق الارتباك والهلع بين المواطنين.

2. الأسباب الاجتماعيّة

انتشار العنف والجريمة

أدى الاحتلال إلى انهيار السلطة وفقدان فاعليتها نتيجة لإلغاء المؤسسات الرّسميّة المسؤولة عن آليات الضبط الأمني كالشرطة والجيش ما أوقع البلاد في الفراغ الأمني، فانتشرت الفوضى وأعمال التخريب وجرائم القتل والاغتيال والخطف، ما دفع بأرباب التنظيمات الإرهابيّة إلى استغلال حالة غياب القانون وانهيار البنية الاجتماعيّة لترابط الجريمة مع الإرهاب ترابطا وثيقا لكونها تشكل أحد مصادر تمّويل الارهاب، وخير مثال على ذلك ما شهدته الكثير من الأحياء العراقيّة من استفحال لها خلال المدة ما بين (2003–2008) وكانت في أوضح صورها عمليات السطو المسلح والاختطاف والتصفية الجسدية هي مؤشر خطير على هذا التهديد الذي واجهه المجتمّع العراقي منفرداً، وبات يعاني من صدمة كبيرة جراء انزواء القيم تحت وطأة التهديد بالسلاح وأخذ تيار الجريمة الذي ساد أوساط المجتمع من قبل أشخاص لن يتورعوا من تصفية كل من يعترض طريقهم[1].

ويمكن إيجاز أسباب انتشار الجريمة المنظمة في العراق بالنقاط الآتية[2]:

- الانفلات الأمني المتعمد من قبل قوات الاحتلال وعدم اتخاذها إجراءات جدية في ضبط الأمن.

(1) يوسف عناد زامل وعامر عبد رسن، الأمن الوطني: ماهيته وابعاده ومقوماته ومهدداته وأثره على التماسك الاجتماعي في المجتمع العراقي، مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد 4، 2010، ص57.

(2) المصدر نفسه.

- دخول التنظيمات الإرهابيّة والجماعات المسلحة من دول كثيرة.
- إطلاق النظام السابق سراح الآلاف من المجرمين من السجون العراقيّة قبل اندلاع الحرب بأشهر قليلة ساهم في تنامي معدلات الإجرام في البلاد.
- ارتفاع معدلات البطالة والفقر في المجتمع نتيجة تسريح مئات الآلاف من العاملين في مؤسسات الدولة.
- سهولة الحصول على الأسلحة بمختلف أنواعها.

ساهمت هذه الأسباب بالتفاعل مع عدد من العوامل الأخرى منها التطور التقني والتكنولوجي لوسائل الاتصال (الانترنيت والهاتف المحمول) في ازدياد معدلات الجريمة المنظمة كما ونوعاً، ممّا ساعد في صعوبة التصدي لهذه الجماعات من قبل الأجهزة الأمنيّة.

ومن أهم الجرائم التي انتشرت في المجتمّع العراقي بعد العام 2003 وأكثرها شيوعاً وخطراً عليه، والتي يمكن عدّها ذات تأثير مباشر أو غير مباشر في دفع المواطنين إلى ترك مناطق سكنهم الأصلي والتوجه إلى أماكن أكثر أمناً واستقرار داخل البلاد أو إلى خارجة هي (القتل على الهُويّة، الاختطاف الفردي أو الجماعي، السرقات بكافة أنواعها المنظمة وغير المنظمة، إضافة إلى العنف الاجتماعي - السياسي المتمثّل بالتصفية الجسدية والتهجير الجماعي، والعنف الحزبي، وعنف الجماعات المسلحة)[1].

نقص الخدمات الاجتماعيّة

لقد ترك الوضع الأمني المتردي على الصعيد الداخلي تأثيره الواضح على الوضع الاجتماعي الذي شهد نقصاً حاداً في الخدمات، من مياه صالحة للشرب وصحة وتعليم وكهرباء التي سرعان ما انهارت جميعها بعد 2003 بعد أن انهارت أركان الدولة كافة، فلقد واجهت مشاريع المياه ومعالجتها قبل العام 2003 التدمير ونقص الصيانة وعدم التوسع لمواكبة الزيادة السكانية بسبب الحصار الاقتصادي والحروب، أما بعد العام 2003 فقد حصل استهداف لشبكة المياه والكهرباء وتعرضها للأعمال التخريبية والنهب للأجهزة، ممّا أدى إلى زيادة معاناة الشعب العراقي، إضافة إلى تفاقم أزمة الكهرباء التي تواجه المواطن بسبب العمليات العسكريّة والأعمال التخريبية من تفجيرات وقصف ليؤدي ذلك إلى تدمير شبكات الطاقة الكهربائية[2].

(1) انتوني كوردسمان وآخرون، المصدر السابق، ص12.

(2) بسام محي خضير، العدالة الاجتماعية في العراق، ورقة سياسات، (مؤسسة فريدريش ايبرت، مكتب الأردن والعراق، أيلول 2014)، ص13.

أما من ناحية التعليم عانى قطاع التربية والتعليم العالي من التأثيرات التي أفرزتها ظروف الاحتلال وما بعده، فقد شهد اضطراباً في مراحلها كافة من التعليم الابتدائي إلى الدراسات العليا، إضافة إلى تعرض المؤسسات التعليمية في العراق إلى هجمات عنيفة، مع نقص في الكوادر التدريسية التي هاجرت أو فُصلت بسبب الوضع الجديد[1].

يمكن القول إن النزاعات المسلحة والعمليات العسكريّة والصراع الذي أدى بدوره إلى انعدام الأمن والاستقرار، وعرقل سبل حصول المواطنين على الخدمات الاجتماعيّة (الرعاية الصحية، والتعليم وإمدادات المياه والكهرباء) وغيرها من الخدمات الأساسية، ما دفع العوائل لترك مناطقها والبحث عن مناطق وأماكن أكثر أمناً وتتوفر فيها تلك الخدمات.

3. الأسباب الاقتصاديّة

البطالة والفقر

عانى الاقتصاد العراقي من البطالة منذ القرن العشرين، إلا أنها تفاقمت بعد العام 2003 بسبب الاحتلال وتداعياته لتصبح ظاهرة خطيرة تهدد المجتمّع العراقي في معظم شرائحه العمرية والمهنية والطبقية، فارتفعت معدلاتها للأعمار من 15 سنة فأكثر إلى (28.1) عام 2003 من اجمالي القوة العاملة، ويعود السبب في ذلك إلى شلّ حركة نشاط الاقتصاد الوطني نتيجة لما دمرته الحرب من بنى تحتية وما تبعها من أعمال تخريب ونهب الممتلكات العامة كافة الأمر الذي جعل مواصلة النشاط الاقتصادي يواجه صعوبة كبير جداً، وممّا ضاعف المشكلة سوءاً الإجراءات التي اتخذتها سلطة الائتلاف المؤقتة في حينها، منها حلّ الجيش العراقي ومؤسساته بالكامل، وحلّ المؤسسات الأمنيّة والدوائر المرتبطة برئاسة الجمهورية التي توظف أعدادا كبيرة، وحل التصنيع العسكري وما يرتبط بها من مؤسسات، فضلاً عن توقف معظم المشروعات الصناعية التي تمتلكها الدولة ويبلغ مجموعها (192) شركة عامة كبيرة[2].

وفي ظل هذه الإجراءات التي اعتمدت تفاقمت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة وانخفض

(1) إسماعيل الجليلي، الجيل الضائع في العراق: آثار ونتائج، مجلة المستقبل العربي، العدد 334، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007)، ص55.

(2) أحمد عمر الراوي، البطالة في العراق: الواقع وتحديات المعالجة، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 26، (كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد 2010)، ص34.

المستوى المعاشي وانتشرت البطالة بشكل كبير، وكانت أحد أهم الأسباب التدهور الأمني وزيادة العنف، ونجد أن البطالة طالت معظم شرائح المجتمع ليس فقط محدودي التعليم وإنما امتدت لتشمل خريجي الجامعات بل وحتى بعض حاملي الشهادات العليا.

أما الأسباب الرئيسة لارتفاع معدلات البطالة بعد العام 2003، يمكن تلخيصها على النحو الاتي:

- الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي إذْ يشكّل النفط أكثر من نصف ناتجه المحلي الإجمالي، وأكثر من 90 % من صادراته، والمصدر الرئيس في تمويل الموازنة، وعلى الرغم من هذه الأهمية إلا أنه لا يستوعب سوى 2 % من قوة العمل، والاقتصاديات الربعية بطبيعتها غير مولدة لفرص العمل، لهذا أدى إلى تفاقم معدلات البطالة.
- الزيادة في حجم السكان ومعدلات نموه الذي يتراوح بين 208-209 % وبين المعدل السنوي لنمو قوة العمل الذي يتراوح بين 3.1-3.3 %، ممّا عمق بطالة الايدي العاملة التي تدخل سوق العمل من الفئات العمرية الجديدة التي تقدر 500 ألف نسمة سنوياً نتيجة تلك الزيادة[1].
- ضعف دعم الدولة للقطاعات السلعية، الزراعي والصناعي سواء أكان ذلك الدعم للأسعار، أم استيراد مستلزمات الانتاج ممّا انعكس سلباً على الاستثمّارات في هذين القطاعين اللذين يستطيعا استيعاب نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، فضلاً عن ازالة القيود عن التجارة الخارجيّة وسياسة التجارة الحرة والاستيراد غير المنضبط[2].
- البيئة العراقيّة بيئة طاردة للاستثمار بسبب غياب الأمن والاستقرار، ممّا قاد إلى إحجام المستثمرين العراقيين أو الأجانب على السواء عن الاستثمار، وانعكس سلباً على إيجاد فرص عمل جديدة.
- غياب التنسيق بين التعليم ومخرجاته وسوق العمل، فلم يتمكن النظام التعليمي من اكساب الطلاب المهارات والقدرات الإبداعية التي يحتاجها القطاع الخاص والعام، فضلاً عن جيوش الطلبة الخريجين الذين يُضافون كل سنة إلى جيش البطالة.

(1) كامل كاظم علاوي، البطالة في العراق: الواقع الآثار آليات التوليد وسبل المعالجة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 19، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2011)، ص13.

(2) كامل كاظم علاوي، المصدر السابق، ص14.

- الضغوطات الاقتصاديّة من قبل الدول المانحة للقروض للعراق، من أجل تمويل عجز الموازنة، والداعية إلى خصخصة القطاعات الاقتصاديّة العراقيّة، ممّا يساعد في تفاقم مشكلة البطالة[1].
- الفساد المالي والإداري والسياسي عموماً الذي اتسم به العراق بعد الاحتلال والذي له علاقة بكل الفقرات السابقة، والذي أعاق تنفيذ العديد من المشاريع وأدت إلى هدر الموارد كان بالإمكان أن يتوجه نحو الاستثمار[2].
- نظام المحاصصة المبني على معايير الانتماء والمعمول به في أجهزة الدولة انعكس سلباً على قوة العمل، ما أدى إلى تفاقم أزمة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل[3].
- وفقا للأسباب المذكورة، تعد البطالة من أخطر المشكلات التي يواجهها العراق ولا يكمن ذلك في ارتفاع عدد العاطلين عن العمل والهدر في عنصر العمل البشري مع ما ينجم عنه من خسائر اقتصاديّة فحسب، بل في نتائجها الاجتماعيّة والأمنيّة الخطيرة التي تهدد المجتمع العراقي، من أهمها البطالة والفقر الذي يكمن آثارهما في زيادة هجرة العقول العراقيّة والنزوح للناس من مناطقها إلى مناطق أخرى داخل العراق أو إلى خارجه نتيجة عدم توفر فرص العمل، كما في هذا المناخ المضطرب تعزف الشركات الأجنبية والمستثمرون عن المشاركة في إعمار العراق، وهو ما كانت تعوّل عليه الحكومة للتخفيف من حدة البطالة.

الفساد المالي والإداري

تفشى الفساد في العراق بعد العام 2003، وظهر جلياً وبصورة أكثر من السابق جراء تصرفات الاحتلال نتيجة سوء استعمال السلطة للبنى التحتية وسرقة محتويات البنوك، ومن

(1) مصطفى حيدر كزار، ظاهرة الفساد وتداعياتها على تفاقم مشكلة البطالة في العراق بعد عام 2003، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 78، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2014)، 315.

(2) صبحي فندي خضر الكبيسي، البطالة آثار الاحتلال، مجلة كلية الامام الأعظم، العدد 12، 2011، ص139.

(3) سعد صالح عيسى، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة البطالة في العراق خلال المدة (2003-2010)، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 29، (كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، 2013)، ص140.

خلال عمليات إعمار العراق في نمط توزيع وإبرام العقود بين الشركات الساعية إلى إعمار العراق وسلطة الاحتلال، كما ظهر الفساد السياسي الذي يتعلق بالمسؤولين العراقيين، من خلال تبديد الموارد وإنفاقها في غير وجهتها الصحيحة في صفقات وهمية وعقود مبالغ فيها، أو سرقتها وتسريبها إلى حسابات خاصة خارج العراق أو أخذ الرشاوى بإحالة المشاريع إلى اقاربهم أو معارفهم، وكذلك الكثير من عمليات الفساد في الوزارات العراقيّة منها الداخليّة والصحة[1].

ونتيجة لذلك، تربع العراق على قمة هرم الفساد الدولي، إذْ صُنّف من قبل جهات دولية عالمية مسؤولة عن مكافحة الفساد المالي وعلى نطاق عالمي في درجات متقدّمة بين دول العالم، ومن بين تلك الجهات منظمة الشفافية الدوليّة[2]، وهذا أدى إلى حدوث خلل في البنى الاقتصاديّة، ما أدى إلى إعاقة عملية التنمية الاقتصاديّة، وفضلاً عن ذلك أدى الفساد السياسي إلى اشغال المناصب المهمّة في السلّم الإداري من قبل العناصر غير الكفؤة أحياناً كثيرة، ما أدى إلى إبعاد الجيدين عن المناصب التي يستحقونها بسبب وضع الشخص غير المناسب في المكان غير المناسب وفق نظام المحاصصة السياسيّة والطائفية، ما دفع الكثير من الكفاءات الإدارية والعلميّة النزيهة والكفؤة إلى التفكير بهجر العراق للبحث عن فرص أفضل.

الأسباب الخارجيّة (الموضوعيّة)

تتمثل الأسباب الخارجيّة بتدخل القوى الدوليّة والإقليميّة بشؤون العراق الداخليّة، إذْ سعت كثير من دول الجوار إلى استغلال الظروف التي مرّ بها العراق بعد احتلاله، للتدخل في شؤونه الداخليّة من اجل تحقيق مصالحها في محاولة لتفكيكه والتخلص من خطر العراق المؤرق لبعض هذه الدول، والناشئ من إرث تاريخي طويل، ومحاولة تفتيته لأجزاء متصارعة ليسهل السيطرة عليه.

(1) للمزيد من التفصيل انظر: منتظر فاضل البطاط وندوة هلال جودة، الفساد في الاقتصاد العراقي الآثار والمعالجات، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد 24، (جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009)، ص44-47.

(2) للمزيد من التفصيل ينظر: تقرير هيئة النزاهة العراقية للمدة من 2004-2013، منشور على شبكة المعلومات الدولية، على الموقع الالكتروني للهيئة: www.nazaha.iq/pdf-up/2488.

1. القوى الدوليّة

إن الغزو الأمريكي على العراق استند على مبدأين، الأول وظّفه من خلال الحرب وهو (الصدمة والترويع)، والآخر وظّفه بعد تغير النظام السياسي فيه لإحكام قبضته على العراق بعد تدمير البنية التحتية والفوقية للدولة العراقيّة إلا وهو (الفوضى الخلّاقة)، وإن سبق الاثنين سياسة وحصار راح ضحيتها الكثير من العراقيين.

ونتيجة لذلك، فقد دخل العراق في فوضى عارمة شلّت جميع مفاصله وأجهزت على دولة حديثة عمرها ثمانون عاماً، ليدخل العراق في نفق مظلم في مسار استراتيجية أمريكية غامضة ومشوّهة المعالم، أدخلته في ضياع وتخبط، ويمكن ملاحظة أهم تأثيرات هذه من خلال التأكيد على الفصل والعزل المناطقي من قبل تدخلات القوى الدوليّة واقتراح تنفيذ سياسة التهجير والنزوح حتى لو لم يخترها المواطنون، وذلك من خلال اتباع سلسة من الإجراءات والأفعال القسرية من قبل قوات الاحتلال وتشكيلات فرق الموت، وبمساعدة بعض الأحزاب الحاكمة لتذليل الصعوبات التي تعترض عملية التقسيم الديموغرافي (التداخل بين المناطق اجتماعياً)، ومن أبرزها[1]:

- إشاعة حالة الحرب الطائفية من أجل تمزيق النسيج المجتمعي العراقي، وحشده على أساس هويات متحاربة وطوائف ومذاهب وأعراق، ومحميات وعشائريات وشخصيات.. الخ.
- تصعيد العنف من خلال القيام بأعمال إجرامية مثل القتل على الهُويّة، ومداهمات ليلية استفزازية للمناطق، وتهديدات برسائل الهاتف أو الكتابة على جدران البيت أو ترك ظرف مغلّف بداخله رصاصة... الخ.

2. القوى الإقليميّة

استغلت بعض دول الجوار خيبة الأمل لدى بعض القوى داخل العراق بعد احتلال 2003، ومن ثمّ عملت إما على اشاعة الفتنة المذهبية، أو نشر القتل والتهجير وتدمير البنى التحتية، أو حماية مصالحها واستغلال الثروات بأي ثمن أو جميع ذلك كله، ومن ثمّ أدى التدخل

(1) أبا الحكم، تقسيم العراق عجزت عنه كل حقب التاريخ، ج 2، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات، على الموقع: http://www.albasrah.net/ar_articles_2014/0614abahakm2_270614.htm

الخارجي دوراً محورياً في تفجير الصراعات الداخليّة، ولا تزال العملية السياسيّة العراقيّة تعاني من التدخلات الإقليميّة التي أصبحت شريكة في إشاعة سياسة الفوضى التي ظهرت بعد عام 2003، إذْ غذّت بصورة مباشرة أو غير مباشرة العنف الطائفي خاصة، والانفلات الامني في العراق بصورة عامة[1].

ومن خلال ما تقدّم، سوف يكشف الموضوع في أدناه أن أي تدخل خارجي من بعض دول الجوار العربية وغير العربية، لا بد أن يترك أثره على الاستقرار الأمني والسياسي وبالتالي إلى الهجرة والنزوح للمواطنين.

أ ـ الدول غير العربيّة

- **كيان إسرائيل المحتل**

من الجدير بالذكر أن جزءاً من الأهداف الأمريكيّة من الحرب على العراق تلتقي مع الأهداف الإسرائيلية تجاه العراق، وحتى اتجاه منطقة الشرق الأوسط برمّته والتي تقوم على بعدين أو هدفين أساسيين هما: استمّرار تدفق النفط بأسعار معقولة، وضمان أمن كيان إسرائيل المحتل[2].

وكان للكيان الإسرائيلي عدة أهداف في العراق يمكن تحقيقها من خلال التحريض على الحرب الأمريكيّة على العراق، أهمها، الأهداف السياسيّة والأمنيّة المتمثلة بإقامة علاقات دبلوماسية مع الحكومة العراقيّة، والاقتراب من التطبيع مع القوى العربية دون الانخراط بقضية الانسحاب من الأراضي المحتلة، فضلاً عن ذلك، السعي إلى تفتيت الكيانات الكبرى في المنطقة، ويشكّل هذا الهدف أحد أسس الفكر الصهيوني الذي تقوم عليه الدولة العبرية[3].

وقد خطى الكيان الإسرائيلي المحتل خطوات مهمّة في اتجاه محاولة تحقيق تفكيك الواقع العراقي عبر دفع العراق نحو التشرذم والتفكك، من خلال حضورها في العراق بعد

(1) منعم صاحي العمار، هل بمقدور الديمقراطية ان تكون بوابة لفهم العراق؟، مجلة قضايا سياسية، العدد 18، (جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، السنة 2009)، ص 27.

(2) عبد الناصر محمد سرور، دوافع وتداعيات القرار الاستراتيجي باحتلال العراق عسكريا في عام 2003، مجلة جامعة الأقصى (سلسلة العلوم الإنسانيّة)، المجلد 14، العدد 1، (كلية الآداب والعلوم الإنسانيّة، جامعة الأقصى، غزة،،2010)، ص53.

(3) عماد جاد، إسرائيل والتحريض الأمريكي ضد العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد150، (مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة،2002)، ص111-112.

الاحتلال، إذْ تغلغلت الصهيونية بعد الغزو مباشرة لمنع العراق من الاستقرار، كما عملت شبكات ومنظمات إسرائيلية دخلت مع القوات الأمريكيّة المحتلة، على اشعال الفتنة في المناطق المتوترة بين العرب والأكراد والتركمان والمسلمين والمسيحيين، وذلك من خلال تهريب الأسلحة إلى الأطراف المتنافسة، ودعم جماعات مأجورة وتزويدها بالأموال والأسلحة للقيام بعمليات تصفية وتهجير متبادل للسكان[1].

ومن خلال ما تقدّم، لاشك في أن ما حققه كيان اسرائيل من احتلال العراق على كافة الصعد كان كبيراً جداً، فقد تحقق لها تدمير قوته العسكريّة التي ترى أنها تشكل خطراً كبيراً على أمنها، وأُعيد تشكيل الجيش العراقي -الذي كان من الجيوش القوية في المنطقة- على أسسٍ جديدة، تداخلت بينها المعايير الوطنيّة والطائفية والعرقية، ومن ثمّ تحقق لها أمر تقييد دوره المحوري في القضية الفلسطينية، فضلاً عن عدم الالتزام بأي دور قومي عربي خارجي[2]، وتمكنت أيضاً من اختراق بعض النخب السياسيّة العراقيّة من أجل تحقيق التطبيع والعلاقات الدبلوماسية، لأن هذا يعد مكسباً لا يعادله إلا علاقاتها مع مصر منذ أكثر من ربع قرن[3].

وخلاصة القول إن جميع ما فعله الكيان الإسرائيلي في العراق قد تمّ بصورة مباشرة وغير مباشرة على هجرة العراقيين وخاصة فئة الشباب منهم إلى خارج البلاد للبحث عن مستقبل آمن ومستقر وتأمين حياة كريمة لهم ولعوائلهم بعيدة كل البعد عن الظروف التي يعيشها العراق من فساد وعدم استقرار وطائفية وتفاقم الوضع الاقتصادي الذي أدى إلى عدم توفر فرص عمل داخل البلد.

- **تركيا**

لقد لوحظ اعتماد تركيا المتزايد على قدراتها العسكريّة لتحقيق أهدافها، وذلك من خلال تعزيز تواجدها العسكري المباشر في إقليم كردستان شمال العراق، تعكس هذه السياسة دلالات تتعلق بطبيعة التنافس والصراع الجاري على الأرض بين مختلف اللاعبين (الدول

(1) دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق: محنة الحاضر وقلق المستقبل، ط1، (الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012)، ص161.

(2) كوثر عباس الربيعي، المخطط الأمريكي - الإسرائيلي في العراق والمنطقة العربية الواقع والتداعيات، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 17، (جامعة بغداد، 2013)، ص19.

(3) كوثر عباس الربيعي، المخطط الأمريكي-الإسرائيلي في العراق والمنطقة العربية الواقع والتداعيات، المصدر السابق، ص25.

والجماعات المسلحة غير الحكومية)، وهو صراع ليس بمقدور تركيا التأثير فيه فضلاً عن حماية مصالحها من خلال الدبلوماسية والقوة الناعمة حصرًا.

ومع دخول داعش وسيطرته على الموصل -ثاني أكبر مدن العراق- بدأ من هناك مشوار تمدده الإقليمي، أدى هذا التطور غير المحسوب في الأحداث إلى تدهور سريع في النفوذ التركي في شمال العراق اقتصاديًّا وأمنيًّا وإلى حدٍ ما سياسيًّا أيضاً، فقد تضررت حركة التجارة البينية وتدفق السلع التركية مع عدم قدرة الشاحنات على الدخول إلى عمق العراق[1]. لكن هزيمة داعش وفشل الجهود الرامية أدت إلى فصل شمال العراق إضافة إلى التغييرات السياسيّة الداخليّة في بغداد إلى توفير الأجواء اللازمة لانخراط سريع وجاد مع تركيا لفتح صفحة جديدة من العلاقات بين البلدين، وتعدّ الزيارات الدبلوماسية إلى جانب تعيين مبعوث خاص لمسألة المياه وإعادة تفعيل المجلس الأعلى للتعاون الاستراتيجي بمنزلة مؤشر قوي على هذا الاتجاه، وفي الوقت الذي تظهر فيه تركيا أكثر حرصًا على ضرورة المشاركة الفعالة للعرب السُنّة والتركمان في العملية السياسيّة، فإن الانقسام الشديد داخل هذه المكونات إضافة إلى احتواء إيران لبعض رموزها يحول دون استفادتها بشكل صحيح من أي دعم سياسي تركي مرتقب[2]، وهذا ما جعل من تركيا تقوم بعمليات عسكريّة في بعض مناطق كردستان العراق من قصف وتهجير بحجة محاربة حزب العمال الكردستاني، ما أدى إلى تهجير قرى بأكملها والسيطرة عليها، إضافة إلى القيام بالتعرض لبعض المواطنين العراقيين وقتلهم بسبب هذه العمليات العسكريّة دون أي وجه حق.

- **إيران**

سعت كثير من دول الجوار إلى استغلال الظروف التي مرّ بها العراق بعد احتلاله للتدخل في شؤونه الداخليّة من أجل تحقيق مصالحها، ومن بين هذه الدول إيران، وكان الهدف الرئيس للسياسات الإيرانية هو توظيف أحداث العراق في خدمة توسّع دورها الإقليمي وتفعيل تأثيراته، وتمثلت أبرز الأدوات المستخدمة من قبلها في الشأن العراقي بما يأتي[3]:

(1) علي حسين باكير، العراق في حسابات تركيا الاستراتيجية والتوجهات المستقبلية، المصدر السابق.

(2) علي حسين باكير، تركيا في العراق: الثابت والمتحول في الدور والنفوذ، مركز الجزيرة للدراسات، 18 يونيو 2019، منشور على الشبكة الدولية للمعلومات، على الرابط:

https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019190618071731705/06/.html

(3) عبد العزيز شحادة منصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 1، 2009، ص605.

- **الأدوات السياسيّة والأمنيّة:** والتي تمثلت بترتيبات العملية السياسيّة من خلال الدفع أن تكون هناك حكومة مركزية في العراق قادرة على الحفاظ على وحدة العراق ولكن في الوقت نفسه لا تشكّل تهديداً للحكومة الإيرانية، وواقعة تحت الموالين لها[1]، أمّا من الناحية الأمنيّة والعسكريّة فقد تمكنت إيران من المشاركة في ترتيب المشهد الأمني بعد الاحتلال من خلال الآليات التي تعد أهم أدوات التدخل في الشؤون الداخليّة العراقيّة، ومن خلال دعمها ومساندتها لمختلف الجماعات المسلحة في العراق، وهذا ما أفاد الاحتقان الطائفي الذي أفادت منه الجماعات الإرهابيّة واستخدمته كوسيلة إعلامية ضد الحكم الجديد، فنشأت عمليات فعل وردّ الفعل من أبناء المذاهب المختلفة وعمليات تهجير متبادلة طالت الشيعة والسُنّة [2].
- **الأدوات الاقتصاديّة:** وسّعت إيران نفوذها في المجالين التجاري والاقتصادي مستغلة الوضع الاقتصادي المنهك، فأصبحت التجارة بين إيران والعراق توصف بأنها أحادية الاتجاه، فامتلأت الأسواق العراقيّة بالسلع التجارية الإيرانية، مما ولد حالة من التبعية والاعتمادية المطلقة للاقتصاد العراقي، فضلاً عن سياستها المائية التي أدت إلى تحويل مجاري الأنهار التي تغذي مجرى شط العرب[3].

ب ـ دول الجوار العربية

- **دول الخليج العربي**

يعدّ العراق أحد أهم الدول العربية، إذْ كان له دور واضح في توازن القوى الإقليمي بوصفه إحدى القوى الرئيسة التي لا يمكن تجاهل دورها في وضع أية ترتيبات إقليمية، ومن هنا يمكن القول إن منطقة الخليج العربي والعراق تحديداً ذات أهمية وأحدة ومترابطة، فأي

(1) إيران في العراق: ما مدى النفوذ؟ تقرير رقم 38 حول الشرق الأوسط، صادر من مجموعة الشرق الأوسط للازمات، اذار 2005، ص13.

(2) يمكن الاطلاع على التقارير الصادرة عن منظمة (هيومن رايتس وتش) ومنظمة الهجرة الدولية، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، علما أن جميعها متاحة على الشبكة الدولية للمعلومات على مواقعها الرسمية.

(3) مايكل ايزنشات ومايكل نايتس واحمد علي، النفوذ الإيراني في العراق: الرد على المقاربة الحكومية الشاملة التي تنتجها طهران، مجلة المستقبل العربي، العدد 388، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011)، ص148.

توتر أمني أو عدم استقرار سياسي يؤثر بشكل كبير في باقي الدول والمنطقة عموماً، إذْ أدى الاحتلال الأمريكي للعراق إلى إحداث خلل بالتوازن الاستراتيجي في المنطقة نتيجة حالة اللااستقرار التي يعاني منها العراق عسكرياً وامنياً.

وهذا الأمر خلّف واقعاً جديداً لتوازن القوى في المنطقة مع معادلة أمنية جديدة في الخليج العربي، ولاسيّما بعد تدمير القدرات العسكريّة العراقيّة في الحرب، ويشكّل هذا الأمر أحد المهددات لدول الخليج العربي، ومن جهة أخرى يعدّ منطق المحاصصة الطائفية والعرقية بين المكونات العراقيّة الكبرى (الشيعة، والسُنّة، والكرد)، الذي اعتمّده الحاكم المدني (بول بريمر)، إذْ أحدث تغييراً جذرياً فميزان القوى السياسيّة العراقي يميل إلى جهة الشيعة والأكراد مقارنة بما كان سائداً في عهد النظام السابق، يشكّل مصدر تهديد آخر لهذه الدول، وذلك لأنّ في تلك الدول اقليات شيعية مهمشة ومقصية عن السلطة[1].

كما أن بعض الجهات في دول الخليج العربي مثل المملكة العربية السعودية استغلت الوضع الداخلي العراقي المضطرب بفعل الاحتلال لتصدير أزماتها الداخليّة إلى خارج حدودها، إذْ تعاني من وجود عناصر معارضين لها بسبب وجود الأمريكان فيها، إذْ فسحت المجال لهم لعبور الحدود إلى العراق لدعم الاستقرار الداخلي لها، ولاستغلال هذا الأمر من أجل خدمة مصالحها في الساحة العراقيّة، فضلاً عن دعمها أحد الأطراف السياسيّة من أجل التعويض عن اختلال توازن القوى داخل العملية السياسيّة[2].

ومن خلال ما تقدّم، يتبيّن لنا أنّ دول الخليج العربي شكلت أحد الأطراف الفاعلة في التدخل في الشؤون العراقيّة والعاملة على إثارة حالة عدم الاستقرار السياسي فيه بعد العام 2003، وذلك من خلال دعم وتمويل أحد الأطراف المشاركة في العملية السياسيّة (السُنّة) للتعويض عن دعوى تهميشهم بتقديم الدعم لعلماء السُنّة والمجموعات السلفية والإخوان المسلمين المعتدلين[3]، كما أنها ترى أن التركيبة السياسيّة العراقيّة ذات الطبيعة الطائفية

(1) حميد شهاب أحمد، تداعيات الوجود العسكري والأمريكي على دول الجوار العراقي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، العدد 1، (جامعة بغداد، 2009)، ص35.

(2) جاسم يونس الحريري، الوجود الخليجي في العراق بعد الاحتلال الأمريكي الأسباب والانعكاسات، المصدر السابق، ص26.

(3) فريق أبحاث، ديناميكيات النزاع في العراق، تقييم استراتيجي، (معهد الدراسات الاستراتيجية، بيروت)، ص72.

خاصة بعد هيمنة الأحزاب الشيعية على أجهزة الدولة، يشكّل مصدر إثارة لتطلعات الشيعة في المناطق الشرقية من السعودية وفي البحرين والكويت هذا من جهة، ومن جهة أخرى تخشى من إيران أن تستخدم الساحة العراقيّة المتنفذة فيها لتنفيذ مشاريعها الموجهة ضد دول الخليج العربي.

- **سوريا**

كانت سوريا أحد أوراق الضغط الإقليميّة على مستقبل العراق السياسي منذ العام 2003، وكان لهذا البلد دوره تجاه العراق في عهد النظام السابق، ولأسباب ومواقف شخصية وإيديولوجية سياسيّة أدت إلى تدهور هذه العلاقات وإغلاق الحدود بينهما قرابة عقدين من الزمن[1].

وفيما يخصّ دور سوريا في العراق بعد العام 2003 تمّثل بعدم ضبطها لحدودها مع العراق لمنع تسلل الإرهابيين بعد تدريبهم ودعمهم من قبلها، وتحالفها الاستراتيجي مع إيران، فضلاً عن إيوائها الكثير من رموز النظام السابق، كما يعزو البعض موقفها السلبي إلى وقوعها بين فكي كماشة وجود القوات الأمريكيّة على حدودها مع العراق والكيان الصهيوني[2]، لذا فإن سوريا عملت كل ما بوسعها وبكل ما تملكه من إمكانات لأجل عرقلة المشروع الامريكي في العراق لأنه باعتقادها يستهدف سوريا لاحقاً.

وبعد العام 2011 شكّلت الساحة السورية عامل عدم استقرار اقليمي ضد العراق، اختلف العراقيون أنفسهم حول كيفية التعامل مع الشأن السوري سواء تعلق الأمر بالنظام نفسه أو بدعم الثورة السورية، ممّا زاد الأمر سوءا خاصة بعد التطورات السياسيّة في سورية، إذْ زادت مخاوف العراقيين من تصعيد الحرب الأهلية في سوريا من شأنه أن يفاقم التوترات في العراق ويغرق البلاد من جديد في موجة جديدة من الصراع الطائفي، ومن الجدير بالذكر أن موقف الحكومة العراقيّة الرسمي حيال الأزمة في سوريا ما بين الصمت والدعوة إلى الحل

(1) عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، ط1، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006)، ص309.

(2) حبيب صالح مهدي العبيدي، أثر العامل الخارجي (الولايات المتحدة الأمريكية) في رسم ملامح العلاقات بين العراق وسوريا بعد عام 2003 وخيارات صانع القرار الوطني، مجلة السياسية والدولية، العدد 18، (جامعة المستنصرية، 2011)، ص548.

عبر الحوار، وصولاً إلى التأييد الضمني للنظام بل والمعلن أحياناً [1]، كل هذا أسهم في خلط الأمور السياسيّة ودفع باتجاه حالة اللا استقرار في العراق.

ثالثاً: تفاقم أزمة الهجرة والنزوح بعد دخول داعش للعراق عام 2014

شهد العراق في حزيران/يونيو 2014 أكبر عملية نزوح داخلي للسكان، إذْ نزح غالبية سكان المحافظات التي كانت تحت سيطرة داعش، بسبب اندلاع العمليات العسكريّة في المناطق الشمالية والغربية من العراق بعد سيطرة داعش على أجزاء كبيرة منه، فقد شهدت هذه المناطق عمليات نزوح غير مسبوقة لمئات العائلات من أبناء الأقليات وغيرهم في مناطق سهل نينوى باتجاه كردستان ومحافظات العراق الاخرى، وتميّزت هذه الحركة بالعنف الذي مارسته الجماعات الإرهابيّة من سبي النساء وبيعهن أو تزويجهن بالإكراه، ولاسيّما في منطقة جبل سنجار شمال العراق، إذْ حوصر السكان الايزيديين فيها، وبعد سيطرة (داعش) على الكثير من الأراضي العراقيّة في مدينة الموصل نزح الكثير منهم إلى مناطق أخرى، فضلاً عن نزوح السكان من صلاح الدين إلى المحافظات الأخرى وإقليم كردستان العراق، وهاجر جزء آخر كبير من السكان إلى خارج العراق، والنزوح بحد ذاته مشكلة خطيرة يصعب التعامل معها من قبل الافراد النازحين.

وعُدّ عام 2014 الأسوأ على مستوى الوضع الانساني في العراق بسبب موجة النزوح السكاني التي ضربت عددا من المدن في شمال ووسط وغرب العراق بعد سيطرة مسلحي تنظيم (داعش) أو ما يعرف (بالدولة الإسلامية في العراق والشام) عليها.

ووفقاً لتقديرات مصفوفة تتبع النزوح صادرة عن المنظمة الدوليّة للهجرة ((IOM يبلغ عدد الأفراد النازحين داخلياً في العراق (3.064.146) (للمدة من كانون الثاني/يناير 2014 لغاية كانون الأول/ديسمبر 2016، موزعين على (106) قضاء و(3.711) موقعاً في العراق، وحددت المصفوفة للمدة نفسها (1.273.824) فرداً من السكان النازحين العائدين إلى ديارهم[2]، في حين تقدر الأمم المتحدة (UN) النازحين داخلياً في العراق

(1) مركز أمية للبحوث والدراسات الإستراتيجية الموقف العربي من الثورة السورية، بتاريخ ١٩/٧/٢٠١٢، دراسة منشورة على شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) متاح على الموقع الآتي:

http://www.umayya.org/featured/1386.

(2) المنظمة الدولية للهجرة – العراق، مصفوفة تتبع النزوح، الجولة (60)، كانون الاول 2016، ص1.على

(3.2) مليون نازح، وان هنالك أكثر من (8) ملايين شخص في حاجة إلى مساعدات إنسانية[1].

وعليه، فقد كانت أزمة النازحين الحدث الأبرز بعد الإبادة الجماعية والمجازر التي ارتكبها تنظيم داعش بحق المواطنين العراقيين لاسيّما ما تعرّض له الايزيديون والمسيحيون والمسلمون الشيعة بعد سيطرة تنظيم داعش الارهابي على مدينة الموصل، إذْ بدأت موجات النزوح بشكلها الأبرز، وإن لم تكن هي التجربة الأولى للتنظيمات الإرهابيّة التي تطلق على نفسها تسمية (التنظيمات الإسلامية الجهادية) كتنظيم القاعدة في تهجير المخالفين لهم، وقتلهم وسبي نسائهم خصوصاً من الأقليات، وتفاقمت الظاهرة مع بدء العمليات العسكريّة للحكومة العراقيّة لاستعادة أراضيها من سيطرة مقاتلي داعش، لذا وصفت موجة النزوح بأنها أكبر عملية نزوح في تاريخ العراق الحديث، إذْ لم يشهد العراق مثيلا لها إلا في عام 1258 للميلاد عندما احتل المغول بغداد.

تداعيات أزمة الهجرة والنزوح

للنزوح في العراق تداعيات كبيرة على مختلف مناحي الحياة للسكان النازحين وللمحافظات المستقبلة والمضيفة لهم، فهناك أعباء وآثار أمنية تتعلق بالأعداد الكبيرة التي تستقبلها هذه المحافظات ومسألة تنظيمها وإدارتها والتعامل معها، واقتصاديّة تعود لتأمين إغاثات غذائية وصحية وملاجئ أمنة وتعليم ومراكز خدمية لأسر وأطفال النازحين، وكذلك أعباء اجتماعيّة تفرضها حالة السكان النازحين وكيفية اندماجهم وتعاطيهم مع ظروفهم الجديدة وسكان المدن والمحافظات الجديدة.

ويمكن أن نوجز أبرز هذه الآثار والتداعيات على السكان النازحين والمحافظات المستقبلة لهم، بالاتي:

1 ـ **لا ممرّات آمنة للنزوح:** خلال العمليات العسكريّة كان السكان في مناطق النزاعات

الرابط:http://www.uniraq.org/index.php?option=com_k2&view=item&task=download&:id=205 5_f7c219468ce112ea089988a2fb7a14b7&lang=ar

(1) لهيب هيغل، أزمة النزوح في العراق: الأمن والحماية، مركز سيسفاير لحقوق المدنيين والمجموعة الدولية لحقوق الاقليات، مارس 2016، ص5.على الرابط:

http://minorityrights.org/wp-content/uploads/201604//CEASEFIRE-report_ARABIC_April-2016_210x297mm_WEB.pdf

المسلحة وما يجاورها جزء من هذه المعارك، حيث تعمد تنظيم داعش الاحتفاظ بالسكان المحللين كدروع بشرية، ومنعهم من الخروج إلى مناطق آمنة، وبالرغم من اعلان الحكومة العراقيّة عن وجود ممرات آمنة لخروج السكان المحليين إلا أن ذلك لا يعني بالضرورة أن تلك الممرات هي بالفعل آمنة وسالكة لجميع من يريد الخروج من مناطق النزاع، فقد تنبه تنظيم داعش وأغلق من جانبه الممرات التي تشكل خلاصا من سيطرته، ولا يخرج المواطنون المدنيون إلا بالكاد، ومن خلال دفع فدية لبعض أفراد التنظيم أو التعرض للقتل في أثناء الهروب، وفي تقرير يومي عن الأحداث في العراق، أعلنت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، احتجاز تنظيم «داعش» في 4 آب/أغسطس 2016 نحو (3000) شخص حاولوا الفرار من قراهم في محافظة كركوك، وأعدموا 12 منهم أثناء محاولتهم الوصول إلى مدينة كركوك، بعيداً عن مناطق الصراع الساخن[1].

2 ـ **لا تتناسب المخيمات من حيث اعدادها والخدمات المقدمة فيها مع أعداد النازحين واحتياجاتهم الإنسانيّة:** بما أن السكان النازحين فروا من مناطق سكناهم بصورة مفاجئة واضطرارية، هربا من سطوة مقاتلي داعش ومن العمليات العسكريّة التي شنتها الحكومة العراقيّة لاستعادة الاراضي الخاضعة لهم، ومن دون أي استعدادات بسيطة لرحلة النزوح، فإنهم واجهوا ظروفا قاهرة تمثلت بعدم توفر أبسط المقومات الأساسية للحياة في المخيمات المعدة لاستقبالهم، فخلال الفترة ما بين تموز/يوليو وتشرين الثاني/نوفمبر 2016 زارت منظمة العفو الدوليّة مئات الالاف من الأشخاص النازحين داخليا حيث وصفت الأسر المعاناة التي يتعرضون لها في السكن في مخيمات مؤقتة لا تتوافر بها أبسط مستلزمات الحياة سوى مساعدات إنسانية غير كافية[2].

3 ـ **افتقار النازحين إلى الأوراق الثبوتية:** يفتقر العديد من النازحين الذين فرّوا من المناطق الواقعة تحت سيطرة تنظيم داعش وما تلاها من تحرك الحكومة العراقيّة

(1) For details, See: (Islamic State captures up to 3,000 fleeing Iraqis: UNHCR) , World News , Reuters, 5Aug 2016. On the following link: http://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-iraq-capture-idUSKCN10G0PT

(2) منظمة العفو الدولية، العراق: لا ملجأ للنازحين، على الرابط التالي:
https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201612//iraq-nowhere-to-turn

بعملية عسكريّة واسعة لاستعادتها إلى الوثائق الثبوتية كهُويّة الأحوال المدنية وشهادة الجنسية وبطاقة السكن وعقود الملكية للأراضي والوحدات السكنية...، وتقدر بعض الإحصاءات أن (44 %) من العوائل النازحة في مختلف انحاء العراق تعاني من مشكلة فقدان أحد أفرادها أو أكثر أوراقه الثبوتية، ممّا أدى إلى العديد من التبعات السلبيّة، أهمّها عدم حصولهم على المساعدات، أو صعوبة الحصول على فرص عمل، أو الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات، وفقدانهم حقوقهم في التصويت في الاستحقاقات الانتخابية، هذا فضلاً عن أن العائدين منهم واجهوا أيضاً مشكلة فقدانهم حجج أراضيهم واثبات ملكيتها[1].

4 ـ **الآثار الصحيّة السلبيّة للنزوح:** ازداد انتشار الأوبئة والأمراض البيئية نظرًا لانخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدّمة في معسكرات النازحين وامتد تأثير ذلك على المجتمعات القريبة منها مما شكل خطورة وزاد من تفاقم الوضع الصحي، إذْ واجه النازحون وفق تقارير منظمات الصحة العالمية الكثير من المهددات والأمراض الاجتماعيّة، وهناك الكثير من الأفراد أكثر تأثراً بالمخاطر وأشد ضعفاً من غيرهم مثل الأطفال الصغار والحوامل والأشخاص ذوو الإعاقة وكبار السن ومن يحتاجون إلى معالجات منقذة للحياة لأمراضٍ مثل السرطان والسكري وأمراض القلب، وما لم تتوافر الخدمات الصحية الفعالة، ستزيد خطورة إصابتهم بالأمراض بل ووفاتهم[2].

5 ـ **تفاقم ازمة السكن:** فاقمت الحرب ضد تنظيم داعش، أزمة السكن في إنحاء عدة من العراق، في ظل وجود ما يقرب من ثلاثة ملايين نازح وعشرات آلاف المنازل المدمّرة، وارتفعت حاجة البلاد للمناطق السكنية خلال فترة احتلال داعش في عام 2014 وما بعدها، الأمر الذي عمل بدوره على خلق مشاكل ثانوية في البلاد فمع نزوح هذه الأعداد الكبيرة خارج مناطقها كانت هناك حاجة ضرورية لوجود مناطق سكنية لاستيعابهم، وهذا بالتأكيد ما لم يكن متوفرا من قبل جهود حكومية، فتمّ فتح المخيمات في عدة محافظات عراقية لاستقبال النازحين ولكن بظروف انسانية سيئة وغير ملائمة للعيش.

(1) خالد اسماعيل، وعلي يوسف، وانور عادل محمد، النزوح الكبير: ازمة النازحين في العراق بعد حرب داعش، الطبعة الاولى، مركز بلادي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية، بغداد، 2016، ص87.

(2) المصدر نفسه، ص 88.

6 ـ إن وجود أعداد كبيرة من المواطنين (الأصليين والنازحين) في بقعة أرض محدودة في المحافظات المستقبلة والظروف الصعبة التي مرّ بها النازح دفع بعدد منهم إلى ارتكاب جرائم بحق بعضهم البعض أو بحق السكان الأصليين من جرائم السرقة والاحتيال والقتل وبالتالي أدى إلى زيادة عدد الجرائم المرتكبة وأن زيادة الجرائم مؤشر خطير على عدم الاستقرار والأمان ممّا يقلق الناس ويشعرهم بالخوف على حياتهم وممتلكاتهم[1].

7 ـ **استغلال ارهابيي داعش موجة النزوح:** استغل داعش أزمة النزوح وحاول والتخفّي بين النازحين لاختراق المناطق والمحافظات الآمنة المستقبلة لهم للقيام بعمليات إرهابية الهدف منها زعزعة الاستقرار والأمن في تلك المناطق والتغطية على خسائرهم في المعارك الدائرة في آخر معاقلهم في مدينة الموصل.

8 ـ **الأعباء الماليّة على ميزانية الدولة:** ترتب على موجات النزوح التي حصلت في العراق بعد أحداث داعش 2014 أعباء مالية على ميزانية الدولة لاسيّما في ظل الانخفاض الحاد في اسعار النفط واعتماد العراق على عائدات تصديره بنسبة تجاوزت (90 %) من اجمالي دخل العراق من العملة الصعبة، وقد خصصت الحكومة جزءًا من هذه ميزانية الدولة للعوائل النازحة على شكل منح مالية خلال العامين 2015 و2016 بواقع مليون دينار لكل عائلة[2].

9 ـ **انخفاض معدل نمو الاقتصاد العراقي:** يوجد ترابط وثيق بين الوضع الأمني والنمو الاقتصادي، فكلما كان الوضع الأمني متدهورا انعكس سلبا على الاقتصاد ككل بسبب توقف الاستثمارات في البلد وانعدام الثقة بالاقتصاد من قبل المستثمر الوطني والأجنبي على حد سواء، وعليه ومع تصاعد العمليات العسكريّة ضد تنظيم داعش وما رافقها من نزوح عدد كبير من السكان وتركهم مناطقهم ما أدى إلى توقف النشاطات الاقتصاديّة في تلك المحافظات بشكل كامل، انعكس كل ذلك على انخفاض معدل

(1) ينظر: (التأثيرات الأمنية لظاهرة النزوح واللجوء)، على الرابط التالي: http://aliraqtimes.com/ar/print/43231.html

(2) ينظر: (الصناعات النفطية في العراق بين الضغوط والتحديات)، التقرير العراقي، في 25 يناير 2017، على الرابط التالي: http://iraqireport.com/archives/1487.

النمو الاقتصادي من (9,5 %) عام 2013 إلى (7,2 %) عام 2014، في حين شهد عام 2015 مزيداً من الانخفاض إذْ أشّر معدل نمو سالب بلغ (- 2,1 %) بحسب احصاءات صندوق النقد الدولي[1].

العقبات التي تواجه عودة النازحين

بينما تضغط السلطات العراقيّة على النازحين لمغادرة المناطق التي نزحوا إليها والعودة إلى مناطقهم الأصلية، يُمنع العديد من العائلات النازحة من المناطق التي كانت خاضعة سابقاً لسيطرة داعش من العودة بسبب مزاعم حول دعمهم لداعش أو ارتباطهم به، في بعض الحالات وهناك عائلات نازحة ليس لها صلات بداعش تمّ منعهم بحكم الأمر الواقع من قبل فاعلين أمنيين والسلطات المحليّة والمجتمّعات من العودة إلى مناطقهم، وهم ممنوعون من العودة لأسباب معقدة ومحلية للغاية وتتنوع من منطقة إلى أخرى حتى داخل المحافظة نفسها، وتتفاقم الأسباب أيضاً بسبب المظالم التاريخية بين الجماعات العرقية والدينيّة أو العلاقات القبلية، وتتأثر بالسياسات الوطنيّة والمحليّة.

ويمكن إيجاز إهم العقبات التي منعت النازحين من العودة إلى مناطقهم، كما يأتي:

1- وصمة العار التي تلحق بالعائلات التي يُعتقد أن لها صلة بداعش

مصطلح «عوائل داعش» يستخدم على نطاق واسع لوصف العائلات التي انضم فيها أحد أفرادها، عادة ابن أو زوج، إلى داعش أو تعاون معها، وتتفاوت درجة الانتماء من العضوية في أذرع داعش الأمنيّة كمقاتلين من توظيفهم من قبل داعش كطهاة أو عمال نظافة، كما تمّ اتهام بعض الموظفين الحكوميين الذين استمروا في العمل تحت حكم داعش بالانتماء إلى داعش[2]، في بعض الأحيان، تمتد وصمة الانتماء المتصور إلى الأقارب من الدرجة الثانية والثالثة، بما في ذلك أبناء العمومة والأعمام وإخوانهم الذين يعيشون في منازل مختلفة، وتتعرض هذه العائلات للوصم ويتمّ معاقبتهم جماعية على الجرائم التي إرتكبها أقاربهم.

(1) هيثم كريم صيوان، الاقتصاد العراقي 2016، تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم داعش، (مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية، في 2016/2/16)، على الرابط التالي: http://mcsr.net/news123.

(2) موظفو الحكومة العراقية يواجهون المحاكمة بسبب عملهم تحت حكم داعش»، الجزيرة، 9 يوليو/تموز 2019، العمل تحت داعش، على الرابط:

https://www.aljazeera.com/news/20199/7//iraq-government-employees-face-prosecution-for-working-under-isil.

ووفقاً للسلطات العراقيّة، يعيش حوالي 300 ألف شخص لهم صلات عائلية بمشتبه بانتمائهم إلى داعش في مخيمات للنازحين ومستوطنات غير رسمية في جميع أنحاء العراق، إضافة إلى حوالي 32 ألف مواطن عراقي يعيشون في مخيمات شمال سوريا، وتتعرض عائلات من يزعم أنهم أعضاء داعش، للوصم والتهميش من قبل السلطات المحليّة وقوات الأمن وأفراد المجتمع الآخرين في جميع أنحاء العراق، تتعرّض بعض هذه العائلات للتهديد والمضايقة والعنف الجسدي، كما تمّت مصادرة أراضي وممتلكات بعض العائلات أو تدميرها من قبل مدنيين وجهات أمنية، حُرم الكثير منهم من وثائق التصريح الأمني والوثائق المدنية، ممّا يحدّ من قدرتهم في الحصول على الخدمات والمدارس لأطفالهم ويضع حواجز أمامهم في العودة إلى مناطقهم الأصلية أو إعادة توطينهم في أماكن أخرى، وأن حرمانهم من التصريح الأمني يشكّل حظراً فعلياً على تنقل الأفراد المتضررين ويجعل من المستحيل عليهم العودة حيث إن العوائق التي تحول دون التنقل، إلى جانب غياب الاستراتيجيات الوطنيّة للسلام والمصالحة للتغلب على التوترات، تمنع آلاف العراقيين من العودة إلى ديارهم وإعادة بناء حياتهم بعد الصراع[1].

ويعمل تهميش هذه العائلات على حرمانها من حقوقها الأساسية التي كفلها لها القانون العراقي والقوانين الدوليّة ويمثل شكلا من أشكال العقاب الجماعي، علاوة على ذلك، فإنه يشكّل مخاطر طويلة الأجل تهدد استقرار البلاد من خلال خلق مظالم جديدة يمكن أن تؤدي إلى موجات عنف في المستقبل، وأن المستويات المنخفضة من قبول المجتمّع للعائلات التي يعتقد أن لها ارتباطات بداعش ستجعل من الصعب على حكومة العراق استعادة الثقة والتماسك الاجتماعي بين المجتمعات العرقية والدينيّة في جميع أنحاء البلاد بطريقة تأخذ وجهات نظر الضحايا في الحُسبان، ومع ذلك، فإن القيام بذلك ضروري لضمان العدالة والسلام الدائم في البلاد.

2- الحرمان من التصريح الأمني والأوراق الثبوتيّة

إن أحد التحديات الأكثر حدّة التي تواجهها العائلات التي يُعتقد أن لها ارتباطات بداعش هو رفض إصدار التصريح الأمني والوثائق المدنية التي من شأنها أن تمكّنهم من مغادرة أماكن النزوح والعودة إلى مناطقهم الأصلية، حيث تقوم الجهات الأمنيّة والاستخباراتية

(1) هشام الهاشمي، «داعش في العراق: تحدي إعادة دمج عائلات داعش»، معهد نيولاينز للإستراتيجية والسياسة، 7 يوليو/تموز 2020، تحدي إعادة دمج عائلات داعش، على الرابط:
https://cgpolicy.org/articles/isis-in-iraq-the-challenge-of-reintegrating-isis-families/.

في العراق بإجراء تدقيق أمني لجميع الأفراد النازحين وعائلاتهم، وعند الانتهاء من هذه العملية، يحصل النازحون على مستند يعلن أنهم (أو الأسرة) قد خضعوا لتدقيق أمني وأن اسماءهم لم ترد في أيّ من قواعد البيانات الأمنيّة(*)، يتمّ إصدار هذه الوثائق من قبل السلطات المحليّة في المنطقة الأصلية للنازحين - رئيس البلدية والسلطات المدنية في المنطقة، جنبا إلى جنب مع وكالات الأمن والاستخبارات الموجودة في المنطقة وبالتشاور مع المختار، وإذا ظهر اسم شخص في إحدى قواعد البيانات الحكومية على أنه مشتبه في انتمائه إلى داعش، فسيتمّ احتجازه للاستجواب، وإذا تمّ العثور على فرد ما على أنه قريب لشخص يشتبه في انتمائه إلى داعش، فسيتمّ رفض وثائق التصريح الأمني للفرد أو الأسرة، وفي مثل هذه الحالات، تضغط الجهات الأمنيّة والسلطات المحليّة على هؤلاء النازحين لإجبارهم على إجراء الإخبار أو التبرئة أو أي إدانة أو التنصل من المشتبه به المزعوم في داعش قبل منحهم أوراق التصريح الأمني والوثائق المدنية.

في حين أن التدقيق الأمني يساعد الحكومة العراقيّة والقوات الأمنيّة في تحديد واعتقال المنتسبين إلى داعش، بما في ذلك أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات وجرائم جسيمة لحقوق، فقد تمّ استخدام عملية التدقيق الأمني لمعاقبة عائلات وأقارب المنتمين إلى داعش المزعومين وجعلتهم عرضة لخطر انتهاكات مختلفة. من دون أوراق التصريح الأمني، لا يستطيع النازحون تجديد الوثائق المدنية أو التقدّم بطلب للحصول عليها، ممّا يحرمهم أكثر من الوصول إلى التعليم والرعاية الصحية العامة والحصص الغذائية التي يوزعها نظام التوزيع العام (البطاقة التمّوينية) PDS، وتواجه العائلات التي لم تحصل على أوراق التدقيق الأمني أيضاً مشاكل في الوصول إلى العمل الرسمي، واستئجار المساكن، والتقدّم للحصول على تعويض أو مزايا ووظائف حكومية، يشكّل ربط التصريح الأمني بالحصول على الوثائق المدنية أحد أكثر الأمثلة وضوحًا للعقاب الجماعي والتمييز الذي يؤثر على آلاف العائلات العراقيّة من المناطق ذات الأغلبية السنّية التي كانت ذات مرة تحت سيطرة داعش[1].

(1) أحد أشكال التصريح الأمني هو ما سمبـ«الموقف الأمني» (سلامة الموقف)، والذي يتضمن أسماء جميع أفراد الأسرة في المنزل، ويؤكد أنهم أبرياء من أي صلات بداعش، وهناك شكل آخر من أشكال وثيقة التصريح الأمني هو «عدم وجود» مطلوب (عدم مطلوبية)، والذي يصدر للفرد من قبل سلطة قضائية تؤكد ان الشخص غير مرغوب فيه. انظر ميليساندي جينات، «آليات العدالة القبلية والحلول الدائمة للعائلات ذات الانتماء المدرك إلى داعش،» المنظمة الدولية للهجرة، 2020.

3- رفض المجتمع وبعض الجهات الفاعلة المحليّة لعودة بعض النازحين إلى مناطقهم الأصلية

بعد مضي ثلاث سنوات بدأت عمليات التحرير في الأرضي الواقعة تحت سيطرة داعش من قبل القوات العراقيّة بما فيها الحشد الشعبي وقوات التحالف، وحُققت خلالها انتصارات كبيرة وتمّ استعادة جميع المناطق من تحت يد تنظيم داعش الأمر الذي أدى إلى فرار عوائل أفراد التنظيم وطرد البعض الآخر من قبل القوات الأمنيّة بموجب أوامر من السلطات المحليّة العليا والمواطنين، ووضعهم في مخيمات بسبب انتمائهم للتنظيم.

وقد مزقت حرب داعش حياة الكثير من العائلات العراقيّة بعد رؤية الدمار في ممتلكاتهم ومقتل عائلاتهم على يد داعش، الأمر الذي ساعد على عدم تقبل هؤلاء والعودة والاندماج في المجتمّع، إضافة إلى مخاوف من عودة نشاط التنظيم من خلال عوائله وعودة تسلله للمناطق المحررة[1].

في البداية، فرضت بعض سلطات المحافظات والسلطات المحليّة وفاعلين أمنيين حظراً تاماً على عودة عائلات المنتسبين المزعومين إلى داعش، على الرغم من سحب هذا الحظر الرسمي؛ لأنه مخالف للقانون العراقي ومبدأ المسؤولية الفردية، ولا تزال العائلات ذات الانتماءات المفترضة تواجه عقبات أخرى تمّنعها بحكم الأمر الواقع من العودة إلى ديارها

العديد من الوثائق المدنية ضرورية للوصول إلى الخدمات المختلفة في العراق، بما في ذلك وثيقة الهوية المدنية ID، وبطاقة الجنسية، وبطاقة السكن، وبطاقة نظام التوزيع العام PDS ليتم إصدار بطاقات الحصة الشهرية للأسرة بأكملها، وسيتطلب تغيير أفراد الأسرة عددًا من المستندات المدنية الأخرى. وعلى الرغم من أن البطاقة المدنية ليست ضرورية للزيارات الطبية العادية، إلا أنها مطلوبة للعمليات الجراحية والإجراءات الرئيسة الأخرى. واجهت بعض النساء مشاكل في الولادة في مرافق المستشفيات العامة بسبب افتقارهن إلى بطاقات الهوية المدنية و/أو شهادات الزواج. انظر بشكل عام، «الحواجز منذ الولادة: الأطفال غير الموثقين في العراق المحكوم عليهم بالحياة على الهامش»، مجلس اللاجئين النرويجي NRC، أبريل 2019، على الرابط:

https://www.nrc.no/resources/reports/barriers-from-birth.

(1) انظر إيريكا غاستون وماريو شولتز، «عند رأس الرمح: تأثير الجماعات المسلحة على النزوح والعودة في عراق ما بعد داعش»، معهد السياسة العامة العالمية ((GPPI، فبراير 2019، على الرابط: http://www.gppi.net/2019/02/18/at-the-tip-of-the-spear، وانظر أيضا، العراق: تهجير واحتجاز لعائلات - داعش المشتبه بهم، هيومن رايتس ووتش، 5 مارس/آذار 2017، على الرابط: https://www.hrw.org/news/2017/03/05/iraq-displacement-detention-suspected-isis-families

-حتى من دون شروط صريحة أو رسمية ضدها- وتتراوح هذه العقبات من التهديد والترهيب إلى الاتفاقات القبلية ضد عودة مجتمّعات بأكملها.

في حين أن القانون القبلي والاتفاقيات القبلية هي آلية شائعة لتسوية النزاعات معترف بها من قبل المجتمّع للسعي إلى حلّ النزاعات ومنع تصعيد العنف، إلا أنها تطبق اليوم على نطاق واسع على عائلات من يزعم انتماءهم لداعش، وانتجت عددًا كبيراً من النزاعات التي تكافح انظمة العدالة القبلية التقليدية لحلها، كما أن نتائج هذه الاتفاقيات تتعارض أحيانا مع القانون المدني والجنائي العراقي وتشكل شكلاً من أشكال العقاب الجماعي الذي ينتهك الحقوق الفردية، ومع ذلك، في بعض الحالات، شاركت السلطات الحكومية المحليّة وقادة المجتمع المعتمدون من الحكومة في التفاوض على مثل هذه الاتفاقات ووقعوا القرار النهائي[1].

رابعاً: الخاتمة

بعد تقديم منهج تحليلي لحالة التهجير والنزوح في العراق خلال مرحلتي بعد 2003 وبعد احتلال داعش لجزء من الأراضي العراقيّة في عام 2014 نرى في النهاية أنه لا يمكن فصل عمليات التهجير التي جرت في محافظات عدة في العراق خلال هاتين المرحلتين، فهي عمليات التهجير واسعة النطاق تمّت في الأعوام 2006 2007 خلال المرحلة الأولى، وعمليات النزوح الكبيرة خلال أحداث داعش، كما لا يمكن الفصل بين عمليات التهجير هذه وطبيعة الصراع السياسي في العراق بعد العام 2003. وما لم تصل الطبقات السياسيون إلى توافقات الحد الأدنى التي تتيح لهم انتاج نظام سياسي يقبله الجميع، ومن ثمّ انتاج دولة تستمد هويتها من مواطنيها جميعًا، من دون أيّة تحيزات ذات طبيعة دينية أو إثنية أو مذهبية، أو أيّة هوية فرعية أخرى، من دون ذلك سيبقى التهجير القسري «سلاحًا» فاعلاً في حرب الجميع ضد الجميع، يخفت صوته أحيانا، ويتوارى أحيانا أخرى، ولكنه يبقى حاضرًا، بالقوة أو بالفعل، عنيفًا أو ناعمًا، لفرض مناطق ذات هوية أحادية، يمكن لها أن تكون لاحقاً مقدّمة لأي تقسيم محتمّل.

وأخيراً، نبيّن آخر إحصاءات المهجرين واللاجئين داخل وخارج العراق، حيث بلغ عدد المهجرين داخل العراق إلى 1.3 ملايين منذ احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة

(1) المصدر نفسه.

الأمريكيّة ووصول الحرب الطائفية ذروتها في عام 2006 - 2007، وبعد صعود تنظيم داعش الإرهابي وأفوله في أعوام 2013-2019 كان عدد النازحين العراقيين قد تضاعف وبلغ ذروته عام 2015 ووصل إلى 4.4 ملايين، إلى جانب أولئك الذين نزحوا داخل العراق، تحول عراقيون آخرون يعدون بالملايين إلى لاجئين، وقد وصلت نسبتهم إلى الذروة عام 2007 عندما بلغ عدد الذين فروا من العراق 2.3 ملايين، وقد حلّت غالبية هؤلاء في الدولتين الجارتين سوريا والأردن، واخر إحصائية تمّت في عام 2022 بيّنت انتقال 345305 لاجئ إلى كل من ألمانيا (44 %) الأردن (10 %) وإيران (10 %)، إضافة إلى دول أخرى حول العالم[1].

وفيما يأتي أهم الاستنتاجات والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

الاستنتاجات:

1- إن مشكلة النزوح تعدّ من أخطر المشاكل التي تواجه المجتمع العراقي وخطورتها تكمن في استمّراريتها وعدم قدرة الحكومة على مواجهة الآثار والتداعيات الناجمة عنها والتي أفرزت مشاكل اجتماعيّة واقتصاديّة وأمنية عديدة.

2- إن لظاهرتي التهجير والنزوح تأثيرات خطيرة على الواقع السياسي من خلال تأثيره على الهُويّة والوحدة الوطنيّة، إذْ أدى إلى إضعافها في نفوس الشعب العراقي.

3- عملت ظاهرتا الهجرة والنزوح على تغييرات ديمغرافية في الواقع الاجتماعي لمناطق مختلطة في العراق وخاصة في العاصمة بغداد كونها تجمع بين جميع الاطياف والأديان، إضافة إلى إضعاف الترابط الاجتماعي والتعايش السلمي بين المكونات العراقيّة.

4- تركت آثارَ وأمراضاً نفسية منها العزلة وحالات الكآبة واضطرابات ما بعد الصدمة.... الخ، كما أثرت على النساء والأطفال الذين لا يقوون على تحمل مظاهر النزاعات والحروب.

5- ضعف عام في مستوى التعليم في مناطق النزوح نتيجة عدم قدرة النازحين التأقلم مع بيئتهم الجديدة، والمستوى المتدني للحياة فيها، وانهيار عام للطبقة الوسطى في العراق وظهور نقص واضح في شريحة العلماء والمفكرين نتيجة هجرتهم إلى خارج البلاد.

(1) مصفوفة تتبع النزوح DTM، على موقعها الرسمي على شبكة المعلومات، على الرابط: https://iraq.iom.int/

6- انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن الضغط على ميزانية الدولة واقتصادها وانتشار وتدني المستوى المعيشي للنازحين والمهجرين.

7- عدم تناسب المخيمات من حيث أعدادها والخدمات المقدّمة فيها مع أعداد النازحين واحتياجاتهم الإنسانيّة، وافتقار أغلبهم للأوراق الثبوتية، وتقيد حركتهم ومنع دخولهم للحدود الإدارية لبعض المحافظات من أجل العودة لديارهم.

8- إن العقاب الذي وقع على عوائل داعش في الجرائم التي ارتكبها أفراد التنظيم وليس عوائلهم لا يتعارض مع القانون العراقي والدولي فحسب، بل إنه يعمل على خلق روح الانتقام بين صفوف المجتمع.

التوصيات:

1- إيقاف عمليات التهجير والنزوح بكل أنواعه وأشكاله، لاسيّما النوع الأخطر الذي يبنى على أسس طائفية وعرقية والعمل على ارجاع العوائل كافة التي هجرت ونزحت من مناطقها، وإدانة الجماعات المسببة لهذا التهجير والنزوح عن طريق نبذ الروح الطائفية من خلال نشاطات اجتماعيّة لتوعية المواطنين داخل المجتمع، أما على المستوى الحكومي فيمكن وضع خطة عمل شاملة وفعالة وواقعية تستند إلى الحقائق وتستجيب إلى الاحتياجات الاساسية للتعامل مع جوانب النزوح.

2- أدى احتدام العنف في العراق إلى تهجير ونزوح الملايين من سكنهم الأصلي ما أثر ذلك بشكل سلبي على المستوى المعيشي للمهجرين وتدهور الحالة الاقتصاديّة ممّا يستوجب على الدولة أن تلتزم أمام مواطنيها من خلال توفير الحماية لهم وإعادة توطينهم إلى موطنهم الأصلي، وتقديم الضمانات بعدم التعرض لهم وتعويضهم التعويض المادي المناسب، وإلا يصبح الشعب العراقي يشابه الشتات الفلسطيني إن لم يتمّ السيطرة على الوضع من قبل الحكومة، واستيعاب جميع المكونات في مشروع وطني قائم على أساس المواطنة وتجاوز كل الجزئيات الأخرى.

3- التأكيد على المصالحة الوطنيّة، من خلال بنائها على قواعد صحيحة، وهذا يتطلب أن تضع جميع الأطراف المشاركة في العملية السياسيّة جانبا آثار الماضي وروح الانتقام، التي تعرقل مساعي التقارب بين المكونات العراقيّة والتنسيق بين تشكيلات الحكومة من

أجل توفير الحماية والمساعدة بصورة أكثر فاعلية للأشخاص النازحين والعائدين وتغطية ما يحتاجونه من متطلبات في الحالات الطارئة.

4- حلّ المشاكل الخاصة بالفساد الإداري والمالي التي تمّ ذكرها سلفاً، لتوفير الأموال اللازمة وتطوير الإجراءات الماليّة الكفيلة لتنفيذ هذه الخطط الحكومية لمعالجة هذه الأزمة.

5- وضع الحلول الدائمة المتمثلة بالعناصر الثلاثة، توفير الأمن على المدى الطويل، واسترداد الملكية المفقودة أو التعويض عنها، وبيئة تحافظ على حياة الأشخاص النازحين السابقين تحت ظروف اقتصاديّة واجتماعيّة طبيعية.

6- التأكيد على الإعلام والتوعية ودور منظمات المجتمّع المدني، فإن مقابل الاعلام الطائفي الداعي للانقسام لابد من تواجد اعلام مبني على خطط وطنية مدروسة وواضحة الأهداف والمعالم لنشر السلام بين مكونات الشعب.

7- التأكيد على الحوار في إعادة وبناء السلام وأهمية تكريس العمل المدني وإشراك رجال الدين فيه من أجل الوصول بالبلاد إلى التعايش السلمي.

8- ضمان تلبية التخطيط وتقديم الخدمات للاحتياجات الأساسية والأعلى مستوى في قطاعات كالتعليم (التعليم الابتدائي والثانوي والعالي والجامعي وغير الرسمي) وقطاع الصحة (الرعاية الأساسية التي تقدّم في المستشفيات وغرف العمليات).

9- الإسراع بتشريع قانون حماية المكونات العراقيّة الدينيّة والعرقية وتجريم الجماعات التي تقف وراء عمليات التهجير والنزوح ومناهضة التمييز بكل أشكاله، وتحقيق المصالحة المجتمعية من خلال نبذ الخلافات والخصومات والاحتكام للقانون في حلّ المنازعات.

10- تشكيل هيأة للنازحين تتولى مسؤولية الضغط على الحكومة والمجتمع الدولي على حد سواء، لوضع حد لمعاناة النازحين وتأمين جميع حقوقهم التي كفلها لهم الدستور العراقي من حق المشاركة في اتخاذ القرار والتطبيق، وحق عدم التمّييز وحق الرعاية الاجتماعيّة التي تعدّ من هم أسباب هجرة ونزوح المواطنين وغيرها من الحقوق التي تمّ الإشارة اليها من ضمن الأسباب الداخليّة لظاهرتي الهجرة والنزوح، إضافة إلى رفع شكوى قضائية في المحاكم المحليّة والدوليّة ضد المتورطين في دعم الارهاب من الداخل والخارج ومحاسبة المقصرين.

11- اتخاذ التدابير لحماية الأراضي والممتلكات والسجلات والوثائق الأخرى يمكن أن تساعد على التقليل من التأخير في خيار العودة للسكان النازحين وتخفيف النزاعات المتعلقة باستعادة الممتلكات في أعقاب الصراع.

12- العمل بصندوق إعادة إعمار المناطق المتضررة ويطلق على فعاليات هذا الصندوق بعملية التنمية الطارئة في العراق التي دعت الحاجة إلى تأسيسه وفقا للمادة (28) من قانون الموازنة العامة الاتحادية.

يمثّل إعداد دراسة شاملة تستوعب معظم تطورات البلاد الداخلية وعلاقاتها الخارجية ومجالاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية المتنوعة طوال عشرين عاماً تحدّياً علمياً وفنياً قائماً بحدّ ذاته. وانطلاقاً من سعي مركز الرافدين للحوار (R.C.D) في إثراء النقاشات والتحليلات للمشكلات والقضايا التي تمر بالعراق، فإنه أنجز مشروعه التوثيقي (العراق: عقدان ملتهبان تناسل الازمات .. إمتناع الحلول)، بوصفه الكتاب الأضخم والأكثر احتواءً بين ما أُصدر حتى الآن عن القضية العراقية عقب التغيير. وذلك بعد مضي سنة كاملة من العمل والجهد المتواصل، بمشاركة خبراء ومتخصصين في الشؤون التي تناقشها الفصول المسندة لهم وتقدّيمها بطريقة العرض التحليلي لأحداث العقدين الماضيين منذ تغيير النظام السياسي في العراق عام 2003 وحتى عام 2023.

تمت كتابة فصول الكتاب وفقاً للتساؤلات الاساسية للدراسة التي دارت حول أهم مراحل تشكّل الدولة الجديدة؟ واهم مؤشرات ترقّبها، وكيف أثّرت أوضاع ما بعد الاحتلال في تفاقم أو تحسّن أحوال العراق، وماهي المشكلات التي تناسلت عنها وظروفها؟ ونتائج هذا التغيير على خريطة التنوع الديني والإثني في البلاد التي كانت أكثر تأثيراً منذ عقود طويلة من محاولات القمع التي مارستها الأنظمة السياسية المتعاقبة والمختلفة.

ISBN 978-1-7747220-4-6

www.alrafidaincenter.com
info@alrafidaincenter.com
00964782622246
ص.ب. 252
مركز الرافدين للحوار
Al-Rafidain Center For Dialogue
R.C.D
العراق - النجف الاشرف - حي الحوراء - امتداد شارع الاسكان
العراق - بغداد - الجادرية - تقاطع ساحة الحرية